



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

أئمة عقيدتنا

شرح
أئمة عقيدتنا
على
الفيتحة أئمة مالك
المجلد الأول

تأليف
الأستاذ
الأب

مؤسسة
دار الكتب
العلمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح ابن عقيل

كاتب:

عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل

نشرت في الطباعة:

المكتبه التجاريه الكبرى

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١١	شرح ابن عقيل المجلد ١
١١	اشاره
١١	اشاره
١٣	مقدمه الطبعه الثانيه
١٥	مقدمه الطبعه الأولى
٢٠	خطبه الناظم
٢٣	الكلام و ما يتألف منه
٢٣	اشاره
٢٥	تعريف الكلام اصطلاحا
٢٦	الكلم و أنواعه
٢٧	القول و النسبه بينه و بين غيره
٢٨	علامات الاسم
٣٣	علامات الفعل
٣٩	المعرب و المبني
٣٩	اشاره
٤١	أنواع شبه الحرف أربه
٤٦	المعرب و انقسامه إلى صحيح و معتل
٤٧	المعرب و المبني من الأفعال
٥١	الحروف كلها مبنيه
٥٤	إعراب الأسماء الستة و ما فيها من اللغات
٦٤	شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف
٦٧	إعراب المثني و ما يلحق به
٧١	إعراب جمع المذكر السالم و ما يلحق به

٧٨	لغات العرب في نون جمع المذكر السالم و نون المثنى
٨٥	إعراب جمع المؤنث السالم و ما يلحق به
٨٩	إعراب الاسم الذي لا ينصرف
٩٠	إعراب الأفعال الخمسه
٩٢	إعراب المعتل من الأسماء
٩٥	بيان المعتل من الأفعال
٩٦	إعراب المعتل من الأفعال النكرة و المعرفه
٩٨	التكره و المعرفه
٩٨	معنى التكره
٩٩	معنى المعرفه و أنواعها
١٠٠	الضمير و معناه
١٠١	ينقسم الضمير البارز إلى متصل و منفصل
١٠٤	المضمرات كلها مبنيه
١٠٦	ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع
١٠٧	ينقسم الضمير إلى مستتر و بارز
١٠٩	ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع و منصوب
١١١	لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل
١١٤	المواضع التي يجوز فيها وصل الضمير و فصله
١٢٠	تلازم نون الوقايه قبل ياء المتكلم في الفعل
١٢٢	نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف
١٢٧	نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع لدن و قد
١٣١	العلم
١٣١	اشاره
١٣١	معنى العلم
١٣٢	ينقسم العلم إلى اسم و كنيه و لقب
١٣٧	ينقسم العلم إلى منقول و مرتجل

- ١٣٩ ينقسم العلم إلى علم شخصي و علم جنس
- ١٤٠ علم الجنس و الفرق بينه و بين علم الشخص
- ١٤٣ اسم الإشاره
- ١٤٣ ما يشار به إلى المفرد مذكرا و مؤنثا
- ١٤٤ ما يشار به إلى المثنى
- ١٤٦ مراتب المشار إليه و ما يستعمل لكل مرتبه
- ١٤٩ الإشاره إلى المكان
- ١٥٠ الموصول
- ١٥٠ اشاره
- ١٥١ الموصول قسمان : اسمي و حرفي
- ١٦١ الموصول الاسمي العام
- ١٦٧ كل الموصولات الاسميه تحتاج إلى صله و عائد
- ١٦٨ لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها
- ١٦٩ شروط الجملة التي تقع صله
- ١٧٠ ما يشترط في شبه الجملة الذي يقع صله
- ١٧٦ «أى» الموصول و متى تبني؟ و متى تعرب؟
- ١٧٨ بعض العرب يعرب «أيا» الموصول في كل حال
- ١٨٠ تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا
- ١٨١ ما يجوز من وجوه الإعراب في الاسم الواقع بعد «لا سيما»
- ١٨٤ الكلام على حذف العائد المنصوب
- ١٨٨ الكلام على حذف العائد المخفوض و شروطه
- ١٩٣ المعرف بأداه التعريف
- ١٩٣ حرف التعريف هو «أل» برمتها أو اللام وحدها؟
- ٢٠١ قد يصير الاسم المقترن بأل او المضاف علماً بالغلبه
- ٢٠٤ الابتداء
- ٢٠٤ المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر

- أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه و ما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال ----- ٢١٢
- الرافع للمبتدأ و للخبر و اختلاف العلماء فى ذلك ----- ٢١٧
- تعريف الخبر ----- ٢١٨
- الخبر يكون مفردا و يكون جملة و الجملة على ضربين ----- ٢١٩
- الخبر المفرد على ضربين : جامد و مشتق ----- ٢٢٢
- إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوبا ----- ٢٢٣
- يجى ء الخبر ظرفا أو جارا و مجرورا ----- ٢٢٤
- ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جئه إلا إن أفاد ----- ٢٣١
- لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ ----- ٢٣٣
- الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ و قد يتقدم عليه ----- ٢٤٤
- المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر ----- ٢٥١
- المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر ----- ٢٥٩
- يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إن دل على المحذوف دليل ----- ٢٤٣
- المواضع التى يجب فيها حذف الخبر ----- ٢٤٧
- المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ ----- ٢٧٥
- قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد كان و أخواتها ----- ٢٧٨
- كان وأخواتها ----- ٢٨٤
- عمل هذه الأفعال و ألفاظها ----- ٢٨٤
- بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط و بعضها لا يعمل إلا بشرط ----- ٢٨٧
- معانى هذه الألفاظ ----- ٢٩٢
- غير الماضى منها يعمل عمل الماضى و بيان ما يتصرف منها و ما لا يتصرف ----- ٢٩٢
- يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها و بين اسمها خلافا لبعضهم فى ليس و لابن معط فى دام ----- ٢٩٥
- تقديم الخبر على دام وحدها أو عليها و على «ما» المصدرية الظرفية ----- ٢٩٩
- تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفى ----- ٣٠٠
- يختار امتناع تقديم الخبر على ليس ----- ٣٠١
- من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا و منها ما يكون تاما و يكون ناقصا ----- ٣٠٣

- لا يفصل بين العامل و اسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو مجروراً ٣٠٣
- إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمولا خبره وجب تأويله ٣٠٤
- تأتي «كان» زائده، و بيان مواضع زيادتها، و شروطها ٣١٤
- تحذف «كان» : إما وحدها، و إما مع اسمها، و إما مع خبرها ٣٢٠
- قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه و شروط جواز ذلك الحروف المشبهه بليس ٣٢٥
- فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ٣٢٨
- الحرف الأول «ما» و شروط إعماله عمل ليس سته ٣٢٨
- حكم المعطوف على خبر «ما» النافيه ٣٣٤
- زياده الباء في خبر «ما» و «ليس» و غيرهما ٣٣٥
- الحرف الثاني «لا» و شروط إعماله عمل ليس ثلاثه ٣٣٨
- الحرف الثالث «إن» و بيان اختلاف النجاه في إعماله ٣٤٤
- الحرف الرابع «لات» و إعماله هو مذهب الجمهور ٣٤٤
- أفعال المقاربه ٣٤٩
- اشاره ٣٤٩
- أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال، إلا «عسى» فقيل: فعل و قيل: حرف ٣٤٩
- أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام ٣٥١
- الأكثر في خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه و يقل تجرده منها ٣٥٤
- و «كاد» على عكس ذلك ٣٥٨
- يجب اقتران خبر حرى و اخلولق بأن ٣٦٠
- يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن ٣٦١
- مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب» ٣٦٤
- يمنتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن ٣٦٨
- اكثر افعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها «أوشك» و «كاد» ٣٦٩
- اختصت عسى و أوشك و اخلولق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصه ٣٧٣
- إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم ٣٧٤
- إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح و الكسر ٣٧٥

- ٣٧٧ إنَّ و أخواتها
- ٣٧٧ اشاره
- ٣٧٧ هذه الأدوات كلها حروف و عددها ستة
- ٣٧٨ معانى هذه الأحرف
- ٣٨١ لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً
- ٣٨٢ لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و لو كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً
- ٣٨٣ همزة «إن» لها ثلاثه أحوال : وجوب الفتح و وجوب الكسر و جوازهما
- ٣٨٣ اشاره
- ٣٨٣ المواضع التى يجب فيها فتح همز أن
- ٣٨٥ المواضع التى يجب فيها كسر همز إن
- ٣٨٩ المواضع التى يجوز فيها كسر همز إن و فتحها
- ٣٩٧ متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟
- ٤٠٥ تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر و على ضمير الفصل و على اسم «إن» و لكل ذلك شروط
- ٤٠٩ تقتزن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها و ربما بقى معها العمل
- ٤١١ العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها، و قيل استيفائه
- ٤١٣ تخفّف «إن» المكسوره فيقل عملها
- ٤١٩ تخفّف أن المفتوحه فيحذف اسمها، و يجب أن يكون خبرها جمله
- ٤٢٥ تخفّف «كأن» فيحذف اسمها، و ربما ذكر
- ٤٢٩ فهرس الموضوعات
- ٤٥٠ تعريف مركز

سرشناسه: ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن ۶۹۸ - ۷۶۹ق.

عنوان قراردادى: الفيه، شرح

عنوان و نام پديدآور: شرح ابن عقيل / بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري و معه كتاب منحه الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل / تاليف محمد محى الدين عبدالحميد.

مشخصات نشر: مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ۱۳۸۴ق. = ۱۹۶۴م. = ۱۳۴۳ -

مشخصات ظاهرى: ۴ج.

يادداشت: عربى.

موضوع: زبان عربى -- نحو

شناسه افزوده: ابن مالک، محمد بن عبدالله، ۶۰۰ - ۶۷۲ ق. الفيه. شرح

شناسه افزوده: عبد الحميد محمد محى الدين. منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل

شماره کتابشناسى ملی: ۳۰۲۸۱۴۱

توضیح: «شرح ابن عقيل»، اثر بهاء الدين عبد الله بن عقيل عقيلي همدانى، شرح غير مزجى «الفیه ابن مالک»، از کتاب های قديمی آموزش قواعد عربی و کسب دانش تخصصی در زمينه علم نحو و صرف است که نقش کاربرى آن مورد توجه مراکز علمى و عنايت صاحب نظران و متخصصان زبان و ادبيات عربى در ايران و کشورهای اسلامى ديگر - از جمله مصر، سودان، لبنان، سوريه و... - بوده و هست. کتاب، به زبان عربى و حدودا در نيمه اول قرن هشتم نوشته شده است.

شيخ "محمد محى الدين عبد الحميد" نیز شرح ديگرى بر ابیات الفیه و بر همین شرح ابن عقيل در هامش کتاب افزون ساخته که در آن به ترکیب ابیات الفیه و همچنین به توضیح و تفسیر نکاتى پرداخته است که ابن عقيل، به وجه ایجاز و اختصار، بدان ها اشاره کرده و یا از ایراد آن ها، صرف نظر کرده است. شيخ محمد محى الدين، شرح خود را «منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» نام نهاده است که در واقع، منقح ترين چاپ و گزیده ترين شرح موجود می باشد.

ص: ۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوت بجميل الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، المبعوث بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وعلى آله وصحبه الذين نصبوا أنفسهم للدفاع عن بيضة الدين حتى رفع الله بهم مناره ، وأعلى كلمته ، وجعله دينه المرضي ، وطريقه المستقيم .

وبعد ، فقد كان مما جرى به القضاء أني كتبت منذ أربع سنين تعليقات على كتاب الخلاصه (الألفيه) الذي صنّفه إمام النحاه ، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك المولود بجيان سنه ستمائه من الهجره ، والمتوفى في دمشق سنه اثنتين وسبعين وستمائه ، وعلى شرحه الذي صنّفه قاضي القضاء بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، المصري ، الهاشمي ، المولود في سنه ثمان وتسعين وستمائه ، والمتوفى في سنه تسع وستين وسبعمائه من الهجره ، ولم يكن يدور بخلدي - علم الله - أن تعليقاتي هذه ستحوز قبول الناس ورضاهم ، وأنها ستحلّ من أنفسهم المحلّ الذي حلّته ، بل كنت أقول في نفسي : «إنه أثر يذكرني به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لي دعوه رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين» .

ثم جرت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتاب يروق قراءه ، وينال منهم الإعجاب كلّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلى في إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فرط منّي ، أو أتمم بحثا ، أو أبدل عباره بعباره أسهل منها وأدنى إلى القصد ، أو أضبط مثلا أو كلمه غفلت عن

ضبطها ، أو ما أشبه ذلك من وجوه التحسين التي أستطيع أن أكافىء بها هؤلاء الذين رأوا فى عملى هذا ما يستحق التشجيع والتنويه به والإشادة بذكره ، وما زالت العوائق تدفعنى عن القيام بهذه الأمتيه الشريفه وتدودنى عن العمل لتحقيقها ، حتى أذن الله تعالى ، فسنحت لى الفرصه ، فلم أتأخر عن اهتبالها ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملت فى تعليقاتى يد الإصلاح والزيادة والتهديب ، كما أعملت فى أصله يد التصحيح والضبط والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحا ، إن شاء الله.

والله - سبحانه وتعالى! - المسئول أن يوفقنى إلى مرضاته ، وأن يجعل عملى خالصا لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عنده من المقبولين ، آمين.

كتبه المعتر بالله تعالى

محمّد محبى الدين عبد الحميد

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه اللهم إني أحمدك أَرْضَى الحمد لك ، وأحبّ الحمد إليك ، وأفضل الحمد عندك ، حمدا لا ينقطع عدده ، ولا يفنى مدده.

وأسألك المزيد من صلواتك وسلامك على مصدر الفضائل ، الذي ظلّ ماضيا على نفاذ أمرك ، حتى أضاء الطريق للخاطب ، وهدى الله به القلوب ، وأقام به موضحات الأعلام : سيدنا محمد بن عبد الله أفضل خلق الله ، وأكرمهم عليه ، وأعلاهم منزله عنده ، صلّى الله عليه وعلى صحابته الأخيار ، وآله الأبرار.

ثم أما بعد ، فلعلك لا تجد مؤلّفا - ممن صنفوا في قواعد العربية - قد نال من الحظوه عند الناس ، والإقبال على تصانيفه : قراءه ، وإقراءه ، وشرحا ، وتعليقا ، مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك ، صاحب التآليف المفيدة ، والتصنيفات الممتعه ، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقتة علما ، وأوسعهم اطلاعا ، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب ، مع تصوّن ، وعفه ، ودين ، وكمال خلق.

فلابن مالك مؤلفات في العربية كثيره متعدده المشارب ، مختلفه المناحي ، وقلّ أن تجد من بينها كتابا لم يتناوله العلماء منذ زمنه إلى اليوم : بالقراءه ، والبحث ، وبيان معانيه : بوضع الشروح الوافيه والتعليقات عليه.

ومن هذه المؤلفات كتابه «الخلاصه» الذي اشتهر بين الناس باسم «الألفيه» (1)

ص: ٥

١- تسميه «الألفيه» مأخوذه من قوله في أولها : وأستعين الله في «ألفيه»***مقاصد النحو بها محويه وتسميه «الخلاصه» مأخوذه من قوله في آخرها : حوى من الكافيه «الخلاصه»***كما اقتضى رضا بلا خصاصه

والذى جمع فيه خلاصه علمى النحو والتصريف ، فى أرجوزه ظريفه ، مع الإشاره إلى مذاهب العلماء ، وبيان ما يختاره من الآراء ، أحيانا.

وقد كثر إقبال العلماء على هذا الكتاب من بين كتبه بنوع خاص ، حتى طويت مصنفات أئمه النحو من قبله ، ولم ينتفع من جاء بعده بأن يحاكوه أو يدعوا أنهم يزيدون عليه وينتصفون منه ، ولو لم يشر فى خطبته إلى ألفيه الإمام العلامه يحيى زين الدين بن عبد النور الزواوى الجزائرى ، المتوفى بمصر فى يوم الاثنين آخر شهر ذى القعدة من سنة ٦٢٧ هـ. والمعروف بابن معط - لما ذكره الناس ، ولا عرفوه.

وشروح هذا الكتاب أكثر من أن تتسع هذه الكلمه الموجزه لتعدادها ، وبيان مزاياها ، وما انفرد به كل شرح ، وأكثرها لأكابر العلماء ومبرزهم : كالإمام أبى محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى الشافعى الحنبلى ، المتوفى ليله الجمعة ، الخامس من شهر ذى القعدة من سنة ٧٦١ هـ ، والذى يقول عنه ابن خلدون : «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربيه - يقال له ابن هشام - أنحى من سيويه» اه.

وقد شرح ابن هشام الخلاصه مرتين : إحداهما فى كتابه «أوضح المسالك ، إلى ألفيه ابن مالك (١)» ، والثانيه فى كتاب سماه «دفع الخصاصه ، عن قراء الخلاصه» ويقال : إنه أربع مجلدات ، ويقول السيوطى بعد ذكر هذين الكتابين «وله عدده حواش على الألفيه والتسهيل» اه.

وممن شرح الخلاصه العلامه محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك ، المتوفى بدمشق فى يوم الأحد ، الثامن من شهر المحرم ، سنة ٦٨٦ هـ ، وهو ابن الناظم.

ص: ٦

١- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا جيدا ، وشرحناه ثلاثه شروح أخرجنا منها الوجيز والوسيط ، ونسأل الله أن يوفق لإخراج البسيط ؛ فقد أودعناه مالا يحتاج طالب علم العربيه إلى ما وراءه.

ومنهم العلامة الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن عمر ، المرادى ، المصرى المتوفى فى يوم عيد الفطر سنة ٨٤٩هـ .

ومنهم الشيخ عبد الرحمن زين الدين أبو بكر المعروف بابن العينى الحنفى المتوفى سنة ٨٤٩هـ

ومنهم الشيخ عبد الرحمن بن على بن صالح المكودى ، المتوفى بمدينة فاس سنة ٨٠١هـ

ومنهم أبو عبد الله محمد شمس الدين بن أحمد بن على بن جابر ، الهوارى ، الأندلسى ، المرسينى ، الضرير .

ومنهم أبو الحسن على نور الدين بن محمد المصرى ، الأشمونى ، المتوفى فى حدود سنة ٩٠٠هـ (١).

ومنهم الشيخ إبراهيم برهان الدين بن موسى بن أيوب ، الأبناسى ، الشافعى ، المتوفى فى شهر المحرم من سنة ٨٠٢هـ .

ومنهم الحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبى بكر السيوطى ، المتوفى سنة ٩١١هـ

ومنهم الشيخ محمد بن قاسم الغزى ، أحد علماء القرن التاسع الهجرى .

ومنهم أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد ، الخطيب ، المعروف بابن الجزرى ، المتوفى فى سنة ٨٣٣هـ .

ومنهم قاضى القضاة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل ، القرشى ، الهاشمى ، العقيلى - نسبه إلى عقيل بن أبى طالب - الهمدانى الأصل ، ثم البالىسى ، المصرى ، المولود فى يوم الجمعة ، التاسع من شهر المحرم من سنة ٦٩٨ ، والمتوفى بالقاهرة فى ليله الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول ٧٦٩هـ ، وشرحه هو الذى نعانى إخراجه للناس اليوم .

ص: ٧

١- قد أخرجنا هذا الكتاب إخراجا دقيقا ، وشرحناه شرحا شاملا جامعا لأشتات الفن وأدله مسائله ، وظهر منه - منذ عهد بعيد - أربع مجلدات ضخام ، والله المسئول أن يوفق لإكمال إظهاره بمنه وفضله .

وقد شرح الكتاب - غير هؤلاء - الكثير من العلماء ، ولست تجد شرحا من هذه الشروح لم يتناوله العلماء : بالكتابه عليه ، وبيان ما فيه من إشارات ، وإكمال ما عسى أن يشتمل عليه من نقص ، وكل ذلك بركة صاحب الأصل المشروح ، وبما ذاع له بين أساطين العلم من شهره بالفقه في العربية وسعه الباع.

وهذه الشروح مختلفه ؛ ففيها المختصر ، وفيها المطول ، فيها المتعقب صاحبه للناظم يتحامل عليه ، ويتلمس له المزالق ، وفيها المتحيز له ، والمصحح لكل ما يجيء به ، وفيها الذي اتخذ صاحبه طريقا وسطا بين الإيجاز والإطناب ، والتحامل والتحيز.

ومن هؤلاء الذين سلكوا طريقا بين الطريقتين بهاء الدين بن عقيل ؛ فإنه لم يعمد إلى الإيجاز حتى يترك بعض القواعد الهامه ، ولم يقصد إلى الإطناب ؛ فيجمع من هنا ومن هنا ، ويبين جميع مذاهب العلماء ووجه استدلالهم ، ولم يتعسف في نقد الناظم : بحق ، وبغير حق ، كما لم ينزل له بحيث يتقبل كل ما يجيء به : وافق الصواب ، أو لم يوافق.

ولصاحب هذا الشرح - من الشهره في الفن والبراعه فيه ، ومن البركه والإخلاص - ما دفع علماء العربيه إلى قراءه كتابه والاكتفاء به عن أكثر شروح الخلاصه.

وقد أردت أن أقوم لهذا الكتاب بعمل أتقرب به إلى الله تعالى ، فرأيت - في أول الأمر - أن أتمم ما قصر فيه من البحث : فأبين اختلاف النحويين واستدلالاتهم ثم نظرت فإذا ذلك يخرج بالكتاب عن أصل الغرض منه ، وقد يكون الإطناب باعثا على الازورار عنه ، ونحن في زمن أقل ما فيه من عاب أنك لا تجد راغبا في علوم العرب إلا في القليل النادر ؛ لأنهم قوم ذهبت مدنيتهم ، ودالت دولتهم ، وأصبحت الغلبه لغيرهم.

فاكتفيت بما لا بد منه ، من إعراب أبيات الألفيه ، وشرح الشواهد شرحا وسطا بين الاقتصار والإسهاب ، وبيان بعض المباحث التي أشار إليها الشارح أو أغفلها بتّه في عبارته واضحه وفي إيجاز دقيق ، والتذييل بخلاصه مختصره في تصريف الأفعال ؛ فإن

ابن

ص: ٨

مالك قد أغفل ذلك في «ألفيته»، ووضع له لاميّه خاصه ، سماها «لاميه الأفعال».

وأريد أن أنبهك إلى أنني وفتت في تصحيح هذه المطبوعه تصحيحا دقيقا ؛ فإنّ نسخ الكتاب التي في أيدي الناس - رغم كثرتها ، وتعدد طبعها - ليس فيها نسخه بلغت من الإتقان حدا ينفى عنك الريب والتوقف ؛ فإنك لتجد في بعضها زياده ليست في بعضهما الآخر ، وتجد بينها تفاوتا في التعبير ، وقد جمع الله تعالى لي بين اثنتي عشره نسخه مختلفه ، في زمان الطبع ، ومكانه ، ويسّر لي - سبحانه! - معارضه بعضها ببعض ، فاستخلصت لك من بينها أكملها بيانا ، وأصحّها تعبيرا ، وأدناها إلى ما أحبّ لك ، فجاءت - فيما أعتقد - خير ما أخرج للناس من مطبوعات هذا الكتاب.

وقد وضعنا زيادات بعض النسخ بين علامتين هكذا [].

والله - سبحانه! - المسئول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه ، وأن يجعله في سبيل الإخلاص فيه لوجهه ؛ إنه الرب المعين ، وعليه التكلان؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

ص: ٩

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو ابن مالك :

أحمد ربّي الله خير مالك (١)

مصلّيًا على النبي المصطفى

وآله المستكملين الشرفا (٢).

ص: ١٠

١- بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده ، وصلاته و سلامه على من لا نبي بعده. «قال» فعل ماض «محمد» فاعل «هو» مبتدأ «ابن» خبره «مالك» مضاف إليه ، وكان حق «ابن» أن يكون نعتا لمحمد ، ولكنه قطعه عنه ، وجعله خبرا لضميره ، والأصل أن ذلك إنما يجوز إذا كان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقه أو ادعاء ، كما أن الأصل أنه إذا قطع النعت عن إتباعه لمنعوته في إعرابه ينظر ؛ فإن كان النعت لمدح أو ذم وجب حذف العامل ، وإن كان لغير ذلك جاز حذف العامل وذكره ، والجمله هنا - وهي قوله هو ابن مالك - ليست للمدح ولا- للذم ، بل هي للبيان ؛ فيجوز ذكر العامل وهو المبتدأ ، وإذا فلا غبار على عبارته الناظم حيث ذكر العامل وهو المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب معترضه بين القول ومقوله «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ربّي» رب منصوب على التعظيم ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمه بحركه المناسبه ، ورب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «الله» عطف بيان لرب ، أو بدل منه ، منصوب بالفتحه الظاهره «خير» منصوب بعامل محذوف وجوبا تقديره أمدح ، وقيل : حال لازمه ، وخير مضاف و «مالك» مضاف إليه ، والجمله من أحمد وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب مفعول به لقال ويقال لها : مقول القول.

٢- «مصلّيًا» حال مقدره ، ومعنى كونها مقدره أنها تحدث فيما بعد ، وذلك لأنه لا يصلى على النبي صلوات الله عليه في وقت حمده لله ، وإنما تقع منه الصلاه بعد الانتهاء من الحمد ، وصاحبها الضمير المستتر وجوبا في أحمد «على النبي» جار ومجرور متعلق بالحال «المصطفى» نعت للنبي ، وهو مجرور بكسره مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «وآله» الواو عاطفه ، آل : معطوف على النبي ، وآل مضاف. والهاء مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر «المستكملين» نعت لآل ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله «الشرفا» بفتح الشين : مفعول به للمستكملين ، منصوب بالفتحه الظاهره ، والألف للاطلاق ، أو بضم الشين نعت ثان للآل ، مجرور بكسره مقدره على الألف ؛ إذ هو مقصور من الممدود - وأصله «الشرفاء» جمع شريف ككرماء وظرفاء وعلماء في جمع كريم وظريف وعليم - وعلى هذا الوجه يكون مفعول قوله المستكملين محذوفا ، وكأنه قد قال : مصلّيًا على الرسول المصطفى وعلى آله المستكملين أنواع الفضائل الشرفاء.

وأستعين الله في ألفيته

مقاصد النحو بها محويّه (١)

نقرب الأقصى بلفظ موجز

وتبسط البذل بوعد منجز (٢)

وتقتضى رضا بغير سخط

فائقه ألفيته ابن معط (٣).

ص: ١١

١- «وأستعين» الواو حرف عطف ، أستعين : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم ، والجمله من الفعل وفاعله وما تعلق به من المعمولات في محل نصب معطوفه على الجمله السابقه الواقعه مفعولا- به لقال «في ألفيه» جار ومجرور متعلق بأستعين «مقاصد» مبتدأ ، ومقاصد مضاف و «النحو» مضاف إليه «بها» جار ومجرور متعلق بمحويه «محويه» خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره في محل جر نعت أول لألفيه.

٢- «تقرب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه «الأقصى» مفعول به لتقرب «بلفظ» جار ومجرور متعلق بتقرب «موجز» نعت للفظ «وتبسط» الواو حرف عطف ، تبسط : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه أيضا «البذل» مفعول به لتبسط «بوعد» جار ومجرور متعلق بتبسط «منجز» نعت لوعده ، وجملتا الفعلين المضارعين اللذين هما «تقرب» و «تبذل» مع فاعليهما الضميرين المستترين وما يتعلق بكل منهما في محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه ، والجملتان نعتان ثان وثالث لألفيه.

٣- «وتقتضى» الواو حرف عطف ، تقتضى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ألفيه «رضا» مفعول به لتقتضى «بغير» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرضا ، وغير مضاف و «سخط» مضاف إليه «فائقه» حال من الضمير المستتر في تقتضى ، وفاعل فائقه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «ألفيه» مفعول به لاسم الفاعل ، وألفيه مضاف و «ابن» مضاف إليه ، وابن مضاف و «معط» مضاف إليه ، وجمله «تقتضى» مع فاعله وما تعلق به من المعمولات في محل جر عطف على الجمله الواقعه نعتا لألفيه أيضا.

وهو بسبق حائز تفضيلاً

مستوجب ثنائى الجميلاً (١)

والله يقضى بهبات وافره

لى وله فى درجات الآخره (٢)

ص: ١٢

١- «وهو» الواو للاستئناف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ «بسبق» جار ومجرور متعلق بحائز الآتى بعد ، والباء للسببيه «حائز» خبر المبتدأ «تفضيلاً» مفعول به لحائز ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مستوجب» خبر ثان لهو ، وفاعله ضمير مستتر فيه «ثنائى» ثناء : مفعول به لمستوجب ، وثناء مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «الجميلاً» نعت لثناء ، والألف للاطلاق.

٢- «والله» الواو للاستئناف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «يقضى» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الله ، والجمله من الفعل الذى هو يقضى والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «بهبات» جار ومجرور متعلق بيقضى «وافره» نعت لهبات «لى ، وله ، فى درجات» كل واحد منهن جار ومجرور وكلهن متعلقات بيقضى ، ودرجات مضاف و «الآخره» مضاف إليه مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وكان من حق المسلمين عليه أن يعمهم بالدعاء ؛ ليكون ذلك أقرب إلى الإجابة. تنبيه : ابن معط هو الشيخ زين الدين ، أبو الحسين ، يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الزواوى - نسبه إلى زواوه ، وهى قبيله كبيره كانت تسكن بظاهر بجايه من أعمال إفريقيا الشماليه - الفقيه الحنفى. ولد فى سنه ٥٦٤ ، وأقرأ العرييه مده بمصر ودمشق ، وروى عن القاسم بن عساكر وغيره ، وهو أجل تلامذه الجزولى ، وكان من المتفردين بعلم العرييه ، وهو صاحب الألفيه المشهوره وغيرها من الكتب الممتعه ، وقد طبعت ألفيته فى أوربا ، وللعلماء عليها عده شروح. وتوفى فى شهر ذى القعدة من سنه ٦٢٨ بمصر ، وقبره قريب من ترابه الإمام الشافعى رضى الله عنهم جميعا (انظر ترجمته فى شذرات الذهب لابن العماد ٥ / ١٢٩ ، وفى بغيه الوعاة للسيوطى ص ٤١٦ ، وانظر النجوم الزاهره ٦ / ٢٧٨).

كلامنا لفظ مفيد : كاستقم

واسم ، وفعل ، ثم ، حرف الكلم (٢)

واحد كلمه ، والقول عم ،

وكلمه بها كلام قد يؤم (٣)

ص: ١٣

١- «الكلام» خبر لمبتدأ محذوف على تقدير مضافين ، وأصل نظم الكلام «هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه» فحذف المبتدأ - وهو اسم الإشارة - ثم حذف الخبر - وهو الباب. فأقيم «شرح» مقامه ، فارتفع ارتفاعه. ثم حذف «شرح» أيضا وأقيم «الكلام» مقامه. فارتفع كما كان الذى قبله «وما» الواو عاطفه و «ما» اسم موصول معطوف على الكلام بتقدير مضاف : أى شرح ما يتألف. و «يتألف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكلام ، و «منه» جار ومجرور متعلق بـيتألف ، والجمله من الفعل الذى هو يتألف والفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

٢- «كلامنا» كلام : مبتدأ. وهو مضاف ونا مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «لفظ» خبر المبتدأ «مفيد» نعت للفظ ، وليس خبرا ثانيا «كاستقم» إن كان مثالا فهو جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كاستقم وإن كان من تمام تعريف الكلام فهو جار ومجرور أيضا متعلق بمحذوف نعت لمفيد «واسم» خبر مقدم «وفعل ، ثم حرف» معطوفان عليه الأول بالواو والثانى بـثم «الكلم» مبتدأ مؤخر ، وكأنه قال : كلام النحاه هو اللفظ الموصوف بوصفين أحدهما الإفاده والثانى التركيب المماثل لتركيب استقم ، والكلم ثلاثة أنواع أحدها الاسم وثانيها الفعل وثالثها الحرف. وإنما عطف الفعل على الاسم بالواو لقرب منزلته منه حيث يدل كل منهما على معنى فى نفسه ، وعطف الحرف بـثم لبعده رتبته.

٣- «واحد كلمه» مبتدأ وخبر ، والجمله مستأنفه لا محل لها من الإعراب «والقول» مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا ماضيا ، وعلى هذا يكون فاعله ضميرا مستترا فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القول ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون «عم» اسم تفضيل - وأصله أعم - حذف همزته كما حذف من خير وشر لكثرة استعمالهما وأصلهما أخير وأشر ؛ بدليل مجيئهما على الأصل أحيانا. كما فى قول الراجز. *بلال خير الناس وابن الأخير* وقد قرىء (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء ، وعلى هذا يكون أصل «عم» أعم كما قلنا ؛ وهو على هذا الوجه خبر للمبتدأ «وكلمه» مبتدأ أول «بها» جار ومجرور متعلق بيؤم الآتى «كلام» مبتدأ ثان «قد» حرف تقليل «يؤم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على كلام ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ومعنى «يؤم» يقصد ، وتقدير البيت : ولفظ كلمه معنى الكلام قد

يقصد بها ، يعنى أن لفظ الكلمه قد يطلق ويفصد بها المعنى الذى يدل عليه لفظ الكلام ، ومثال ذلك ما ذكر الشارح من أنهم قالوا " كلمه الاخلاص " وقالوا " كلمه التوحيد " وأرادوا بدينك قولنا: " لا إله إلا الله " وكذلك قال عليه الصلاه والسلام: " أفضل كلمه قالها شاعر كلمه ليبيد " وهو يريد قصيده ليبيد بن ربيعه العامري التي أولها: ألا كل شئ ما خلا الله باطل * * وكل نعيم لا محاله زائل

تعريف الكلام اصطلاحاً

الكلام المصطلح عليه عند النحاه عبارته عن «اللفظ المفيد فائده يحسن السكوت عليها» فاللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمه، والكلمه، ويشمل المهمل ك- «ديز» والمستعمل ك- «عمرو»، ومفيد: أخرج المهمل، و«فائده يحسن السكوت عليها» أخرج الكلمه، وبعض الكلم - وهو ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه - نحو: إن قام زيد.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيد قائم»، أو من فعل واسم ك- «قام زيد» وكقول المصنف «استقم» فإنه كلام مركب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتقدير: استقم أنت؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول «فائده يحسن السكوت عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فائده كفائده استقم».

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين؛ لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسم لكل ما يتكلم به، مفيداً كان أو غير مفيد. أنهم قالوا «كلمه الإخلاص» وقالوا «كلمه التوحيد» وأرادوا بدينك قولنا: «لا إله إلا الله» وكذلك قال عليه الصلاة والسلام: «أفضل كلمه قالها شاعر كلمه لبيد» وهو بريد قصيده لبيد بن ربيعة العامري التي أولها:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل

وكل نعيم لا محاله زائل

ص: ١٤

والكلم : اسم جنس (1) واحده كلمه ، وهى : إما اسم ، وإما فعل ، وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنه بزمان فهى الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها - بل فى غيرها - فهى الحرف.

والكلم : ما تركيب من ثلاث كلمات فأكثر ، كقولك : إن قام زيد.

والكلمه : هى اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمل كديز ، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام ؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد. ور

ص: ١٥

١- اسم الجنس على نوعين : أحدهما يقال له اسم جنس جمعى ، والثانى يقال له اسم جنس إفرادى ؛ فأما اسم الجنس الجمعى فهو «ما يدل على أكثر من اثنين ، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء» ، والتاء غالبا تكون فى المفرد كبقرة وبقرة وشجره وشجر ، ومنه كلم وكلمه ، وربما كانت زياده التاء فى الدال على الجمع مثل كمء للواحد وكمأ للكثير ، وهو نادر. وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء. كزنج وزنجى ، وروم ورومى ، فأما اسم الجنس الإفرادى فهو «ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد» كماء وذهب وخل وزيت. فإن قلت : فىانى أجد كثيرا من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعى وواحد ، نحو قرى وواحده قريه ، ومدى وواحد مديه ، فبما ذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من الجموع؟ فالجواب على ذلك أن تعلم أن بين النوعين اختلافا من وجهين ؛ الوجه الأول : أن الجمع لا بد أن يكون على زنه معينه من زنات الجموع المحفوظه المعروفه ، فأما اسم الجنس الجمعى فلا يلزم فيه ذلك ، أفلا ترى أن بقرا وشجرا وثمر لا يوافق زنه من زنات الجمع! والوجه الثانى : أن الاستعمال العربى جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس الجمعى مذكرا كقول الله تعالى : (إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا) وقوله جل شأنه : (إِلَيْهِ يَصِيرُ عَدُ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ) فأما الجمع فإن الاستعمال العربى جرى على أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، كما تجد فى قوله تعالى : (لَهُمْ عُزْفٌ مِنْ فَوْقِهَا عُزْفٌ مَبِينَةٌ) وقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ عُزْفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) وكقول الشاعر : فى غرف الجنه العليا التى وجبت لهم هناك بسعى كان مشكور

القول و النسبه بينه و بين غيره

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن القول يعم الجميع ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول ، ويقع أيضا على الكلم والكلمه أنه قول ، وزعم بعضهم أن الأصل استعماله في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمه قد يقصد بها الكلام ، كقولهم في «لا إله إلا الله» : «كلمه الإخلاص».

وقد يجتمع الكلام والكلم في الصدق ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زيد» فإنه كلام ؛ لإفادته معنى يحسن السكوت عليه ، وكلم ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكلم «إن قام زيد» (١).

ومثال انفراد الكلام «زيد قائم» (٢).

بالجرّ والتّنين والتّندا ، وأل

ومسند - للاسم تمييز حصل (٣)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - في هذا البيت علامات الاسم.

ص: ١٦

١- لم يكن هذا المثال ونحوه كلاما لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

٢- لم يكن هذا المثال ونحوه كلما لأنه ليس مؤلفا من ثلاث كلمات.

٣- «بالجر» جار ومجرور متعلق بقوله «حصل» الآتى آخر البيت ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف خبر مقدم مبتدؤه المؤخر هو قوله «تمييز» الآتى «والتنوين ، والتندا ، وأل ، ومسند» كلهن معطوفات على قوله الجر «للاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم إن جعلت قوله بالجر متعلقا بحصل ، فإن جعلت بالجر خبرا مقدا - وهو الوجه الثانى - كان هذا متعلقا بحصل «تمييز» مبتدأ مؤخر ، وقد عرفت أن خبره واحد من اثنين «حصل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تمييز ، والجمله فى محل رفع نعت لتمييز ، وتقدير البيت : التمييز الحاصل بالجر والتنوين والتندا وأل والإسناد كائن للاسم ، أو التمييز الحاصل للاسم عن أخويه الفعل والحرف كائن بالجر والتنوين والتندا وأل والإسناد : أى كائن بكل واحد من هذه الخمسه.

فمنها الجر ، وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافه والتبعيه ، نحو «مروت بغلام زيد الفاضل» فالغلام : مجرور بالحرف ، وزيد : مجرور بالإضافه ، والفاضل : مجرور بالتبعيه ، وهو أشمل من قول غيره «بحرف الجر» ؛ لأن هذا لا يتناول الجرّ بالإضافه ، ولا الجرّ بالتبعيه .

ومنها التنوين ، وهو على أربعة أقسام (١) : تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربه ، كزيد ، ورجل ، إلا- جمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» وإلا- نحو «جوار ، وغواش» وسيأتى حكمهما . وتنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبنيه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو «مررت بسيبويه وبسيبويه آخر» . وتنوين المقابله ، وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، نحو «مسلمات» فإنه فى مقابله النون فى جمع المذكر السالم كمسلمين . وتنوين العوض ، وهو على ثلاثه أقسام : عوض عن جمله ، وهو الذى يلحق «إذ» عوضا عن جمله تكون بعدها ، كقوله تعالى : (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) أى : حين إذ بلغت الروح الحلقوم ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضا عنه ؛ وقسم يكون عوضا عن اسم ، وهو اللاحق ل- «كلّ» عوضا عما تضاف إليه ، نحو «كلّ قائم» أى : «كلّ إنسان قائم» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضا عنه (٢) ، .

ص: ١٧

- ١- فى نسخه «وهو أقسام» بدون ذكر العدد ، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام
- ٢- ومنه قول الله تعالى : (قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ) وقوله جل شأنه : (كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ) وقوله تباركت كلماته : (كُلًّا نُمِدُّ هُوَلاءِ وَهُوَلاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ) ومثل كل فى هذا الموضوع كلمه «بعض» ومن شواهد حذف المفرد الذى من حق «بعض» أن يضاف إليه والإتيان بالتنوين عوضا عنه قول رؤبه بن العجاج فى مطلع أرجوزه طويله يمدح فيها تميما : داينت أروى والدّيون تقضى فمطلت بعضا وأدّت بعضا يريد فمطلت بعض الدين وأدّت بعضه الآخر .

وقسم يكون عوضا عن حرف ، وهو اللاحق ل- «جوار ، وغواش» ونحوهما رفعا وجرًا ، نحو «هؤلاء جوار ، ومررت بجوار» فحذفت الياء وأتى بالتنوين عوضا عنها.

وتنوين الترتم (١) ، وهو الذى يلحق القوافى المطلقة بحرف عله ، كقوله :

١- أقلى اللوم - عاذل - والعتابن ***وقولى - إن أصبت - : لقد أصابن (٢).

ص: ١٨

١- هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطرادا.

٢- هذا بيت من الطويل ، لجريز بن عطيه بن الخطفى ، أحد الشعراء المجيدى ، وثالث ثلاثه ألقى إليهم مقاده الشعراء فى عصر بنى أميه ، وأولهم الفرزدق ، وثانيهم الأخطل. اللغه : «ألقى» أراد منه فى هذا البيت معنى اتركى ، والعرب تستعمل القله فى معنى النفى بته ، يقولون : قل أن يفعل فلان كذا ، وهم يريدون أنه لا- يفعل أصلًا «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفه للترخيم ، وأصله عاذله ، من العذل وهو اللوم فى تسخط ، و «العتاب» التقرير على فعل شىء أو تركه. المعنى : اتركى أيتها العاذله هذا اللوم والتعنيف ؛ فإنى لن أستمع لما تطليين : من الكف عما آتى من الأمور ، والفعل لما أذر منها ، وخير لك أن تعترفى بصواب ما أفعل الإعراب : «ألقى» فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التى لمخاطبه الواحده مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل ، مبنى على السكون فى محل رفع «اللوم» مفعول به لألقى «عاذل» منادى مرخم حذفت منه ياء النداء ، مبنى على ضم الحرف المحذوف فى محل نصب ، وأصله يا عاذله «والعتابا» الواو عاطفه ، العتابا : معطوف على اللوم «وقولى» فعل أمر ، والياء فاعله «إن» حرف شرط «أصبت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المتكلم أو المخاطبه فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم التاء على أنها للمتكلم ، وبكسرها على أنها للمخاطبه «لقد أصابا» جمله فى محل نصب مقول القول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن أصبت فقولى لقد أصابا ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين القول ومقوله. الشاهد فيه : قوله : «والعتابن ، وأصابن» حيث دخلهما ، فى الإنشاد ، تنوين الترتم ، وآخرهما حرف العله ، وهو هنا ألف الإطلاق ، والقافيه التى آخرها حرف عله تسمى مطلقه.

فجىء بالتنوين بدلا من الألف لأجل الترتم ، وكقوله :

٢- أَرَفَ التَّرْحَلُ غَيْرَ أَنَّ رَكَابَنَا***لَمَّا تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْنِ (١).

ص: ١٩

١- هذا البيت للنايغى الذيبانى ، أحد فحول شعراء الجاهليه ، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم ، والحكم فى سوق عكاظ ، من قصيده له يصف فيها المنجرده زوج النعمان ابن المنذر ، ومطلعها : من آل ميه رائج أو مغتدى عجلائن ذا زاد وغير مزود؟ اللغه : «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحا ، إذا سار فى وقت العشى «مغتدى» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدى ، إذا سار فى وقت الغداه ، وهى من الصبح إلى طلوع الشمس ، وأراد بالزاد فى قوله «عجلائن ذا زاد» ما كان من تسليم ميه عليه أوردها تحيته «أرف» دنا وقرب ، وبابه طرب ، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الارتحال «تزل» - مضموم الزاى - مضارع زال ، وأصله تزول ، فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين. المعنى : يقول فى البيت الذى هو المطلع : أتمضى أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشى أو غدا مع الغداه؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلائن ، تزودت منهم أو لم تزود ، ثم يقول فى البيت الشاهد : لقد قرب موعد الرحيل ، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال ، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق. الإعراب : «أرف» فعل ماض «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب : اسم أن ، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفى وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال : جار ومجرور متعلق بتزول ، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جمله محذوفه تقديرها «و كأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه ، وأبقى الحرف الذى هو قد. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ؛ أولهما دخول التنوين الذى للترتم على الحرف ، وهو قد ؛ فذلك يدل على أن تنوين الترتم لا يختص بالاسم ؛ لأن الشىء إذا اختص بشىء لم يجىء مع غيره ، والثانى فى تخفيف «كأن» التى للتشبيه ، ومجىء اسمها ضمير الشأن ، والفصل بينها وبين خبرها بقد ، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفيا لكان الفصل بلم ، كما فى قوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ يَغْنُوا فِيهَا) ومثل هذا البيت فى الاستشهاد على ذلك قول الشاعر : لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب ؛ فمحذورها كأن قد ألما وسيأتى شرح ذلك فى باب إن وأخواتها.

والتنوين الغالى - وأثبتته الأخصش - وهو الذى يلحق القوافى المقيدة ، كقوله :

٣- *وقاتم الأعماق خاوى المخترق* (١).

ص: ٢٠

١- هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، أحد الرجاز المشهورين ، وأمضغهم للشيخ والقيصوم ، والذى أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة ، وكان فى عصر بنى أميه ، وبعده : *مشتبه الاعلام لَماع الخفقن* اللغة : «القاتم» كالأقتم : الذى تعلوه القتمه ، وهى لون فيه غبره وحمرة ، و «أعماق» جمع عمق - بفتح العين ، وتضم - وهو : ما بعد من أطراف الصحراء. و «الخاوى» الخالى ، و «المخترق» مهب الرياح ، وهو اسم مكان من قولهم : خرق المفازه واخترقها ، إذا قطعها ومر فيها ، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها فى الطريق للاهتداء بها ، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا ، و «الخفق» اضطراب السراب ، وهو الذى تراه نصف النهار كأنه ماء ، وأصله بسكون الفاء ، فحركها بالفتح ضروره. المعنى : كثير من الأمكنه التى لا يهتدى أحد إلى السير فيها لشده التباسها وخفائها قد أعملت فيها ناقتى وسرت فيها ، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال ، أو أنه عظيم الخبره بمسالك الصحراء. الإعراب : «وقاتم» الواو واو رب ، قاتم : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، و قاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوى» صفة لقاتم ، وخاوى مضاف و «المخترق» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكنه لأجل الوقف ، وخبر المبتدأ جمله من فعل ماض وفاعل فى محل رفع ، وذلك فى قوله بعد أبيات : *تَشَّطته كلّ مغلاه الوهق* الشاهد فيه : قوله «المخترقن» و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل ، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل ، وإذا كان آخر الكلمه التى فى آخر البيت حرفا صحيحا ساكنا كما هنا تسمى القافيه حينئذ «قافيه مقيده».

وظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، وليس كذلك ، بل الذى يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين ، والتنكير ، والمقابله ، والعوض ، وأما تنوين الترتم والغالى فيكونان فى الاسم والفعل والحرف (١).

ومن خواص الاسم النداء ، نحو «يا زيد» ، والألف واللام ، نحو «الرجل» والإسناد إليه ، نحو «زيد قائم».

فمعنى البيت : حصل للاسم تمييز عن الفعل والحرف : بالجر ، والتنوين ، والنداء ، والألف واللام ، والإسناد إليه : أى الإخبار عنه .

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام ، وقد وقع ذلك فى عبارته بعض المتقدمين - وهو الخليل - واستعمل المصنف «مسند» مكان «الإسناد له».

* * *

ص: ٢١

١- هذا الاعتراض لا يرد على الناظم ؛ لأن تسميه نون الترتم والنون التى تلحق القوافى المطلقة تنوينا إنما هى تسميه مجازيه ، وليست من الحقيقة التى وضع لها لفظ التنوين ؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقى الذى وضع له لم يشملهما ، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقى ، ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم.

بتا فعلت وأتت ، ويا افعلى ،

ونون أقبلنّ - فعل ینجلی (١)

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فعلت» والمراد بها تاء الفاعل ، وهى المضمومه للمتكلم ، نحو «فعلت» والمفتوحة للمخاطب ، نحو «تباركت» والمكسوره للمخاطبه ، نحو «فعلت».

ويمتاز أيضا بتاء «أتت» ، والمراد بها تاء التأنيث الساكنه ، نحو «نعمت» و «بئست» فاحترزنا بالساكنه عن اللاحقه للأسماء ؛ فإنها تكون متحركه بحركه الإعراب ، نحو «هذه مسلمه ، ورأيت مسلمه ، ومررت بمسلمه» ومن اللاحقه للحرف ، نحو «لات ، وربّت ، وثمّت (٢)» وأما تسكينها مع ربّ وثمّ فقليل ، نحو «ربّت وثمّت». ى

ص: ٢٢

١- «بتا» جار ومجرور متعلق بـینجلی الواقع هو وفاعله الضمير المستتر فيه فى محل رفع خبرا عن المبتدأ ، فإن قلت : يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو لا- يجوز ، قلت : إن ضروره الشعره هى التى ألجأته إلى ذلك ، وإن المعمول لكونه جارا ومجرورا يحتمل فيه ذلك التقدم الذى لا- يسوغ فى غيره ، وتا مضاف و «فعلت» قصد لفظه : مضاف إليه «وأتت» الواو حرف عطف ، أتت : قصد لفظه أيضا : معطوف على فعلت «ويا» معطوف على تاء ، ويا مضاف و «افعلى» مضاف إليه ، وهو مقصود لفظه أيضا «ونون» الواو حرف عطف ، نون : معطوف على تاء ، وهو مضاف و «أقبلن» قصد لفظه : مضاف إليه «فعل» مبتدأ «ینجلی» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- أما دخول التاء على «لا» فأشهر من أن يستدل عليه ، بل قد استعملت «لات» حرف نفى بكثره ، وورد استعماله فى فصیح الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى : (وَلَا يَتَّخِذِ مَنَاصِبَ) وأما دخولها على رب ففى نحو قول الشاعر : وربّت سائل عني حفيّ أعارت عينه أم لم تعارا ونحو قول الآخر : ماوىّ يا ربّما غاره شعواء كاللذعه بالميسم وأما دخولها على ثم ففى نحو قول الشاعر : ولقد أمرّ على اللّيم يسبني فمصيت ثمّت قلت لا يعينني

ويمتاز أيضا بياء «افعلى» والمراد بها ياء الفاعله ، وتلحق فعل الأمر ، نحو «اضربى» والفعل المضارع ، نحو «تضربين» ولا تلحق الماضى.

وإنما قال المصنف «يا افعلى» ، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم ، وهى لا تختصّ بالفعل ، بل تكون فيه نحو «أكرمنى» وفى الاسم نحو «غلامى» وفى الحرف نحو «إئنى» بخلاف ياء «افعلى» فإن المراد بها ياء الفاعله على ما تقدّم ، وهى لا تكون إلا فى الفعل.

ومما يميز الفعل نون «أقبلنّ» والمراد بها نون التوكيد : خفيفه كانت ، أو ثقيله ؛ فالخفيفه نحو قوله تعالى : (لَنْسِفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) والثقله نحو قوله تعالى : (لَنْخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ)

فمعنى البيت : ينجلي الفعل بتاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وياء الفاعله ، ونون التوكيد.

سواهما الحرف كهل وفى ولم

فعل مضارع يلى لم كيشم (1)

ص: ٢٣

١- «سواهما» سوى : خبر مقدم مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «الحرف» مبتدأ مؤخر ، ويجوز العكس ، لكن الأولى ما قدمناه «كهل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «وذلك كهل» «وفى ولم» معطوفان على هل «فعل» مبتدأ «مضارع» نعت له «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل مضارع ، والجمله خبر المبتدأ «لم» مفعول به لىلى ، وقد قصد لفظه «كيشم» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كيشم ، وتقدير البيت كله : الحرف سوى الاسم والفعل ، وذلك كهل وفى ولم ، والفعل المضارع يلى لم ، وذلك كائن كيشم ، ويشم فعل مضارع ماضيه قولك : شممت الطيب ونحوه - من باب فرح - إذا نشقته ، وفيه لغه أخرى من باب نصر ينصر حكاها الفراء.

بالتون فعل الأمر ، إن أمر فهم (١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال ، ثم مثل ب- «هل وفي ولم» متبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين : مختص ، وغير مختص ، فأشار بهل إلى غير المختص ، وهو الذى يدخل على الأسماء والأفعال ، نحو «هل زيد قائم» و «هل قام زيد» ، وأشار بفي ولم إلى المختص ، وهو قسمان : مختص بالأسماء كفى ، نحو «زيد فى الدار» ، ومختص بالأفعال كلم ، نحو «لم يقم زيد».

ثم شرع فى تبين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر ؛ فجعل علامه

ص: ٢٤

١- «وماضى» الواو للاستئناف ، ماضى : مفعول به مقدم لقوله مز الآتى ، وماضى مضاف و «الأفعال» مضاف إليه «بالتا» جار ومجرور متعلق بمز «مز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وسم» الواو عاطفه أو للاستئناف سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالتون» جار ومجرور متعلق بسم «فعل» مفعول به لسم ، وفعل مضاف و «الأمر» مضاف إليه «إن» حرف شرط «أمر» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره : إن فهم أمر «فهم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أمر ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا- محل لها من الإعراب تفسيريه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه المذكور. وتقديره «إن فهم أمر فسم بالتون إلخ». وتقدير البيت : ميز الماضى من الأفعال بقبول التاء التى ذكرنا أنها من علامات كون الكلمه فعلا ، وعلم فعل الأمر بقبول النون إن فهم منه الطلب. ومز : أمر من ماز الشىء يميزه ميزا - مثل باع يبيع بيعا - إذا ميزه ، وسم : أمر من وسم الشىء يسمه وسما - مثل وصفه يصفه وصفا - إذا جعل له علامه يعرفه بها ، والأمر قوله «إن أمر فهم» هو الأمر اللغوى ، ومعناه الطلب الجازم على وجه الاستعلاء.

المضارع صحه دخول «لم» عليه ، كقولك في يشمّ : «لم يشم» وفي يضرب : «لم يضرب» ، وإليه أشار بقوله : «فعل مضارع يلي لم كيشم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله : «وماضى الأفعال بالتأمر» أى : مَيِّز ماضى الأفعال بالتاء ، والمراد بها تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنه ، وكل منهما لا- يدخل إلا- على ماضى اللفظ ، نحو «تباركت يا ذا الجلال والإكرام» و «نعمت المرأه هند» و «بئست المرأه دعد».

ثم ذكر فى بقيه البيت أن علامه فعل الأمر : قبول نون التوكيد ، والدلاله على الأمر بصيغته ، نحو «اضربن ، واخرجن».

فإن دلت الكلمه على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهى اسم فعل (1) ، وإلى ذلك أشار بقوله :

والأمر إن لم يك للّون محل

فيه هو اسم نحو صه وحيهل (2).

ص: ٢٥

١- وكذا إذا دلت الكلمه على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهى لم - فإنها تكون اسم فعل مضارع. نحو أوه وأف ، بمعنى أنوجع وأتضجر ، وإن دلت الكلمه على معنى الفعل الماضى وامتنع قبولها علامته امتناعا راجعا إلى ذات الكلمه فإنها تكون اسم فعل ماض ، نحو هيهات وشتان ، بمعنى بعد وافترق ، فإن كان امتناع قبول الكلمه الداله على الماضى لا يرجع إلى ذات الكلمه ، كما فى فعل التعجب نحو : «ما أحسن السماء» وكما فى «حبذا الاجتهاد» فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمه فعلا.

٢- «والأمر» الواو عاطفه أو للاستئناف ، الأمر : مبتدأ «إن» حرف شرط «لم» حرف نفى وجزم «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ، وأصله يكن «للنون» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يك مقدما «محل» اسمها مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لمحل «هو اسم» مبتدأ وخبر ، والجمله منهما فى محل جزم جواب الشرط ، وإنما لم يجىء بالفاء للضرورة. والجمله من الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ ، أو تجعل جملته «هو اسم» فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الأمر فى أول البيت ، وتكون جملته جواب الشرط محذوفه دلت عليها جملته المبتدأ وخبره ، والتقدير على هذا : والدال على الأمر هو اسم إن لم يكن فيه محل للنون فهو اسم ، وحذف جواب الشرط عند ما لا يكون فعل الشرط ماضيا ضروره أيضا ؛ فاليست لا يخلو من الضروره «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو ، ونحو مضاف و «صه» مضاف إليه ، وقد قصد لفظه «وحيهل» معطوف على صه.

فصه وحيهل : اسمان وإن دلًا على الأمر ؛ لعدم قبولهما نون التوكيد ؛ فلا تقول : صهّن ولا حيهلن ، وإن كانت صه بمعنى اسكت ، وحيهل بمعنى أقبل ؛ فالفارق (1) بينهما قبول نون التوكيد وعدمه ، نحو «اسكتن ، وأقبلن» ، ولا يجوز ذلك في «صه ، وحيهل».

*** **

ص: ٢٤

١- ثلاثة فوائد - الأولى : أسماء الأفعال على ثلاثه أنواع ؛ النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها ، والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما ، والثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه ومه ؛ فما نون وجوبا أو جوازا فهو نكرة ، وما لم ينون فهو معرفه. والفائده الثانيه : توافق أسماء الأفعال الأفعال في ثلاثه أمور ؛ أولها : الدلاله على المعنى ، وثانيها : أن كل واحد من أسماء الأفعال يوافق الفعل الذى يكون بمعناه فى التعدى واللزوم غالبا ، وثالثها : أنه يوافق الفعل الذى بمعناه فى إظهار الفاعل وإضمامه ؛ ومن غير الغالب فى التعدى نحو «آمين» فإنه لم يحفظ فى كلام العرب تعديه لمفعول ، مع أنه بمعنى استجب وهو فعل متعد ، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذى بمعناه - وهو زدنى - متعد ، وتخالفها فى سبعة أمور ؛ الأول : أنه لا يبرز معها ضمير ، بل تقول «صه» بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث ، بخلاف «اسكت» فإنك تقول : اسكتى ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن ، والثانى أنها لا يتقدم معمولها عليها ؛ فلا تقول : «زيدا عليك» كما تقول : «محمدًا الزم» والثالث أنه يجوز توكيد الفعل توكيدا لفظيا باسم الفعل ؛ تقول : انزل نزال ، وتقول : اسكت صه ، كما تقول : انزل انزل ، واسكت اسكت ، ولا يجوز توكيد اسم الفعل بالفعل ، والرابع : أن الفعل إذا دل على الطلب جاز نصب المضارع فى جوابه ، فتقول : انزل فأحدثك ، ولا يجوز نصب المضارع فى جواب اسم الفعل ولو كان دالا على الطلب كصه ونزال ، والخامس : أن أسماء الأفعال لا تعمل مضمره ، بحيث تحذف ويبقى معمولها ، ولا متأخره عن معمولها ؛ بل متى وجدت معمولًا - تقدم على اسم فعل تعين عليك تقدير فعل عامل فيه ؛ فنحو قول الشاعر : يأئها المائح دلوى دونكا إئى رأيت التياس يحمدونكا يقدر : حذ دلوى ، ولا يجعل قوله : «دلوى» معمولًا لدونكا الموجود ، ولا لآخر مثله مقدر ، على الأصح. والسادس : أن أسماء الأفعال غير متصرفه ؛ فلا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، بخلاف الأفعال. والسابع : أنها لا تقبل علامات الأفعال كالنواصب والجوازم ونون التوكيد وياء المخاطبه وتاء الفاعل ، وهو ما ذكره الشارح فى هذا الموضع ؛ فاحفظ هذا كله ، وكن منه على ثبت ، والله يتولاك. الفائده الثالثه ، اختلف النحاه فى أسماء الأفعال ؛ فقال جمهور البصريين : هى أسماء قامت مقام الأفعال فى العمل ، ولا تتصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولا تتصرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا ؛ وبهذا فارقت الصفات كأسماء الفاعلين والمفعولين ، وقال جمهور الكوفيين : إنها أفعال ؛ لأنها تدل على الحدث والزمان ، كل ما فى الباب أنها جامده لا تتصرف ؛ فهى كليس وعسى ونحوهما ، وقال أبو جعفر بن صابر : هى نوع خاص من أنواع الكلمه ؛ فليست أفعالًا وليست أسماء ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ولا تتصرف الأسماء ، ولأنها لا تقبل علامه الأسماء ولا علامه الأفعال ، وأعطاهما أبو جعفر اسما خاصا بها حيث سماها «خالفه».

(١)

والاسم منه معرب ومبنى

لشبهه من الحروف مدنى (٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين : أحدهما المعرب ، وهو : ما سلم من شبه الحروف ، والثانى المبنى ، وهو : ما أشبه الحروف ، وهو المعنى بقوله : «لشبهه من الحروف مدنى» أى : لشبهه مقرب من الحروف ؛ فعلة البناء منحصره عند المصنف - رحمه الله تعالى! - فى شبه الحرف ، ثم نوع المصنف وجوه الشبهه فى البيتين اللذين بعد هذا البيت ، وهذا قريب من مذهب أبى على الفارسى حيث جعل البناء منحصرًا فى شبه الحرف أو ما تضمن معناه ، وقد نص سيبويه - رحمه الله! - على أن عله البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف ،

ص : ٢٨

١- أى : هذا باب المعرب والمبنى ، وإعرابه ظاهر.

٢- «والاسم» الواو للاستئناف ، الاسم : مبتدأ أول «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معرب» مبتدأ مؤخر ، والجمله منه ومن خبره خبر المبتدأ الأول ، «ومبنى» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير «ومنه مبنى» ولا يجوز أن تعطف قوله مبنى على معرب ؛ لأنه يستلزم أن يكون المعنى أن بعض الاسم معرب ومبنى فى آن واحد ، أو يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبنى وبعضه الآخر ليس بمعرب ولا مبنى ، وهو قول ضعيف أباه جمهور المحققين من النحاه «لشبهه» جار ومجرور متعلق بمبنى ، أو متعلق بخبر محذوف مع مبتدئه والتقدير : «وبناؤه ثابت لشبهه» «من الحروف» جار ومجرور متعلق بشبهه أو بمدنى «مدنى» نعت لشبهه ، وتقدير البيت : «والاسم بعضه معرب وبعضه الآخر مبنى ؛ وبناء ذلك المبنى ثابت لشبهه مدن له من الحرف ومدنى : اسم فاعل فعله أدنى ؛ تقول : أدنيت الشىء من الشىء ، إذا قربته منه ، والياء فيه هنا ياء زائده للشباع ، وليست لام الكلمه ؛ لأن ياء المنقوص المنكر غير المنصوب تحذف وجوبا.

١- اعلم أنهم اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء : أهو شيء واحد يوجد في كل مبنى منها أو أشياء متعددة يوجد واحد منها في بعض أنواع المبنيات وبعض آخر في نوع آخر ، وهكذا؟ فذهب جماعه إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهه الاسم في المعنى للفعل المبني ، ومثاله - عند هؤلاء - من الاسم «نزال وهيئات» فإنهما لما أشبها «انزل وبعد» في المعنى بنيا ، وهذا السبب غير صحيح ، لأنه لو صح للزم بناء نحو سقيا لك و «ضربا زيدا» فإنهما بمعنى فعل الأمر وهو مبنى . وأيضا يلزمه إعراب نحو «أف» و «أوه» ونحوهما من الأسماء التي تدل على معنى الفعل المضارع المعرب ، ولم يقل بذلك أحد ، وإنما العله التي من أجلها بنى «نزال» و «شتان» و «أوه» وغيرها من أسماء الأفعال هي مشابهتها الحرف في كونها عامله في غيرها غير معموله لشيء ، ألا ترى أنك إذا قلت نزال كان اسم فعل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وكان له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهذا الفاعل هو المعمول لاسم الفعل ، ولا يكون اسم الفعل أبدا متأثرا بعامل يعمل فيه ، لا في لفظه ولا في محله . وقال قوم منهم ابن الحاجب : إن من أسباب البناء عدم التركيب ، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنيه ، وهو ظاهر الفساد ، والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربه ولا- مبنيه ، لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب ، الا- ترى أنهم يعرفون الإعراب بأنه : أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل ، أو يعرفونه بأنه : تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، والبناء ضده ، فما لم يكن تركيب لا- يجوز الحكم بإعراب الكلمه ولا- بنائها . وقال آخرون : إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثه أسباب من موانع الصرف ، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمره ، ومثلوا لذلك ب- «حذام ، وقظام» ونحوهما ، وادعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلميه ، والتأنيث ، والعدل عن حاذمه وقاطمه ، وهو فاسد ، فإننا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسه أسباب من موانع الصرف ، وهو مع ذلك معرب ، ومثاله «آذربيجان» فإن فيه العلميه والتأنيث والعجمه والتركيب وزيادة الألف والنون ، وليس بناء حذام ونحوه لما ذكره ، بل لمضارعتة في الهيئه نزال ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل وعدم تأثره بالعامل . وقال قوم منهم الذين ذكرهم الشارح : إنه لا- عله للبناء إلا مشابهه الحرف ، وهو رأى الحذاق من النحويين ، كل ما في الأمر أن شبه الحرف على أنواع.

أنواع شبه الحرف أربعة

كالشبه الوضعي في اسمي جئنا

والمعنوي في متي وفي هنا (١)

وكنيابه عن الفعل بلا

تأثر ، وكافتقار أصلا (٢)

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع :

(فالأول) شبهه له في الوضع ، كأن يكون الاسم موضوعا على حرف

ص: ٣٠

١- «كالشبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالشبه «الوضعي» نعت للشبه «في اسمي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للوضعي ، واسمى مضاف و «جئنا» قصد لفظه : مضاف إليه «والمعنوي» معطوف على الوضعي «في متي ، وفي هنا» جاران ومجروران متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي ، وتقدير البيت : والشبه المدنى من الحروف مثل الشبه الوضعي الكائن في الاسمين الموجودين في قولك «جئنا» وهما تاء المخاطب و «نا» ومثل الشبه المعنوي الكائن في «متي» الاستفهاميه والشرطيه وفي «هنا» الإشاريه.

٢- «وكنيابه» الواو عاطفه ، والجار والمجرور معطوف على كالشبه «عن الفعل» جار ومجرور متعلق بنيابه «بلا تأثر» الباء حرف جر ، ولا- : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وظهر إعرابه على ما بعده بطريق العاريه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لنيابه ، ولا مضاف ، وتأثر : مضاف إليه ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه العاريه التي يقتضيها ما قبله «وكافتقار» الواو حرف عطف والجار والمجرور معطوف على كنيابه «أصلا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على افتقار ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لافتقار ، وتقدير البيت : ومثل النيباه عن الفعل في العمل مع أنه لا يتأثر بالعامل ، ومثل الافتقار المتأصل ، والافتقار المتأصل : هو الافتقار اللازم له الذي لا يفارقه في حاله من حالاته.

[واحد]، كالتاء في ضربت ، أو على حرفين ك- «نا» في «أكرمنا» ، وإلى ذلك أشار بقوله : «في اسمي جئتنا» فالتاء في جئتنا اسم ؛ لأنه فاعل ، وهو مبني ؛ لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد ، وكذلك «نا» اسم ؛ لأنها مفعول ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين (1).

(والثاني) شبه الاسم له في المعنى ، وهو قسمان : أحدهما ما أشبه حرفا موجودا ، والثاني ما أشبه حرفا غير موجود ؛ فمثال الأول «متى» فإنها مبنيه لشبهها

ص: ٣١

١- الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرف هجاء واحد كباء الجر ولاصمه وكافه وفاء العطف وواوه وألف الاستفهام وما شاكل ذلك ، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين ، والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدا كما لا يحصى من الأسماء ، فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما نقص من الأسماء عن ثلاثة الأحرف كناء الفاعل ونا وأكثر الضمائر فهو خارج عن الأصل في نوعه ، وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء ، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف ، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع ، وكان ذلك يقتضى أن يأخذ المشبه حكم المشبه به في الموضعين ، إلا أنهم أعطوا الاسم الذى يشبه الحرف حكم الحرف وهو البناء ، ولم يعطوا الحرف الذى أشبه الاسم حكم الاسم وهو الإعراب لسببين ، أولهما أن الحرف حين أشبه الاسم قد أشبهه فى شىء لا يخصه وحده ، فإن الأصل فى وضع الفعل أيضا أن يكون على ثلاثة أحرف ، بخلاف الاسم الذى قد أشبه الحرف ؛ فإنه قد أشبهه فى شىء لا يخصه ولا يتجاوز به إلى نوع آخر من أنواع الكلمة ، والسبب الثانى : أن الحرف لا يحتاج فى حاله ما إلى الإعراب ؛ لأن الإعراب إنما يحتاج إليه من أنواع الكلمة ما يقع فى مواقع متعددة من التراكيب بحيث لا يتميز بعضها عن بعض بغير الإعراب ، والحرف لا يقع فى هذه المواقع المتعدده ، فلم يكن ثمه ما يدعو إلى أن يأخذ حكم الاسم حين يشبهه ، ومعنى هذا الكلام أن فى مشابهه الحرف للاسم قد وجد المقتضى ولكن لم ينتف المانع ؛ فالمقتضى هو شبه الاسم ، والمانع هو عدم توارد المعانى المختلفه عليه ، وشرط تأثير المقتضى أن ينتفى المانع.

الحرف ، فى المعنى ؛ فإنها تستعمل للاستفهام ، نحو «متى تقوم؟» وللشرط ، نحو «متى تقوم أقم» وفى الحالتين هى مشبهه لحرف موجود ؛ لأنها فى الاستفهام كالمهمزه ، وفى الشرط كيان ، ومثال الثانى «هنا» فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغى أن يوضع فلم يوضع ، وذلك لأن الإشاره معنى من المعانى ؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها ، كما وضعوا للنفى «ما» وللنهي «لا» وللمتنى «ليت» وللترجى «لعلّ» ونحو ذلك ؛ فبنيت أسماء الإشاره لشبهها فى المعنى حرفا مقدّرا (١).

(والثالث) شبهه له فى التّيابه عن الفعل وعدم التّأثر بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو «دراك زيدا» فدراك : مبنى ؛ لشبهه بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره (٢) كما أن الحرف كذلك..

ص: ٣٢

١- نقل ابن فلاح عن أبى على الفارسى أن أسماء الإشاره مبنية لأنها من حيث المعنى أشبهت حرفا موجودا ، وهو أل العهديه ؛ فإنها تشير إلى معهود بين المتكلم والمخاطب ، ولما كانت الإشاره فى هنا ونحوها حسيه وفى أل العهديه ذهنيه لم يرتض المحققون ذلك ، وذهبوا إلى ما ذكره الشارح من أن أسماء الإشاره بنيت لشبهها فى المعنى حرفا مقدرا. ونظير «هنا» فيما ذكرناه «لدى» فإنها داله على الملاصقه والقرب زياده على الظرفيه ، والملاصقه والقرب من المعانى التى لم تضع العرب لها حرفا ، وأيضا «ما» التعجيبه ، فإنها داله على التعجب ، ولم تضع العرب للتعجب حرفا ، فيكون بناء كل واحد من هذين الاسمين لشبهه فى المعنى حرفا مقدرا ، فافهم ذلك.

٢- اسم الفعل مادام مقصودا معناه لا يدخل عليه عامل أصلا ، فضلا عن أن يعمل فيه ، وعبارته الشارح كغيره توهم أن العوامل قد تدخل عليه ولكنها لا- تؤثر فيه ، فكان الأولى به أن يقول «ولا يدخل عليه عامل أصلا» بدلا من قوله «ولا يعمل فيه غيره» وقولنا «مادام مقصودا منه معناه» يريد به الإشاره إلى أن اسم الفعل إذا لم يقصد به معناه - بأن يقصد لفظه مثلا - فإن العامل قد يدخل عليه ، وذلك كما فى قول زهير ابن أبى سلمى المزنى : ولنعم حشو الدرع أنت إذا دعيت نزال ولجّ فى الدّعر فنزال فى هذا البيت مقصود بها اللفظ ، ولذلك وقعت نائب فاعل ؛ فهى مرفوعه بضمه مقدره على آخرها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه البناء الأصلي ، ومثله قول زيد الخيل : وقد علمت سلامه أنّ سيفى كرىه كلّما دعيت نزال ونظيرهما قول جريبه الفقعى : عرضنا نزال فلم ينزلوا وكانت نزال عليهم أطمّ

واحترز بقوله : «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو «ضربا زيدا» فإنه نائب مناب «اضرب» وليس بمبني ؛ لتأثره بالعامل ، فإنه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف «دراك» فإنه وإن كان نائبا عن «أدرك» فليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال اشتراكا في النيابة مناب الفعل ، لكن المصدر متأثر بالعامل ؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرف ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل ؛ فنبت لمشابهتها الحرف في أنها نائبة عن الفعل وغير متأثرة به.

وهذا الذى ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية (1) ، وسنذكر ذلك فى باب أسماء الأفعال .

ص: ٣٣

١- إذا قلت «هيهات زيد» مثلا- فللعلماء فى إعرابه ثلاثة آراء : الأول - وهو مذهب الأخفش ، وهو الصحيح الذى رجحه جمهور علماء النحو - أن هيهات اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وزيد : فاعل مرفوع بالضمه ، وهذا الرأى هو الذى يجرى عليه قول الناظم إن سبب البناء فى أسماء الأفعال كونها نائبة عن الفعل غير متأثره بعامل لا ملفوظ به ولا مقدر ، والثانى - وهو رأى سيبويه - أن هيهات مبتدأ مبني على الفتح فى محل رفع ؛ فهو متأثر بعامل معنوى وهو الابتداء ، وزيد : فاعل سد مسد الخبر ، والثالث - وهو رأى المازنى - أن هيهات مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وزيد : فاعل به ، وكأنك قلت : بعد بعدا زيد ، فهو متأثر بعامل لفظى محذوف من الكلام ، ولا يجرى كلام الناظم على واحد من هذين القولين ، الثانى والثالث ، وعله بناء اسم الفعل على هذين القولين تضمن أغلب ألفاظه - وهى الألفاظ الداله على الأمر منه - معنى لام الأمر ، وسائره محمول عليه ، يعنى أن اسم الفعل أشبه الحرف شبهها معنويا ، لا نيايا.

(والرابع) شبه الحرف في الافتقار اللانزم ، وإليه أشار بقوله : «وكافتقار أصيلا» وذلك كالأسماء الموصوله ، نحو «الذى» فإنها مفتقره فى سائر أحوالها إلى الصلّه ؛ فأشبهت الحرف فى ملازمه الافتقار ، فنبت (1).

وحاصل البيتين أن البناء يكون فى ستة أبواب : المضممرات ، وأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، وأسماء الإشاره ، وأسماء الأفعال ، والأسماء الموصوله.

* * *

ص : ٣٤

١- زاد ابن مالك فى شرح الكافيه الكبرى نوعا خامسا سماه الشبه الإهمالى ، وفسره بأن يشبه الاسم الحرف فى كونه لا عاملا ولا معمولا. ومثل له بأوائل السور نحو «ألم ، ق ، ص» وهذا جار على القول بأن فواتح السور لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها من المتشابه الذى لا يدرك معناه ، وقيل : إنها فى محل رفع على أنها مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر مبتدؤه محذوف ، أو فى محل نصب بفعل مقدر كاقراً ونحوه ، أو فى محل جر بواو القسم المحذوفه ، وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب ، وأسماء الهجاء المسروده ، وأسماء العدد المسروده ، وزاد ابن مالك أيضا نوعا سادسا سماه الشبه اللفظى ، وهو : أن يكون لفظ الاسم كلفظ حرف من حروف المعانى ، وذلك مثل «حاشا» الاسميه ؛ فإنها أشبهت «حاشا» الحرفيه فى اللفظ. واعلم أنه قد يجتمع فى اسم واحد مبنى شبهان فأكثر ، ومن ذلك المضممرات ؛ فإن فيها الشبه المعنوى ، إذ التكلم والخطاب والغيبه من المعانى التى تتأدى بالحروف ، وفيها الشبه الافتقارى ؛ لأن كل ضمير يفتقر افتقارا متأصلا إلى ما يفسره ، وفيها الشبه الوضعى ، فإن أغلب الضمائر وضع على حرف أو حرفين ، وما زاد فى وضعه على ذلك فمحمول عليه ، طردا للباب على وتيره واحده.

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف كأرض وسما (1)

يريد أن المعرب خلاف المبنى ، وقد تقدم أن المبنى ما أشبه الحرف ؛ فالمعرب ما لم يشبه الحرف ، وينقسم إلى صحيح - وهو : ما ليس آخره حرف عله كأرض ، وإلى معتل - وهو : ما آخره حرف عله كسما - وسما : لغه في الاسم ، وفيه ست لغات : اسم - بضم الهمزة وكسرها ، وسم - بضم السين وكسرها ، وسما - بضم السين وكسرها أيضا .

وينقسم المعرب أيضا إلى متمكن أمكن - وهو المنصرف - كزيد وعمرو ، وإلى متمكن غير أمكن - وهو غير المنصرف - نحو : أحمد ومساجد ومصاييح ؛

ص: ٣٥

١- «ومعرب» مبتدأ ، ومعرب مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «ما» اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ «قد سلما» قد : حرف تحقيق ، وسلم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والألف في «سلما» للاطلاق «من شبه» جار ومجرور متعلق بقوله سلم ، وشبه مضاف و «الحرف» مضاف إليه «كأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأرض «وسما» الواو حرف عطف ، سما : معطوف على أرض ، مجرور بكسره مقدره على آخره منع من ظهورها التعذر ، وهو - بضم السين مقصورا - إحدى اللغات في اسم كما سيذكره الشارح ، ونظيره في الوزن هدى وعلا وتقى وضحا. وههنا سؤال ، وهو أن الناظم في ترجمه هذا الباب بدأ بالمعرب وثنى بالمبنى فقال «المعرب والمبنى» وحين أراد التقسيم بدأ بالمعرب أيضا فقال «والاسم منه معرب ومبنى» ولكنه حين بدأ في التفصيل وتعريف كل واحد منهما بدأ بالمبنى وآخر المعرب ، فما وجهه؟ والجواب عن ذلك أنه بدأ في الترجمة والتقسيم بالمعرب لكونه أشرف من المبنى بسبب كونه هو الأصل في الأسماء. وبدأ في التعريف بالمبنى لكونه منحصرًا ، والمعرب غير منحصر ، ألا ترى أن خلاصه الكلام في أسباب البناء قد أنتجت أن المبنى من الأسماء سته أبواب ليس غير؟!.

غير المتمكن هو المبني ، والمتمكن : هو المعرب ، وهو قسمان : متمكن امكن ، ومتمكن غير أمكن (١).

المعرب و المبني من الأفعال

وفعل أمر ومضى بنيا

وأعربوا مضارعا : إن عريا (٢)

من نون توكيد مباشر ، ومن

نون إناث : كير عن من فتن (٣).

ص: ٣٦

١- والمتمكن الأمكن هو الذى يدخله التثوين ، إذا خلا من أل ومن الإضافه ، ويجر بالكسره ، ويسمى المنصرف ، والمتمكن غير الأمكن هو الذى لا ينون ، ولا يجر بالكسره إلا إذا اقترن بأل أو أضيف ، ويسمى الاسم الذى لا ينصرف.

٢- «وفعل» مبتدأ ، وفعل مضاف و «أمر» مضاف إليه «ومضى» يقرأ بالجر على أنه معطوف على أمر ، ويقرأ بالرفع على أنه معطوف على فعل «بنيا» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف التى فيه للتثنيه ، وهى نائب فاعل ، وذلك إذا عطفت «مضى» على «فعل» فإن عطفته على «أمر» فالألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل «أعربوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به «إن» حرف شرط «عريا» فعل ماض مبني على الفتح فى محل جزم فعل الشرط ، وألفه للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه السابق. من الكلام ، أى : إن عرى الفعل المضارع من النون أعرب ، وعرى من باب رضى بمعنى خلا ، ويأتى من باب قعد بمعنى آخر ، تقول : عراه يعروه عروا - مثل سما يسمو سموا - إذا نزل به ، ومنه قول أبى صخر الهذلى : وإئى لتعرونى لذكراك هزه كما انتفض العصفور بالله القطر

٣- «من نون» جار ومجرور متعلق بعرى ، ونون مضاف و «توكيد» مضاف إليه ، «مباشر» صفة لنون «ومن نون» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، ونون مضاف و «إناث» مضاف إليه «كير عن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وذلك كائن كير عن «من» اسم موصول مفعول به لير عن ، باعتباره فعلا قبل أن يقصد لفظه مع سائر التركيب ، مبني على السكون فى محل نصب ، فأما بعد أن قصد لفظ الجملة فكل كلمه منها كحرف من حروف زيد مثلا «فتن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المعرب والمبني من الأفعال ، ومذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء ، فرع في الأفعال (1) ؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال ، والأول هو الصحيح ، ونقل ضياء الدين بن العلي في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال ، فرع في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان :

ص: ٣٧

١- لما كان الأصل عند البصريين في الأسماء الإعراب فإن ما كان منها معربا لا يسأل عن عله إعرابه ؛ لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن عله ، وما جاء منها مبني يسأل عن عله بنائه ، وقد تقدم للنظام والشارح بيان عله بناء الاسم ، وأنها مشابهته للحرف ؛ ولما كان الأصل في الأفعال عندهم أيضا البناء فإن ما جاء منها مبني لا يسأل عن عله بنائه ، وإنما يسأل عن عله إعراب ما أعرب منه وهو المضارع ، وعله إعراب الفعل المضارع عند البصريين أنه أشبه الاسم في أن كل واحد منهما يتوارد عليه معان تركيبه لا يتضح التمييز بينها إلا-بالإعراب ، فأما المعاني التي تنوارد على الاسم فمثل الفاعليه والمفعوليه والإضافه في نحو قولك : ما أحسن زيد ؛ فإنك لو رفعت زيدا لكان فاعلا- وصار المراد نفى إحسانه ، ولو نصبته لكان مفعولا به وصار المراد التعجب من حسنه ، ولو جررته لكان مضافا إليه ، وصار المراد الاستفهام عن أحسن أجزائه ، وأما المعاني التي تنوارد على الفعل فمثل النهي عن الفعلين جميعا أو عن الأول منهما وحده أو عن فعلهما متصاحبين في نحو قولك : لا تعن بالجفاء وتمدح عمرا ، فإنك لو جزمت «تمدح» لكنت منهيها عنه استقلالاً ، وصار المراد أنه لا يجوز لك أن تعن بالجفاء ولا أن تمدح عمرا ، ولو رفعت «تمدح» لكان مستأنفا غير داخل في حكم النهي ، وصار المراد أنك منهي عن الجفاء مأذون لك في مدح عمرو ، ولو نصبته لكان معمولا لأن المصدريه وصار المراد أنك منهي عن الجمع بين الجفاء ومدح عمرو ، وأنتك لو فعلت أيهما منفردا جاز.

(أحدهما) ما اتفق على بنائه ، وهو الماضي ، وهو مبنى على الفتح (١) نحو «ضرب وانطلق» ما لم يتصل به واو جمع فيضم ، أو ضمير رفع متحرك فيسكن.

(والثاني) ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبنى ، وهو فعل الأمر نحو «اضرب» وهو مبنى عند البصريين ، ومعرب عند الكوفيين (٢).

والمعرب من الأفعال هو المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة «هل تضربن» والفعل معها مبنى على الفتح ، ولا فرق في ذلك بين الخفيفه والثقيله (٣) فإن لم تتصل به لم يبين ، وذلك كما إذا

ص: ٣٨

١- بنى الفعل الماضي لأذن البناء هو الأصل ، وإنما كان بناؤه على حركة - مع أن الأصل في البناء السكون - لأنه أشبه الفعل المضارع المعرب في وقوعه خبرا وصفه وصله وحالا ، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، وإنما كانت الحركة في الفعل الماضي خصوص الفتحه لأنها أخف الحركات ، فقصدوا أن تتعادل خفتها مع ثقل الفعل بسبب كون معناه مركبا ، لئلا يجتمع ثقيلان في شيء واحد ، وتركيب معناه هو دلالته على الحدث والزمان.

٢- عندهم أن نحو «اضرب» مجزوم بلام الأمر مقدره ، وأصله لتضرب ، فحذفت اللام تخفيفا ، فصار «تضرب» ثم حذف حرف المضارعه قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه ، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعه إلى همزه الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار «اضرب» وفي هذا من التكلف ما ليس تخفى.

٣- لا- فرق في اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع ومباشرتها له بين أن تكون ملفوظا بها كما مثل الشارح ، وأن تكون مقدره كما في قول الشاعر ، وهو الأضبط بن قريع لا تهين الفقير علك أن ترقع يوما والدهر قد رفعه فإن أصل قوله لا تهين لا تهين بنونين أولاهما لام الكلمه والثانيه نون التوكيد الخفيفه ، فحذفت نون التوكيد الخفيفه ، وبقي الفعل بعد حذفها مبني على الفتح في محل جزم بلام النهى ، ولو لم تكن نون التوكيد مقدره في هذا الفعل لوجب عليه أن يقول لا تهين ب حذف الياء التي هي عين الفعل تخلصا من التقاء الساكنين - وهما الياء وآخر الفعل - ثم يكسر آخر الفعل تخلصا من التقاء ساكنين آخرين هما آخر الفعل ولام التعريف التي في أول «الفقير» لأذن ألف الوصل لا يعتد بها ، اذ هي غير منطوق بها ، فلما وجدناه لم يحذف الياء علمنا أنه قد حذف نون التوكيد وهو ينوبها.

فصل بينه وبينها ألف اثنتين نحو «هل تضربان»، وأصله: هل تضرباننّ، فاجتمعت ثلاث نونات؛ فحذفت الأولى - وهي نون الرفع - كراهه توالى الأمثال؛ فصار «هل تضرباننّ» (١).

وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبه، نحو «هل تضربنّ يا زيدون» و «هل تضربنّ يا هند» وأصل «تضربنّ» تضربوننّ، فحذفت النون الأولى لتوالى الأمثال، كما سبق، فصار تضربوننّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضربنّ، وكذلك «تضربنّ» أصله تضربيننّ؛ ففعل به ما فعل بتضربوننّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعا إن عريا من نون توكيد مباشر» فشرط في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومه أنه إذا لم يعر منه يكون مبنيًا.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو «هل تضربنّ يا زيد» فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأَخفش إلى أنه مبنيّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهندات يضربن» والفعل معها مبنيّ على السكون، ونقل المصنف - رحمه الله تعالى! - في بعض كتبه أنه لا خلاف في

ص: ٣٩

١- أى: بعد أن حرك نون التوكيد بالكسر بعد أن كانت مفتوحة، فرقا بينها وبين نون التوكيد التي تتصل بالفعل المسند لواحد، في اللفظ، فإن ألف الاثنتين تظهر في النطق كحركه مشبعة، فلو لم تكسر النون في المثني التيسر المسند للاثنتين في اللفظ بالمسند إلى المفرد.

بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح (١).

الحروف كلها مبنيه

وكل حرف مستحقّ للبناء

والأصل في المبني أن يسكنا (٢)

ومنه ذو فتح ، وذو كسر ، وضم

كأين أمس حيث ، والساكن كم (٣)

الحروف كلها مبنيه ؛ إذ لا- يعثورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب ، نحو «أخذت من الدراهم» فالتعويض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصل في البناء أن يكون على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة ، ولا يحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين ، وقد تكون الحركة فتحه ، كأين وقام وإن ، وقد تكون كسره ، كأمس وجير ، وقد تكون ضمه ، كحيث ، وهو اسم ، و «منذ» وهو حرف [إذا جررت به] ، وأما السكون فنحو «كم ، واضرب ، وأجل».

ص: ٤٠

١- ممن قال بإعرابه السهيلي وابن درستويه وابن طلحة ، ورأيهم أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره شبهه بالماضي في صيروره النون جزءا منه ؛ فتقول في نحو (والوالدات يرضعن) : يرضعن فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على آخره منع ظهورها شبه يرضعن بأرضعن في أن النون قد صارت فيه جزءا منه.

٢- «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «حرف» مضاف إليه «مستحق» خبر المبتدأ «للبناء» جار ومجرور متعلق بمستحق «والأصل» مبتدأ «في المبني» جار ومجرور متعلق بالأصل «أن» مصدرية «يسكنا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن ، والالف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبني ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، والتقدير : والأصل في المبني تسكينه ، والمراد كونه ساكنا.

٣- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ذو» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف و «فتح» مضاف إليه «وذو» معطوف على ذو السابق «كسر» مضاف إليه «وضم» معطوف على كسر بتقدير مضاف : أي وذو ضم «كأين» متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف «أمس ، حيث» معطوفان على أين بحرف عطف محذوف «والساكن الواو عاطفه أو للاستئناف ، الساكن : مبتدأ «كم» خبره ، ويجوز العكس.

وعلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل ، بل في الاسم والحرف ، وأن البناء على الفتح أو السكون :
يكون في الاسم ، والفعل ، والحرف (١).

والرّفْع والنّصْب اجعلن إعرابا

لاسم وفعل ، نحو : لن أهابا (٢)

والاسم قد خصّص بالجرّ ، كما

قد خصّص الفعل بأن ينجزما (٣).

ص : ٤١

١- ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون ، ومنه ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث. واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف ، والحذف يقع في موضعين : الأول الأمر المعتل الآخر ، نحو : اغز وارم واسع ، والثاني : الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعه أو ياء مخاطبه ، نحو اكتبوا واكتبي ، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيان : أولهما الكسر ، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما للا نافية للجنس ، نحو لا مسلمات ، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما للا نافية للجنس أيضا ، نحو : لا مسلمين ، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيان : أحدهما الألف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو : يا زيدان ، وثانيهما الواو ، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا ، نحو : يا زيدون.

٢- «والرفع» مفعول به أول لا جعلن مقدم عليه «والنصب» معطوف عليه «اجعلن» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إعرابا» مفعول ثان لا جعلن «الاسم» جار ومجرور متعلق بإعرابا «وفعل» معطوف على اسم «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك نحو «لن» حرف نفى ونصب واستقبال «أهابا» فعل مضارع منصوب بلن ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونحو مضاف وجمله الفعل والفاعل في قوه مفرد مضاف إليه.

٣- «والاسم» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض ، مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «بالجر» جار ومجرور متعلق بخصص «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «قد» حرف تحقيق «خصص» فعل ماض مبني للمجهول «الفعل» نائب فاعله ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف : أي ككون الفعل مخصصا «بأن» الباء حرف جر ، وأن حرف مصدرى ونصب «ينجزما» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، وأن ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالباء : أي بالانجزام ، والجار والمجرور متعلق بخصص.

فارفع بضمّ ، وانصبن فتحا ، وجر

كسرا : كذكر الله عبده يسر (١)

واجزم بتسكين ، وغير ما ذكر

ينوب ، نحو : جا أخو بنى نمر (٢).

ص: ٤٢

١- «فارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بضم» جار ومجرور متعلق بارفع «وانصبن» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وهو معطوف على ارفع «فتحا» منصوب على نزع الخافض أى بفتح «وجر» الواو عاطفه ، جر : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كسرا» مثل قوله فتحا منصوب على نزع الخافض «كذكر الله عبده يسر» الكاف حرف جر ومجروره محذوف ، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : وذلك كائن كقولك ، وذكر : مبتدأ ، وذكر مضاف ولفظ الجلاله مضاف إليه من إضافه المصدر لفاعله ، وعبد : مفعول به لذكر منصوب بالفتحه الظاهره ، وعبد مضاف والضمير مضاف إليه ، ويسر : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذكر ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- «واجزم» الواو عاطفه ، اجزم : فعل أمر معطوف على ارفع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بتسكين» جار ومجرور متعلق باجزم «وغير» الواو للاستئناف ، غير : مبتدأ ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلّه «ينوب» فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير. والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «جا» فعل ماض قصر للضروره «أحو» فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وأحو مضاف و «بنى» مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و «نمر» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، وسكن لأجل الوقف ، والجمله من الفعل وفاعله فى قوه مفرد مجرور بإضافه نحو إليه.

أنواع الإعراب أربعه : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ؛ فأما الرفع والنصب فيشتركان فيهما الأسماء والأفعال نحو «زيد يقوم ، وإن زيدا لن يقوم» وأما الجر فيختص بالأسماء ، نحو «بزيد» وأما الجزم فيختص بالأفعال ، نحو «لم يضرب».

والرفع يكون بالضمه ، والنصب يكون بالفتحه ، والجر يكون بالكسره ، والجزم يكون بالسكون ، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه ، كما نابت الواو عن الضمه في «أخو» والياء عن الكسره في «بنى» من قوله : «جا أخو بنى نمر» وسيذكر بعد هذا مواضع النيابة.

إعراب الأسماء الستة و ما فيها من اللغات

وارفع بواو ، وانصبّ بالألف ،

واجرر بياء - ما من الأسماء أصف (١)

شرح في بيان ما يعرب بالنيابه عما سبق ذكره ، والمراد بالأسماء التي سيصفها

ص : ٤٣

١- «وارفع» الواو للاستئناف ، ارفع فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» متعلق بارفع «وانصب» الواو عاطفه ، انصب : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بالألف» جار ومجرور متعلق بانصب «واجرر» الواو عاطفه ، اجرر : فعل أمر مبني على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وهو معطوف على ارفع «بياء» جار ومجرور متعلق باجرر «ما» اسم موصول تنازعه الأفعال الثلاثة «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بأصف الآتي ، أو بمحذوف حال من ما الموصوله «أصف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله صله الموصول لا محل لها من الإعراب ، والعائد ضمير محذوف منصوب المحل بأصف ، أي : الذي أصفه.

الأسماء الستة ، وهى أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، وفوه ، وذو مال ؛ فهذه ترفع بالواو نحو «جاء أبو زيد» وتنصب بالألف نحو «رأيت أباه» وتجر بالياء نحو «مررت بأبيه» والمشهور أنها معربه بالحروف ؛ فالواو نائبه عن الضمه ، والألف نائبه عن الفتحة ، والياء نائبه عن الكسرة ، وهذا هو الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وارفع بواو - إلى آخر البيت» ، والصحيح أنها معربه بحركات مقدّره على الواو والألف والياء ؛ فالرفع بضمه مقدّره على الواو ، والنصب بفتحه مقدّره على الألف ، والجر بكسره مقدّره على الياء ؛ فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شىء عن شىء مما سبق ذكره (١).

ص: ٤٤

١- فى هذه المسألة أفعال كثيرة ، وأشهر هذه الأقوال ثلاثة ، الأول : أنها معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وهذا رأى جمهور البصريين وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليّه ، وهو الذى ذكره الناظم هنا ومال إليه. والثانى : أنها معربه من مكان واحد أيضا ، وإعرابها بحركات مقدّره على الواو والألف والياء ، فإذا قلت «جاء أبوك» فأبوك : فاعل مرفوع بضمه مقدّره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الذى ذكره الشارح وزعم أنه الصحيح ، ورجحه الناظم فى كتابه التسهيل ، ونسبه جماعه من المتأخرين إلى جمهور البصريين ، والصحيح أن مذهب هؤلاء هو الذى قدمنا ذكره ، قال أتباع سيبويه : إن الأصل فى الإعراب أن يكون بحركات ظاهره أو مقدّره فمتى أمكن هذا الأصل لم يجز العدول عنه إلى الفروع ، وقد أمكن أن نجعل الإعراب بحركات مقدّره ، فيجب المصير إليه ، والقول الثالث : قول جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها معربه من مكانين ، قالوا : إن الحركات تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال أفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، فتقول : هذا أب لك وقد رأيت أبا لك ، ومررت بحم ، فإذا قلت فى حال الإضافة ، «هذا أبوك» فالضمه باقيه على ما كانت عليه فى حال الأفراد ، فوجب أن تكون علامه إعراب ، لأن الحركه التى تكون علامه إعراب للمفرد فى حاله أفراده هى بعينها التى تكون علامه لإعرابه فى حال إضافته ، ألا ترى أنك تقول «هذا غلام» فإذا قلت «هذا غلامك» لم يتغير الحال؟ فكذا هنا. وكذا الواو والألف والياء بعد هذه الحركات فى حال إضافه الأسماء الستة تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، فدل ذلك على أن الضمه والواو جميعا علامه للرفع ، والفتحه والألف جميعا علامه للنصب ، والكسره والياء جميعا علامه للجر ، وإنما ألجأ العرب إلى ذلك قله حروف هذه الأسماء ، فرفدوها - فى حال الإضافة التى هى من خصائص الاسم - بحروف زائده ، تكثيرا لحروفها.

من ذاك «ذو» : إن صحبه أبانا

والفم ، حيث الميم منه بانا (١)

أى : من الأسماء التى ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء - ذو ، وفم ، ولكن يشترط فى «ذو» أن تكون بمعنى صاحب ، نحو «جاءنى ذو مال» أى : صاحب مال ، وهو المراد بقوله : «إن صحبه أبانا» أى : إن أفهم صحبه ، واحترز بذلك عن «ذو» الطائيه ؛ فإنها لا تفهم صحبه ، بل هى بمعنى الذى ؛ فلا تكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، بل تكون مبتئيه ، وآخرها الواو رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «جاءنى ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام» ؛ ومنه قوله :

٤- فإما كرام موسرون لقيتهم ***فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا(٢)ن

ص: ٤٥

١- «من ذاك» من ذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «ذو» مبتدأ مؤخر «إن» حرف شرط «صحبه» مفعول به مقدم لأبان «أبانا» أبان : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو ، وألفه للاطلاق وهو فعل شرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والجواب محذوف ، والتقدير : إن أبان ذو صحبه فارفعه بالواو «والفم» معطوف على ذو «حيث» ظرف مكان «الميم» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق ببان «بانا» فعل ماض بمعنى انفصل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الميم ، وألفه للاطلاق وجملته فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله الميم ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسى ، وقد استشهد به ابن هشام فى أوضح المسالك (ش ٧) فى مبحث الأسماء الخمسه ، وفى باب الموصول ، كما فعل الشارح هنا ، واستشهد به الأشمونى (ش ١٥٥) مرتين أيضا. وقبل البيت المستشهد به قوله : ولست بهاج فى القرى أهل منزل على زادهم أبكى وأبكى البواكيا فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبى من ذو عندهم ... البيت وإما كرام معسرون عذرتهم وإما لئام فاذخرت حياثا وعرضى أبقى ما اذخرت ذخيره وبطنى أطويه كطى رداثا اللغة : «هاج» اسم فاعل من الهجاء ، وهو الذم والقذح ، تقول : هجاه يهجو هجوا وهجاء «القرى» - بكسر القاف مقصورا - إكرام الضيف ، و «فى» هنا داله على السببيه والتعليل ، مثلها فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم : «دخلت امرأه النار فى هره» أى بسبب هره و من أجل ما صنعتها معها ، يريد أنه لن يهجو أحدا ولن يذمه ويقذح فيه بسبب القرى على آيه حال ، وذلك لأن الناس على ثلاثه أنواع : النوع الأول كرام موسرون ، والنوع الثانى كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم ، والنوع الثالث لئام بهم شح وبخل وذنانه ، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثه ، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبه له «كرام» جمع كريم ، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء ، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسره وغنى ، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسره وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم. الإعراب : «إما» حرف شرط وتفصيل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق ، وتقدير الكلام : إما لقينى كرام ، ونحو ذلك ، مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره «موسرون» نعت لكرام ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامه رفعه الواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «لقيتهم» لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل

له من الإعراب ، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي ، مبني على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب. وجمله الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب تفسيريه «فحسبي» الفاء واقعه في جواب الشرط ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، حسب : اسم بمعنى كاف خير مقدم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن ، وإن رويت «ذى» فهو مجرور بمن ، وعلامه جره الياء نيابه عن الكسره ، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند : ظرف متعلق بمحذوف يقع صله للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي ، وعند مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر مبني على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما ، والنون للوقايه ، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وجمله كفى وفاعله ومفعوله لا محل صله ما. الشاهد فيه : قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي ، وقد رويت هذه الكلمه بروايتين ؛ فمن العلماء من روى «فحسبي من ذي عندهم» بالياء ، واستدل بهذه الروايه على أن «ذا» الموصوله تعامل معاملة «ذى» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسه ، فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الروايه ، ومعنى ذلك أنها معربه ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو ، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنيه ، وأنها تجيء بالواو في حاله الرفع وفي حاله النصب وفي حاله الجر جميعا وهذا الوجه هو الراجح عند النحاه ؛ وسيذكر الشارح هذا البيت مره أخرى في باب الموصول ، وبينه على الروايتين جميعا ، وعلى أن روايه الواو تدل على البناء وروايه الياء تدل على الإعراب ، لكن على روايه الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابه عن الحركات على الراجح ، وعلى روايه الواو تكون الكلمه فيها مبنيه على السكون ، فاعرف ذلك ولا تنسه. قال ابن منظور في لسان العرب : «وأما قول الشاعر : *فإن بيت تميم ذو سمعت به* فإن «ذو» هنا بمعنى الذي ، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد ، وليست بالصفه التي تعرب نحو قولك : مررت برجل ذي مال ، وهو ذو مال ، ورأيت رجلا ذا مال ، وتقول : رأيت ذو جاءك ، وذو جاءك ، وذو جاءوك ، وذو جاءتك ، وذو جئتك ، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، ومن أمثال العرب : أتى عليه ذو أتى على الناس ، أى الذى أتى عليهم ، قال أبو منصور : وهى لغه طيء ، وذو بمعنى الذى» اه. وفي البيت الذى أنشده فى صدر كلامه شاهد كالذى معنا على أن «ذو» التى بمعنى الذى تكون بالواو ولو كان موضعها جرا أو نصبا ؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنسوب على أنه اسم إن ، ولو كانت «ذو» معربه لقال : فإن بيت تميم ذا سمعت به ، فلما جاء بها بالواو فى حال النصب علمنا أنه يراها مبنيه ، وبنائها كما علمت على السكون

وكذلك يشترط في إعراب الفم بهذه الأحرف زوال الميم منه ، نحو «هذا فوه ، ورأيت فاه ، ونظرت إلى فيه» ؛ وإليه أشار بقوله : «والفم حيث الميم منه باننا» أى : انفصلت منه الميم ، أى زالت منه ؛ فإن لم تنزل منه أعرب بالحركات ، نحو «هذا فم ، ورأيت فما ، ونظرت إلى فم».

أب ، أخ ، حم - كذاك ، وهن

والنقص فى هذا الأخير أحسن (١)

وفى أب وتاليه يندر

وقصرها من نقصهن أشهر (٢)

يعنى أن «أبا ، وأخا ، وحما» تجرى مجرى «ذو ، وفم» اللذين سبق ذكرهما ؛

ص: ٤٨

١- «أب» مبتدأ «أخ حم» معطوفان على أب مع حذف حرف العطف «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تنازعه كل من أب وما عطف عليه «وهن» الواو عاطفه ، هن : مبتدأ ، وخبره محذوف ، أى : وهن كذاك «والنقص» مبتدأ «فى هذا» جار ومجرور متعلق بالنقص ، أو بأحسن «الأخير» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة أو هو نعت له «أحسن» خبر المبتدأ.

٢- «وفى أب» جار ومجرور متعلق بيندر الآتى «وتاليه» معطوف على أب «يندر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النقص «وقصرها» الواو عاطفه ، قصر : مبتدأ ، وقصر مضاف والضمير مضاف إليه «من نقصهن» من نقص : جار ومجرور متعلق بأشهر. ونقص مضاف والضمير مضاف إليه «أشهر» خبر المبتدأ.

فترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجرّ بالياء ، نحو «هذا أبوه وأخوه وحموها ، ورأيت أباه وأخاه وحمها ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة ، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخريين.

وأما «هن» فالفصيح فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون ، ولا يكون في آخره حرف عله ، نحو «هذا هن زيد ، ورأيت هن زيد ، ومررت بهن زيد (1)» وإليه أشار بقوله : «والنقص في هذا الأخير أحسن» أي : النقص في «هن» أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جدا ، نحو «هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه» وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكاية سيويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجّه على من لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله : «وفي أب وناليه ينذر - إلى آخر البيت» إلى اللغتين الباقيتين في «أب» وتاليه - وهما «أخ ، وحم» - فأحدى اللغتين النقص ، وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم ، نحو «هذا أبه وأخه وحمها ، ورأيت أبه وأخه وحمها ، ومررت بأبه وأخه وحمها» وعليه قوله : (1)

ص : ٤٩

١- ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ، ولا تكنوا» وتعزى بعزاء الجاهلية معناه دعا بدعائها فقال : يا لفلان ، ويا لفلان ، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القبليه التي جهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جهده في محوها. ومعنى «أعضوه بهن أبيه» قولوا له : عض أير أبيك ، ومعنى «ولا- تكنوا» قولوا له ذلك بلفظ صريح ، مبالغه في التشنيع عليه ، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه : «بهن أبيه» حيث جر لفظ الهن بالكسره الظاهره ، ومن ذلك قولهم في المثل : «من يطل هن أبيه ينتطق به» يريدون من كثر إخوته اشتد بهم ظهره وقوى بهم عزه (وانظره في مجمع الأمثال رقم ٤٠١٥ في ٢ / ٣٠٠ بتحقيقنا)

وهذه اللغة نادره فى «أب» وتاليه ، ولهذا قال : «وفى أب وتاليه يندر» أى : يندر النقص ، واللغه الأخرى فى «أب» وتاليه أن يكون بالألف : رفعا ، ونصبا ، وجرا ، ونحو «هذا أباه وأخاه وحماها ، ورأيت أباه وأخاه وحماها ، ومررت بأباه وأخاه وحماها ، وعليه قول الشاعر :

ص: ٥٠

١- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، من كلمه يزعمون أنه مدح فيها عدى بن حاتم الطائى ، وقبله قوله : أنت الحليم والأمير المنتقم تصدع بالحق وتنفى من ظلم اللغة : «عدى» أراد به عدى بن حاتم الطائى الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوه فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه ؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذى ينسب إليه ، وذلك لأنه لو جاء مخالفا لما عليه أبوه من السمات أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره ، فكان فى ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ فى ٢ / ٣٠٠ بتحقيقنا). الإعراب : «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى ، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدى» فعل ماض وفاعله «فى الكرم» جار ومجرور بالكسره الظاهره متعلق بافتدى أيضا ، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه ، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، وما : نافية «ظلم» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو اسم الشرط ، وهذا أحد ثلاثه أقوال ، وهو الذى نرجحه من بينها ، وإن رجح كثير من النحاه غيره. الشاهد فيه : قوله «بأبه - يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسره الظاهره ، ونصب الثانى بالفتحه الظاهره. وهذا يدل على أن قوما من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهره على أواخره ، ولا يجتلبون لها حروف العله لتكون علامه إعراب.

١- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبى النجم العجلي ، ونسبه الجوهري لرؤبه بن العجاج ، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نواتره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النواتر فلم أحد فيها هذا البيت ، ولكنى وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبى الغول لبعض أهل اليمن : أى قلوب راكم تراها طاروا عليهم فشل علاها واشدد بمثنى حقب حقواها ناجيه وناجيا أباهَا وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التى معنا ، وقافيتها هى قافية بيت الشاهد ، ومن هنا وقع السهو للعيني ، فأما الشاهد فى هذه الأبيات ففى قوله : «وناجيا أباهَا» فإن «أباهَا» فاعل بقوله : «ناجيا» وهذا الفاعل مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذه لغه القصر ، ولو جاء به على لغه التمام لقال : «وناجيا أبوها». الإعراب : «إن» حرف توكيد ونصب «أباهَا» أبا : اسم إن منصوب بفتحه مقدره على الألف ، ويحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابه عن الفتحه كما هو المشهور ، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن ، وأبا مضاف وأبا من «أباهَا» مضاف إليه ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله فى محل رفع خبر إن «فى المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاهَا» مفعول به لبلغ على لغه من يلزم المثنى الألف ، أى منصوب بفتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وغايتا مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه ، وهذا الضمير عائد على المجد ، وإنما جاء به مؤنثا ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفه أو رتبه ، والمراد بالغايتين المبدأ والنهايه ، أو نهايه مجد النسب ونهايه مجد الحسب ، وهذا الأخير أحسن. الشاهد فيه : الذى يتعين الاستشهاد به فى هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله : «أباهَا» الثالثه لأن الأولى والثانيه يحتملان الإجراء على اللغه المشهوره الصحيحه كما رأيت فى الإعراب ؛ فيكون نصبهما بالألف ، أما الثالثه فهى فى موضع الجر بإضافه ما قبلها إليها ، ومع ذلك جاء بها بالألف ، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثه ؛ لأنه يبعد جدا أن يجيء الشاعر بكلمه واحده فى بيت واحد على لغتين مختلفتين.

فعلامه الرفع والنصب والجرّ حركه مقدّره على الألف كما تقدّر في المقصور ، وهذه اللغه أشهر من النقص .

وحاصل ما ذكره أنّ في «أب ، وأخ ، وحَم» ثلاث لغات : أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بالألف مطلقا (١) ، والثالثة أن يحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر ، وأن في «هن» لغتين : إحداهما النقص ، وهو الأشهر ، والثانية الإتمام ، وهو قليل .

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

وشروط ذا الإعراب : أن يضمن لا

لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا (٢).

ص : ٥٢

١- هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب ، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وختعم وزبيد ، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها ، وقد تكلم بها في الموضوعين النبي صلى الله عليه وسلم ، وذلك في قوله : «ما صنع أبا جهل؟» ، وقوله : «لا وتران في ليله» وعلى هذه اللغة قال الإمام أبو حنيفة رضى الله عنه : «لا قود في مثقل ولو ضربه بأبا قبيس» وأبو قبيس : جبل معروف .

٢- «وشرط» الواو للاستئناف ، شرط : مبتدأ ، وشرط مضاف و «ذا» مضاف إليه «الإعراب» بدل أو عطف بيان أو نعت لذا «أن» حرف مصدرى ونصب «يضمن» فعل مضارع مبنى للمجهول وهو مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن ، وأن مدخولها في تأويل مصدر خبر المبتدأ ، أى : شرط إعرابهن بالحروف كونهن مضافات ، و «لا» حرف عطف «لليا» معطوف على محذوف ، والتقدير : لكل اسم لا للياء «كجا» الكاف حرف جر ، ومجروره محذوف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، وجا : أصله جاء : فعل ماض «أخو» فاعل جاء ، وأخو مضاف وأبى من «أبيك» مضاف إليه مجرور بالياء ، وأبى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «ذا» حال منصوب بالألف نيابه عن الفتحة ، وهو مضاف ، و «اعتلا» مضاف إليه . وأصله اعتلاء فقصره للاضطرار ، وتقدير البيت : وشرط هذا الإعراب (الذى هو كونها بالواو رفعا وبالألف نصبا وبالياء جرا) فى كل كلمه من هذه الكلمات كونها مضافه إلى أى اسم من الأسماء لا لياء المتكلم ، ومثال ذلك قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء ، فأخو : مثال للمرفوع بالواو وهو مضاف لما بعده ، وأبيك : مثال للمجرور بالياء ، وهو مضاف لضمير المخاطب ، وذا : مثال للمنصوب بالألف ، وهو مضاف إلى «اعتلا» ، وكل واحد من المضاف إليهن اسم غير ياء المتكلم كما ترى .

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً أربعه :

(أحدها) أن تكون مضافه ، واحترز بذلك من ألا تضاف ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو «هذا أب ، ورأيت أبا ، ومررت بأب».

(الثاني) أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ، نحو «هذا أبو زيد وأخوه وحموه» ؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدّره ، نحو «هذا أبي ، ورأيت أبي ، ومررت بأبي» ، ولم تعرب بهذه الحروف ، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

(الثالث) أن تكون مكبره ، واحترز بذلك من أن تكون مصغّره ؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهره ، نحو : «هذا أبيّ زيد وذويّ مال ، ورأيت أبيّ زيد وذويّ مال ، ومررت بأبيّ زيد وذويّ مال».

(الرابع) : أن تكون مفرده ، واحترز بذلك من أن تكون مجموعه أو مثناه ؛ فإن كانت مجموعه أعربت بالحركات الظاهره (1) ، نحو «هؤلاء آباء م

ص : ٥٣

١- المراد جمع التكسير كما مثل ؛ فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذا ، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذا : بالواو رفعا ، وبالياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو. فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمى : فلما تبيّن أصواتنا بكين وفدينا بالأبينا وأما «ذو» فقد ورد جمعه مضافا مرتين : إحداهما إلى اسم الجنس ، والأخرى إلى الضمير شذوذا ، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أبار ذوى أرومتها ذووها ففي «ذووها» شذوذ من ناحيتين : إضافته إلى الضمير ، وجمعه جمع المذكر السالم

الزّيدين ، ورأيت آباءهم ، ومررت بآبائهم» ، وإن كانت مثناه أعربت إعراب المثنى : بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، نحو : «هذان أبو زيد ، ورأيت أبويه ، ومررت بأبويه».

ولم يذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - من هذه الأربعة سوى الشرطين الأولين ، ثم أشار إليهما بقوله : «وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا لليا» أى : شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم ؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها ، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه ، وذلك أن الضمير فى قوله «يضمن» راجع إلى الأسماء التى سبق ذكرها ، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبره ؛ فكأنه قال : «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أب وإخوته المذكوره إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذو» لا- تستعمل إلا مضافه ، ولا تضاف إلى مضمّر ، بل إلى اسم جنس ظاهر غير صفه ، نحو : «جاءنى ذو مال» ؛ فلا يجوز «جاءنى ذو قائم» (1) ن

ص: ٥٤

١- اعلم أن الأصل فى وضع «ذو» التى بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها ، وذلك يستدعى شيئين ؛ أحدهما : أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به ، والثانى : أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفه من غير حاجه إلى توسط شىء ومن أجل ذلك لازمت الإضافة إلى أسماء الأجناس المعنويه كالعلم والمال والفضل والجاه فتقول : محمد ذو علم ، وخالد ذو مال ، ويكر ذو فضل ، وعلى ذو جاه ، وما أشبه ذلك لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شىء ، ألا ترى أنك لا تقول «محمد فضل» إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق ، أو بواسطة تقدير مضاف ، أو بواسطة قصد المبالغه ، فأما الأسماء التى يمتنع أن تكون نعتا - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف «ذو» ولا مثناه ولا جمعه إلى شىء منها ، وشذ قول كعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى الذى سبق إنشاده : صبحنا الخزر جيّه مرهفات أيار ذوى أرومتها ذووها كما شذ قول الآخر : إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه وشذ كذلك ما أنشده الأصمعى قال : أنشدنى أعرابى من بنى تميم ثم من بنى حنظله لنفسه : أهنا المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه إنما يصطنع المعروف فى الناس ذووه وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتا بغير حاجه إلى شىء - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافه «ذو» إليه ، ونذر نحو قولهم : اذهب بنى تسلّم ، والمعنى : اذهب بطريق ذى سلامه ، فتلخص أن «ذو» لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء : العلم ، والضمير ، والمشتق ، والجملة ، وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد ، سواء أكان مصدرا أم لم يكن

إعراب المثنى و ما يلحق به

بالألف ارفع المثنى ، وكلا

إذا بمضمّر مضافا وصلا (١)

ص: ٥٥

١- «بالألف» جار ومجرور متعلق بارفع التالى «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المثنى» مفعول به لا رفع ، منصوب بفتحته مقدره على الألف «وكلا» معطوف على المثنى «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «بمضمّر» جار ومجرور متعلق بوصل الآتى «مضافا» حال من الضمير المستتر فى وصل «وصلا» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف ، والتقدير : إذا وصل كلا بالضمير حال كون كلا مضافا إلى ذلك الضمير فارفعه بالألف.

كلتا كذاك ، اثنان واثنان

كابنين وابنتين يجريان (١)

وتخلف اليا في جميعها الألف

جرًا ونصبا بعد فتح قد ألف (٢)

ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن مما تنوب فيه الحروف عن الحركات الأسماء الستة ، وقد تقدم الكلام عليها ، ثم ذكر المثني ، وهو مما يعرب بالحروف.

وحده : «لفظ دالّ على اثنين ، بزياده في آخره ، صالح للتجريد ، وعطف مثله عليه» فيدخل في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثني نحو «الزيدان» والألفاظ الموضوعه لاثنين نحو «شفع» ، وخرج بقولنا (٣) «بزياده» نحو

ص: ٥٦

١- «كلنا» مبتدأ «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والكاف حرف خطاب «اثنان» مبتدأ «واثنان» معطوف عليه «كابنين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الذي هو ألف الاثنين في قوله يجريان الآتي «وابنتين» معطوف على ابنين «يجريان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.

٢- «وتخلف» فعل مضارع «اليا» فاعله «في جميعها» الجار والمجرور متعلق بتخلف ، وجميع مضاف والضمير مضاف إليه «الألف» مفعول به لتخلف «جرا» مفعول لأجله «ونصبا» معطوف عليه «بعد» ظرف متعلق بتخلف ، وبعد مضاف و «فتح» مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ألف» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فتح ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل في محل جر نعت لفتح.

٣- وخرج بقوله «دال على اثنين» الاسم الذي تكون في آخره زياده المثني وهو مع ذلك لا يدل على اثنين ، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدا ، فأما ما يدل على الواحد مع هذه الزيادة فمثاله من الصفات : رجلان ، وشبعان ، وجوعان ، وسكران وندمان ، ومثاله من الأعلام : عثمان ، وعفان ، وحسان ، وما أشبه ذلك ، وأما ما يدل على الثلاثة فصاعدا فمثاله : صنوان ، وغلمان ، وصردان ، ورغفان ، وجرذان ، وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهره على النون ، والألف ملازمه لها في كل حال ؛ لأنها نون الصيغه ، وليست النون القائمه مقام التنوين.

«شفع» ، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقول «اثن» وخرج بقولنا «وعطف مثله عليه» ما صلح للتجريد وعطف غيره عليه ، كالقمرين ؛ فإنه صالح للتجريد ، فنقول : قمر ، ولكن يعطف عليه مغايره لا مثله ، نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : «القمرين».

وأشار المصنف بقوله : «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يرفع بالألف ، وكذلك شبه المثنى ، وهو : كل ما لا يصدق عليه حدّ المثنى ، وأشار إليه المصنف بقوله «وكلا» ؛ فما لا يصدق عليه حدّ المثنى مما دل على اثنين بزياده أو شبهها ، فهو ملحق بالمثنى ؛ فكلا وكلتا واثنان واثنان ملحقه بالمثنى ؛ لأنها لا يصدق عليها حدّ المثنى ، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مضمّر ، نحو «جاءنى كلاهما ، ورأيت كليهما ، ومررت بكليهما ، وجاءتنى كلاهما ، ورأيت كليتهما ، ومررت بكليتهما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعا ونصبا وجرا ، نحو «جاءنى كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين» ؛ فهذا قال المصنف : «وكلا إذا بمضمّر مضافا وصلا» (1) .

ص: ٥٧

١- هذا الذى ذكره الشارح تبعا للناظم - - من أن لكلا- وكلنا حالتين : حاله يعاملان فيها معاملة المثنى ، وحاله يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور ؛ فيكونان بالألف فى الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا - هو مشهور لغة العرب ، والسر فيه - على ما ذهب إليه نحاه البصره - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى ، فكان لهما شبهان شبه بالمفرد من جهة اللفظ ، وشبه بالمثنى من جهة المعنى ؛ فأخذا حكم المفرد تاره وحكم المثنى تاره أخرى ، حتى يكون لكل شبه حظ ، فى الإعراب. وفى إعادته الضمير عليهما أيضا. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور فى كل حال ؛ فيغلب جانب اللفظ ، وعليه جاء قول الشاعر :
نعم الفق عمدت إليه مطيئتي فى حين جدّ بنا المسير كلانا ومحل الشاهد فى قوله «كلانا» فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء فى قوله «بنا» وهو مع ذلك مضاف الى الضمير ، وقد جاء به بالألف فى حاله الجر. وقد جمع فى عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر فى قوله : إنّ المتيه والحتوف كلاهما يوفى المخارم يرقبان سوادى فتراه قال «يوفى المخارم» بالإفراد ، ثم قال «يرقبان» بالثنى ، فأما الإعراب فإن جعلت «كلاها» توكيدا كان كإعراب المقصور ، ولكن ذلك ليس بمتعين ، بل يجوز أن يكون «كلاهما» مبتدأ خبره جملة المضارع بعده ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى.

ثم يبين أن اثنين واثنتين يجريان مجرى ابنين وابنتين ؛ فائتان واثنتان ملحقان بالمشئى [كما تقدم] ، وابنان وابنتان مشئى حقيقه.

ثم ذكر المصنف - رحمه الله تعالى! - أن الياء تخلف الألف فى المشئى والملحق به فى حالتى الجرّ والنصب ، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحا ، نحو : «رأيت الزّيدين كليهما ، ومررت بالزّيدين كليهما» واحترز بذلك عن ياء الجمع ؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا ، نحو : «مررت بالزّيدين» وسيأتى ذلك.

وحاصل ما ذكره أن المشئى وما ألحق به يرفع بالألف ، وينصب ويجرّ بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب فى المشئى والملحق به بحرکه مقدره على الألف رفعا والياء نصبا وجرا.

وما ذكره المصنف من أن المشئى والملحق به يكونان بالألف رفعا والياء نصبا وجرا هو المشهور فى لغة العرب ، ومن العرب (1) من يجعل المشئى والملحق به .

ص: ٥٨

١- هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم وبطون من ربيعه بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذره. وخرج عليه قوله تعالى : (إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ) وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «لا وتران فى ليله» وجاء عليها قول الشاعر : تزود منّا بين أذناه طعنه دعته إلى هابى التراب عقيم فإن من حق «هذان ، ووتران ، وأذناه» - لو جرّين على اللغة المشهوره - أن تكون بالياء : فإن الأولى اسم إن ، والثانية اسم لا ، وهما منصوبان ، والثالثة فى موضع المجرور بإضافه الظرف قبلها ، وفى الآيه الكريمة تخريجات أخرى تجريها على المستعمل فى لغة عامه العرب : منها أن «إن» حرف بمعنى «نعم» مثلها فى قول عبد الله بن قيس الرقيات : بكر العواذل فى الصّبح يلمنى وألومهنّه ويقلن : شيب قد علاك وقد كبرت ، فقلت : إنّه يريد فقلت نعم ، والهاء على ذلك هى هاء السكت ، و «هذان» فى الآيه الكريمة حيثند مبتدأ ، واللام بعده زائده ، و «ساحران» خبر المبتدأ. ومنها أن «إن» مؤكده ناصبه للاسم رافعه للخبر ، واسمها ضمير شأن محذوف ، و «هذان ساحران» مبتدأ وخبر كما فى الوجه السابق ، والجمله فى محل رفع خبر إن ، والتقدير : إنه (أى الحال والشأن) هذان لساحران.

بالألف مطلقا : رفعا ، ونصبا ، وجرا ؛ فيقول : «جاء الزيدان كلاهما ، ورأيت الزيدان كلاهما ، ومررت بالزيدان كلاهما».

* * *

إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به

وارفع بواو وييا اجرر وانصب

سالم جمع «عامر ، ومذنب» (١).

ص: ٥٩

١- «وارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بواو» جار ومجرور متعلق بارفع «وييا» جار ومجرور متعلق باجرر الآتي ، ولقوله انصب معمول مثله حذف لدلاله هذا عليه ، أى : اجرر بياء وانصب بياء «اجرر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وانصب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وهو معطوف بالواو على اجرر «سالم» مفعول به تنازعه كل من ارفع واجرر وانصب وسالم مضاف و «جمع» مضاف إليه ، وجمع مضاف إليه و «عامر» مضاف إليه ، و «مذنب» معطوف على عامر.

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف : أحدهما الأسماء الستة ، والثاني المثني ، وقد تقدّم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذا البيت القسم الثالث ، وهو جمع المذكر السالم وما حمل عليه ، وإعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا .

وأشار بقوله : «عامر ومذنب» إلى ما يجمع هذا الجمع ، وهو قسمان : جامد ، وصفه .

فيشترط في الجامد : أن يكون علما ، لمذكر ، عاقل ، خاليا من تاء التأنيث ، ومن التركيب ؛ فإن لم يكن علما لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال في «رجل» رجلون ، نعم إذا صغّر جاز ذلك نحو : «رجيل ، ورجيلون» لأنه وصف (١) ، وإن كان علما لغير مذكر لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في «زينب» زينبون ، وكذا إن كان علما لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في لاحق - اسم فرس - لا حقون ، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما ؛ فلا يقال في «طلحه» طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون (٢) ، وكذلك إذا كان مركبا ؛ فلا يقال في «سيويه» سيويهن ، وأجازه بعضهم .

ص : ٦٠

١- وجاء من ذلك قول الشاعر : زعمت تماضر أنني إمّا أمت يسدد أئينوها الأصغر خلتى محل الشاهد في قوله «أئينوها» فإنه جمع مصغر «ابن» جمع مذكر سالما ورفع بالواو نيابه عن الضمه ، ولو لا التصغير لما جاز أن يجمعه هذا الجمع ؛ لأن ابنا اسم جامد وليس بعلم ، وإنما سوغ التصغير ذلك لأن الاسم المصغر في قوه الوصف ، ألا ترى أن رجلا في قوه قولك : رجل صغير ، أو حقير ، وأن أئينا في قوه قولك : ابن صغير؟

٢- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز جمع العلم المذكر المختوم بتاء التأنيث كطلحه وحمره جمع مذكر سالما بالواو والنون أو الياء والنون بعد حذف تاء التأنيث التي في المفرد ، ووافقهم على ذلك أبو الحسن بن كيسان ، وعلى ذلك يقولون : جاء الطلحون والحمزون ، ورأيت الطلحين والحمزين ، ولهم على ذلك ثلاثه أدله ؛ الأول : أن هذا علم على مذكر وإن كان لفظه مؤنثا ، والعبره بالمعنى لا باللفظ ، والثاني : أن هذه التاء في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في جمع المؤنث السالم في قولهم : طلحات ، وحمرات ، والثالث : أن الإجماع منعقد على جواز جمع العلم المذكر المختوم بألف التأنيث جمع مذكر سالما ، فلو سمينا رجلا بحمراء أو حبلبي جاز جمعه على حمراوين وحبلين ولا شك أن الاسم المختوم بألف التأنيث أشد تمكنا في التأنيث من المختوم بتاء التأنيث ، وإذا جاز جمع الاسم الأشد تمكنا في التأنيث جمع مذكر سالما فجواز جمع الاسم الأخف تمكنا في التأنيث هذا الجمع جائز من باب أولى .

ويشترط في الصفه : أن تكون صفه ، لمذكر ، عاقل ، خاليه من تاء التانيث ، ليست من باب أفعل فعلاء ، ولا من باب فعلان فعلى ، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ فخرج بقولنا «صفه لمذكر» ما كان صفه لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض حائضون ، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفه لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق - صفه فرس - سابقون ، وخرج بقولنا «خاليه من تاء التانيث» ما كان صفه لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التانيث ، نحو علامه ؛ فلا يقال فيه : علامون ، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعل فعلاء» ما كان كذلك ، نحو «أحمر» فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمران ، وكذلك ما كان من باب فعلان فعلى ، نحو «سكران ، وسكرى» فلا يقال : سكرانون ، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكر والمؤنث ، نحو «صبور ، وجريح» فإنه يقال : رجل صبور ، وامرأه صبور ، ورجل جريح ، وامرأه جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم : صبورون ، ولا جريحون.

وأشار المصنف - رحمه الله - إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله : «عامر» فإنه علم لمذكر عاقل خال من تاء التانيث ومن التركيب ؛ فيقال فيه : عامرون.

وأشار إلى الصفه المذكوره أولا بقوله : «ومذنب» فإنه صفه لمذكر عاقل خاليه من تاء التانيث وليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فيقال فيه : مذنبون.

وشبه ذين ، وبه عشرونا

وبابه ألحق ، والأهلونا (١)

أولو ، وعالمون ، عليونا

وأرضون شدّ ، والسّونا (٢)

وبابه ، ومثل حين قد يرد

ذا الباب ، وهو عند قوم يطرد (٣).

ص: ٦٢

١- «وشبه» الواو حرف عطف ، شبه : معطوف على عامر ومذنب ، وشبه مضاف و «ذين» مضاف إليه مبني على الياء في محل جر «وبه» جار ومجرور متعلق بقوله ألحق الآتي «عشرونا» مبتدأ «وبابه» الواو عاطفه ، باب : معطوف على قوله عشرون ، وباب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى قوله عشرونا مضاف إليه «ألحق» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله عشرونا ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «والأهلون» معطوف على قوله عشرون.

٢- «أولو» و «عالمون» و «عليون» و «أرضون» : كلهن معطوف على قوله عشرون «شدّ» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المتعاطفات كلها ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها ؛ لأنها استثنائية ، وقيل : بل الجمله في محل رفع خبر عن المتعاطفات ، والمتعاطفات مبتدأ ، وعلى هذا يكون قد أخبر عن الأخير منها فقط «والسنون» و «بابه» معطوفان على قوله عشرون.

٣- «ومثل» الواو عاطفه أو للاستئناف ، مثل : نصب على الحال من الفاعل المستتر في قوله يرد الآتي ، ومثل مضاف ، و «حين» مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يرد» فعل مضارع «ذا» اسم إشارة فاعل يرد «الباب» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة «وهو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بيطرد ، وعند مضاف و «قوم» مضاف إليه «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الضمير المنفصل الواقع مبتدأ ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وقد يرد هذا الباب (وهو باب سنين) معربا بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء ، مثل إعراب «حين» بالضمه رفعا والفتحه نصبا والكسره جرا ، والإعراب بحركات ظاهره على النون مع لزوم الياء يطرد في كل جمع المذكر وما ألحق به عند قوم من النحاه أو من العرب.

أشار المصنف - رحمه الله! - بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه عامر ، وهو كل علم مستجمع للشروط السابق ذكرها كمحمد وإبراهيم ؛ فتقول : محمدون وإبراهيمون ، وإلى شبه مذنب ، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط ، كالأفضل والضَّراب ونحوهما ، فتقول : الأفضلون والضَّرابون ، وأشار بقوله : «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه : بالواو رفعا ، وبالياء جرا ونصبا .

وجمع المذكر السالم هو : ما سلم فيه بناء الواحد ، ووجد فيه الشروط التي سبق ذكرها ؛ فما لا واحد له من لفظه ، أو له واحد غير مستكمل للشروط - فليس بجمع مذكر سالم ، بل هو ملحق به ؛ فعشرون وبابه - وهو ثلاثون إلى تسعين - ملحق بجمع المذكر السالم ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ لا يقال : عشر ، وكذلك «أهلون» ملحق به ؛ لأن مفردة - وهو أهل - ليس فيه الشروط المذكورة (1) ؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل ، وكذلك «أولو» ؛ لأنه لا واحد له من لفظه ، و«عالمون» جمع عالم ، وعالم كرجل اسم جنس جامد ، وعلَّيون : اسم لأعلى الجنة ، وليس فيه الشروط المذكورة ؛ لكونه لما لا يعقل ، وأرضون : جمع أرض ، وأرض : اسم جنس جامد مؤنث ، والسنون : جمع سنه ، والسنه : اسم جنس مؤنث ؛ فهذه كلها ملحقه بالجمع المذكر ؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.أل

ص: ٦٣

١- وقد جمع لفظ «أهل» جمع مذكر سالما شذوذا ، وذلك كقول الشنفرى : ولى دونكم أهلون : سيد عملس ، وأرقت ذهلول ، وعرفاء حبال

وأشار بقوله «وبابه» إلى باب سنه ، وهو : كل اسم ثلاثي ، حذف لامه ، وعوّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسّر : كمائه ومئين وثبه وثبين. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه ؛ فإن كسّر كشفه وشفاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذا ، كظبه ؛ فإنهم كسروه على ظباه وجمعوه أيضا بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا ، فقالوا : ظبون ، وظيفين.

وأشار بقوله : «ومثل حين قد يرد ذا الباب» إلى أنّ سنين (1) ونحوه قد .

ص: ٦٤

١- اعلم أن إعراب سنين وبابه إعراب الجمع بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا هي لغة الحجاز وعلياء قيس. وأما بعض بنى تميم وبنى عامر فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله «ومثل حين» وقد تكلم النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بهذه اللغة ، وذلك في قوله يدعو على المشركين من أهل مكة : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» وقد روى هذا الحديث بروايه أخرى على لغة عامه العرب : «اللهم اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف» فإما أن يكون عليه الصلاة والسلام قد تكلم باللغتين جميعا مره بهذه ومره بتلك ، لأن الدعاء مقام تكرر للمدعو به ، وهذا هو الظاهر ، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين ، ورواه الرواه بهما جميعا كل منهم رواه بلغه قبيلته ؛ لأن الروايه بالمعنى جائزه عند المحدثين ، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم ٧ الذي رواه الشارح ، كما جاء قول جرير : أرى مَرَّ السِّنِينَ أَخَذَن مَنِّي كما أخذ السّرار من الهلال وقول الشاعر : ألم نسق الحجيج - سلى معدّا - سنينا ما تعدّ لنا حسابا وقول الآخر : سنيني كلّها لاقيت حربا أعدّ مع الصّيلادمه الذكور ومن العرب من يلزم هذا الباب الواو ، ويفتح النون في كل أحواله ؛ فيكون إعرابه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، ومنهم من يلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركات على النون كإعراب زيتون ونحوه ، ومنهم من يجرى الإعراب الذي ذكرناه أولا في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به ، إجراء له مجرى المفرد ، ويتخرج على هذه اللغة قول ذى الإصبع العدواني : إنّي أباي ذو محافظه وابن أبي أبي من أبتين ويجوز في هذا البيت أن تخرجه على ما خرج عليه بيت سحيم (ش ٩) الآتي قريبا فتلخص لك من هذا أن في سنين وبابه أربع لغات ، وأن في الجمع عامه لغتين.

تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون ؛ فتقول : هذه سنين ، ورأيت سنينا ، ومررت بسنين ، وإن شئت حذف التّونين ، وهو أقل من إثباته ، واختلف في أطراد هذا والصحيح أنه لا- يطرد ، وأنه مقصور على السماع ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين ، ومثله قول الشاعر :

٧- دعاني من نجد ؛ فإنّ سنينه ***لعبن بنا شيبا وشيننا مردا(١).

ص: ٦٥

١- البيت للصمه بن عبد الله ، أحد شعراء عصر الدولة الأمويه ، وكان الصمه قد هوى ابنه عم له اسمها ريا ، فخطبها ، فرضى عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل ، فذكر ذلك لأبيه ، فساق عند تسعه وأربعين ، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها ، ولج العناد بينهما ، فلم ير الصمه بدا من فراقهما جميعا ، فرحل إلى الشام ؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانا ويذمه أحيانا أخرى ، وهذا البيت من قصيده له في ذلك. اللغه : «دعاني» أي اتركاني ، ويروى في مكانه «ذراتي» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها ، أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام ، و «الشيب» - بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و «المرد» - بضم فسكون - جمع أمرد ، وهو من لم ينبت بوجهه شعر. الإعراب : «دعاني» دعا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني «فإن» الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب «سنينه» ، سنين : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهره - وهو محل الشاهد - وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه ، وجمله «لعبن» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا ، وجمله «شيننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفه بالواو على جملة لعبن «مردا» حال من المفعول به في قوله شيننا. الشاهد فيه : قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهره ، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير ، فجعل هذه النون الزائدة على بنيه الكلمه كالنون التي من أصل الكلمه في نحو مسكين وغسلين ، ألا- ترى أنك تقول : هذا مسكين ، ولقد رأيت رجلا- مسكينا ، ووقعت عيني على رجل مسكين ، وتقول : هذا الرجل مسكينكم ، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمه أم لم تضاف ؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب ، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائده مع الياء للدلاله على أن الكلمه جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنينه» ومثل هذا البيت قول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» والأبيات التي أنشدناها (في ص ٥٨) وتقدم لنا ذكر ذلك. [الشاهد فيه إجراء السنين مجرى الحين ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافه].

ونون مجموع وما به التحق

فافتح ، وقلّ من بكسره نطق (أ).

ص: ٦٦

١- «نون» مفعول مقدم لا-فتح ، ونون مضاف و «مجموع» مضاف إليه «وما» الواو عاطفه ، ما : اسم موصول معطوف على مجموع ، مبنى على السكون فى محل جر «به» جار ومجرور متعلق بالتحق الآتى «انتحق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «افتح» الفاء زائده لتزيين اللفظ ، وافتح : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «وقل» فعل ماض «من» اسم موصول فى محل رفع فاعل بقل «بكسره» الجار والمجرور متعلق بنطق ، وكسر مضاف والضمير العائد على النون مضاف إليه «نطق» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا-محل لها من الإعراب صله الموصول ، وتقدير البيت : افتح نون الاسم المجموع والذى التحق به ، وقل من العرب من نطق بهذه النون مكسوره : أى فى حالتى النصب والجر أما فى حاله الرفع فلم يسمع كسر هذه النون من أحد منهم.

بعكس ذاك استعملوه ، فانتبه (١)

حقّ نون الجمع وما ألحق به الفتح ، وقد تكسر شذوذا ، ومنه قوله :

٨- عرفنا جعفرًا وبنى أبيه *** وأنكرنا زعانف آخرين (٢)ى

ص: ٦٧

١- «نون» الواو عاطفه ، نون : مبتدأ ، و نون مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ثنى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها من الإعراب صلته ما «الملحق» معطوف على ما «به» جار ومجرور متعلق بالملحق «بعكس» جار ومجرور متعلق باستعملوه ، وعكس مضاف وذا من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «استعملوه» فعل ماض ، والواو فاعل. والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «نون» فى أول البيت «فانتبه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، يريد أن لغه جمهور العرب جاريه على أن ينطقوا بنون المثنى مكسوره ، وقليل منهم من ينطق بها مفتوحه.

٢- هذا البيت لجرير بن عطيه بن الخطفى ، من أبيات خاطب بها فضاله العرنى ، وقبله قوله : عرين من عرينه ، ليس منّا برئت إلى عرينه من عرين المفردات : «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبه بن يربوع «وبنى أبيه» إخوته ، وهم عرين وكليب وعبيد «زعانف» جمع زعنفة - بكسر الزاى والنون بينهما عين مهمله ساكنه - وهم الأتباع ، وفى القاموس «الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيره ، وجمعه زعانف ، وهى أجنحة السمك ، وكل جماعه ليس أصلهم واحدا» ه. والزعانف أيضا : أهداب الثوب التى تنوس منه ، أى تتحرك ، ويقال للناس وردالهم : الزعانف. الإعراب : «عرفنا» فعل وفاعل «جعفرًا» مفعوله «وبنى» معطوف على جعفر وبنى مضاف وأبى من «أبيه» مضاف إليه ، وأبى مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف ، أنكرنا : فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفه له منصوب بالياء نيابه عن الفتحه لأنه جمع مذكر سالم ، وجمله أنكرنا ومعمولاته معطوفه على جمله عرفنا ومعمولاته. الشاهد فيه : كسر نون الجمع فى قوله «آخرين» بدليل أن القصيده مكسوره حرف القافيه ، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك ، وأول الكلمه قوله : أتوعدنى وراء بنى رياح؟ كذبت ؛ لتقصرن يداك دونى

وقوله :

٩- أكل الدهر حلّ وارتحال ***أما يبقى على ولا يقيني؟! (١)

وما ذا تبتغى الشعراء منى

وقد جاوزت حدّ الأربعين؟

وليس كسرهما لغه ، خلافا لمن زعم ذلك.

ص: ٦٨

١- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي ، من قصيده له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه ، وقبلهما : عذرت البزل إن هي خاطر تنى فما بالي وبال ابني لبون؟ وبعدهما قوله : أخو خمسين مجتمع أشدى ونجّذنى مداوره الشؤون المفردات : «بتغى» معناه يطلب ، ويروى في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة ، وهو مضارع ادراه ، إذا ختله وخذعه. المعنى : يقول : كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربه والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيله ، ولا يمكن لعدوه أن يخذعه. الإعراب : «أكل» الهمزة للاستفهام ، وكل ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام ، وما نافية ، وأما هنا حرف استفتاح «يبقى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به «وما ذا» ما : اسم استفهام مبتدأ. وذا : اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغى» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «منى» جار ومجرور متعلق بتبتغى ، والجمله من الفعل وفاعله لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بتبتغى ، وهو محذوف : أى تبتغيه «وقد» الواو حاله ، قد : حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز ، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه ، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديرا ، وقيل : مجرور بالكسره الظاهره ؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون ، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «الأربعين» حيث وردت الروايه فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيده ؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهره على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين ، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابه عن الكسره ، ولكنه كسر النون ، وعليه الشارح هنا. ونظيره بيت ذى الأصبع العدوانى الذى رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق : ما سدّ حى ولا ميت مسدّهما إلا الخلائف من بعد النبيين

وَحَقَّ نون المثنى والملحق به الكسر ، وفتحها لغه ، ومنه قوله :

١٠- على أحوذيين استقلت عشيه**فما هي إلا لمحه وتغيب (١).

ص: ٦٩

١- البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي ، أحد الشعراء المجيدين ، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاه ، وهو من أبيات قصيده له يصف فيها القطاه ، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاه قوله : كما انقبضت كدراء تسقى فراخها بشمظه رفها والمياه شعوب غدت لم تصعد في السماء ، وتحتها إذا نظرت أهويّه ولهوب فجاءت وما جاء القطا ، ثم قلّصت بمفحصها ، والواردات تنوب اللغة : «الأحوذيان» مثنى أحوذى ، وهو الخفيف السريع ، وأراد به هنا جناح القطاه ، يصفها بالسرعه والخفه ، و «استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء ، و «العشيه» ما بين الزوال إلى المغرب ، و «هي» ضمير غائبه يعود إلى القطاه على تقدير مضافين ، وأصل الكلام : فما زمان رؤيتها إلا لمحه وتغيب. المعنى : يريد أن هذه القطاه قد طارت بجناحين سريعين ؛ فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا- لحظه يسيره ثم تغيب عن ناظريك فلا- تعود تراها ، يقصد أنها شديده السرعه. الإعراب : «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاه التي تقدم وصفها «عشيه» ظرف زمان منصوب على الظرفيه متعلق باستقلت «فما» الفاء عاطفه ، ما : نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين ، والأصل : فما زمان مشاهدتها إلا لمحه وتغيب بعدها «إلا» أداه استثناء ملغاه لا عمل لها «لمحه» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفه ، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على القطاه ، والجمله من الفعل والفاعل معطوفه على جمله المبتدأ والخبر. الشاهد فيه : فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغه ، وليست بضروره ؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن فتح النون في التثنيه ككسر نون الجمع في القله ، وليس كذلك ، بل كسرها في الجمع شاذّ وفتحها في التثنيه لغه ، كما قدّمناه ، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان ؛ وظاهر كلام المصنف الثاني (١).).

ص: ٧٠

١- اعلم أنهم اتفقوا على زياده نون بعد ألف المثني ويائه وبعد واو الجمع ويائه ؛ واختلف النحاه في تعليل هذه الزياده على سبعة أوجه ، الأول - وعليه ابن مالك - أنها زيدت دفعا لتوهم الإضافه في «رأيت بنين كرماء» إذ لو قلت «رأيت بنى كرماء» لم يدر السامع الكرام هم البنون أم الآباء؟ فلما جاءت النون علمنا أنك إن قلت «بنى كرماء» فقد أردت وصف الآباء أنفسهم بالكرم وأن بنى مضاف وكرماء مضاف إليه ، وإن قلت «بنين كرماء» فقد أردت وصف الأبناء أنفسهم بالكرم وأن كرماء نعت لبنين ، وبعدا عن توهم الأفراد في «هذان» ونحو «الخوزلان» و«المهتدين» ؛ إذ لو لا النون لالتبست الصفه بالمضاف إليه على ما علمت أولا- ولالتبس المفرد بالمثني أو بالجمع ؛ الثاني أنها زيدت عوضا عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج ، والثالث : أن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد. وعليه ابن كيسان ، وهو الذي يجرى على ألسنه المعريين ، والرابع : أنها عوض عن الحركة والتنوين معا ، وعليه ابن ولاد والجزولي. والخامس : أنها عوض عن الحركة والتنوين فيما كان التنوين والحركة في مفردة كمحمد وعلى ، وعن الحركة فقط فيما لا- تنوين في مفردة كزئيب وفاطمه ، وعن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كالقاضي والفتى ؛ ولتست عوضا عن شيء منهما فيما لا حركة ولا تنوين في مفردة كالحبلى ، وعليه ابن جنى ، والسادس : أنها زيدت فرقا بين نصب المفرد ورفع المثني ، إذ لو حذف النون من قولك «عليان» لأشكل عليك أمره ، فلم تدر أهو مفرد منصوب أم مثني مرفوع ، وعلى هذا الفراء ، والسابع : أنها نفس التنوين حرك للتخلص من التقاء الساكنين ثم المشهور الكثير أن هذه النون مكسوره في المثني مفتوحه في الجمع ، فأما مجرد حركتها فيهما فلأجل التخلص من التقاء الساكنين ، وأما المخالفه بينهما فلتميز كل واحد من الآخر ، وأما فتحها في الجمع فلأن الجمع ثقيل لدلالته على العدد الكثير والمثني خفيف ، فقصدت المعادله بينهما ؛ لئلا يجتمع ثقلان في كلمه ، وورد العكس في الموضوعين وهو فتحها مع المثني وكسرها مع الجمع ؛ ضروره لا لغه ، وقيل : ذلك خاص بحاله الياء فيهما ، وقيل لا ، بل مع الألف والواو أيضا. وذكر الشيباني وابن جنى أن من العرب من يضم النون في المثني ، وعلى هذا ينشدون قول الشاعر : يا أبتا أرّقنى القدان فالنوم لا تطعمه العينان وهذا إنما يجيء مع الألف ، لا مع الياء. وسمع تشديد نون المثني في تثنيه اسم الإشاره والموصول فقط ، وقد قرىء بالتشديد في قوله تعالى : (فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ) وقوله : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا) وقوله : (إِحْدَى ابْتَتَىٰ هَاتَيْنِ) وقوله سبحانه : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ).

١١- أعرف منها الجيد والعينانا** ومنخرين أشبها ظبيانا(١).

ص: ٧١

١- البيت لرجل من ضببه كما قال المفضل ، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله ، وقيل : هو لرؤبه ، والصحيح الأول ، وهو من رجز أوله : إنَّ لسلمي عندنا ديوانا يخزى فلانا وابنه فلانا كانت عجوزا عمّرت زمانا وهي ترى سيئها إحسانا اللغه : «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر ، بزنه مسجد ، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه لأنه مكانه ، من باب تسميه الحال باسم محله ، كإطلاق لفظ القرية وإرادته سكانها «ظبيان» اسم رجل ، وقيل : مثنى ظبى ، قال أبو زيد «ظبيان : اسم رجل ، أراد أشبها منخرى ظبيان» ، فحذف ، كما قال الله عز وجل : (وَسَيِّئِلِ الْقَرْيَةِ) يريد أهل القرية» اه ، وتأويل أبى زيد فى القرية على أنه مجاز بالحذف ، وهو غير التأويل الذى ذكرناه آنفا. الإعراب : «أعرف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضا ، منصوب بالياء نيابه عن الفتحة لأنه مثنى «أشبها» أشبهه : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل «ظبيانا» مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهره على أنه مفرد كما هو الصحيح ، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحه مقدره على الألف كما فى قوله «والعينانا» السابق ، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف ، والجمله من الفعل وفاعله فى محل نصب صفه لمنخرين. الشاهد فيه : قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى ، وقال جماعه منهم الهروى : الشاهد فيه فى موضعين : أحدهما ما ذكرنا ، وثانيهما قوله «ظبيانا» ، ويتأتى ذلك على أنه تشبيه ظبى ، وهو فاسد من جهة المعنى ، والصواب أنه مفرد ، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبى زيد ، وعليه لا شاهد فيه ، وزعم بعضهم أن نون «منخرين» مفتوحه ، وأن فيها شاهدا أيضا ، فهو نظير قول حميد بن ثور «على أحوذيين» الذى تقدم (ش رقم ١٠).

وقد قيل : إنه مصنوع (١) ؛ فلا يحتجّ به .

. * * *

ص : ٧٢

١- حكى ذلك ابن هشام رحمه الله ، وشبهه هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمشى بالألف في حاله النصب ، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظيانا» عند الهروي وجماعه ، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد ، وذلك قلما يتفق لعربي ، ويرد هذا الكلام شيثان ؛ أولهما : أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات ، ونسبها لرجل من ضبه ، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك ، وثانيهما : أن الرواية عند أبي زيد في نواتره : * ومنخران أشبها ظيانا* بالألف في «منخرين» أيضا ؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهه لادعاء أن الشاهد مصنوع ، فافهم ذلك وتدبره .

وما بتا وألف قد جمعا

يكسر في الجرّ وفي النّصب معا (١)

لما فرغ من الكلام على الذى تنوب فيه الحروف عن الحركات شرع فى ذكر ما نابت فيه حركه عن حركه ، وهو قسمان ؛ أحدهما : جمع المؤنث السالم ، نحو مسلمات ، وقيدنا بـ «السالم» احترازا عن جمع التكسير ، وهو : ما لم يسلم فيه بناء الواحد ، نحو : هنود ، وأشار إليه المصنف - رحمه الله تعالى! - بقوله : «وما بتا وألف قد جمعا» أى جمع بالألف والتاء المزيديتين ، فخرج نحو قضاه (٢) ؛ فإنّ ألفه غير زائده ، بل هى منقلبه عن أصل وهو الياء ؛ لأن أصله

ص: ٧٣

١- «وما» الواو للاستئناف ، ما : اسم موصول مبتدأ «بتا» جار ومجرور متعلق بجمع الآتى «وألف» الواو حرف عطف ، ألف : معطوف على تا «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صله الموصول «يكسر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الواقع مبتدأ ، والجمله من الفعل المضارع ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «فى الجر» جار ومجرور متعلق بيكسر «وفى النصب» الواو حرف عطف ، فى النصب : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول «معا» ظرف متعلق بمحذوف حال.

٢- مثل قضاه فى ذلك : بناه ، وهدهاه ، ورماه ، ونظيرها : غزاه ، ودعاه ، وكساه ، فإنّ الألف فيها منقلبه عن أصل ، لكن الأصل فى غزاه ودعاه وكساه واو لا ياء.

قضيه ، ونحو أبيات (١) فإنّ تاءه أصلية ، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سببا في دلالته على الجمع ، نحو «هندات» ؛ فاحترز بذلك عن نحو «قضاة» ، وأبيات» ؛ فإن كل واحد منهما جمع ملتبس بالألف والتاء ، وليس مما نحن فيه ؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنما هو بالصيغة ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراض على المصنف بمثل «قضاة» ، وأبيات» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول : بألف وتاء مزيدتين ؛ فالباء في قوله «بتا» متعلقه بقوله : «جمع».

وحكم هذا الجمع أن يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، نحو : «جاءنى هندات ، ورأيت هندات ، ومررت بهندات» فنابت فيه الكسره عن الفتحة ، وزعم بعضهم أنه مبنى في حالة النصب ، وهو فاسد ؛ إذ لا موجب لبنائه (٢).

ص: ٧٤

- ١- ومثل أبيات في ذلك : أموات ، وأصوات ، وأثبات ، وأحوات جمع حوت ، وأسحات جمع سحت بمعنى حرام.
- ٢- اختلف النحويون في جمع المؤنث السالم إذا دخل عليه عامل يقتضى نصبه ؛ ف قيل : هو مبنى على الكسر في محل نصب مثل هؤلاء وحذام ونحوهما ، وقيل : هو معرب ، ثم قيل : ينصب بالفتحة الظاهره مطلقا : أى سواء كان مفرده صحيح الآخر نحو زينات وطلحات في جمع زينب وطلحه ، أم كان معتلا نحو لغات وثبات في جمع لغه وثبه ، وقيل : بل ينصب بالفتحة إذا كان مفرده معتلا- ، وبالكسره إذا كان مفرده صحيحا ، وقيل : ينصب بالكسره نيابه عن الفتحة مطلقا ؛ حملا لنصبه على جره ، كما حمل نصب جمع المذكر السالم - الذى هو أصل جمع المؤنث - على جره فجعلا- بالياء ، وهذا الأخير هو أشهر الأقوال ، وأصحها عندهم ، وهو الذى جرى عليه الناظم هنا.

كذا أولات ، والذي اسما قد جعل

- كأذرعَات - فيه ذا أيضا قبل (١)

أشار بقوله : «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجرى مجرى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكسره ، وليست بجمع مؤنث سالم ، بل هي ملحقة به ، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

ثم أشار بقوله : «والذي اسما قد جعل» إلى أن ما سُمي به من هذا الجمع والملحق به ، نحو : «أذرعَات» ينصب بالكسره كما كان قبل التسميه به ، ولا يحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات» ، هذا هو المذهب الصحيح ، وفيه مذهبان آخران ؛ أحدهما : أنه يرفع بالضمه ، وينصب ويجر بالكسره ، ويزال منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعَات ، ورأيت أذرعَات ، ومررت بأذرعَات» والثاني : أنه يرفع بالضمه ،

ص: ٧٥

١- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أولات» مبتدأ مؤخر «والذي» الواو للاستئناف ، الذي : اسم موصول مبتدأ أول «اسما» مفعول ثان لجعل الآتى «قد» حرف تحقيق «جعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل - وهو المفعول الأول - ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذي ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «كأذرعَات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كأذرعَات «فيه» جار ومجرور متعلق بقبل الآتى «ذا» مبتدأ ثان «أيضا» مفعول مطلق حذف عامله «قبل» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو الذى ، أى : وقد قبل هذا الإعراب فى الجمع الذى جعل اسما كأذرعَات ، والتقدير الإعرابى للبيت : وأولات كذلك : أى كالجمع بالألف والتاء ، والجمع الذى جعل اسما - أى سُمى به بحيث صار علما ، ومثاله أذرعَات - هذا الإعراب قد قبل فيه أيضا ، وأذرعَات فى الأصل : جمع أذرع الذى هو جمع ذراع ، كما قالوا : رجالات وبيوتات وجمالات ، وقد سُمى بأذرعَات بلد فى الشام كما ستسمع فى الشاهد رقم ١٢.

وينصب ويجر بالفتحة ، ويحذف منه التنوين ، نحو : «هذه أذرعات ، ورأيت أذرعات ، ومررت بأذرعات» ، ويروى قوله :

١٢- تنوّرتها من أذرعات ، وأهلها**بيثرب ، أدنى دارها نظر عالي (١).

ص: ٧٦

١- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي ، من قصيده مطلعها : ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي اللغه : «تنورتها» نظرت إليها من بعد ، وأصل التنور : النظر إلى النار من بعد ، سواء أراد قصدها أم لم يرد ، و «أذرعات» بلد في أطراف الشام ، و «بيثرب» اسم قديم لمدينه الرسول صلّى الله عليه و [آله] و سلّم «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد. الإعراب : «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعات» مجرور بمن ، وعلامه جره الكسره الظاهره ، إذا قرأته يالجر منونا أو من غير تنوين ، فإن قرأته بالفتح قلت : وعلامه جره الفتحة نيابه عن الكسره لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلميه والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال ، وأهل : مبتدأ ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه ، ودار مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر. الشاهد فيه : قوله «أذرعات» فإن أصله جمع ، كما بينا في تقدير بيت الناظم ، ثم نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع ، وفي المعنى مفرد. ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثه التي ذكرها الشارح : فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسميه به ، من أنه جمع بالألف والتاء المزيديتين ، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابله ؛ إذ هو في مقابله النون التي في جمع المذكر السالم ، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمه ما يقتضى منع صرفها ؛ لأن التنوين الذى يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين ، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابله ، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين - وهم جماعه منهم المبرد والزجاج - فقد لاحظوا فيه أمرين : أولهما أنه جمع بحسب أصله ، وثانيهما : أنه علم على مؤنث ، فأعطوه من كل جهه شبها ؛ فمن جهه كونه جمعا نصبوه بالكسره نيابه عن الفتحة ، ومن جهه كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه ، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين - وهم جماعه منهم سيبويه وابن جنى - فقد لاحظوا حالته الحاضره فقط ، وهى أنه علم مؤنث.

بكسر التاء منونه كالمذهب الأول ، وبكسرهما بلا تنوين كالمذهب الثاني ، وبفتحةها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

إعراب الاسم الذي لا ينصرف

وجزّ بالفتحة ما لا ينصرف

ما لم يضيف أو يك بعد «أل» ردف (١)

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركة عن حركة ، وهو الاسم الذي لا ينصرف ، وحكمه أنه يرفع بالضمه ، نحو ، «جاء أحمد» وينصب بالفتحة ، نحو : «رأيت أحمد» ويجر بالفتحة أيضا ، نحو : «مررت بأحمد» ، فنابت الفتحة عن الكسره. هذا إذا لم يضيف أو يقع بعد الألف واللام ؛ فإن أضيف جزّ بالكسره ، نحو : «مررت بأحمدكم» وكذا إذا دخله الألف واللام ،

ص: ٧٧

١- «وجر» الواو للاستئناف ، جر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالفتحة» جار ومجرور متعلق بجر «ما» اسم موصول مفعول به لجر ، مبني على السكون في محل نصب «لا» نافية «ينصرف» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا- محل لها صلة الموصول «ما» مصدرية ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يضيف» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، وعلامه جزمه السكون ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله صلة ما المصدرية «أو» عاطفه «يك» معطوف على يضيف ، مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، وهو متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله «بعد» ظرف متعلق بمحذوف خبر يك ، وبعد مضاف و «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «ردف» فعل ماض مبني على انفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن للوقف ، والفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله في محل نصب حال من الاسم الموصول وهو ما : أي اجرر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مده عدم إضافته وكونه غير واقع بعد أل.

إعراب الأفعال الخمسه

واجعل لنحو «يفعلان» التونا

رفعا ، وتدعين وتسالونا (٣)

ص: ٧٨

- ١- قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع ، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضا ؛ فمن أمثله دخول أل على العلم قول الراجز : باعد أمّ العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورها ومن أمثله إضافة العلم قول الشاعر : علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشفرتين يمان
- ٢- سواء أكانت «أل» معرفه ، نحو «الصلاه فى المساجد أفضل منها فى المنازل» أو موصوله كالأعمى والأصم ، واليقظان ، أو زائده كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد : رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافه كاهله فإن الاسم مع كل واحد منها يجبر بالكسره.
- ٣- «واجعل» الواو للاستئناف ، اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لنحو» جار ومجرور متعلق باجعل ، ونحو مضاف ، و «يفعلان» قصد لفظه : مضاف إليه «التونا» مفعول به لا جعل «رفعا» مفعول لأجله ، أو منصوب على نزع الخافض «وتدعين» الواو عاطفه ، وتدعين : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا «وتسالونا» الواو عاطفه ، تسألون : معطوف على يفعلان ، وقد قصد لفظه أيضا ، وأراد من «نحو بفعلان» كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين ، وأراد من نحو تدعين كل فعل مضارع اتصلت به ياء المؤنثه المخاطبه ، ومن نحو تسألون كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة.

كلم تكونى لترومى مظلمه (1)

لما فرغ من الكلام على ما يعرب من الأسماء بالنيابه شرع فى ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابه ، وذلك الأمثله الخمسه ؛ فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين : سواء كان فى أوله الياء ، نحو «يضربان» أو التاء ، نحو «تضربان» وأشار بقوله : «وتدعين» إلى كل فعل اتصل به ياء مخاطبه ، نحو «أنت تضربين» وأشار بقوله «وتسألون» إلى كل فعل اتصل به واو الجمع ، نحو «أنتم تضربون» سواء كان فى أوله التاء كما مثل ، أو الياء ، نحو «الزيدون يضربون».

فهذه الأمثله الخمسه - وهى : يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين - ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ فنابت النون فيه عن الحركه التى هى الضمه ، نحو «الزيدان يفعلان» فيفعلان : فعل مضارع مرفوع وعلامه رفعه ثبوت النون ؛ وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو «الزيدان لن

ص: ٧٩

١- «وحذفها» الواو للاستئناف ، حذف : مبتدأ ، وحذف مضاف ، وها : مضاف إليه «للجزم» جار ومجرور متعلق بسمه الآتى «والنصب» معطوف على الجزم «سمه» خبر المبتدأ ، والسمه - بكسر السين المهمله - العلامه ، وفعلها وسم يسم سمه على مثال وعد يعد عدده ووصف يصف صفه وومق يمشى مقه «كلم» الكاف حرف جر ، والمجرور بها محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب «تكونى» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه مجزوم بلم ، وعلامه جزمه حذف النون ، وياء المؤنثه المخاطبه اسم تكون ، مبنى على السكون فى محل رفع «لترومى» اللام لام الجحود ، وترومى فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود ، وعلامه نصبه حذف النون ، والياء فاعل «مظلمه» مفعول به لترومى ؛ والمظلمه - بفتح اللام - الظلم ، وأن المصدريه المضمرة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بلام الجحود ، واللام ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر تكونى ، وجمله تكون واسمها وخبرها فى محل نصب مقول القول الذى قدرناه.

يقوما ، ولم يخرججا» فعلامه النصب والجزم سقوط النون من «يقوما ، ويخرججا» ومنه قوله تعالى : (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)

إعراب المعلن من الأسماء

وسمّ معتلاً من الأسماء ما

كالمصطفى والمرتقى مكارما (١)

فالأول الإعراب فيه قدرا

جميعه ، وهو الذي قد قصرا (٢)

ص : ٨٠

١- «وسم» الواو للاستئناف ، سم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «معتلا» مفعول ثانٍ لسم مقدم على المفعول الأول «من الأسماء» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما «ما» اسم موصول مفعول أول لسم ، مبني على السكون في محل نصب «كالمصطفى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «والمرتقى» معطوف على المصطفى «مكارما» مفعول به للمرتقى ، والمعنى : سم ما كان آخره ألفا كالمصطفى ، أو ما كان آخره ياء كالمرتقى ، حال كونه من الأسماء ، لا من الأفعال - معتلا.

٢- «فالأول» مبتدأ أول «الإعراب» مبتدأ ثانٍ «فيه» جار ومجرور متعلق بقدر الآتي «قدرا» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الإعراب. والألف للاطلاق «جميعه» جميع : توكيد لنائب الفاعل المستتر ، وجميع مضاف والهاء مضاف إليه ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، ويجوز أن يكون «جميعه» هو نائب الفاعل لقدر ، وعلى ذلك لا يكون في «قدر» ضمير مستتر ، كما يجوز أن يكون «جميعه» توكيدا للإعراب ويكون في «قدر» ضمير مستتر عائد إلى الإعراب أيضا «هو الذي» مبتدأ وخبر «قد» حرف تحقيق «قصرا» فعل ماضٍ مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الذي ، والألف للاطلاق ، والجمله لا محل لها صلة الذي ، والمعنى : فالأول - وهو ما آخره ألف من الأسماء كالمصطفى - الإعراب جميعه : أى الرفع والنصب والجر ، قدر على آخره الذي هو الألف ، وهذا النوع هو الذي قد قصرا : أى سمى مقصورا ، من القصر بمعنى الحبس ، وإنما سمى بذلك لأنه قد حبس ومنع من جنس الحركة.

والثان منقوص ، ونصبه ظهر

ورفعه ينوى ، كذا أيضا يجزّ (١)

شرع فى ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال ، فذكر أن ما كان مثل «المصطفى ، والمرتقى» يسمى معتلا ، وأشار «بالمصطفى» إلى ما فى آخره ألف لانزومه قبلها فتحه ، مثل «عصا ، ورحى» ، وأشار «بالمرتقى» إلى ما فى آخره ياء مكسور ما قبلها ، نحو «القاضى ، والدّاعى».

ثم أشار إلى أن ما فى آخره ألف مفتوح ما قبلها يقدر فيه جميع حركات الإعراب : الرفع ، والنصب ، والجرّ ، وأنه يسمى المقصور ؛ فالمقصور هو : الاسم المعرب الذى فى آخره ألف لانزومه ، فاحترزب- «الاسم» من الفعل ، نحو يرضى ، وب «المعرب» من المبنى ، نحو إذا ، وب «الألف» من المنقوص ، نحو القاضى كما سيأتى ، وب «لانزومه» من المثنى فى حاله الرفع ، نحو الزّيدان ؛ فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياء فى الجر والنصب ، نحو [رأيت] الزّيدين.

وأشار بقوله «والثان منقوص» إلى المرتقى ؛ فالمنقوص هو : الاسم المعرب الذى آخره ياء لانزومه قبلها كسره نحو المرتقى ؛ فاحترزب- «الاسم» عن الفعل نحو يرمى ، وب «المعرب» عن المبنى ، نحو الذى ، وبقولنا «قبلها كسره» عن

ص : ٨١

١- «والثان منقوص» مبتدأ وخبر «ونصبه» الواو عاطفه ، نصب : مبتدأ ، ونصب مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثانى مضاف إليه «ظهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على نصب ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو نصب «ورفعه» الواو عاطفه ، ورفع : مبتدأ ، ورفع مضاف والهاء مضاف إليه «ينوى» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على رفع ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو رفع «كذا» جار ومجرور متعلق بيجز «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «يجز» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المنقوص.

التي قبلها سكون ، نحو ظبي ورمي ؛ فهذا معتل جار مجرى الصحيح : في رفعه بالضمه ، ونصبه بالفتحه ، وجره بالكسره .

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب (1) ، نحو «رأيت القاضي» ، وقال الله تعالى : (يا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ) ويقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء (2) .

ص : ٨٢

١- من العرب من يعامل المنقوص في حاله النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر ؛ فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضا ، إجراء للنصب مجرى الرفع والجر ، وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلي : ولو أنّ واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضر موت اهتدى ليا وقول بشر بن أبي خازم ، وهو عربي جاهلي : كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لنأيها إذ طال شافى فأنت ترى المجنون قال «أن واش» فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب ، لكونه اسم أن ، وترى بشرا قال «كافي» مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق . وقد اختلف النحاه في ذلك ، فقال المبرد : هو ضروره ، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر ، والأصح جوازه في سعه الكلام ؛ فقد قرىء (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء .

٢- من العرب من يعامل المنقوص في حالتي الرفع والجر كما يعامله في حاله النصب ، فيظهر الضمه والكسره على الياء كما يظهر الفتحة عليها ، وقد ورد من ذلك قول جرير ابن عطيه : فيوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى منهنّ غولا تغول وقول الآخر : لعمر ك ما تدرى متى أنت جائي ولكنّ أقصى مدّه المدّهر عاجل وقول الشماخ بن ضرار الغطفاني : كأنّها وقد بدا عوارض وفاض من أيديهنّ فائض وقول جرير أيضا : وعرق الفرزدق شرّ العروق خبيث الثرى كابي الأزند ولا خلاف بين أحد من النحاه في أن هذا ضروره لا تجوز في حاله السعه ، والفرق بين هذا والذي قبله أن فيما مضى حمل حاله واحده على حالتين ؛ ففيه حمل النصب على حالتي الرفع والجر ؛ فأعطينا الأقل حكم الأكثر ، ولهذا جوزه بعض العلماء في سعه الكلام ، وورد في قراءه جعفر الصادق رضى الله عنه : (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) أما هذا ففيه حمل حالتين - وهما حاله الرفع وحاله الجر - على حاله واحده وهي حاله النصب ، وليس من شأن الأكثر أن يحمل على الأقل ، ومن أجل هذا اتفقت كلمه النحاه على أنه ضروره يغتفر منها ما وقع فعلا في الشعر ، ولا ينقاس عليها .

نحو «جاء القاضى ، ومررت بالقاضى» ؛ فعلامه الرفع ضمه مقدّره على الياء ، وعلامه الجر كسره مقدّره على الياء .

وعلم مميّا ذكر أن الاسم لا- يكون فى آخره واو قبلها ضمه ، نعم إن كان مبتيّا وجد ذلك فيه ، نحو هو ، ولم يوجد ذلك فى المعرب إلّا فى الأسماء الستة فى حالة الرفع نحو «جاء أبوه» وأجاز ذلك الكوفيون فى موضعين آخرين ؛ أحدهما : ما سمي به من الفعل ، نحو يدعو ، ويغزو ، والثانى : ما كان أعجميا ، نحو سمندو ، وقمندو .

بيان المعتل من الأفعال

وأى فعل آخر منه ألف ،

أو واو ، أو ياء ، فمعتلا عرف (١).

ص: ٨٣

١- «أى» اسم شرط مبتدأ ، وأى مضاف و «فعل» مضاف إليه «آخر» مبتدأ «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لآخر ، وهو الذى سوغ الابتداء به «ألف» خبر المبتدأ الذى هو آخر ، والجمله مفسره لضمير مستتر فى كان محذوفا بعد أى الشرطيه : أى فهذه الجمله فى محل نصب خبر كان المحذوفه مع اسمها ، وكان هى فعل الشرط ، وقيل : آخر اسم لكان المحذوفه ، وألف خبرها ، وإنما وقف عليه بالسكون - مع أن المنصوب المنون بوقف عليه بالألف - على لغه ربيعه التى تقف على المنصوب المنون بالسكون ، ويبعد هذا الوجه كون قوله «أو واو أو ياء» مرفوعين ، وإن أمكن جعلهما خبرا لمبتدأ محذوف وتكون «أو» قد عطفت جمله على جمله «أو واو أو ياء» معطوفان على ألف «فمعتلا» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، و «معتلا» حال من الضمير المستتر فى عرف مقدم عليه «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على فعل ، وخبر «أى» هو مجموع جمله الشرط والجواب على الذى نختاره فى أخبار أسماء الشرط الواقعة مبتدأ ، ولتقدير : أى فعل مضارع كان هو - أى الحال والشأن - آخره ألف أو واو أو ياء فقد عرف هذا الفعل بأنه معتل ، يريد أن المعتل من الأفعال المعربه هو ما آخره حرف عله ألف أو واو أو ياء .

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمه ، نحو : يغزو ، أو ياء قبلها كسره ، نحو : يرمى ، أو ألف قبلها فتحه ، نحو : يخشى .

إعراب المعتل من الأفعال النكرة والمعرفه

فالألف انو فيه غير الجزم

وأبد نصب ما كيدعو يرمى (١)

والرفع فيهما انو ، واحذف جازما

ثلاثهنّ ، تقض حكما لازما (٢)

ص: ٨٤

١- «فالألف» مفعول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وهو على حذف «في» توسعا ، والتقدير : ففي الألف انو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فيه» جار ومجرور متعلق بانو «غير» مفعول به لانو ، وغير مضاف و «الجزم» مضاف إليه «وأبد» الواو حرف عطف ، أبد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «نصب» مفعول به لأبد ، ونصب مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «كيدعو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لما «يرمى» معطوف على يدعو مع إسقاط حرف العطف ، يريد أن ما كان من الأفعال المعربه آخره ألف يقدر فيه الرفع والنصب اللذان هما غير الجزم ، وما كان من الأفعال المعربه آخره واو كيدعو أو ياء كيرمى يظهر فيه النصب.

٢- «والرفع» الواو حرف عطف ، الرفع : مفعول به مقدم على عامله وهو انو الآتى «فيهما» جار ومجرور متعلق بانو «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «واحذف» فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جزما» حال من فاعل احذف المستتر فيه «ثلاثهن» مفعول ، لا حذف بتقدير مضاف ، ومعمول جازما محذوف ، والتقدير : واحذف أوآخر ثلاثهن حال كونك جازما الأفعال ؛ أو يكون «ثلاثهن» مفعولا لجازما ، ومعمول احذف هو المحذوف ، والتقدير : واحذف أحرف العله حال كونك جازما ثلاثهن «تقض» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو احذف ، وعلامه جزمه حذف الياء والكسره قبلها دليل عليها ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حكما» مفعول به لتقض على تضمينه معنى تؤدي «لازما» نعت لحكما.

ذكر في هذين البيتين كيفية الإعراب في الفعل المعتل ؛ فذكر أن الألف يقدر فيها غير الجزم - وهو الرفع والنصب - نحو «زيد يخشى» فيخشى : مرفوع ، وعلامه رفعه ضمه مقدره على الألف ، و «لن يخشى» فيخشى : منصوب ، وعلامه النصب فتحه مقدره على الألف ، وأما الجزم فيظهر ؛ لأنه يحذف له الحرف الآخر ، نحو «لم يخش».

وأشار بقوله : «وأبد نصب ما كيدعو يرمى» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء ، نحو «لن يدعو ، ولن يرمى».

وأشار بقوله «والرفع فيهما انو» إلى أن الرفع يقدر في الواو والياء ، نحو «يدعو ، ويرمي» فعلامه الرفع ضمه مقدره على الواو والياء.

وأشار بقوله : «واحذف جازما ثلاثهين» إلى أن الثلاث - وهي الألف ، والواو ، والياء - تحذف في الجزم ، نحو «لم يخش ، ولم يغز ، ولم يرم» فعلامه الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحاصل ما ذكره : أن الرفع يقدر في الألف والواو والياء ، وأن الجزم يظهر في الثلاثه بحذفها ، وأن النصب يظهر في الياء والواو ، ويقدر في الألف.

نكره : قابل أل ، مؤثرا ،

أو واقع موقع ما قد ذكرا (1)

النكره : ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف ، أو يقع موقع ما يقبل «أل» (2) فمثال ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريف «رجل» فتقول : الرجل ، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريف» مما يقبل «أل» ولا- تؤثر فيه التعريف ، كعبياس علما ؛ فإنك تقول فيه : العبياس ، فتدخل عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف ؛ لأنه معرفه قبل دخولها [عليه] ومثال ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذو : التي بمعنى صاحب ، نحو «جاءني ذو مال» أي : صاحب مال ، فذو : نكره ، وهي لا تقبل «أل» لكنها واقعه موقع صاحب ، وصاحب يقبل «أل» نحو صاحب.

. * * *

ص: ٨٦

١- «نكره» مبتدأ ، وجاز الابتداء بها لأنها في معرض التقسيم ، أو لكونها جاريه على موصوف محذوف ، أي : اسم نكره ، ويؤيد ذلك الأخير كون الخبر مذكرا «قابل» خبر المبتدأ ، ويجوز العكس ، لكن الأول أولى ، لكون النكره هي المحدث عنها ، وقابل مضاف ، و «أل» مضاف إليه ، مقصود لفظه «مؤثرا» حال من أل «أو» عاطفه «واقع» معطوف على قابل ، و «موقع» مفعول فيه ظرف مكان ، وموقع مضاف و «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «ذكرا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قابل أل ، والألف للاطلاق ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صله الموصول.

٢- اعترض قوم على هذا التعريف بأنه غير جامع ، وذلك لأن لنا أسماء نكرات لا تقبل أل ولا تقع موقع ما يقبل أل ، وذلك الحال في نحو «جاء زيد راكبا» والتمييز في نحو «اشترت رطلا عسلا» واسم لا النافيه للجنس في نحو «لا رجل عندنا» ومجرور رب في نحو «رب رجل كريم لقيته». والجواب أن هذه كلها تقبل أل من حيث ذاتها ، لا من حيث كونها حالا أو تمييزا أو اسم لا- واعترض عليه أيضا بأنه غير مانع ، وذلك لأن بعض المعارف يقبل أل نحو يهود ومجوس ، فإنك تقول : اليهود ، والمجوس ، وبعض المعارف يقع موقع ما يقبل أل ، مثل ضمير الغائب العائد إلى نكره ، نحو قولك : لقيت رجلا فأكرمته ، فإن هذا الضمير واقع موقع رجل السابق وهو يقبل أل. والجواب أن يهود ومجوس اللذين يقبلان أل هما جمع يهودى ومجوسى ؛ فهما نكرتان ، فإن كانا علمين على القبيلين المعروفين لم يصح دخول أل عليهما ، وأما ضمير الغائب العائد إلى نكره فهو عند الكوفيين نكره ؛ فلا يضر صدق هذا التعريف عليه ، والبصريون يجعلونه واقعا موقع «الرجل» لا موقع رجل ، وكأنك قلت : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، كما قال تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) وإذا كان كذلك فهو واقع موقع ما لا يقبل أل ؛ فلا يصدق التعريف عليه.

معنى المعرفة و أنواعها

وغيره معرفه : كههم ، وذى

وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى (١)

أى : غير النكره المعرفه ، وهى سته أقسام : المضممر كههم ، واسم الإشاره كذى ، والعلم كههند ، والمحلى بالألف واللام كالغلام ، والموصول كالذى ، وما أضيف إلى واحد منها كابنى ، وستكلم على هذه الأقسام.

. * * *

ص: ٨٧

١- «وغيره» غير : مبتدأ ، وغير مضاف والهاء العائد على النكره مضاف إليه «معرفه» خبر المبتدأ «كههم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كههم «وذى ، وهند ، وابنى ، والغلام ، والذى» كلهن معطوفات على هم ، وفى عباره المصنف قلب ، وكان حقه أن يقول : والمعرفه غير ذلك ؛ لأن المعرفه هى المحدث عنها. وهذه عبارته تنبىء عن انحصار الاسم فى النكره والمعرفه ، وذلك هو الراجح عند علماء النحو ، ومنهم قوم جعلوا الاسم على ثلاثه أقسام : الأول النكره ، وهو ما يقبل أل كرجل وكريم ، والثانى : المعرفه ، وهو ما وضع ليستعمل فى شىء بعينه كالضمير والعلم ، والثالث : اسم لا هو نكره ولا هو معرفه ، وهو ما لا تنوين فيه ولا يقبل أل كمن وما ، وهذا ليس بسديد.

فما لذى غيبه أو حضور

- كَأنت ، وهو - سَمَّ بِالضَّمِيرِ (١)

يشير إلى أن الضمير : ما دلّ على غيبه كهو ، أو حضور ، وهو قسمان : أحدهما ضمير المخاطب ، نحو أنت ، والثاني ضمير المتكلم ، نحو أنا.

* * *

وذو اتصال منه ما لا يتدا

ولا يلي إلّا اختياراً أبداً (٢).

ص : ٨٨

١- «فما» اسم موصول مفعول به أول لسم ، مبنى على السكون في محل نصب «لذى» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وذى مضاف و «غيبه» مضاف إليه «أو» عاطفه «حضور» معطوف على غيبه «كأنت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو متعلق بمحذوف حال من ما «وهو» معطوف على أنت «سم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالضمير» جار ومجرور متعلق بسم ، وهو المفعول الثاني لسم.

٢- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «اتصال» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لذى اتصال «ما» اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع «لا» نافية «يتدا» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة لا محل صلة الموصول. والعائد محذوف ، أى : لا يتدا به ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو عجيب غاية العجب ؛ لأن نائب الفاعل إذا كان راجعا إلى ما كان هو العائد ، وإن كان راجعا إلى شىء آخر غير مذكور فسد الكلام ، ولزم حذف العائد المجرور بحرف جر مع أن الموصول غير مجرور بمثله ، وذلك غير جائز ، والصواب أن فى قوله يتدا ضميرا مستترا تقديره هو يعود إلى ما هو العائد ، وأن أصل الكلام ما لا يتدا به ؛ فالجار والمجرور نائب فاعل ، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى الضمير فاستتر فيه ، فتدبر ذلك وتفهمه «ولا» الواو عاطفه ، لا- : نافية «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة معطوفة على جملة الصلة «إلا» قصد لفظه : مفعول به ليلي «اختيارا» منصوب على نزع الخافض ، أى : فى الاختيار «أبدا» ظرف زمان متعلق بيلي.

كالياء والكاف من «ابنى أكرمك»

والياء والها من «سليه ما ملك» (١)

الضمير البارز ينقسم إلى : متصل ، ومنفصل ؛ فالمتصل هو : الذى لا يتبدأ به كالكاف من «أكرمك» ونحوه ، ولا يقع بعد «إلا» فى الاختيار (٢) ؛ فلا يقال : ما أكرمت إلاك ، وقد جاء شذوذا فى الشعر ، كقوله :

١٣- أعود بربّ العرش من فئه بغت ***علىّ ؛ فما لى عوض إلاه ناصر(٣)هـ

ص: ٨٩

١- «كالياء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالياء «والكاف» معطوف على الياء «من» حرف جر «ابنى» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الياء «أكرمك» أكرم : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ابنى ، والكاف مفعول به ، والجمله فى محل نصب حال من قوله «الكاف» بإسقاط العاطف الذى يعطفها على الحال الأولى «والياء والهاء» معطوفان على الياء السابقيه «من» حرف جار لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال ، أى والياء والهاء حال كونهما من قولك - إلخ «سليه» سل : فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعل ، والهاء مفعول أول «ما» اسم موصول مفعول ثان لسلى «ملك» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله لا محل لها من الإعراب صله ما.

٢- أجاز جماعه - منهم ابن الأنبارى - وقوعه بعد إلا اختيارا ؛ وعلى هذا فلا شذوذ فى البيتين ونحوهما.

٣- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف لها قائل اللغه : «أعود» ألتجىء وأتحصن ، و «الفئه» الجماعه ، و «البغى» العدوان والظلم ، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبدا» إلا أنه مختص بالنفى ، وهو مبنى على الضم كقبل وبعد. المعنى : إنى ألتجىء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعه ظلمونى وتجاوزوا معى حدود النصفه ؛ فليس لى معين ولا- وزر سواه. الإعراب : «أعود» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعود ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه «من فئه» جار ومجرور متعلق بأعود «بغت» بغى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى فئه ، والتاء للتأنيث ، والجمله فى محل جر صفة لفئه «على» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خير مقدم «عوض» ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب متعلق بناصر الآتى «إلاه» إلا : حرف استثناء ، والهاء ضمير وضع للغائب ، وهو هنا عائد إلى رب العرش ، مستثنى مبنى على الضم فى محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا ، وهو شاذ لا يجوز إلا فى ضروره الشعر ، إلا عند ابن الأنبارى ومن ذهب نحو مذهبه ؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز فى سعه الكلام ، ولك عندهم أن تحذو على مثاله

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لا يعرف قائلها. اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاه بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعنايه به ، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمه بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد ، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفيه ، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني : لقد باليت مظعن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تبالي و «ديار» معناه أحد ، ولا يستعمل إلا في النفي العام ، تقول : ما في الدار من ديار ، وما في الدار ديور ، تريد ما فيها من أحد ، قال الله تعالى : (وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا) يريد لا تذر منهم أحدا ، بل استأصلهم وأفنهم جميعا. المعنى : إذا كنت جارتنا فلا نكثرث بعدم مجاوره أحد غيرك ، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له. الإعراب : «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائده «كنت» كان الناقصه واسمها «جارتنا» جاره : خبر كان ، وجاره مضاف ونا : مضاف إليه ، والجمله من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافه إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور : فعل مضارع منصوب بأن ، ونا : مفعول به ليجاور «إلّاك» إلا : أداه استثناء ، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب ، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي ، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضا ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخرا ، ويجوز أن تكون ما استفهاميه بمعنى النفي مبتدأ ، وعلينا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض ، وكأنه قد قال : أي شيء كائن علينا في عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت جارتنا ، ويجوز أن تكون ما نافية ، وعلينا : متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضا والتقدير على هذا : وما علينا ضرر في عدم مجاوره أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا. الشاهد فيه : قوله «إلّاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلّا- شذوذا. وقال المبرد : ليست الروايه كما أنشدها النحاه «إلّاك» وإنما صحه الروايه : * أَلَّا يجاورنا سواك ديار* وقال صاحب اللب : روايه البصريين : * أَلَّا يجاورنا حاشاك ديار* فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين ؛ فتفطن لذلك.

وكلّ مضمر له البناء يجب ،

ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب (١).

المضمرات كلّها مبنية ؛ لشبهها بالحروف في الجمود (٢) ، ولذلك لا تصغر .

ص: ٩٢

١- «وكل» مبتدأ أول ، وكل مضاف و «مضمر» مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بيجب الآتى «البناء» مبتدأ ثان «يجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى البناء ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «ولفظ» مبتدأ ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجمله لا- محل لها من الإعراب صله «كلفظ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ولفظ مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «نصب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجروره محلا بالإضافة ، والجمله من الفعل ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

٢- قد عرفت - فيما مضى أول باب المعرب والمبنى - أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شيها وضعيا ، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واجد أو حرفين ، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه ، حملا للأقل على الأكثر ، وقد ذكر الشارح في هذا الموضوع وجهها ثانيا من وجوه شبه الضمائر بالحروف ، وهو ما سماه بالشبه الجمودى ، وهو : كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء ؛ فلا تشنى ولا تصغر ، وأما نحو «هما وهم وهن وأنتم وأنتن» ، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه ، وليست علامه المشنى والجمع طارئة عليها. ونقول : قد أشبهت الضمائر الحروف في وجه ثالث ، وهى أنها مفتقره فى دلالتها على معناها البته إلى شىء ، وهو المرجع فى ضمير الغائب ، وقريته التكلم أو الخطاب فى ضمير الحاضر ، وأشبهته فى وجه رابع ، وهو أنها استغنت بسبب اختلاف صيغها عن أن تعرب فأنت ترى انهم قد وضعوا للرفع صيغه لا تستعمل فى غيره ، وللنصب صيغه أخرى ولم يجيزوا إلا أن تستعمل فيه ؛ فكان مجرد الصيغه كافيا لبيان موقع الضمير ، فلم يحتج للإعراب لبيان موقعه ، فأشبهه الحروف فى عدم الحاجة إلى الإعراب ، وإن كان سبب عدم الحاجة مختلفا فيهما (وانظر ص ٢٨ ، ٣٢).

ولا- تثنى ولا- تجمع ، وإذا ثبت أنها مبنية : فمنها ما يشترك فيه الجرّ والنصب ، وهو : كل ضمير نصب أو جر متّصل ، نحو : أكرمتك ، ومررت بك ، وإنّه وله ؛ فالكاف في «أكرمتك» في موضع نصب ، وفي «بك» في موضع جر ، والهاء في «إنه» في موضع نصب ، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر ، وهو «نا» ، وأشار إليه بقوله :

للرّفْع والنّصْب وجرّ «نا» صلح

كاعرف بنا فإننا نلنا المنح (1)

أى : صلح لفظ «نا» للرفع ، نحو نلنا ، وللنصب ، نحو فإننا ، وللجر ، نحو بنا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر : الياء ؛ فمثال الرفع نحو «اضربى» ومثال النصب نحو «أكرمنى» ومثال الجر نحو «مرّ بى».

ويستعمل فى الثلاثة أيضا «هم» ؛ فمثال الرفع «هم قائمون» ومثال النصب «أكرمتهم» ومثال الجر «لهم».

وإنما لم يذكر المصنف الياء وهم لأنهما لا يشبهان «نا» من كل وجه ؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحد ، وهى ضمير متّصل

ص : ٩٣

١- «للرفع» جار ومجرور متعلق بصلح الآتى «والنصب وجر» معطوفان على الرفع و «نا» مبتدأ ، وقد قصد لفظه «صلح» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نا ، والجمله من صلح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «كاعرف» الكاف حرف جر ، والمجرور محذوف ، والتقدير : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، واعرف : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بنا» جار ومجرور متعلق باعرف «فإننا» الفاء تعليليه ، وإن حرف توكيد ونصب ، ونا : اسمها «نلنا» فعل وفاعل ، والجمله من نال وفاعله فى محل رفع خبر إن «المنح» مفعول به لنال ، منصوب بالفتحة الظاهره ، وسكن لأجل الوقف.

فى الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنها - وإن استعملت للرفع والنصب والجر ، وكانت ضميراً متصلاً فى الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة ؛ لأنها فى حالة الرفع للمخاطب ، وفى حالتى النصب والجر للمتكلم ، وكذلك «هم» ؛ لأنها - وإن كانت بمعنى واحد فى الأحوال الثلاثة - فليست مثل «نا» ؛ لأنها فى حالة الرفع ضمير منفصل ؛ وفى حالتى النصب والجر ضمير متصل .

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

وألف والواو والنون لما

غاب وغيره ، كقاما واعلما (١)

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة ، وتكون للغائب وللمخاطب ؛ فمثال الغائب «الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، والهندات قمن» ومثال المخاطب «اعلما ، واعلموا ، واعلمن» ، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطب والمتكلم ، وليس هذا بجيد ؛ لأن هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلاً ، بل إنما تكون للغائب أو المخاطب كما مثلنا .

ص: ٩٤

١- «ألف» مبتدأ - وهو نكرة ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليها «الواو ، والنون» معطوفان على ألف «لما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «غاب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما ، والجمله لا محل لها صلة ما «وغيره» الواو حرف عطف ، غير : معطوف على ما ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه «كقاما» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك كائن كقولك ، وقاما : فعل ماض وفاعل «واعلما» الواو عاطفه ، واعلما : فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، والجمله معطوفه بالواو على جمله قاما .

ومن ضمير الرفع ما يستتر

كافعل أوافق نغبت إذ تشكر (١)

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز (٢)، والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه .

ص: ٩٥

١- «من ضمير ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير مضاف. و «الرفع» مضاف إليه «ما» اسم موصول مبتدأ مؤخر ، مبنى على السكون في محل رفع «يستتر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجمله لا محل لها صلة ما «كافعل» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور يتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كقولك. وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوافق» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «نغبت» بدل من أوافق «إذ» ظرف وضع للزمن الماضي ، ويستعمل مجازا في المستقبل ، وهو متعلق بقوله «نغبت» مبنى على السكون في محل نصب «تشكر» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جر بإضافه إذ إليها.

٢- المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير ، والمراد بالضمير البارز ما له صورته في اللفظ حقيقه نحو الناء والهاء في أكرمه ، والياء في ابني ، أو حكما كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازا في نحو قولك : جاء الذي ضربت ؛ فإن التقدير جاء الذي ضربته ، فحذفت التاء من اللفظ ، وهي منوبه ؛ لأن الصلة لا بد لها من عائد يربطها بالموصول. ومن هنا تعلم أن البارز ينقسم إلى قسمين : الأول المذكور ، والثاني المحذوف ، والفرق بين المحذوف والمستتر من وجهين ، الأول : أن المحذوف يمكن النطق به ، وأما المستتر فلا- يمكن النطق به أصلا ، وإنما يستعيرون له الضمير المنفصل - حين يقولون : مستتر جوازا تقديره هو ، أو يقولون : مستتر وجوبا تقديره أنا أو أنت - وذلك لقصد التقريب على المتعلمين ، وليس هذا هو نفس الضمير المستتر على التحقيق ، والوجه الثاني : أن الاستتار يختص بالفاعل الذي هو عمده في الكلام ، وأما الحذف فكثيرا ما يقع في الفضلات ، كما في المفعول به في المثال السابق ، وقد يقع في العمده في غير الفاعل كما في المبتدأ ، وذلك كثير في العربية ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل اليشكري ، في وصف امرئ يضمير بغضه : مستتر الشئ ، لو يفقدني لبدأ منه ذباب فنبع يريد هو مستتر البغض ، فحذف الضمير ؛ لأنه معروف ينساق إلى الذهن ، ومثل ذلك أكثر من أن يحصى في كلام العرب.

والمراد بواجب الاستتار : ما لا يحلّ محلّه الظاهر ، والمراد بجائز الاستتار : ما يحلّ محله الظاهر.

وذكر المصنف في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة :

الأول : فعل الأمر للواحد المخاطب كافعل ، التقدير أنت ، وهذا الضمير لا يجوز إبرازه ؛ لأنه لا يحلّ محلّه الظاهر ؛ فلا تقول :
افعل زيد ، فأما «افعل أنت» فأنت تأكيد للضمير المستتر في «افعل» وليس بفاعل لا فعل ؛ لصحة الاستغناء عنه ؛ فتقول : افعل ؛
فإن كان الأمر لواحد أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو اضربي ، واضربا ، واضربوا ، واضربن.

الثاني : الفعل المضارع الذي في أوله الهمزة ، نحو «أوافق» والتقدير أنا ، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيدا للضمير المستتر.

الثالث : الفعل المضارع الذي في أوله النون ، نحو «نغتبط» أي نحن.

الرابع : الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد ، نحو «تشكر» أي أنت ؛ فإن كان الخطاب لواحد أو لاثنين أو لجماعه برز الضمير ، نحو أنت تفعلين ، وأنتما تفعلان ، وأنتم تفعلون ، وأنتنّ تفعلن.

هذا (1) ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير .

ص: ٩٦

١- وبقيت مواضع أخرى يجب فيها استتار الضمير ، الأول : اسم فعل الأمر ، نحو صه ، ونزال ، ذكره في التسهيل ، والثاني : اسم فعل المضارع ، نحو أف وأوه ، ذكره أبو حيان ، والثالث : فعل التعجب ، نحو ما أحسن محمدا ، والرابع : أفعال التفضيل ، نحو محمد أفضل من علي ، والخامس : أفعال الاستثناء ، نحو قاموا ما خلا عليا ، أو ما عدا بكرا ، أو لا يكون محمدا. زادها ابن هشام في التوضيح تبعا لابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل ، وهو حق ، السادس : المصدر النائب عن فعل الأمر ، نحو قول الله تعالى (فَضْرَبَ الرَّقَابِ) وأما مرفوع الصفه الجاربه على من هي له فجائز الاستتار قطعا. وذلك نحو «زيد قائم» ألا ترى أنك تقول في تركيب آخر «زيد قائم أبوه» وقد ذكره الشارح في جائز الاستتار ، وهو صحيح ، وكذلك مرفوع نعم وبئس ، نحو «نعم رجلا أبو بكر ، وبئس امرأه هند» ؛ وذلك لأنك تقول في تركيب آخر «نعم الرجل زيد ، وبئس المرأه هند».

ومثال جائز الاستتار: زيد يقوم، أى هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يحل محلّه الظاهر؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كل فعل أسند إلى غائب أو غائبه، نحو هند تقوم، وما كان بمعناه، نحو زيد قائم، أى هو.

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع و منصوب

وذو ارتفاع وانفصال: أنا، هو،

وأنت، والفروع لا تشبهه (1)

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام فى المستتر، والبارز ينقسم إلى: متّصل، ومنفصل؛ فالمتّصل يكون مرفوعا، ومنصوبا، ومجرورا، وسبق الكلام فى ذلك، والمنفصل يكون مرفوعا ومنصوبا، ولا يكون مجرورا.

وذكر المصنف فى هذا البيت المرفوع المنفصل، وهو اثنا عشر: «أنا» للمتكلم وحده، و«نحن» للمتكلم المشارك أو المعظم نفسه، و«أنت» للمخاطب، و«أنت» للمخاطبه، و«أنتما» للمخاطبين أو المخاطبتين، و«أنتم» للمخاطبين، و«أنتن» للمخاطبات، و«هو» للغائب،

ص: ٩٧

١- «وذو» مبتدأ، وذو مضاف و «ارتفاع» مضاف إليه «وانفصال» معطوف على ارتفاع «أنا» خبر المبتدأ «هو، وأنت» معطوفان على أنا «والفروع» مبتدأ «لا» نافية «تشبه» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الفروع، والجمله من الفعل المضارع المنفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ، الذى هو الفروع.

و «هى» للغائبه ، و «هما» للغائبين أو الغائبتين ، و «هم» للغائبين ، و «هنّ» للغائبات.

وذو انتصاب فى انفصال جعلاً :

إيأى ، والتفريع ليس مشكلاً (1)

أشار فى هذا البيت إلى المنصوب المنفصل ، وهو اثنا عشر : «إيأى» للمتكلّم وحده ، و «إيانا» للمتكلّم المشارك أو المعظم نفسه ، و «إياك» للمخاطب ، و «إيّاك» للمخاطبه ، و «إياكما» للمخاطبين أو المخاطبتين ، و «إياكم» للمخاطبين ، و «إيّاكنّ» للمخاطبات ، و «إياه» للغائب ، و «إياها» للغائبه ، و «إياهما» للغائبين أو الغائبتين ، و «إياهم» للغائبين ، و «إياهنّ» للغائبات (2).

ص : ٩٨

١- «وذو» مبتدأ ، وذو مضاف و «انتصاب» مضاف إليه «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى جعل الآتى «جعلاً» فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو «إيأى» مفعول ثان لجعل ، والجمله من جعل ومعموليه فى محل رفع خبر المبتدأ «والتفريع» مبتدأ «ليس» فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التفريع «مشكلاً» خبر ليس ، والجمله من ليس واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ.

٢- اختلف فى هذه اللواحق التى بعد «إيا» ف قيل : هى حروف تبين الحال وتوضح المراد من «إيا» متكلماً أو مخاطباً أو غائباً ، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، ومثلها مثل الحروف التى فى أنت وأنتما وأنتن ، ومثل اللواحق فى أسماء الإشاره نحو تلك وذلك وأولئك ، وهذا مذهب سيويه والفارسي والأخفش ، قال أبو حيان : وهو الذى صححه أصحابنا وشيوخنا. وذهب الخليل والمازنى ، واختاره ابن مالك ، إلى أن هذه اللواحق أسماء ، وأنها ضمائر أضيفت إليها «إيا» زاعمين أن «إيا» أضيفت إلى غير هذه اللواحق فى نحو «إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب» فىكون فى ذلك دليل على أن اللواحق أسماء. وذلك باطل لوجهين ؛ الأول : أن هذا الذى استشهدوا به شاذ ، ولم تعهد إضافة الضمائر. والثانى أنه لو صح ما يقولون لكانت «إيا» ونحوها ملازمه للإضافه ، وقد علمنا أن الإضافه من خصائص الأسماء المعربه ؛ فكان يلزم أن تكون إيا ونحوها معربه ، ألت ترى أنهم أعربوا «أى» الموصوله والشرطيه والاستفهاميه لما لازمها من الإضافه؟ وقال الفراء : إن «إيا» ليست ضميراً ، وإنما هى حرف عماد جىء به توصلاً للضمير ، والضمير هو اللواحق ، ليكون دعامة يعتمد عليها ؛ لتميز هذه اللواحق عن الضمائر المتصله. وزعم الزجاج أن الضمائر هى اللواحق موافقا فى ذلك للفراء ، ثم خالفه فى «إيا» فادعى أنها اسم ظاهر مضاف إلى الكاف والياء والهاء. وقال ابن درستويه : إن هذا اسم ليس ظاهراً ولا مضمراً ، وإنما هو بين بين. وقال الكوفيون : المجموع من «إيا» ولواحقها ضمير واحد.

لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل

وفى اختيار لا يجيء المنفصل

إذا تأتي أن يجيء المتصل (١)

كلّ موضع أمكن أن يثرتى فيه بالضمير المتّصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، إلا فيما سيذكره المصنف ؛ فلا تقول فى أكرمتك «أكرمت إياك» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل ؛ فتقول : أكرمتك.

ص : ٩٩

١- «وفى اختيار» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل يجيء الآتى «لا» نافية «يجيء» فعل مضارع «المنفصل» فاعل يجيء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تأني» فعل ماض «أن» حرف مصدرى ونصب «يجيء» فعل مضارع منصوب بأن «المتصل» فاعل يجيء ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل تأتي ، والتقدير : تأتي مجيء المتصل ، والجمله من تأتي وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب إذا محذوف لدلاله ما قبله عليه ، والتقدير : إذا تأتي مجيء المتصل فلا يجيء المنفصل.

١- اعلم أنه يتعين انفصال الضمير ، ولا يمكن المجيء به متصلا ، في عشره مواضع : الأول : أن يكون الضمير محصورا ، كقوله تعالى : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وكقول الفرزدق : أنا الدَّائِدُ الحامى الدَّمار ، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى إذ التقدير : لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا أو مثلى ومن هذا النوع قول عمرو بن معديكرب الزبيدي : قد علمت سلمى وجاراتها ما قَطَّرَ الفارس إلا- أنا الثانى : أن يكون الضمير مرفوعا بمصدر مضاف إلى المنصوب به ، نحو «عجبت من ضربك هو» وكقول الشاعر : بنصركم نحن كنتم فائزين ، وقد أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا الثالث : أن يكون عامل الضمير مضمرا ، نحو قول السموأل : وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل وكقول لبيد بن ربيعة : فإن أنت لم ينفحك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل الرابع : أن يكون عامل الضمير متأخرا عنه ، كقوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) وهذا هو الموضع الذى أشار إليه الشارح. الخامس : أن يكون عامل الضمير معنويا ، وذلك إذا وقع الضمير مبتدأ ، نحو «اللهم أنا عبد أئيم ، وأنت مولى كريم» ومنه «أنا الذائد» فى بيت الفرزدق السابق. السادس : أن يكون الضمير معمولا لحرف نفى ، كقوله تعالى : (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) (وَمَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) (وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الْمُؤْمِنِينَ) (إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ) وكقول الشاعر : إن هو مستوليا على أحد إلما على أضعف المجانين السابع : أن يفصل بين الضمير وعامله بمعمول آخر ، كقوله تعالى : (يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ) وكقول الشاعر : مبرأ من عيوب الناس كلهم فالله يرعى أبا حفص وإيانا الثامن : أن يقع الضمير بعد واو المعية ، كقول أبى ذؤيب الهذلى : فآليت لا أنفك أحذو قصيده تكون وإياها بها مثلا بعدى التاسع : أن يقع بعد «أما» نحو «أما أنا فشاعر ، وأما أنت فكاتب ، وأما هو فنحوى». العاشر : أن يقع بعد اللام الفارقة ، نحو قول الشاعر : إن وجدت الصيديق حقا لإيَّاك ، فمرنى فلن أزال مطيعا وسيأتى موضع ذكر تفصيله المصنف والشارح.

جاء الضمير فى الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا ، كقوله :

١٥- بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ***إياهم الأرض فى دهر الدهارير(١)ل

ص: ١٠١

١- البيت من قصيده للفرزدق ، يفتخر فيها ، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وقبله : يا خير حىّ وقت نعل له قدما وميت بعد رسل الله مقبور إتى حلفت ، ولم أحلف على فند ، فناء بيت من السباعين معصور اللغه : «الباعث» الذى يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» - بكسر الميم مخففه - بمعنى تضمنت ، أى اشتملت أو بمعنى تكفلت يهم «الدهارير» الزمن الماضى ، أو الشدائد ، وهو جمع لا واحد له من لفظه. الإعراب : «الباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» فى البيت الذى أنشدناه قبل هذا البيت ، والأموات : يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : جره بالكسره الظاهره على أنه مضاف إليه ، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله : يا من رأى عارضا أسرّ له بين ذراعى وجهه الأسد وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» والوجه الثانى : نصب الأموات بالفتحة الظاهره على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الأول لكونه فضله «ضمنت» فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «فى دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت ، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله ؛ وذلك خاص بالشعر ، ولا يجوز فى سعه الكلام ، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض». ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوى التميمى من قصيده له يقولها فى تذكر أهله والحنين إلى وطنه ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان أهله بنجد فى وادى أشى - بزنه المصغر (وانظر ١ / ٦٥ من كتابنا هدايه السالك إلى أوضح المسالك) : وما أصحاب من قوم فأذكرهم إلّا يريدهم حبا إلى هم فقد جاء بالضمير منفصلا - وهو قوله «هم» فى آخر البيت - وكان من حقه أن يجيء به متصلا بالعامل - وهو قوله «يزيد» - ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حبا إلى». ومثل ذلك قول طرفه بن العبد البكرى : أصرمت جبل الوصل ، بل صرموا يا صاح ، بل قطع الوصال هم وكان من حقه أن يقول : «بل قطعوا الوصال» لكنه اضطر ففصل

وصل أو افصل هاء سلنيه ، وما

أشبهه ، في كتته الخلف انتمى (١).

ص: ١٠٢

١- «وصل» الواو للاستئناف ، صل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف دال على التخيير «افصل» فعل أمر ، وفعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله افصل معطوفه على جمله صل «هاء» مفعول تنازعه الفعلان ، فأعمل فيه الثانى ، وهاء مضاف و «سلنيه» قصد لفظه : مضاف إليه «وما» الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على سلنيه «أشبهه» أشبه : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والهاء مفعول به ، والجمله لا محل لها صل ما «في كتته» جار ومجرور متعلق بانتمى «الخلف» مبتدأ «انتمى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخلف ، والجمله من انتمى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وانتمى معناه انتسب ، والمراد أن بين العلماء خلافا فى هذه المسأله ، وأن هذا الخلاف معروف ، وكل قول فيه معروف النسبه إلى قائله.

أشار فى هذين البيتين إلى المواضع التى يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا.

فأشار بقوله : «سلنيه» إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثانى منها ليس خيرا فى الأصل ، وهما ضميران ، نحو : «الدّرهم سلنيه» فيجوز لك فى هاء «سلنيه» الاتصال نحو سلنيه ، والانفصال نحو سلنى إِيّاه ، وكذلك كل فعل أشبهه ، نحو الدّرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إِيّاه.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز فى هذه المسأله الانفصال والاتصال على السواء ، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين ، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله : «فى كتته الخلف انتمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرا ، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله ، واختلف فى المختار منهما ؛ فاختار المصنف

ص: ١٠٣

١- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «خلتيه» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «واتصالا» الواو عاطفه ، اتصالا : مفعول مقدم لأختار «أختار» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «غيرى غير : مبتدأ ، وغير مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه «اختار» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود لغيرى ، والجمله من اختار وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «الانفصالا» مفعول به لاختار ، والألف للاطلاق.

الاتصال ، نحو كنته ، واختار سيويه الانفصال ، نحو كنت إياه (١) ، [تقول ؛ الصديق كنته ، وكنت إياه].

وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو «خلتني» (٢) وهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين الثانى منهما خبر فى الأصل ، وهما ضميران ، ومذهب سيويه أن المختار فى هذا أيضا الانفصال ، نحو خلتنى إياه ، ومذهب سيويه أرجح ؛ لأنه هو الكثير فى لسان العرب على ما حكاه سيويه عنهم وهو المشافه لهم ، قال الشاعر : حن

ص: ١٠٤

١- قد ورد الأمران كثيرا فى كلام العرب ؛ فمن الانفصال قول عمر بن أبى ربيعه المخزومى : لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد ، والإنسان قد يتغير وقول الآخر : ليس إياى وإياك ، ولا نخشى رقبيا ومن الاتصال قول أبى الأسود الدؤلى يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله : فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها وقول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم لعمر بن الخطاب فى شأن ابن الصياد : «إن يسكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله» ومنه الشاهد رقم ١٧ الآتى فى ص ١٠٩.

٢- قد ورد الأمران فى فصيح الكلام أيضا ، فمن الاتصال قوله تعالى : (إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا) وقول الشاعر : بلغت صنع امرىء برّ إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد معتذرا ومن الانفصال قول الشاعر : أخى حسبتك إياه ، وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

١- هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية ، وقد جرى مجرى المثل ، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه ، ويتمسك بمقاله ، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره ، وفي هذا جاء به الشارح ، وهو يريد أن سيبيويه هو الرجل الذى يعتد بقوله ، ويعتبر نقله ؛ لأنه هو الذى شافه العرب ، وعنهم أخذ ، ومن ألسنتهم استمد. المفردات : «حذام» اسم امرأه ، زعم بعض أرباب الحواشى أنها الزباء ، وقال : وقيل غيرها ، ونقول : الذى عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة ، وهى امرأه من بنات لقمان بن عاد ، وكانت ملكه اليمامة ، واليمامة اسمها ، فسميت البلد باسمها ، زعموا أنها كانت تبصر من مسيره ثلاثه أيام ، وهى التى يشير إليها النابغه الذبياني فى قوله : واحكم كحكم فتاه الحى إذ نظرت إلى حمام سراع وارد التمد قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال ، مبنى على الكسر فى محل رفع «فصدّقوها» الفاء واقعه فى جواب إذا ، وصدق : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والواو فاعل ، وها : مفعول به «فإن» الفاء للعطف ، وفيها معنى التعليل ، وإن : حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهره «ما» اسم موصول خبر إن ، مبنى ، على السكون فى محل رفع «قالت» قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت ، والجمله من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى ما قالته حذام. التمثيل به : قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبيويه أرجح مما ذهب إليه الناظم ، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيبيويه ، وهى فكره لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها ، ثم إن الأرجح فى المسأله ليس هو ما ذهب إليه سيبيويه والجمهور ، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك ، والرمانى ، وابن الطراوه من أن الاتصال أرجح فى خبر كان وفى المفعول الثانى من معمولى ظن وأخواتها ، وذلك من قبل أن الاتصال فى البابين أكثر وروداً عن العرب ؛ وقد ورد الاتصال فى خبر «كان» فى الحديث الذى روينا لك ، وورد الاتصال فى المفعول الثانى من باب ظن فى القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات ، ولم يرد فى القرآن الانفصال فى أحد البابين أصلاً ، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذى استعمله القرآن الكريم باطراد.

ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب ؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر ؛ فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما ؛ فتقول : الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه ، بتقديم الكاف والياء على الهاء ؛ لأنها أخص من الهاء ؛ لأن الكاف للمخاطب ، والياء للمتكلم ، والهاء للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال ؛ فلا تقول : أعطيتھوك ، ولا- أعطيتھوني ، وأجازه قوم ، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضى الله عنه : «أراهمنى الباطل شيطاناً» ؛ فإن فصل أحدهما كنت بالخيار ؛ فإن شئت قدمت الأخص ، فقلت : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيتنى إياه ، وإن شئت قدمت غير الأخص ، فقلت : أعطيته إياك ،

ص: ١٠٦

١- «وقدم» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الأخص» مفعول به لقدم «فى اتصال» جار ومجرور متعلق بقدم «وقدم من» الواو عاطفه ، قدم : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ما» اسم موصول مفعول به لقدم المؤكد ، مبنى على السكون فى محل نصب «شئت» فعل وفاعل ، وجملتها لا- محل لها صلة ما الموصولة ، والعائد محذوف ، والتقدير : وقد من الذى شئته «فى انفصال» جار ومجرور متعلق بقدم من .

وأعطيته إياي ، وإليه أشار بقوله : «وقدّمن ما شئت في انفصال» وهذا الذى ذكره ليس على إطلاقه ، بل إنما يجوز تقديم غير الأخصّ فى الانفصال عند أمن اللبس ، فإن خيف لبس لم يجز ؛ فإن قلت : زيد أعطيتك إياه (١) ، لم يجز تقديم الغائب ، فلا تقول : زيد أعطيته إياك ؛ لأنه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو أخذ.

وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا

وقد يبيح الغيب فيه وصلا (٢)

إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبين ، واتّحدا فى الرّتيه - كأن يكونا لمتكلمين ، أو مخاطبين ، أو غائبين - فإنه يلزم الفصل فى أحدهما ؛ فتقول : أعطيتنى إياي ، وأعطيتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا- يجوز اتصال الضميرين ، فلا تقول : أعطيتنى ، ولا أعطيتكك ، ولا أعطيتهوه ؛ نعم إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان ، نحو الزيدان الدرهم أعطيتهما ، وإليه أشار بقوله فى الكافية :

ص: ١٠٧

١- إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلا كما ترى فى مثال الشارح ، ألسنت ترى أن المخاطب وزيدا يصلح كل منهما أن يكون آخذا ويصلح أن يكون مأخوذا ، أما نحو «الدرهم أعطيته إياك» أو «الدرهم أعطيتك إياه» فلا لبس لأن المخاطب آخذ تقدم أو تأخر ، والدرهم مأخوذ تقدم أو تأخر.

٢- «وفى اتحاد» الواو حرف عطف ، والجار والمجرور متعلق بالزم الآتى ، واتحاد مضاف و «الرتبه» مضاف إليه «الزم» فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فصلا» مفعول به لا لزم «وقد» الواو عاطفه ، قد : حرف دال على التقليل «بييح» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الغيب» فاعل يبيح «فيه» جار ومجرور متعلق ببييح «وصلا» مفعول به لبيح.

مع اختلاف ما ، ونحو «ضمنت

إياهم الأرض» الضرورة اقتضت

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية ، وليس منها ، وأشار بقوله : «ونحو ضمننت - إلى آخر البيت» إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله ضروره ، كقوله :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمننت

إياهم الأرض في دهر الدهارير (١)

[١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك.

تلتزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم في الفعل

وقبل يا النفس مع الفعل التترم

نون وقايه ، و «ليسى» قد نظم (٢)

إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته لزوما نون تسمى نون الوقايه ، وسميت بذلك لأنها تقى الفعل من الكسر ، وذلك نحو «أكرمنى ، ويكرمنى ، وأكرمنى» وقد جاء حذفها مع «ليس» شذوذا ، كما قال الشاعر :

ص: ١٠٨

١- مضى شرح هذا البيت قريبا (ص ١٠١) فارجع إليه هناك ، وهو الشاهد رقم ١٥

٢- «وقبل» الواو حرف عطف ، قبل ظرف زمان متعلق بالتترم الآتى ، وقبل مضاف و «يا» مضاف إليه ، ويا مضاف و «النفس» مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من يا النفس ، ومع مضاف و «الفعل» مضاف إليه «التترم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا- محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف «نون» نائب فاعل لا لتزم مرفوع بالضمه ، ونون مضاف و «قايه» مضاف إليه «وليسى» الواو عاطفه ، ليسى : قصد لفظه مبتدأ «قد» حرف تحقيق «نظم» فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. وسكنه لأجل الوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ليسى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ.

١- هذا البيت نسبه جماعه من العلماء - ومنهم ابن منظور فى لسان العرب (طى س) - لرؤبه بن العجاج ، وليس موجودا فى ديوان رجزه ، ولكنه موجود فى زيادات الديوان. اللغه : «كعديد» العديد كالعدد ، يقال : هم عديد الثرى ، أى عددهم مثل عدده ، و «الطيس» - بفتح الطاء المهمله ، وسكون الياء المشناه من تحت ، وفى آخره سين مهمله - الرمل الكثير ، وقال ابن منظور : «واختلفوا فى تفسير الطيس ، فقال بعضهم : كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : يعنى الكثير من الرمل» اه «ليسى» أراد غيرى ، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا ، هذا ويروى صدر الشاهد : * عهدى بقومى كعديد الطيس* وهى الروايه الصحيحه المعنى. المعنى : يفخر بقومه ، ويتحسر على ذهابهم ، فيقول : عهدى بقومى الكرام الكثيرين كثره تشبه كثره الرمل حاصل ، وقد ذهبوا إلا إياى ، فإننى بقيت بعدهم خلفا عنهم. الإعراب : «عددت» فعل وفاعل «قومى» قوم : مفعول به ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : عددتهم عدا مثل عديد ، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضى ، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «القوم» فاعله «الكرام» صفه له ، والجمله فى محل جر بإضافه الظرف إليها «ليسى» ليس : فعل ماض ناقص دال على الاستثناء ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم ، والياء خبره مبنى على السكون فى محل نصب. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان ، وكلاهما فى لفظ «ليسى» أما الأول فإنه أتى يخبره ضميرا متصلا ولا يجوز عند جمهوره النجاه أن يكون إلا منفصلا ، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول : ذهب القوم الكرام ليس إياى. والثانى - وهو الذى جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقايه من ليس مع اتصالها بياء المتكلم ، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل ، وانظر ما ذكرناه فى ص ١٠٤.

واختلف في أفعال التعجب : هل تلزمه نوز الوقايه أم لا-؟ فتقول : ما أفقرني إلى عفو الله ، وما أفقرى إلى عفو الله ، عند من لا يلتزمها فيه ، والصحيح أنها تلزم (١).

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

«ليتني» فشا ، و «ليتني» ندرا

ومع «لعل» اعكس ، وكن مخبرا (٢)

في الباقيات ، واضطرارا خففا

منى وعنّى بعض من قد سلفا (٣).

ص: ١١٠

١- الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقايه بأفعل في التعجب مبنى على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل ، فقال الكوفيون : هو اسم ، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقايه ؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء ، وقال البصريون : هو فعل ، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقايه لتقيه الكسر.

٢- «وليتني» الواو عاطفه ، ليتنى قصد لفظه : مبتدأ «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجمله من فشا وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «وليتنى» قصد لفظه أيضا : مبتدأ «ندرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليتنى ، والجمله من ندر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «ومع» الواو عاطفه ، مع : ظرف متعلق باعكس الآتى ، ومع مضاف و «لعل» قصد لفظه : مضاف إليه «اعكس» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف ، والتقدير : واعكس الحكم مع لعل «وكن» الواو عاطفه ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مخيرا» خبره.

٣- «في الباقيات» جار ومجرور متعلق بمخير في البيت السابق «واضطرارا» الواو عاطفه ، اضطرارا : مفعول لأجله «خففا» فعل ماض ، والألف للاطلاق «منى» قصد لفظه : مفعول به لخفف «وعنى» قصد لفظه أيضا : معطوف على منى «بعض» فاعل خفف ، وبعض مضاف ، و «من» اسم موصول : مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «قد» حرف تحقيق «سلفا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على من الموصول ، والجمله من سلف وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو من.

ذكر في هذين البيتين حكم نون الوقايه مع الحروف ؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقايه لا تحذف منها ، إلا ندورا ، كقوله :

١٨- كمنيه جابر إذ قال : ليتي ***أصادفه وأتلف جلّ مالي (١)ى؟

ص: ١١١

١- هذا البيت لزيد الخير الطائي ، وهو الذى سماه النبي صلّى الله عليه و [آله] و سلّم بهذا الاسم ، وكان اسمه فى الجاهليه قبل هذه التسميه زيد الخيل ؛ لأنه كان فارسا. اللغه : «المنيه» بضم فسكون - اسم للشىء الذى تتمناه ، وهى أيضا اسم للتمنى ، والمنيه المشبهه بمنيه جابر تقدم ذكرها فى بيت قبل بيت الشاهد ، وذلك فى قوله : تمنى مزيد زيدا فلاقى أخاثقه إذا اختلف العوالى كمنيه جابر ، إذ قال : ليتى أصادفه وأفقد جلّ مالي تلاقينا ، فما كنّا سواء ولكن خرّ عن حال لحال ولو لا قوله : يا زيد قدنى ؛ لقد قامت نويره بالمآلى شككت ثيابه لما التقينا بمطرّد المهزّه كالخلال «مزيد» بفتح الميم وسكون الزاى : رجل من بنى أسد ، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إلى لقيه نال منه ، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنه فولى هاربا «أخاثقه» أى صاحب وثوق فى نفسه واصطبار على منازل الأقران فى الحرب «العوالى» جمع عاليه ، وهى ما يلى موضع السنان من الرمح ، واختلافها : ذهابها فى جهه العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان ، كان يتمنى لقاء زيد ، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد». الإعراب : «كمنيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : تمنى مزيد تمنيا مشابها لمنيه جابر ، ومنيه مضاف و «جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضى من الزمان «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابر ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها «ليتى» ليت : حرف تمن ونصب ، والياء اسمه ، مبنى على السكون فى محل نصب «أصادف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حاله ، وأفقد : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقديره : وأنا أفقد ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد ، وجل مضاف ومال من «مالي» مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «ليتى» حيث حذف نون الوقايه من ليت الناصبه لياء المتكلم ، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ ، وإنما هو نادر قليل ، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاه ؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقايه مع ليت ، بل يجوز لك فى السعه أن تتركها ، وإن كان الإتيان بها أولى ، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضروره حيث قال : «وقد قالت الشعراء «ليتى» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي» اه ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتى. ومثل هذا الشاهد - فى حذف نون الوقايه مع ليت - قول ورقه بن نوفل الأسدى :
فيا ليتى إذا ما كان ذاكم ولجت وكنت أولهم ولوجا وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثه بن عبيد البكرى أحد المعمرين فى قوله : ألا يا ليتنى أنضيت عمري وهل يجدى علىّ اليوم ليتى؟

والكثير فى لسان العرب ثبوتها ، وبه ورد القرآن ، قال الله تعالى : (يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ).

وأما «لعلّ» فذكر أنها بعكس ليت ؛ فالفصيح تجريدها من النون كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - (لعلّى أبلع الأسباب) ويقول ثبوت النون ، كقول الشاعر :

ص: ١١٢

١- هذا البيت من الشواهد التى لا- يعرف قائلها. اللغة : «أعيرانى» ويروى «أعيرونى» وكلاهما أمر من العاريه ، وهى أن تعطى غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» - بفتح القاف وضم الدال المخففه - الآله التى ينجر بها الخشب «أخط بها» أى أنحت بها ، وأصل الخط من قولهم : خط بأصبعه فى الرمل «قبرا» المراد به الجفن ، أى القراب ، وهو الجراب الذى يغمد فيه السيف «الأبيض ماجد» لسيف صقيل. الإعراب : «فقلت» فعل وفاعل «أعيرانى» أعيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون ، والألف ضمير الا-ثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول لأ-عيرا «القدوم» مفعول ثان لأعيرا «لعلنى» لعل : حرف تعليل ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجمله المضارع وفاعله فى محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبرا» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر ، وأبيض مجرور بها ، وعلامه جر ، الفتحه نيابه عن الكسره لأنه اسم لا- ينصرف ، والمانع له من الصرف الوصفيه ووزن الفعل ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفه لقبر «ماجد» صفه لأبيض ، مجرور بالكسره الظاهره. الشاهد فيه : قوله «لعلنى» حيث جاء بنون الوقايه مع لعل ، وهو قليل. ونظيره قول حاتم الطائى يخاطب امرأته ، وكانت قد لامته على البذل والجود : أرينى جوادا مات هزلا لعلنى أرى ما ترين ، أو بخيلا مخلصا والكثير فى الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذى استعمله القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ) وقوله سبحانه : (لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً) ومنه قول الفرزدق : وإنى لراج نظره قبل التى لعلنى - وإن شطت نواها - أزورها وقول الآخر : ولى نفس تنازعنى إذا ما أقول لها : لعلنى أو عسانى

ثم ذكر أنك بالخيار فى الباقيات ، أى : فى باقى أخوات ليت ولعلّ - وهى : إنّ ، وأنّ ، وكأنّ ، ولكنّ - فتقول : إننى وإننى ، وأنى وأئننى ، وكأنى وكأئننى ، ولكننى ولكننى.

ثم ذكر أن «من ، وعن» تليهما نون الوقايه ؛ فتقول : مئى وعئى - بالتشديد - ومنهم من يحذف النون ؛ فيقول : منى وعنى - بالتخفيف - وهو شاذ ، قال الشاعر :

٢٠- أيها السائل عنهم وعنى *** لست من قيس ولا قيس منى (١)

ص: ١١٤

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد المجهول قائلها ، بل قال ابن الناظم : إنه من وضع النحويين ، وقال ابن هشام عنه «وفى النفس من هذا البيت شىء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين فى هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغة غير مشهوره من لغات العرب ، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه. اللغة : «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيله من مضر ، واسمه الناس - بهمزه وصل ونون - ابن مضر بن نزار ، وهو أخو إلياس - بياء مثناه تحته - وقيس هنا غير منصرف للعلميه والتأنيث المعنوى ؛ لأنه بمعنى القبيله ، وبعضهم يقول : قيس ابن عيلان. الإعراب : «أيها» أى : منادى حذف منه ياء النداء ، مبنى على الضم فى محل نصب ، وها للتنيبه «السائل» صفه لأى «عنهم» جار ومجرور متعلق بالسائل «وعنى» معطوف على عنهم «لست» ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمها «من قيس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس «ولا» الواو عاطفه ، ولا نافية «قيس» مبتدأ «منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهذه الجملة معطوفه على جملة ليس واسمها وخبرها. الشاهد فيه : قوله «عننى» و «منى» حيث حذف نون الوقايه منهما شذوذا للضرورة.

وفى لدنى لدنى قل ، وفى

قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفى (١)

أشار بهذا إلى أن الفصيح فى «لدنى» إثبات النون ، كقوله تعالى : (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) ويقلّ حذفها ، كقراءه من قرأ (مِنْ لَدُنِّي) بالتخفيف والكثير فى «قد ، وقط» ثبوت النون ، نحو : قدنى وقطنى ، ويقل الحذف نحو : قدى وقطى ، أى حسبى ، وقد اجتمع الحذف والإثبات فى قوله :

٢١- قدنى من نصر الخبيبين قدى ***[ليس الإمام بالشحيح الملحد](٢)

ص: ١١٥

١- «فى لدنى» جار ومجرور متعلق بقل «لدنى» قصد لفظه : مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على لدنى المخففه ، والجمله من قل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «وفى قدنى» جار ومجرور متعلق بيفى الآتى «وقطنى» معطوف على قدنى «الحذف» مبتدأ «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «قد» حرف تقليل «يفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الحذف ، والجمله من يفى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «الحذف» والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقه.

٢- هذا البيت لأبى نخيله حميد بن مالك الأرقط ، أحد شعراء عصر بنى أميه ، من أرجوزه له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى ، ويعرض بعبد الله بن الزبير. اللغه : أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير - وكنيته أبو خبيب - ومصعبا أخاه ، وغلبه لشهرته ، ويروى «الخبيبين» - بصيغه الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته ، ومعنى «قدنى» حسبى وكفانى «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجمله التعريض بعبد الله بن الزبير ؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفه بعد موت معاويه بن يزيد ، وكان - مع ذلك - مبخلا لا تبض يده بعتاء. الإعراب : «قدنى» قد : اسم بمعنى حسب مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع ، والنون للوقايه ، وقد مضاف والياء التى للمتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه «قدى» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل ، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفينى ، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفانى ، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفينى ، وهذا رأى ضعيف جدا ، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به ، ويجوز أن يكون قد اسما بمعنى حسب مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والخبر محذوف ، وجمله المبتدأ وخبره مؤكده لجمله المبتدأ وخبره السابقه «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها «بالشحيح» الباء حرف جر زائد ، الشحيح : خبر ليس منصوب بفتحه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «الملحد» صفه للشحيح. الشاهد فيه : قوله «قدنى» و «قدى» حيث أثبت النون فى الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين فى ذلك ؛ فقال قوم : إن الحذف غير شاذ ، ولكنه قليل ، وتبعهم المصنف والشارح ، وقال سيبويه : «وقد يقولون فى الشعر قطى

وقدى فأما الكلام فلا بد فيه من النون ، وقد اضطر الشاعر فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد» اه. وقال الأعمى : «وإثباتها (النون) فى قد وقط هو المستعمل ؛ لأنهما فى البناء ومضارعه الحروف بمنزله من وعن ، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء ؛ لثلاثا يغير آخرهما عن السكون» اه وقال الجوهري : «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم ، وتقول : قدى ، وقدنى أيضا بالنون على غير قياس ؛ لأن هذه النون إنما تزداد فى الأفعال وقايه لها ، مثل ضربنى وشتمنى» وقال ابن برى يرد على الجوهري «وهم الجوهري فى قوله إن النون فى قدنى زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصا بالفعل لا غير ، وليس كذلك ، وإنما تزداد وقايه لحركه أو سكون فى فعل أو حرف ، كقولك فى من وعن إذا أضفتها لنفسك : منى وعننى ؛ فزدت نون الوقايه لتبقى نون من وعن على سكونها ، وكذلك فى قد وقط ، وتقول : قدنى وقطنى ؛ فتزيد نون الوقايه لتبقى الدال والطاء على سكونها ، وكذلك زادوها فى لیت ، فقالوا : ليتنى ، لتبقى حركه التاء على حالها ، وكذلك قالوا فى ضرب : ضربنى ، لتبقى الباء على فتحها ، وكذلك قالوا فى اضرب : اضربنى ، أدخلوا نون الوقايه لتبقى الباء على سكونها» اه. ولاين هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويله لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهى فى مغنى اللبيب ، وقد عنينا بذكرها والرد عليها فى حواشينا المستفيضة على شرح الأشمونى فارجع إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التى أنشدناها فى شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسأله ، وهو رابع تلك الأبيات). هذا ، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم. واعلم أن الأصل فى الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقايه ، نحو ضاربى ومكرمى وقد ألحقت نون الوقايه باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم : «فهل أنتم صادقونى» وفى قول الشاعر : وليس الموافعنى ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا وفى قول الآخر : ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى وليس حاملنى إلا ابن حمال وفى قول الآخر : وليس بمعينى وفى الناس ممتع صديق إذا أعيا على صديق كما لحقت أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم «غير الدحال أخوفنى عليكم» لمشابهه أفعل التفضيل لفعل التعجيب.

معنى العلم

اسم يعين المسمى مطلقا

علمه : كجعفر ، وخرنقا (٢)

وقرن ، وعدن ، ولاحق ،

وشدقم ، وهيله ، وواشق (٣)

العلم هو : الاسم الذى يعين مسماه مطلقا ، أى بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبه ؛ فالاسم : جنس يشمل النكره والمعرفه ، و «يعين مسماه» : فصل أخرج النكره ، و «بلا- قيد» أخرج بقيه المعارف ، كالمضمر ؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم ك- «أنا» أو الخطاب ك- «أنت» أو الغيبه ك- «هو» ، ثم مثل الشيخ بأعلام الأناسى وغيرهم ، تنبيها على أن مسميات الأعلام العقلاء وغيرهم من المألوفات ؛ فجعفر : اسم رجل ، وخرنق : اسم امرأه من شعراء العرب (٤) ، «.

ص: ١١٨

١- هو فى اللغة مشترك لفظى بين معان ، منها الجبل ، قال الله تعالى : (وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ) أى كالجبال ، وقالت الخنساء ترثى أخاها صحرا : وإن صحرا لتأتهم الهداه به كأنه علم فى رأسه نار ومنها الرايه التى تجعل شعارا للدوله أو الجند ، ومنها العلامه ، ولعل المعنى الاصطلاحى مأخوذ من هذا الأخير ، وأصل الترجمه «هذا باب العلم» فحذف المبتدأ ، ثم الخير ، وأقام المضاف إليه مقامه ، وليس يخفى عليك إعرابه.

٢- «اسم» مبتدأ «يعين» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم «المسمى» مفعول به ليعين ، والجمله من يعين وفاعله ومفعوله فى محل رفع صفة لاسم «مطلقا» حال من الضمير المستتر فى يعين «علمه» علم : خبر المبتدأ ، وعلم مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز العكس ؛ فيكون «اسم يعين المسمى» خبرا مقدما ، و «علمه» مبتدأ مؤخرا «كجعفر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك جعفر - إلخ.

٣- «وخرنقا ، وقرن ، وعدن ، ولاحق ، وشدقم ، وهيله ، وواشق» كلهن معطوفات على جعفر.

٤- لعل الأولى - بل الأصوب - أن يقول «من شواعر العرب».

وهي أخت طرفه بن العبد لأمه ، وقرن : اسم قبيله ، وعدن : اسم مكان ، ولاحق : اسم فرس ، وشدقم : اسم جمل ، وهيله : اسم شاه ، وواشق : اسم كلب .

ينقسم العلم إلى اسم وكنية و لقب

واسما أتى ، وكنية ، ولقبا

وأخرن ذا إن سواه صحبا (١)

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام : إلى اسم ، وكنية ، ولقب ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لقب ، كزيد وعمرو ، وبالكنية : ما كان في أوله أب أو أم ، كأبي عبد الله وأم الخير ، وباللقب : ما أشعر بمدح كزين العابدين ، أو ذم كأنف الناقة .

وأشار بقوله «وأخرن ذا - إلخ» إلى أن اللقب إذا صحب الاسم وجب تأخيره ، كزيد أنف الناقة ، ولا يجوز تقديمه على الاسم ؛ فلا تقول : أنف الناقة زيد ، إلا قليلا ؛ ومنه قوله :

ص : ١١٩

١- «واسما» حال من الضمير المستتر في أنى «أتى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العلم «وكنية ، ولقبا» معطوفان على قوله اسما «وأخرن» الواو حرف عطف ، آخر : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذا» مفعول به لأخر ، وهو اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب «إن» حرف شرط «سواه» سوى : مفعول به مقدم لصحب ، وسوى مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى اللقب مضاف إليه «صحبا» صحب : فعل ماض فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللقب ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن صحب اللقب سواه فأخره .

١- البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب بن العجلان أحد بنى كاهل ، وهو من قصيده لها ترثيه بها ، وأولها : كلّ امرئ بمحال
الذّهر مكذوب وكلّ من غالب الأيام مغلوب اللغه : «محال الدهر» بكسر الميم ، بزنه كتاب - كيده أو مكره ، وقيل : قوته وشدته
«شريان» - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه ، أو واد ، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوى حوله الذّيب» كناية عن موته ،
والباء من قولها «بأن» متعلقه بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله : أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغهم عنّي حديثا ، وبعض القول
تكذيب الاعراب : «بأن» الباء حرف جر ، وأن : حرف توكيد ونصب «ذا» - بمعنى صاحب .. اسم أن ، منصوب بالألف نيابه عن
الفتح لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «الكلب» مضاف إليه «عمرا» بدل من ذا «خيرهم» خير : صفة لعمرا ، وخير مضاف
والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوى»
فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء للثقل «حوله» حول : ظرف متعلق بيعوى ، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى
عمرو مضاف إليه «الذّيب» فاعل يعوى ، والجملة في محل نصب حال من عمرو ، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جارا ومجرورا
متعلقا بمحذوف حال من عمرو ، وتكون جملة «يعوى إلخ» في محل رفع خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور
بالباء ، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذى أنشدناه. الشاهد فيه : قولها «ذا الكلب عمرا» حيث قدمت اللقب - وهو قولها
«ذا الكلب» - على الاسم - وهو قولها «عمرا» - والقياس أن يكون الاسم مقدما على اللقب ، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه
القياس لقالت «بأن عمرا ذا الكلب». وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها
واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم ، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائده ، بخلاف ذكر
الاسم أولا ؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة. ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن
قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي : أنا ابن مزيقيا عمرو ، وجدّي أبوه عامر ماء السماء والشاهد في قوله «مزيقيا عمرو» فإن
«مزيقيا» لقب ، و «عمرو» اسم صاحب اللقب ، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى ، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على
الأصل.

وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحت سواه ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسم والكنية ، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم ، فأما مع الكنية فأنت بالخيار (1) بين أن تقدّم الكنية على اللقب ؛ فتقول : أبو عبد الله زين

ص: ١٢١

١- هذا الذى ذكره الشارح هو ما ذكره كبار النحويين من جواز تقديم الكنية على اللقب أو تأخيرها عنه ، والذى نريد أن ننبه عليه أن الشارح وغيره - كصاحب التوضيح ابن هشام الأنصارى - ذكروا أن قول ابن مالك* وأخرن ذا إن سواه صحبا* موهم لخلایف المراد ، معتمدين فى ذلك على مذهب جمهوره النحاه ، لكن قال السيوطى فى همعه : إن كان (أى اللقب) مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدمها عليه ، ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار ، وهذا يفيد أن الذى يوهمه كلام المصنف مقصود له ، وأن مذهبه وجوب تأخير اللقب على ما عداه ، سواء أكان اسما أم كنية ، وكنت قد كتبت على هامش نسختى تصحيحا لبيت المصنف هذا نصه : «وأخرن هذا إن اسما صحبا» ثم ظهر لى أنه لا يجوز تصحيح العبارة بشىء مما ذكرناه وذكره الشارح أو غيره ، وعبارة ابن هشام فى أوضح المسالك تفيد أن هذه العبارة التى اعترضها الشارح قد وردت على وجه صحيح فى نظر الجمهور ، قال ابن هشام : «وفى نسخه من الخلاصه ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقه ، وليس كذلك» اه. ومعنى ذلك أنه قد وردت فى النسخه المعتمده عنده على الوجه الصحيح فى نظر الجمهور ، وقد ذكر الشارح هنا نص هذه النسخه.

العابدين ، وبين أن تقدم اللقب على الكنيه ؛ فتقول : زين العابدين أبو عبد الله ؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله : * وأخرن ذا إن سواه صحبا* : * «وذا اجعل آخراً إذا اسما صحبا» * وهو أحسن منه ؛ لسلامته مما ورد على هذا ؛ فإنه نصّ في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنيه ، وهو كذلك ، كما تقدم ، ولو قال : «وأخرن ذا إن سواها صحبا» لما ورد عليه شيء ؛ إذ يصير التقدير : وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنيه ، وهو الاسم ، فكأنه قال : وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

وإن يكونا مفردين فأضف

حتما ، وإلا أتبع الذي ردف (١)

إذا اجتمع الاسم واللقب : فإما أن يكونا مفردين ، أو مركبين ، أو الاسم مركبا واللقب مفردا ، أو الاسم مفردا واللقب مركبا. .»

ص : ١٢٢

١- «إن» حرف شرط «يكونا» فعل مضارع متصرف من كان الناقصه فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامه جزمه حذف النون ، والألف اسمها مبنى على السكون في محل رفع «مفردين» خبر يكون منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثني «فأضف» الفاء واقعه في جواب الشرط ، وأضف : فعل أمر مبنى على السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط «حتما» مفعول مطلق «وإلا» الواو عاطفه ، إلا : هو عباره عن حرفين أحدهما إن ، والآخر لا ، فأدغمت النون في اللام ؛ وإن حرف شرط ، ولا- : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه الكلام السابق : أى وإن لم يكونا مفردين «أتبع» فعل أمر مبنى على السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها للضرورة ؛ لأن جملته جواب الشرط إذا كانت طلبيه وجب اقترانها بالفاء فكان عليه أن يقول : وإلا فأتبع «الذى» اسم موصول مفعول به لأتبع ، مبنى على السكون في محل نصب «ردف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذى ، وجمله ردف وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صله الموصول وهو «الذى».

فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة (١)، نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز؛ وأجاز الكوفيون الإتيان؛ فتقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيدا كرزاً، ومررت بسعيد كرز، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين - بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنف الناقه، أو مركباً ومفرداً، نحو عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقه - وجب الإتيان؛ فاتباع الثاني الأول في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزید أنف الناقه، وأنف الناقه؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنف الناقه، والنصب على إضمار فعل، والتقدير: أعنى أنف الناقه؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زيد أنف الناقه، ورأيت زيدا أنف الناقه، ومررت بزید أنف الناقه، وأنف الناقه.

ص: ١٢٣

١- وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترناً بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة؛ فتقول: جاءني الحارث كرز، ياتباع الثاني للأول بدلاً أو عطف بيان؛ إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقروناً بأل والمضاف إليه خالياً منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاه. قال أبو رجاء غفر الله تعالى له ولوالديه: بقي أن يقال: كيف أوجب البصريون هنا إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين ولا مانع. مع أن مذهبهم أنه لا يجوز أن يضاف اسم إلى ما اتحد به في المعنى كما سيأتي في باب الإضافة؟ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن امتناع إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى إنما هو في الإضافة الحقيقية التي يعرف فيها المضاف بالمضاف إليه، وإضافة الاسم إلى اللقب من قبيل الإضافة اللفظية على ما اختاره الزمخشري.

ومنه منقول : كفضل وأسد

وذو ارتجال : كسعاد ، وأدد (١)

وجمله ، وما بمزج ركباً ،

ذا إن بغير «ويه» تم أعرباً (٢)

وشاع في الأعلام ذو الإضافة

كعبد شمس وأبي قحافه (٣)

ص: ١٢٤

١- «ومنه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «منقول» مبتدأ مؤخر «كفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كفضل «وأسد» معطوف على فضل «وذو» الواو عاطفه ، وذو : معطوف على قوله منقول وذو مضاف و «ارتجال» مضاف إليه «كسعاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كسعاد «وأدد» معطوف على سعاد.

٢- «وجمله» مبتدأ خبره محذوف ، وتقديره : ومنه جملة ، وجمله المبتدأ والخبر معطوفه بالواو على جملة «ومنه منقول» ، «وما» الواو عاطفه ، وما اسم موصول معطوف على جملة ، مبنى على السكون فى محل رفع «بمزج» جار ومجرور متعلق بقوله ركب الآتى «ركباً» ركب : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «ذا» اسم إشارة مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «إن» حرف شرط «بغير» جار ومجرور متعلق بقوله تم الآتى ، وغير مضاف و «ويه» قصد لفظه : مضاف إليه «تم» فعل ماض مبنى على الفتح فى محل جزم فعل الشرط «أعرب» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ذا ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام : هذا أعرب ، إن تم بغير لفظ ويه أعرب.

٣- «وشاع» فعل ماض «فى الأعلام» جار ومجرور متعلق بقوله شاع «ذو» فاعل شاع ، وذو مضاف ، و «الإضافة» مضاف إليه «كعبد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كعبد ، وعبد مضاف و «شمس» مضاف إليه «وأبى» الواو عاطفه ، وأبى : معطوف على عبد ، مجرور بالياء نيابه عن الكسره لأنه من الأسماء الخمسه ، وأبى مضاف «وقحافه» مضاف إليه.

ينقسم العلم إلى : مرتجل ، وإلى منقول ؛ فالمرتجل هو : ما لم يسبق له استعمال قبل العلميه فى غيرها ، كسعاد ، وأدد ، والمنقول : ما سبق له استعمال فى غير العلميه ، والنقل إما من صفه كحارث ، أو من مصدر كفضل ، أو من اسم جنس كأسد ، وهذه تكون معربه ، أو من جمله : كقام زيد ، وزيد قائم (1) ، وحكمها أنها تحكى ؛ فتقول : جاءنى زيد قائم ، ورأيت زيد قائم ، ومررت بزيد قائم ، وهذه من الأعلام المركبه .

ومنها أيضا : ما ركب تركيب مزج ، كبلبلك ، ومعدى كرب ، وسيويه . وذكر المصنف أن المركب تركيب مزج : إن ختم بغير «ويه» أعرب ، ومفهومه أنه إن ختم ب- «ويه» لا- يعرب ، بل يبنى ، وهو كما ذكره ؛ فتقول : جاءنى بلبلك ، ورأيت بلبلك ، ومررت بلبلك ؛ فتعربه إعراب ما لا- ينصرف ، ويجوز فيه أيضا البناء على الفتح ؛ فتقول : جاءنى بلبلك ، ورأيت بلبلك ، ومررت بلبلك ، ويجوز [أيضا] أن يعرب أيضا إعراب المتضايين ؛ فتقول : جاءنى حضر موت ، ورأيت حضر موت ، ومررت بحضر موت .

وتقول [فيما ختم بويه] : جاءنى سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه ؛ فثنيه على الكسر ، وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف ، نحو جاءنى سيويه ، ورأيت سيويه ، ومررت بسيويه .

ص: ١٢٥

١- الذى سمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية ، فقد سموا «تأبط شرا» وسموا «شاب قرناها» ومنه قول الشاعر وهو من شواهد سيويه : كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شاب قرناها تصرّ وتحلب وسموا «ذرى حبا» ويشكر ، ويزيد ، وتغلب ، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها ، وإنما قاسها النحاه على الجملة الفعلية .

ومنها : ما ركب تركيب إضافه : كعبد شمس ، وأبى قحافه ، وهو معرب ؛ فتقول : جاءنى عبد شمس وأبو قحافه ، ورأيت عبد شمس وأبا قحافه ، ومررت بعبد شمس وأبى قحافه .

وتبّه بالمثالين على أن الجزء الأول ؛ يكون معربا بالحركات ، ك- «عبد» ، وبالحروف ، ك- «أبى» ، وأن الجزء الثانى ؛ يكون منصرفا ، ك- «شمس» ، وغير منصرف ، ك- «قحافه» .

ينقسم العلم إلى علم شخصى و علم جنس

ووضعوا لبعض الأجناس علم

كعلم الأشخاص لفظا ، وهو عم (١)

من ذاك : أم عريط للعقرب ،

وهكذا ثعاله للثعلب (٢) .

ص: ١٢٦

١- «ووضعوا» الواو عاطفه ، ووضع : فعل ماض ، والواو ضمير الجماعه فاعل مبنى على السكون فى محل رفع «لبعض» جار ومجرور متعلق بوضعوا ، وبعض مضاف ، و «الأجناس» مضاف إليه «علم» مفعول به لوضعوا ، وأصله منصوب منون فوقف عليه بالسكون على لغه ربيعه «كعلم» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلم ، وليس حالا منه لأنه نكره وصاحب الحال إنما يكون معرفه ، وعلم مضاف ، و «الأشخاص» مضاف إليه «لفظا» تمييز لمعنى الكاف ، أى : مثله من جهه اللفظ «وهو» ضمير منفصل مبتدأ «عم» يجوز أن يكون فعلا- ماضيا ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوارا تقديره هو يعود إلى الضمير العائد إلى علم الجنس ، وعلى هذا تكون الجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون عم أفعل تفضيل وأصله أعم فسقطت همزته لكثرة الاستعمال كما سقطت من خبر وشر ، ويكون أفعل التفضيل على غير باب ، وهو خبر عن الضمير الواقع مبتدأ .

٢- «من» حرف جر «ذاك» ذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والكاف حرف خطاب ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أم» مبتدأ مؤخر ، وأم مضاف و «عريط» مضاف إليه «للعقرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر ، والتقدير : أم عريط كائن من ذاك حال كونه علما للعقرب «وهكذا» الواو عاطفه ، وها : حرف تنبيه ، والكاف حرف جر ، وذا : اسم إشاره مبنى على السكون فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «ثعاله» مبتدأ مؤخر «لثعلب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر كما تقدم فيما قبله .

ومثله بزّه للمبرّه ،

كذا فجار علم للفجره (١)

العلم على قسمين : علم شخص ، وعلم جنس .

فعلم الشخص له حكمان : معنويّ ، وهو : أن يراد به واحد بعينه : كزيد ، وأحمد ، ولفظيّ ، وهو صحه مجيء الحال متأخره عنه ، نحو «جاءني زيد ضاحكا» ومنعه من الصّيرف مع سبب آخر غير العلميه ، نحو «هذا أحمد» ومنع دخول الألف واللام عليه ؛ فلا تقول «جاء العمرو» (٢).

ص: ١٢٧

١- «ومثله» الواو عاطفه ، مثل : خبر مقدم ، ومثل مضاف والهاء ضمير غائب عائد على المذكور قبله من الأمثله مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر «بره» مبتدأ مؤخر «للمبره» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر ؛ لأنه في تقدير مشتق «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فجار» مبتدأ مؤخر ، مبنى على الكسر في محل رفع «علم» مبتدأ خبره محذوف «للفجره» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، والتقدير : فجار كذا علم موضوع للفجره ، ويجوز أن يكون قوله «للفجره» جارا ومجرورا في محل الوصف لعلم ، ويجوز غير هذين الإعرابين لعلم أيضا ، فتأمل .

٢- اعلم أن العلم بحسب الأصل لا- تدخله الألف واللام ، ولا- يضاف ، وذلك لأنه معرفه بالعلميه ، وأل والإضافه وسيلتان للتعريف ، ولا- يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان ، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم ؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو ، مثلا. وفي هذه الحاله يشبه العلم اسم الجنس ؛ فتصل به أل ، وتضيفه ، كما تفعل ذلك برجل وغلّام ، وقد جاء ذلك عنهم ؛ فمن دخول «أل» على علم الشخص قول أبي النجم العجلي : باعد أمّ العمرو من أسيرها حرّاس أبواب على قصورها وقول الأخطل التغلبي : وقد كان منهم حاجب وابن أمّه أبو جندل والزّيد زيد المعارك وفي هذا البيت اقتران العلم بآل ، وإضافته. ومن مجيء العلم مضافا قولهم : ربيعه الفرس ، وأنمار الشاه ، ومضر الحمراء ؛ وقال رجل من طيء : علا زيدنا يوم التّقا رأس زيدكم بأبيض ماضى الشّفرتين يمان وقال ربيعه الرقي : لشتان ما بين اليزيديين في التّدى يزيد سليم والأغرّ ابن حاتم وقال الراجز يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يا عمر الخير جزيت الجنّه اكس بيتاتي وأمّهته * أقسمت بالله لتفعلنّه* والشواهد على ذلك كثيره ، وانظر ص ٨٧ السابقه.

وعلم الجنس كعلم الشخص في حكمه [اللفظي] ؛ فتقول : «هذا أسامه مقبلا» فتمنعه من الصرف ، وتأتي بالحال بعده ، ولا تدخل عليه الألف واللام ؛ فلا تقول : «هذا الأسامه» (١).

ص: ١٢٨

١- ذكر الشارح من أحكام العلم اللفظية ثلاثة أحكام يشترك فيها النوعان ، وترك ثلاثة أخرى : (الأول) أنه يبدأ به بلا احتياج إلى مسوغ ، تقول : أسامه مقبل : وثعاله هارب ، كما تقول : على حاضر ، وخالد مسافر. (الثاني) أنه لا يضاف بحسب أصل وضعه ؛ فلا- يجوز أن تقول : أسامتنا ؛ كما يمتنع أن تقول : محمدنا ، فإن حصل فيه الاشتراك الاتفاقي صحت إضافته على ما علمت في علم الشخص. (الثالث) أنه لا- ينعت بالنكره ؛ لأنه معرفه ، ومن شرط النعت أن يكون مثل المنعوت في تعريفه أو تنكيه كما هو معلوم.

وحكم علم الجنس فى المعنى كحكم النكره : من جهه أنه لا- يخصّ واحدا بعينه ، فكلّ أسد يصدق عليه أسامه ، وكل عقرب يصدق عليها أمّ عريط ، وكل ثعلب يصدق عليه ثعاله.

وعلم الجنس : يكون للشخص ، كما تقدم ، ويكون للمعنى كما مثّل بقوله : «برّه للمبرّه ، وفجار للفجره».

ص: ١٢٩

ما يشار به إلى المفرد مذكرا و مؤنثا

بذا لمفرد مذكر أشر

بذى وذه تى تا على الأنثى اقتصر (١)

يشار إلى المفرد المذكر ب- «ذا» ومذهب البصريين أن الألف من نفس الكلمة ، وذهب الكوفيون إلى أنها زائده (٢).

ص: ١٣٠

١- «بذا» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «لمفرد» جار ومجرور متعلق بأشرك كذلك «مذكر» نعت لمفرد «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بذى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى «وذه» الواو عاطفه ، وذه : معطوف على ذى «تى تا» معطوفان على ذى بإسقاط حرف العطف «على الأنثى» جار ومجرور متعلق بقوله اقتصر الآتى أيضا «اقتصر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اقتصر» معطوفه على جملة «أشر» بإسقاط العاطف.

٢- ههنا ثلاثة أمور ؛ أولها : أن الشارح لم يذكر - تبعا للمصنف - فى هذا الكتاب من ألفاظ الإشارة إلى المفرد المذكر سوى «ذا» وقد ذكر العلماء أربعة ألفاظ أخرى : الأول «ذاء» بهمزه مكسوره بعد الألف ، والثانى «ذائه» بهاء مكسوره بعد الهمزه المكسوره ، والثالث «ذاؤه» بهمزه مضمومه وبعدها هاء مضمومه ، الرابع «آلك» بهمزه ممدوده بعدها لام ثم كاف ، وممن ذكر ذلك الناظم فى كتابه التسهيل. الأمر الثانى : أن «ذا» إشاره للمفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون مفردا حقيقه أو حكما ؛ فالمفرد الحقيقى نحو : هذا زيد ، وهذا خالد ، وهذا الكتاب ، والمفرد حكما نحو : هذا الرهط ، وهذا الفريق ، ومنه قول الله تعالى : (عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ) أى بين المذكور من الفارض والبكر ، وربما استعمل «ذا» فى الإشارة إلى الجمع ، كما فى قول لبيد بن ربيعه العامرى : ولقد سئمت من الحياه وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيد؟ الأمر الثالث : أن الأصل فى «ذا» أن يشار به إلى المذكر حقيقه ، كما فى الأمثله التى ذكرناها ، وقد يشار به إلى المؤنث إذا نزل منزله المذكر ، كما فى قول الله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِعَةً قَالَ : هَذَا رَبِّي) أشار إلى الشمس - وهى مؤنثه بدليل قوله (بَازِعَةً) - بقوله : (هذا رَبِّي) لأنه نزلها منزله المذكر ، ويقال : بل لأنه أخبر عنها بمذكر ، ويقال : بل لأن لغه إبراهيم - عليه السّلام! - الذى ذكر هذا الكلام على لسانه لا تفرق بين المذكر والمؤنث.

ويشار إلى المؤنثه بـ «ذى»، و «ذه» بسكون الهاء، و «تى»، و «تا»، و «ذه» بكسر الهاء : باختلاس ، وياشباع ، و «ته» بسكون الهاء ، و بكسرهما ، باختلاس ، وإشباع ، و «ذات».

ما يشار به إلى المثنى

وذا ن تان للمثنى المرتفع

وفى سواه ذين تين اذكر تطع (١)

يشار إلى المثنى المذكور فى حاله الرفع بـ «ذان» وفى حاله النصب والجر بـ «ذين» وإلى المؤنثتين بـ «تان» فى الرفع ، و «تين» فى النصب والجر.

وبأولى أشر لجمع مطلقا ،

والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا (٢).

ص: ١٣١

١- «وذا ن» الواو عاطفه ، ذان : مبتدأ «تان» معطوف عله بإسقاط حرف العطف «للمثنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «المرتفع» نعت للمثنى ، وجمله المبتدأ وخبره معطوفه على ما قبلها «وفى سواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «اذكر» الآتى ، وسوى مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى المثنى المرتفع مضاف إليه ، وقد أعمل الحرف فى «سوى» لأنها عنده متصرفه «ذين» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «اذكر» الآتى «تين» معطوف على ذين بإسقاط حرف العطف «اذكر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجمله «اذكر» معطوفه بالواو على ما قبلها.

٢- «وبأولى» الواو عاطفه ، والباء حرف جر ، و «أولى» مجرور المحل بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لجمع» جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» السابق «مطلقا» حال من قوله «جمع» «والمد» مبتدأ «أولى» خبره «ولدى» الواو عاطفه ، لدى : ظرف بمعنى عند متعلق بقوله انطق الآتى ، ولدى مضاف و «البعد» مضاف إليه «انطقا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.

بالكاف حرفاً : دون لام ، أو معه

واللام - إن قدمت ها - ممتنع (١)

يشار إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - بـ «أولى» ولهذا قال المصنف : «أشرف لجمع مطلقاً» ، ومقتضى هذا أنه يشار بها إلى العقلاء وغيرهم ، وهو كذلك ، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل ، ومن ورودها في غير العاقل قوله :

٢٣- ذم المنازل بعد منزله اللوى ***والعيش بعد أولئك الأيام (٢)

ص: ١٣٢

١- «بالكاف» جار ومجرور متعلق بقوله انطق في البيت السابق «حرفاً» حال من «الكاف» «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال ثان من «الكاف» ودون مضاف و «لام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «معه» مع : ظرف معطوف على الظرف الواقع متعلقه حالاً وهو دون ، ومع مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه «واللام» مبتدأ «إن» حرف شرط «قدمت» قدم : فعل ماض مبني على الفتح المقدر في محل جزم على أنه فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله ، و «ها» مفعول به لقدم «ممتنع» خبر المبتدأ ، وجواب الشرط محذوف دل عليه المبتدأ وخبره ، والتقدير : واللام ممتنع إن قدمت ها فاللام ممتنع ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها ، لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره.

٢- البيت لجرير بن عطية بن الخطفي ، من كلمه له يهجو فيها الفرزدق ، وقبله - وهو المطلع - قوله : سرت الهموم فبتن غير نيام وأخو الهموم يروم كل مرام اللغه : «ذم» فعل أمر من الذم ، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث : الكسر ؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، والتخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات ، وهذه لغه بنى أسد ، والضم ؛ لإتباع حركه الذال ، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل ، أو منزله ، وهو محل النزول ، وكونه ههنا جمع منزله أولى ؛ لأنه يقول فيما بعد «منزله اللوى» - واللوى - بكسر اللام مقصوراً - موضع بعينه «العيش» أراد به الحياه. المعنى : ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسره ، وذم أيام الحياه التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءه وغبطه. الإعراب : «ذم» فعل أمر ، مبني على السكون لا- محل له من الإعراب ، وهو مفتوح الآخر للخفه أو مكسوره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «المنازل» مفعول به لدم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل ، وبعد مضاف و «منزله» مضاف إليه ، ومنزله مضاف ، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفه ، العيش : معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش ، وبعد مضاف وأولاء من «أولئك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه. الشاهد فيه : قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء ، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الروايه الصحيحه في بيت الشاهد* والعيش بعد أولئك الأقسام* وهذه هي روايه النقائض بين جرير والفرزدق ، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد ؛ لأن الأقسام عقلاء ، والخطب في ذلك سهل ؛ لأن الآيه الكريمة التي تلونها كافيه أعظم الكفايه للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيه لغتان : المدّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر ، وهي لغة بني تميم.

مراتب المشار إليه و ما يستعمل لكل مرتبه

وأشار بقوله : «ولدى البعد انطقا بالكاف - إلى آخر البيت» إلى أن المشار إليه له رتبتان : القرب ، والبعد ؛ فجميع ما تقدم يشار به إلى القريب ،

ص: ١٣٣

فإذا أريد الإشارة إلى البعيد أتى بالكاف وحدها ؛ فتقول : «ذاك» أو الكاف واللام نحو «ذلك».

وهذه الكاف حرف خطاب ؛ فلا موضع لها من الإعراب ، وهذا لا خلاف فيه .

فإن تقدّم حرف التنبيه الذى هو «ها» على اسم الإشارة أتيت بالكاف وحدها ؛ فتقول «هذاك» (١) وعليه قوله :

٢٤- رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ***ولا أهل هذاك الطرف الممدد(٢).

ص: ١٣٤

١- إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ ، وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا- ممتنع ، ومما ورد منه قول العرجى ، وقيل : قائله كامل الثقفى : ياما أميلح غزلانا شددن لنا من هؤلئناكنن الضال والسيمر الشاهد فيه هنا : قوله «هؤلئناكنن» فإنه تصغير «أولاء» الذى هو اسم إشاره إلى الجمع ، وقد اتصلت به «ها» التنبيه فى أوله ، وكاف الخطاب فى آخره .

٢- هذا البيت لطفه بن العبد البكرى ، من معلقته المشهوره التى مطلعها : لخوله أطلال ببرقه ثمهد تلوح كباقى الوشم فى ظاهر اليد وقبل بيت الشاهد قوله : وما زال تشرابى الخمر ولذتى وبيعى وإنفاقى طريفى ومتلدى إلى أن تحامتنى العشيره كلها وأفردت أفراد البعير المعبد اللغه : «خوله» اسم امرأه «أطلال» جمع طلل ، بزنه جبل وأجبال ، والطلل : ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأنافى «برقه» بضم فسكون - هى كل رابية فيها رمل وطين أو حجاره ، وفى بلاد العرب نيف ومائه برقه عدها صاحب القاموس ، وألف فيها غير واحد من علماء اللغه ، ومنها برقه ثمهد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبره فى الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فىبقى سواده ظاهرا «البعير المعبد» الأجرى «بنى غبراء» الغبراء هى الأرض ، سميت بهذا لغبرتها ، وأراد بنى الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشده فقرهم ، أو الأضياف ، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنه الكتاب - البيت من الجلد ، وأهل الطراف الممدد : الأغنياء . المعنى : يريد أن جميع الناس - من غير تفرقه بين فقيرهم وغنيهم - يعرفونه ، ولا- ينكرون محله من الكرم والمواساه للفقراء وحسن العشره وطيب الصحبه للأغنياء وكأنه يتألم من صنع قومه معه . الإعراب : «رأيت» فعل وفاعل «بنى» مفعول به ، وبنى مضاف ، و «غبراء» مضاف إليه ، ثم إذا كانت رأى بصره فجملة «لا ينكروننى» من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال من بنى غبراء ، وإذا كانت رأى علميه - وهو أولى - فالجملة فى محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفه ، ولا : زائده لتأكيد النفى «أهل» معطوف على الواو الذى هو ضمير الجماعه فى قوله «لا ينكروننى» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف . الشاهد فيه : قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها ، ولم يجىء باللام ، ولم يقع لى - مع طويل البحث وكثره الممارسه - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشاره للمفرد ، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسأله ما لم يبلغنا ، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك فى أحاديثهم فى غير شذوذ ولا ضروره تحوج إليه ؛ فلهذا جعلوه قاعده .

ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام ؛ فلا تقول «هذا لك».

وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان : قربي ، وبعدي ، كما قرّناهُ ؛ والجمهور على أن له ثلاث مراتب : قربي ، ووسطى ، وبعدي ؛ فيشار إلى من في القربي بما ليس فيه كاف ولا-لام : كذا ، وذى ، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك ، وإلى من في البعدي بما فيه كاف ولام ، نحو «ذلك».

* * *

ص: ١٣٥

وبهنا أو ههنا أشر إلى

داني المكان ، وبه الكاف صلا (١)

في البعد ، أو بثمّ فه ، أو هُنّا

أو بهنالك انطقن ، أو هُنّا (٢)

يشار إلى المكان القريب ب- «هنا» ويتقدّمها هاء التنبية ؛ فيقال «ههنا» ؛ ويشار إلى البعيد على رأى المصنف ب- «هناك» ، وهنالك ، وهنّا بفتح الهاء وكسرهما مع تشديد النون ، وب «ثمّ» و «هنتّ» ، وعلى مذهب غيره «هناك» للمتوسط ، وما بعده للبعيد.

*** **

ص: ١٣٦

١- «وبهنا» الواو عاطفه ، بهنا : جار ومجرور متعلق بقوله «أشر» الآتى ، «أو» حرف عطف «ههنا» معطوف على هنا «أشر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إلى» حرف جر يتعلق بأشر «داني» مجرور بإلى ، وعلامه جره كسره مقدره على الياء للثقل ، ودانى مضاف و «المكان» مضاف إليه «وبه» الواو عاطفه ، به : جار ومجرور متعلق بقوله صلا الآتى «الكاف» مفعول به مقدم على عامله وهو صلا الآتى «صلا» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، ويجوز أن تكون هذه الألف مبدله من نون التوكيد الخفيفه للوقف.

٢- «في البعد» جار ومجرور متعلق بقوله «صلا» فى البيت السابق «أو» حرف عطف معناه هنا التخيير «بثم» جار ومجرور متعلق بقوله «فه» الآتى «فه» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «ثم» السابق «أو» حرف عطف «بهنالك» جار ومجرور متعلق بقوله انطق الآتى «انطقن» انطق : فعل أمر ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد الخفيفه حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «هنا» معطوف على قوله «هنالك».

موصول الأسماء الذى ، الأثنى التى ،

واليا إذا ما ثنيا لا تثبت (١)

بل ما تليه أوله العلامه ،

والنون إن تشدد فلا ملامه (٢).

ص: ١٣٧

١- «موصول» مبتدأ أول ، وموصول مضاف و «الأسماء» مضاف إليه «الذى» مبتدأ ثان ، وخبر المبتدأ الثانى محذوف تقديره : منه ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول «الأثنى» مبتدأ «التى» خبره ، والجمله معطوفه على الجمله الصغرى السابقه - وهى جمله المبتدأ الثانى وخبره - بحرف عطف مقدر ، والرباط للجمله المعطوفه بالمبتدأ الأول مقدر ، وكان أصل الكلام : موصول الأسماء أنثاه التى ، ويجوز أن يكون قوله «الأثنى» مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : كائنه منه ، فيكون على هذا قوله «التى» بدلا من الأثنى «واليا» مفعول مقدم لقوله «لا تثبت» الآتى «إذا» ظرف ضمن معنى الشرط «ما» زائده «ثنيا» ثنى : فعل ماض مبنى للمجهول وألف الاثنتين نائب فاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «لا» ناهيه «تثبت» فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامه جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى والوزن ، وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام ، والتقدير : ولا تثبت الياء ، إذا ثنيتها - أى الذى والتى - فلا تثبتها.

٢- «بل» حرف عطف معناه الانتقال «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : بل أول - إلخ ، فهو مبنى على السكون فى محل نصب «تليه» تلى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الياء ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى ما مفعول به مبنى على الكسر فى محل نصب ، والجمله من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صله الموصول «أوله» أول : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والضمير الذى للغائب مفعول أول «العلامه» مفعول ثان لأول «والنون» مبتدأ «إن» شرطيه «تشدد» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المبتدأ الذى هو النون «فلا» الفاء لربط الشرط بالجواب ، ولا : نافية للجنس «ملامه» اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، وسكونه للوقف ، وخبر «لا» محذوف ، وتقديره : فلا ملامه عليك ، مثلا ، والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جزم جواب الشرط ، وجمله الشرط والجواب فى محل رفع خبر المبتدأ.

الموصول قسمان : اسمى و حرفى

ينقسم الموصول إلى اسمى ، و حرفى و لم يذكر المصنف الموصولات الحرفيه ، وهى خمسه أحرف :

أحدها : «أن» المصدريه ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضيا ، مثل «عجبت من أن قام زيد» ومضارعا ، نحو «عجبت من أن يقوم زيد» وأمرا ، نحو «أشرت إليه بأن قم» ، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف - نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) - فهى مخففه من الثقيله.

ومنها : «أن» وتوصل باسمها وخبرها ، نحو «عجبت من أن زيدا قائم» ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا) وأن المخففه كالمثقله ، وتوصل باسمها وخبرها ، لكن اسمها يكون محذوفا ، واسم المثقله مذكورا.

ومنها : «كى» وتوصل بفعل مضارع فقط ، مثل «جئت لكى تكرم زيدا».

ص: ١٣٨

١- «والنون» مبتدأ «من ذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ضمير مستتر فى «شدا» الآتى «وتين» معطوف على «ذين» «شدا» شدد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى النون ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «أيضا» مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه «تعويض» مبتدأ «بذاك» جار ومجرور متعلق بقوله قصد الآتى «قصدا» قصد : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من قصد ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله تعويض.

ومنها : «ما» وتكون مصدرية ظرفيه ، نحو «لا أصحبك ما دمت منطلقا» [أى : مدّه دوامك منطلقا] وغير ظرفيه ، نحو «عجبت ممّا ضربت زيدا» وتوصل بالماضى ، كما مثل ، وبالمضارع ، نحو «لا أصحبك ما يقوم زيد ، وعجبت مما تضرب زيدا» ومنه (١) :
(بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ) وبالجمله الاسميه ، نحو «عجبت ممّا زيد قائم ، ولا أصحبك ما زيد قائم» وهو قليل (٢) ، وأكثر ما توصل الظرفيه المصدريه بالماضى أو بالمضارع المنفى بلم ، نحو «لا- أصحبك ما لم تضرب زيدا» ويقبل وصلها - أعنى المصدريه - بالفعل المضارع الذى ليس منفيا بلم ، نحو «لا أصحبك ما يقوم زيد» ومنه قوله :

٢٥- أطوف ما أطوف ثم آوى *** إلى بيت قعيدته لكاع (٣)

ص: ١٣٩

١- أى من وصلها بالفعل ، بقطع النظر عن كونه ماضيا أو مضارعا.
٢- اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد «ما» هذه جمله اسميه مصدره بحرف مصدرى نحو قولهم : لا أفعل ذلك ما أن فى السماء نجما ، ولا- أكلمه ما أن حراء مكانه فقال جمهور البصريين : أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير على هذا : لا أكلمه ما ثبت كون نجم فى السماء ، وما ثبت كون حراء مكانه ، فهو حينئذ من باب وصل «ما» المصدريه بالجمله الفعلية الماضويه ، ووجه ذلك عندهم أن الأ- كثر وصلها بالأفعال ، والحمل على الأ- كثر أولى ، وذهب الكوفيون إلى أن «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع أيضا ، إلا- أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير على هذا الوجه : لا أفعل كذا ما كون حراء فى مكانه ثابت ، وما كون نجم فى السماء موجود ، فهو من باب وصل «ما» بالجمله الاسميه ؛ لأن ذلك أقل تقديرا.

٣- اشتهر أن هذا البيت للحطيئه - واسمه جرول - بهجو امرأته ، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق ، وقد نسبه ابن السكيت فى كتاب الألفاظ (ص ٧٣ ط بيروت) - وتبعه الخطيب التبريزى فى تهذيبه - إلى أبى غريب النصرى. اللغه : «أطوف» أى أكثر التجوال والتطواف والدوران ، ويروى «أطود» بالبدال المهمله مكان الفاء - والمعنى واحد «آوى» مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله ؛ إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيده البيت : هى المرأه. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهيه فى الخبث. المعنى : أنا أكثر دورانى وارتيادى الأماكن عامه النهار فى طلب الرزق وتحصيل القوت ، ثم أعود إلى بيتى لأقيم فيه ، فلا تقع عينى فيه إلا على امرأه شديده الخبث متناهيه فى الدناء واللؤم. الإعراب : «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، و «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوى» «قعيدته» قعيده : مبتدأ ، وقعيده مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل جر نعت لقوله «بيت» ، وهذا هو الظاهر ، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفا ، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف ، وجمله النداء فى محل نصب مفعول به للخبر ، وتقدير الكلام على ذلك الوجه : قعيدته مقول لها : يالكاع. الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاه ، أولهما فى قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدريه الظرفيه على فعل مضارع غير منفى بلم ، وهو الذى عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا ، والشاهد الثانى يذكر فى أواخر باب النداء فى ذكر أسماء ملازمه النداء ، وهو فى قوله «لكاع» حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبرا للمبتدأ فجاء به فى

غير النداء ضروره ، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنه فعال - بفتح الفاء والعين - مما كان سببا للاناث لا يستعمل إلا منادى ، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء ، تقول : يا لكاع ويا دفار ، ولا يجوز أن تقول : رأيت دفار ، ولا أن تقول : مررت بـدفار ؛ ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خير المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

ومنها : «لو» وتوصل بالماضى ، نحو «وددت لو قام زيد» والمضارع ، نحو «وددت لو يقوم زيد».

فقول المصنف «موصول الأسماء» احتراز من الموصول الحرفى - وهو

ص: ١٤٠

«أن وأن وكى وما ولو» - وعلامته صحه وقوع المصدر موقعه ، نحو «وددت لو تقوم» أى قيامك ، و «عجبت ممّا تصنع ، وجئت لكى أقرأ ، ويعجبني أنك قائم ، وأريد أن تقوم» وقد سبق ذكره.

وأما الموصول الاسمى ف- «الذى» للمفرد المذكر (1)، و «التي» للمفردة المؤنثة.

فإن ثبتت أسقطت الياء وأتيت مكانها: بالألف فى حاله الرفع ، نحو «اللذان ، واللّتان» وبالياء فى حالتى الجر والنصب ؛ فتقول : «اللذين ، واللّتين».

وإن شئت شدّدت النون - عوضا عن الياء المحذوفه - فقلت : «اللذانّ واللّتانّ» وقد قرىء : (وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ) ويجوز التشديد أيضا مع الياء - وهو مذهب الكوفيين - فتقول : «اللذيينّ ، واللّتينّ» وقد قرىء : (رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ) - بتشديد النون -

وهذا التشديد يجوز أيضا فى تشنيه «ذا ، وتا» اسمى الإشارة ؛ فتقول : «ذانّ ، وتانّ» وكذلك مع الياء ؛ فتقول : «ذيينّ وتيينّ» وهو مذهب الكوفيين - والمقصود بالتشديد أن يكون عوضا عن الألف المحذوفه كما تقدم فى «الذى ، والتي».

جمع الذى الالى الذين مطلقا

وبعضهم بالواو رفعا نطقا (2).

ص: ١٤١

١- لا- فرق بين أن يكون المفرد مفردا حقيقه ، كما تقول : زيد الذى يزورنا رجل كريم ، وأن يكون مفردا حكما كما تقول : الفريق الذى أكون فيه فريق مخلص نافع ، كما أنه لا فرق بين أن يكون عاقلا كما مثلنا ، وأن يكون غير عاقل كما تقول : اليوم الذى سافرت فيه كان يوما ممطرا.

٢- «جمع» مبتدأ ، وجمع مضاف و «الذى» مضاف إليه «الأولى» خبر المبتدأ «الذين» معطوف على الخبر بتقدير حرف العطف «مطلقا» حال من الذين «وبعضهم» الواو عاطفه ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير العائد إلى العرب مضاف إليه «بالواو» جار ومجرور متعلق بقوله نطق الآتى «رفعا» يجوز أن يكون حالا- ، وأن يكون منصوبا بنزع الخافض ، وأن يكون مفعولا لأجله «نطقا» نطق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «بعضهم» والألف للاطلاق ، والجمله من نطق وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم.

يقال في جمع المذكر «الألى» مطلقا : عاقلا كان ، أو غيره ، نحو «جاءنى الألى فعلوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث ، وقد اجتمع الأمران في قوله :

٢٦- وتبلى الألى يستلثمون على الألى ***تراهنّ يوم الرّوع كالحدا قبل (٢)يق

ص: ١٤٢

١- «باللات» جار ومجرور متعلق بقوله جمع الآتى «واللاء» معطوف على اللات «التي» مبتدأ «قد» حرف تحقيق «جمعا» جمع فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على التى ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «واللاء» الواو حرف عطف ، اللاء : مبتدأ «كالذين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستتر فى «وقع» الآتى «نزرا» حال ثانية من الضمير المستر فى وقع «وقعا» وقع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «اللاء» والألف للاطلاق ، والجمله من وقع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو قوله اللاء.

٢- هذا البيت من كلام أبى ذؤيب - خويلد - بن خالد الهذلى ، وقبلة : وتلك خطوب قد تملّت شبابنا قديما ، فتبلىنا المنون ، وما نبلى اللغه : «خطوب» جمع خطب ، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «نبلىنا» تفنىنا «المنون» المنية والموت «يستلثمون» يلبسون اللأمة ، وهى الدرع ، و «يوم الرّوع» يوم الخوف والفرع ، وأراد به يوم الحرب «الحدا» جمع حدأه ، وهو طائر معروف ، ووزنه عنبه وعب ، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء ، وهى التى فى عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعا - وهو الحور. المعنى : إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديما ، فتبلىنا المنون وما نبلىها ، وتبلى من بيننا الدارين والقاتله فوق الخيول التى تراها يوم الحرب كالحدا فى سرعتها وخفتها. الإعراب : «وتبلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على المنون فى البيت الذى ذكرناه فى أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلى «يستلثمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولا به لتبلى «تراهن» ترى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى ، وبوم مضاف و «الرّوع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى «القبل» صفه للحدا ، وجمله ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول الشاهد فيه : قوله «الأولى يستلثمون» ، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الأولى فى المره الأولى فى جمع المذكر العاقل ، ثم استعمله فى المره الثانية فى جمع المؤنث غير العاقل ؛ لأن المراد بالأولى تراهن إلخ الخيل كما بينا فى لغه البيت ؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعه المذكور فى «يستلثمون» وهو الواو ، وضمير جماعه الإناث فى «تراهن» وهو «هن». ومن استعمال «الألى» فى جمع الإناث العاقلات قول مجنون بنى عامر : محّا حبّها حبّ الألى كنّ قبلها وحلّت مكانا لم يكن حلّ من قبل وقول الآخر : فأما الألى يسكنّ غور تهامه فكلّ فتاه تترك الحجل أقصما وهذا البيت يقع فى بعض نسخ الشرح ، ولا يقع فى أكثرها ، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه ، ومن استعماله فى

الذکور العقلاء قول الشاعر : فَإِنَّ الْأَلَى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ تَأْسَوُا تَأْسُوا فَسَنُوا لِلْكَرَامِ التَّأْسِيَا وَمَنْ اسْتَعْمَلَهُ فِي الذُّكُورِ غَيْرَ الْعُقَلَاءِ -
وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات - قول الآخر : تَهَيَّجْنِي لِلْوَصْلِ أَيْمَانُ الْأَلَى مَرْرِنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ

فقال : «يستلثمون» ثم قال : «تراهن».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الذين» مطلقا - أي : رفعا ، ونصبا ، وجرا - فتقول : «جاءني الذين أكرموا زيدا ، ورأيت الذين أكرموه ، ومررت بالذين أكرموه».

وبعض العرب يقول : «الذون» في الرفع ، و «الذين» في النصب والجر ؛ وهم بنو هذيل ، ومنه قوله :

٢٧- نحن الذون صبّحوا الصّباحا***يوم النّخيل غاره ملحاحا(١).

ص: ١٤٤

١- اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافا كثيرا ، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بنى عقيل سماه أبا حرب الأ-علم ، ونسبه الصاغانى فى العباب إلى ليلى الأخيلية ، ونسبه جماعه إلى رؤبه بن العجاج ، وهو غير موجود فى ديوانه ، وبعد الشاهد فى روايه أبى زيد : نحن قتلنا الملك الجحجحا ولم ندع لسارح مراحا إلا ديارا أو دما مفاحا نحن بنو خويلد صراحا * لا كذب اليوم ولا مزاحا* اللغة : «نحن الذون» هكذا وقع فى روايه النحويين لهذا البيت ، والذى رواه الثقة أبو زيد فى نوادره «نحن الذين» على الوجه المشهور فى لغة عامه العرب ، وقوله «صبّحوا» معناه جاءوا بعددهم وعددهم فى وقت الصباح مباغتين للعدو ، وعلى هذا يجرى قول الله تعالى : (فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةَ مُضِيْبِينَ) «النخيل» - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه «غاره» اسم من الإغاره على العدو «ملحاحا» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام ، وأراد أنها غاره شديده تدوم طويلا «مفاحا» بضم الميم - مرافا حتى يسيل «صراحا» يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهه فيه ولا ظنه وهو برنه غراب ، وجعله العينى - وتبعه البغدادى - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر. المبتدأ «صبّحوا» فعل وفاعل ، والجملة لا- محل لها من الإعراب صلة «الصباحا ، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبّحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غاره» مفعول لأ-جله ، ويجوز أن يكون حالا- بتأويل المشتق - أى مغيرين - وقوله «ملحاحا» نعت لغاره. الشاهد فيه : قوله «الذون» حيث جاء به بالواو فى حالة الرفع ، كما لو كان جمع مذكر سالما ، وبعض العلماء قد اغتر بمجىء «الذون» فى حالة الرفع ومجىء «الذين» فى حالتى النصب والجر ؛ فزعم أن هذه الكلمه معربه ، وأنها جمع مذكر سالم حقيقه ، وذلك بمعزل عن الصواب ، والصحيح أنه مبنى جىء به على صوره المعرب ، والظاهر أنه مبنى على الواو والياء.

ويقال فى جمع المؤنث : «اللات ، واللاء» بحذف الياء ؛ فتقول «جاءنى اللات فعلى ، واللاء فعلى» ويجوز إثبات الياء ؛ فتقول «اللاتى ، واللائى»

وقد ورد «اللاء» بمعنى الذين ، قال الشاعر :

٢٨- فما آباؤنا بأمنٍ منه *** علينا اللاء قد مهدوا الحجورا(١)

[كما قد تجيء «الأولى» بمعنى «اللاء» كقوله :

فأما الأولى يسكن غور تهامه

فكل فتاه تترك الحجل أقصما]ها

ص: ١٤٥

١- البيت لرجل من بنى سليم ، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء اللغه : «أمن» أفعل تفضيل من قولهم : من عليه ، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففه من قولك : مهدت الفراش مهدا ، إذا بسطته ووطأته وهيأته ، ومن هنا سمي الفراش مهدا لوثارته ، وقال الله تعالى : (فَلْيَأْنَسِهِمْ يَمْهُدُونَ) أى : يوطئون ، ومن ذلك تمهيد الأمور ، أى تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر - بفتح الحاء أو كسرهما أو ضمها - وهو حوض الإنسان ، ويقال : نشأ فلان فى حجر فلان - بكسر الحاء أو فتحها - يريدون فى حفظه وستره ورعايته. المعنى : ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا ، ومهدوا أمرنا ، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمه علينا وفضلا من هذا الممدوح. الإعراب : «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء : اسم ما ، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائده ، وأمن : خبر ما «منه ، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن ، وقوله «اللاء» اسم موصول صفه لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدورا» مهد : فعل ماض ، وواو الجماعه فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد ، والألف للاطلاق ، وجمله الفعل الماضى - الذى هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صله الموصول. الشاهد فيه : قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعه الذكور ؛ فجاء به وصفا لآباء. وقد استعملوا «اللاء» اسما موصولا وأصله اسم إشاره ، وأطلقوه على جمع الذكور كما فى قول خلف بن حازم : إلى الثفر البيض الألاء كأنهم صفائح يوم الرّوع أخلصها الصقل وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير عزه : أبى الله للشّم الألاء كأنهم سيوف اجاد القين يوما صقالها

ومن ، وما ، وأل - تساوى ما ذكر

وهكذا «ذو» عند طيبيء شهر (١)

وكالتى - أيضا - لديهم ذات ،

وموضع اللاتى أتى ذوات (٢)

ص: ١٤٦

-
- ١- «ومن» مبتدأ «وما ، وأل» معطوفان على من «تساوى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الألفاظ الثلاثة من وما وأل ، والجمله من تساوى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ «ما» اسم موصول مفعول به لقوله «تساوى» وقوله «ذكر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» الواقع مفعولا به ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «وهكذا» ها : حرف تنبيه ، كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير فى قوله «شهر» الآتى «ذو» مبتدأ «عند» ظرف متعلق بقوله «شهر» الآتى ، وعند مضاف و «طيبيء» مضاف إليه «شهر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ذو» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ذو.
- ٢- «كالتى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أيضا» مفعول مطلق فعله محذوف «لديهم» لدى : ظرف متعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، ولدى مضاف والضمير مضاف إليه «ذات» مبتدأ مؤخر «وموضع» منصوب على الظرفيه المكانية ناصبه قوله «أنى» الآتى ، وموضع مضاف و «اللاتى» مضاف إليه «أنى ذوات» فعل ماض وفاعله.

أشار بقوله : «تساوى ما ذكر» إلى أن «من ، وما» والألف واللام ، تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - [المفرد] والمثنى ، والمجموع - فتقول : جاءنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن ؛ وأعجبنى ما ركب ، وما ركبت ، وما ركبا ، وما ركبتا ، وما ركبوا ، وما ركبن ؛ وجاءنى القائم ، والقائمه ، والقائمان ، والقائمتان ، والقائمون ، والقائمات .

وأكثر ما تستعمل «ما» فى غير العاقل ، وقد تستعمل فى العاقل (١) ، ومنه قوله تعالى : (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى) وقولهم : «سبحان ما سخر كُنَّ لنا» و «سبحان ما يسبح الرعد بحمده» .

و «من» بالعكس ؛ فأكثر ما تستعمل فى العاقل ، وقد تستعمل فى غيره (٢) .

ص : ١٤٧

١- تستعمل «ما» فى العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى : (يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فى السَّمَاوَاتِ وَمَا فى الْأَرْضِ) فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد ، بدليل قوله : (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ) والموضع الثانى : أن يكون أمره مبهما على المتكلم ، كقولك - وقد رأيت شبعا من بعيد - : انظر ما ظهر لى ، وليس منه قوله تعالى : (إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّى نَدَرْتُ لِمَكَ مَا فى بَطْنِي مُحَرَّرًا) لأدن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرججه عن العقل ، بل استعمال «ما» هنا فى ما لا يعقل لأن الحمل ملحق بالجماد ، والموضع الثالث : أن يكون المراد صفات من يعقل ، كقوله تعالى (فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ) وهذا الموضع هو الذى ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان .

٢- تستعمل «من» فى غير العاقل فى ثلاثه مواضع ؛ الأول : أن يقترب غير العاقل مع من يعقل فى عموم فصل بمن الجاره ، نحو قوله تعالى : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى بَطْنِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى رِجْلَيْنِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلَى أَرْبَعٍ) ومن المستعمله فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاوره فى هذا الموضع ، والموضع الثانى : أن يشبه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه ، نحو قوله تعالى : (مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ) وقول الشاعر * أسرب القطا هل من يعير جناحه* وهو الذى استشهد به المؤلف فيما يلى ، وسنذكر معه نظائره ، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعاره ؛ لأن العلاقة المشابهه ، والموضع الثالث : أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى : (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) واستعمال من فيما لا يعقل - فى هذا الموضع - من باب التغليب ، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل ، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل ؛ لنكته ، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات .

كقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ، يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ) ومنه قول الشاعر :

٢٩- بكيت على سرب القطا إذ مررن بي *** فقلت ومثلى بالبسكاء جدير : (١)

أسرب القطا ، هل من يعير جناحه

لعلى إلى من قد هويت أطير؟

ص: ١٤٨

١- هذان البيتان للعباس بن الأحنف ، أحد الشعراء المولدين ، وقد جاء بهما الشارح تمثيلا لا استشهادا ، كما يفعل المحقق الرضى ذلك كثيرا ؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبى تمام ، وقيل : فائلهما مجنون ليلى ، وهو ممن يستشهد بشعره ، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتا فى كل ديوان من الديوانين : ديوان المجنون ، وديوان العباس ، وذلك من خلط الرواه. اللغه : «السرب» جماعه الطباء والقطا ونحوهما ، و «القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو - أى أحببت. الإعراب : «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت ، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبنى على السكون فى محل نصب «مررن» فعل وفاعل ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها ، أى بكيت وقت مرورهن بى «بى» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلى» الواو للحال ، مثل : مبتدأ ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتى «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزه حرف نداء ، وسرب : منادى منصوب بالفتحة الظاهره ، وسرب مضاف ، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهاميه «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله من يعير وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، هكذا قالوا ، وعندى أن جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صله الموصول الذى هو من ، وأما خبر المبتدأ فمحذوف ، وتقدير الكلام : هل الذى يعير جناحه موجود «جناحه» جناح : مفعول به ليعير ، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه «لعلى» لعل : حرف ترج ونصب ، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر يالى ، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتى «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله ، والجمله لا محل لها صله الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : إلى الذى قد هويته «أطير» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله فى محل رفع خبر «لعل». الشاهد فيه : قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذى يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، أو الذى تجعله بمنزله من يفهم الطلب ويفهم الإقبال ، فلما تقدم بنداؤه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذى لا يستعمل إلا فى العقلاء بحسب وضعه ، وقد تمادى فى معاملته معاملته ذوى العقل ، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه ، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء. ومثل ذلك قول امرىء القيس بن حجر الكندى : ألا عم صباحا أيها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وأما الألف واللام فتكون للعاقل ، ولغيره ، نحو «جاءنى القائم ، والمركوب» واختلف فيها ؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول ، وهو الصحيح ، وقيل : إنها حرف موصول ، وقيل : إنها حرف تعريف ، وليست من الموصوليه فى شىء .

وأما من وما غير المصدريه فاسمان اتفاقا ، وأما «ما» المصدريه فالصحيح أنها حرف ، وذهب الأخفش إلى أنها اسم .

ولغه طيء استعمال «ذو» موصوله ، وتكون للعاقل ، ولغيره ، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث ، مفردا ، ومثنى ، ومجموعا (١) ؛ ض

ص : ١٤٩

١- لا فرق بين أن يكون ما استعمل فيه «ذو» الموصوله عاقلا أو غير عاقل ؛ فمن استعمالها فى المفرد المذكر العاقل قول منظور بن سحيم الذى سيستشهد الشارح به ، وقول قوال الطائى : فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا : هلمّ فإنّ المشرفىّ الفرائض يريد فقولا لهذا المرء الذى جاء ساعيا ومن استعمالها فى المفرد المؤنث غير العاقل قول سنان بن الفحل الطائى : فإنّ الماء ماء أبى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت يريد : وبئرى التى حفرتها والتى طويتها ؛ لأنّ البئر مؤنثه بدون علامه تأنيث . ومن استعمالها فى المفرد المذكر غير العاقل قول قوال الطائى أيضا : أظنك دون المال ذو جئت طالبا ستلعاك بيض للنّفوس قوابض

فتقول : «جاءنى ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وذو قامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن» ، ومنهم من يقول فى المفرد المؤنث : «جاءنى ذات قامت» ، وفى جمع المؤنث : «جاءنى ذوات قمن» وهو المشار إليه بقوله : «وكالتى أيضا - البيت» ومنهم من يثنئها ويجمعها فيقول : «ذوا ، وذوو» فى الرفع و «ذوى ، وذوى» فى النصب والجر ، و «ذواتا» فى الرفع ، و «ذواتى» فى الجر والنصب ، و «ذوات» فى الجمع ، وهى مبنيه على الضم ، وحكى الشيخ بهاء الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم .

والأشهر فى «ذو» هذه - أعنى الموصوله - أن تكون مبنيه ، ومنهم من يعربها : بالواو رفعا ، وبالالف نصبا ، وبالياء جرا ؛ فيقول : «جاءنى ذو قام ، ورأيت ذا قام ، ومررت بذى قام» فتكون مثل «ذى» بمعنى صاحب ، وقد روى قوله :

فإما كرام موسرون لقيتهم

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا [٤] (١).

ص: ١٥٠

١- قد مضى شرح هذا البيت فى باب «المعرب والمبنى» (ش رقم ٤) شرحا وافيا لا تحتاج معه إلى إعادة شىء منه هنا ، وقد ذكرنا هناك أن المؤلف سينشده مره أخرى فى باب الموصول ، وأنه سيذكر فيه روايتين ، وقد بينا ثمة تخريج كل واحده منهما ، ووجه الاستدلال بهما .

بالياء على الإعراب ، وبالواو على البناء.

وأما «ذات» فالفصيح فيها أن تكون مبنيه على الضم رفعا ونصبا وجرا ، مثل «ذوات» ، ومنهم من يعربها إعراب مسلمات : فيرفعها بالضمه ، وينصبها ويجرها بالكسره (١).

ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام

أو من ، إذا لم تلغ في الكلام (٢).

ص: ١٥١

١- قال ابن منظور : «قال شمر : قال الفراء : سمعت أعرابيا يقول : بالفضل ذو فضلكم الله به ، والكرامه ذات أكرمكم الله بها ؛ فيجعلون مكان الذى ذو ، ومكان التى ذات ، ويرفعون التاء على كل حال ، ويخلطون فى الاثنين والجمع ، وربما قالوا : هذا ذو تعرف ، وفى الثنيه : هذان ذوا تعرف ، وهاتان ذوا تعرف ، وأنشد الفراء : *وبئرى ذو حفرت وذو طويت* ومنهم من يثنى ، ويجمع ، ويؤنث ؛ فيقول : هذان ذوا قالا ، وهؤلاء ذوو قالوا ، وهذه ذات قالت ، وأنشد : جمعتها من أينق موارد ذوات ينهضن بغير سائق» اه كلام ابن منظور ، وهو فى الأصل كلام الفراء.

٢- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «ما» مضاف إليه «ذا» مبتدأ مؤخر «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا ، وبعد مضاف و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و «استفهام» مضاف إليه «أو» حرف عطف «من» معطوف على ما «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تلغ» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى ذا ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، وتقديره : ذا مثل ما حال كونها بعد ما أو من الاستفهاميتين ، إذا لم تلغ فى الكلام فهى كذلك ؛ وقوله «فى الكلام» جار ومجرور متعلق بقوله تلغ.

يعنى أن «ذا» اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصوله ، وتكون مثل «ما» فى أنها تستعمل بلفظ [واحد]: للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - فتقول : «من ذا عندك» و «ماذا عندك» سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره.

وشرط استعمالها موصوله أن تكون مسبوقة ب- «ما» أو «من» الاستفهاميتين ، نحو «من ذا جاءك ، وما ذا فعلت» فمن : اسم استفهام ، وهو مبتدأ ، و «ذا» موصوله بمعنى الذى ، وهو خبر من ، و «جاءك» صلة الموصول ، والتقدير «من الذى جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ ، و «ذا» موصول [بمعنى الذى] ، وهو خبر ما ، و «فعلت» صلته ، والعائد محذوف ، تقديره «ماذا فعلته»؟ أى : ما الذى فعلته.

واحترز بقوله : «إذا لم تلغ فى الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «من» مع «ذا» كلمة واحده للاستفهام ، نحو «ماذا عندك؟» أى : أى شىء عندك؟ وكذلك «من ذا عندك؟» فماذا : مبتدأ ، و «عندك» خبره [وكذلك : «من ذا» مبتدأ ، و «عندك» خبره] فذا فى هذين الموضعين ملغاه ؛ لأنها جزء كلمه ؛ لأن المجموع استفهام.

كل الموصولات الاسمية تحتاج إلى صلة و عائد

وكلها يلزم بعده صلة

على ضمير لائق مشتمله (١).

ص: ١٥٢

١- «وكلها» الواو للاستئناف ، كل : مبتدأ ، وكل مضاف والضمير مضاف إليه ومرجعه الموصولات الاسمية وحدها ، خلافا لتعميم الشارح ؛ لأنه نعت الصلة بكونها مشتمله على عائد ، وهذا خاص بصله الموصول الاسمى ؛ ولأن المصنف لم يتعرض للموصول الحرفى هنا أصلا ، بل خص كلامه بالاسمى ، ألا ترى أنه بدأ الباب بقوله «موصول الاسماء»؟ و «يلزم» فعل مضارع «بعده» بعد : ظرف متعلق بقوله يلزم ، وبعد مضاف والضمير العائد على كل مضاف إليه «صلة» فاعل يلزم «على ضمير» جار ومجرور متعلق بقوله «مشتمله» الآتى «لائق» نعت لضمير «مشتمله» نعت لصله.

الموصلات كلها - حرفيه كانت ، أو اسميه - يلزم أن يقع بعدها صله تبيين معناها.

ويشترط في صله الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول : إن كان مفردا فمفرد ، وإن كان مذكرا فمذكر ، وإن كان غيرهما فغيرهما ، نحو «جاءني الذي ضربته» وكذلك المثنى والمجموع ، نحو «جاءني اللذان ضربتهما ، والذين ضربتهم» وكذلك المؤنث ، تقول : «جاءت التي ضربتها ، واللذان ضربتهما ، واللاتي ضربتهن».

وقد يكون الموصول لفظه مفردا مذكرا ومعناه مثنى أو مجموعا أو غيرهما ، وذلك نحو «من ، وما» إذا قصدت بهما غير المفرد المذكر ؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ ، ومراعاة المعنى ؛ فتقول : «أعجبنى من قام ، ومن قامت ، ومن قاما ، ومن قامتا ، ومن قاموا ، ومن قمن» على حسب ما يعنى بهما.

* * *

لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها

وجمله أو شبهها الذي وصل

به ، كمن عندى الذي ابنه كفل (1).

ص: ١٥٣

١- «وجمله» خبر مقدم «أو شبهها» أو : حرف عطف ، شبه : معطوف على جملة ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» اسم موصول مبتدأ مؤخر «وصل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله «كلها» في البيت السابق «به» جار ومجرور متعلق بقوله «وصل» وتقدير الكلام على هذا الوجه : والذي وصل به كل واحد من الموصولات السابق ذكرها جملة أو شبه جملة ، وقيل : قوله «جملة» مبتدأ ، وقوله «الذي» خبره ، ونائب فاعل وصل ليس ضميرا مستترا ، بل هو الضمير المجرور بالباء في قوله «به» وليس هذا الإعراب بجيد «كمن» الكاف جاره لمحذوف تقديره : كقولك ، ومن اسم موصول مبتدأ «عندى» عند : ظرف متعلق بفعل محذوف تقع جملة صله ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «الذي» خبر المبتدأ «ابنه» ابن : مبتدأ ، وابن مضاف والضمير مضاف إليه «كفل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ابن» والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله ابنه ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صله الذي.

صلة الموصول لا تكون إلا جملة أو شبه جملة ، ونعنى بشبه الجملة الظرف والجارّ والمجرور ، وهذا فى غير صلة الألف واللام ، وسيأتى حكمها.

شروط الجملة التى تقع صلة

ويشترط فى الجملة الموصول بها ثلاثة شروط ؛ أحدها : أن تكون خبريه (١) ، الثانى : كونها خالية من معنى التعجب (٢) ، الثالث : كونها غير مفتقره إلى كلام .

ص: ١٥٤

١- ذهب الكسائى إلى أنه يجوز أن تكون صلة الموصول جملة إنشائية ، واستدل على ذلك بالسمع ؛ فمن ذلك قول الفرزدق : وإنى لراج نظره قبل التى لعلى - وإن شطت نواها - أزورها وقول جميل بن معمر العذرى المعروف بجميل بثينه : وما ذا عسى الواشون أن يتحدّثوا سوى أن يقولوا إننى لك عاشق وزعم الكسائى أن جملة «لعلى أزورها» من لعل واسمها وخبرها صلة التى ، كما زعم أن «ما» فى قول جميل «وما ذا» اسم استفهام مبتدأ ، و «ذا» اسم موصول خبره ، وجملة عسى واسمها وخبرها صلة. والجواب أن صلة التى فى البيت الأول محذوفه ، والتقدير : قبل التى أقول فيها لعلى إلخ ، وما ذا كلها فى البيت الثانى اسم استفهام مبتدأ ، وليس ثمه اسم موصول أصلا.

٢- اختلف العلماء فى جملة التعجب : أخبريه هى أم إنشائية؟ فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية ، وهؤلاء جميعا قالوا : لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول ؛ وذهب فريق إلى أنها خبريه ، وقد اختلف هذا الفريق فى جواز وصل الموصول بها ؛ فقال ابن خروف : يجوز ، وقال الجمهور : لا- يجوز ؛ لأن التعجب ، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه ؛ فإن ظهر السبب بطل العجب ، ولا- شك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه ، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر فى نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر ، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد : «فلا يجوز جأنى الذى ما أحسنه وإن قلنا إنها خبريه» فإن معنى هذه العبارة : لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبريه ؛ فلا تلتفت لما قاله الكاتبون فى هذا المقام مما يخالف هذا التحقيق.

قبلها ، واحترز ب- «الخبريه» من غيرها ، وهي الطلبيه والإنشائية ؛ فلا يجوز «جاءنى الذى اضربه» خلافا للكسائي ، ولا «جاءنى الذى ليته قائم» خلافا لهشام ، واحترز ب- «خالیه من معنى التعجب» من جمله التعجب ؛ فلا يجوز «جاءنى الذى ما أحسنه» وإن قلنا إنها خبريه ، واحترز «بغير مفتقره إلى كلام قبلها» من نحو : «جاءنى الذى لكنّه قائم» ؛ فإن هذه الجملة تستدعى سبق جملة أخرى ، نحو : «ما قعد زيد لكنّه قائم».

ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صله

ويشترط فى الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين ، والمعنى بالتام : أن يكون فى الوصل به فائده ، نحو : «جاء الذى عندك ، والذى فى الدار» والعامل فيهما فعل محذوف وجوبا ، والتقدير : «جاء الذى استقرّ عندك» أو «الذى استقرّ فى الدار» فإن لم يكونا تامين لم يجز الوصل بهما ؛ فلا تقول «جاء الذى بك» ولا «جاء الذى اليوم».

وصفه صريحه صله أل

وكونها بمعرب الأفعال قلّ (١).

ص: ١٥٥

١- «وصفه» الواو للاستئناف ، صفه : خبر مقدم «صريحه» نعت لصفه «صله» مبتدأ مؤخر ، وصله مضاف و «أل» مضاف إليه «وكونها» كون : مبتدأ ، وهو من جهة الابتداء يحتاج إلى خبر ، ومن جهة كونه مصدرا لكان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ، فالضمير المتصل به اسمه ، و «بمعرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبره من حيث النقصان ، ومعرب مضاف ، و «الأفعال» مضاف إليه «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه الواقع مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ.

الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحه ، قال المصنف فى بعض كتبه : وأعنى بالصفة الصريحه اسم الفاعل نحو : «الضارب» واسم المفعول نحو : «المضروب» والصفة المشببه نحو : «الحسن الوجه» فخرج نحو : «القرشى ، والأفضل» وفى كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشببه موصوله خلاف ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبى الحسن بن عصفور فى هذه المسأله ؛ فمره قال : إنها موصوله ، ومره منع ذلك (١).

وقد شدّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع ، وإليه أشار بقوله : «وكونها بمعرب الأفعال قلّ» ومنه قوله :

ص: ١٥٦

١- للعلماء خلاف طويل فى جواز وصل أل بالصفة المشببه ؛ فجمهورهم على أن الصفة المشببه لا- تكون صله لأل ؛ فأل الداخله على الصفة المشببه عند هؤلاء معرفه لا موصوله ، والسر فى ذلك أن الأصل فى الصلوات للأفعال ، والصفة المشببه بعيدة الشبه بالفعل من حيث المعنى ، وذلك لأن الفعل يدل على الحدوث ، والصفة المشببه لا تدل عليه ، وإنما تدل على اللزوم ، ويؤيد هذا أنهم اشتروا فى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه التى تقع صله لأل أن يكون كل واحد منها دالا على الحدوث ، ولو دل أحدها على اللزوم لم يصح أن يكون صله لأل ، بل تكون أل الداخله عليه معرفه ، وذلك كالمؤمن والفاسق والكافر والمنافق ، وذهب قوم إلى أنه يجوز أن تكون الصفة المشببه صله لأل ؛ لأنها أشبهت الفعل من حيث العمل - وإن خالفته فى المعنى - ، أفلست ترى أنها ترفع الضمير المستتر ، والضمير البارز ، والاسم الظاهر ، كما يرفعها الفعل جميعا؟ وأجمعوا على أن أفعل التفضيل لا- يكون صله لأل ؛ لأنه لم يشبه الفعل لا- من حيث المعنى ولا- من حيث العمل ؛ أما عدم مشابهته الفعل من حيث المعنى فلائنه يدل على الاشتراك مع الزيادة والفعل يدل على الحدوث ، وأما عدم شبيهه بالفعل من حيث العمل فلائنه الفعل يرفع الضمير المستتر والبارز ، ويرفع الاسم الظاهر ، أما أفعل التفضيل فلا يرفع باطراد إلا الضمير المستتر ، ويرفع الاسم الظاهر فى مسأله واحده هى المعروفه بمسأله الكحل .

١- هذا البيت للفرزدق ، من أبيات له يهجو بها رجلا من بنى عذره ، وكان هذا الرجل العذرى قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه ، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده ، والرجل لا يعرفهم ، فعرفه بهم عبد الملك ؛ فعاتم العذرى أن قال : فحيا الإله أبا حزره وأرغم أنفك يا أخطل وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل و «أبو حزره» : كنبه جرير ، و «أرغم أنفك» : يدعو عليه بالذل والمهانه حتى يلصق أنفه بالرغام - وهو التراب - و «الجد» الحظ والبخت ، وفى قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية ، وهو مذهب الجمهور ، وخالف فيه ابن الأنبارى ، وسنذكر فى ذلك بحثا فى باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق بيتين ثانيهما بيت الشاهد ، والذى قبله قوله : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل اللغه : «الخنى» - بزنه الفتى - هو الفحش ، و «الخطل» - بفتح الخاء المعجمه والطاء المهمله - هو المنطق الفاسد المضطرب ، والتفحش فيه «الحكم» - بالتحريك - الذى يحكمه الخصمان كى يقضى بينهما ، ويفصل فى خصومتهم «الأصيل» ذو الحسب ، و «الجدل» شدة الخصومه. المعنى : يقول : لست أيها الرجل بالذى يرضاه الناس للفصل فى أفضيتهم ، ولا أنت بذى حسب رفيع ، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد ، ولا أنت بصاحب جدل ، فكيف نرضاك حكما؟! الإعراب : «ما» نافية ، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «بالحكم» الباء زائده الحكم : خبر ما النافية «الترضى» أل : موصول اسمى نعت للحكم ، مبنى على السكون فى محل جر «ترضى» فعل مضارع مبنى للمجهول «حكومته» حكومه : نائب فاعل لترضى ، وحكومته مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف ، لا : زائده لتأكيد النفى «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذى» معطوف على الحكم أيضا ، وذى مضاف و «الرأى» مضاف إليه. و«الجدل» معطوف على الرأى. الشاهد فيه : قوله «الترضى حكومته» حيث أنى بصله «أل» جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثله قول ذى الخرق الطهوى : يقول الخنى ، وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيخه اليتقصع

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، وزعم المصنف - فى غير هذا الكتاب - أنه لا يختص به ، بل يجوز فى الاختيار ، وقد جاء وصلها بالجمله الاسميه ، وبالظرف شذوذا ؛ فمن الأول قوله :

٣١- من القوم الرسول الله منهم *** لهم دانت رقاب بنى معد (١).

ص: ١٥٨

١- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ، قال العينى : «أنشده ابن مالك للاحتجاج به ، ولم يعزه إلى قائله» اه ، وروى البغدادى بيتا يشبه أن يكون هذا البيت ، ولم يعزه أيضا إلى قائل ، وهو : بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومه من قصي اللغه : «دانت» ذلت ، وخضعت ، وانقادت «معد» هو ابن عدنان ، وبنو قصي هم قريش ، وبنو هاشم قوم النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم منهم الإعراب : «من القوم الرسول الله» : الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، ويكون تقدير الكلام : هو من القوم إلخ ، والألف واللام فى كلمه «الرسول» موصول بمعنى الذين صفه للقوم مبنى على السكون فى محل جر ، ورسول مبتدأ ، ورسول مضاف ولفظ الجلامه مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصوله «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتى «دانت» دان : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث «رقاب» فاعل دان ، ورقاب مضاف و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «معد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجمله الاسميه ، وهى جمله المبتدأ والخبر ، وذلك شاذ. ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هى هنا بعض كلمه. وأصلها «الذين» فحذف ما عدا الألف واللام ، قال هؤلاء : ليس حذف بعض الكلمه وإبقاء بعضها بعجب فى العريبه ، وهذا لبيد بن ربيعه العامرى يقول : * درس المنا بمتالع فأبان* أراد «المنازل» فحذف حرفين غير ترخيم. وهذا رؤبه يقول : * أوالفا مكه من ورق الحمى* أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحه الميم كسره والألف ياء ، وقد قال الشاعر ، وهو أقرب شىء إلى ما نحن بصدده : وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد أراد «وإن الذين» بدليل ضمير جماعه المذكور فى قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى : (وَخُضُّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) أى كالذين خاضوا - وفى الآيه تخريجان آخران ؛ أحدهما : أن الذى موصول حرفى كما ، أى وخضتم كخوضهم ، وثانيهما : أن الذى موصول اسمى صفه لموصوف محذوف ، والعائد إليه من الصله محذوف أى : وخضتم كالخوض الذى خاضوه - قالوا : وربما حذف الشاعر الكلمه كلها ؛ فلم يبق منها إلا حرفا واحدا ، ومن ذلك قول الشاعر : نادوهم : أن أجموا ، ألاتا ، قالوا جميعا كلهم : أأفا فإن هذا الراجز أراد فى الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء ، وحذف من الثانى الذى هو الجواب فلم يبق إلا - حرف العطف ، وأصله «ألا- فاركبا». وبعض العلماء يجعل الحروف التى تفتتح بها بعض سور القرآن - نحو ألم ، حم ، ص - من هذا القبيل ؛ فيقولون : ألم أصله : أنا الله أعلم ، أو ما أشبه ذلك ، وانظر مع هذا ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتى فى باب الترخيم. قلت : وهذا الذى ذهبوا إليه ليس إلا قياما من ورطه للوقوع فى ورطه أخرى أشد منها وأنكى ؛ فهو تخلص من ضروره إلى ضروره أصعب منها مخلصا وأعسر نجا. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التى ذكروها من الضرورات التى لا بسوغ القياس عليها ، ولذلك استبعد كثير تخريج الآيه الكريمة التى تلونها أولا على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذى» موصول حرفى.

٣٢- من لا يزال شاكرا على المعه***فهو حر بعيشه ذات سعه (١)

ص: ١٦٠

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين. اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولاتق، ومستحق «سعه» بفتح السين، وقد تكسر - اتساع ورفاهيه ورغد. المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خبر فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: (لَيْتَن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ) الإعراب: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكرا» خبر لا يزال، والجمله من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عباره عن «أل» الموصوله بمعنى الذى، وهى مجروره المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صله لأمل، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائده، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ، و «حر» خبره، والجمله منهما فى محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» فى أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبهه المبتدأ بالشرط «بعيشه» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الرفع خبرا لهو «ذات» صفة لعيشه، وذات مضاف و «سعه» مضاف إليه مجرور بالكسره الظاهره، ولكنه سكنه للوقف. الشاهد فيه: قوله «المعه» حيث جاء بصله «أل» ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس. ومثل هذا البيت - فى وصل أل بالظرف شذوذا - قول الآخر: وغيرنى ما غال قيسا ومالكا وعمرا وحجرا بالمشقّر ألعما يريد: الذين معه، فاستعمل أل موصوله بمعنى الذين، وهو أمر لا شىء فيه، وأنى بصلتها ظرفا، وهو شاذ؛ فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصه بالأسماء؛ وقال الكسائى فى هذا البيت: إن الشاعر يريد «معا» فزاد أل

«أى» الموصوله و متى تبنى؟ و متى تعرب؟

أىّ كما ، وأعربت ما لم تضاف

و صدر وصلها ضمير انحدف (1)

يعنى أن «أيا» مثل «ما» فى أنها تكون بلفظ واحد : للمذكر ، والمؤنث - مفردا كان ، أو مثنى ، أو مجموعا - نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم».

ثم إن «أيا» لها أربعة أحوال ؛ أحدها : أن تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم» الثانى : أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّ قائم» الثالث : أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها ، نحو : «يعجبني أيّ هو قائم» وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربه بالحركات الثلاث ، نحو : «يعجبني أيّهم هو قائم ، ورأيت أيّهم هو قائم ، ومررت بأيّهم هو قائم» وكذلك : «أىّ قائم ، وأيّا قائم ، وأيّ قائم» وكذا ، «أىّ

ص: ١٦١

١- «أى» مبتدأ «كما» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «وأعربت» الواو عاطفه ، أعرب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «ما» مصدرية ظرفيه «لم» حرف نفى وجزم «تضاف» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أى» «وصدر» الواو واو الحال ، صدر : مبتدأ ، و صدر مضاف ووصل من «وصلها» مضاف إليه ، ووصل مضاف والضمير مضاف إليه «ضمير» خبر المبتدأ والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تضاف العائد على أى «انحدف» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ضمير» والتقدير : أى مثل ما - فى كونها موصولا صالحا لكل واحد من المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا - وأعربت هذه الكلمه مده عدم إضافتها فى حال كون صدر صلتها ضميرا محذوفا.

هو قائم ، وأيا هو قائم ، وأى هو قائم» الرابع ، أن تضاف ويحذف صدر الصلة ، نحو : «يعجبني أيهم قائم» ففي هذه الحالة تبنى على الضم ؛ فتقول : «يعجبني أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم» وعليه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهْمٌ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا) وقول الشاعر :

٣٣- إذا ما لقيت بني مالك ***فسلم على أيهم أفضل (١)

ص: ١٦٢

١- هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مره بن عباد ، وأنشده أبو عمرو الشيباني في كتاب الحروف ، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف ، وقال قبل إنشاده : «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان - وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد» وذكر البيت. الإعراب : «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائده «لقيت» فعل وفاعل ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط «بنى» مفعول به للقى ، وبنى مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخله في جواب الشرط ، وسلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أى» وبجره ، وهو اسم موصول على الحالين ؛ فعلى الضم هو مبنى ، وهو الأ-كث في مثل هذه الحالة ، وعلى الجر هو معرب بالكسره الظاهره ، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو أفضل ، والجمله من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذى هو أى. الشاهد فيه : قوله «أيهم أفضل» حيث أتى بأى مبني على الضم - على الروايه المشهوره الكثيره الدوران على ألسنه الرواه - لكونه مضافا ، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذى قدرناه فى إعراب البيت ، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعه من البصريين فى هذه الكلمه : يذهبون إلى أنها تأتى موصوله ، وتكون مبنيه إذا اجتمع فيها أمران ؛ أحدهما أن تكون مضافه لفظا ، والثانى : أن يكون صدر صلته محذوفا ؛ فإذا لم تكن مضافه أصلا ، أو كانت مضافه لكن ذكر صدر صلته ؛ فإنها تكون معربه ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب - وهما شيخان من شيوخ سيبويه - إلى أن أيا لا تجيء موصوله ، بل هى إما شرطيه وإما استفهاميه ، لا تخرج عن هذين الوجهين ، وذهب جماعه من الكوفيين إلى أنها قد تأتى موصوله ، ولكنها معربه فى جميع الأحوال ؛ أضيفت أو لم تضاف ، حذف صدر صلته أو ذكر.

وهذا مستفاد من قوله : «وأعربت ما لم تضيف - إلى آخر البيت» أى : وأعربت أى إذا لم تضيف فى حالة حذف صدر الصلة ؛ فدخل فى هذه الأحوال الثلاثة السابقه ، وهى ما إذا أضيفت وذكر صدر الصلة ، أو لم تضيف ولم يذكر صدر الصلة ، أو لم تضيف وذكر صدر الصلة ، وخرج الحاله الرابعه ، وهى : ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة ، فإنها لا تعرب حينئذ.

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

وبعضهم أعرب مطلقا ، وفى

ذا الحذف أيا غير أى يقتفى (١)

إن يستطل وصل ، وإن لم يستطل

فالحذف نزر ، وأبوا أن يختزل (٢).

ص: ١٦٣

١- «وبعضهم» الواو للاستثناف ، بعض : مبتدأ ، وبعض مضاف والضمير مضاف إليه «أعرب» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بعض ، والجمله من أعرب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو بعضهم «مطلقا» حال من مفعول به لأعرب محذوف ، والتقدير : وبعضهم أعرب أيا مطلقا «وفى ذا» جار ومجرور متعلق بقوله «يقتفى» الآتى «الحذف» بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له «أيا» مفعول به لقوله «يقتفى» الآتى «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «أى» مضاف إليه «يقتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المبتدأ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومعنى الكلام : وبعض النحاه حكم بإعراب أى الموصوله فى جميع الأحوال ، وغير أى يقتفى ويتبع أيا فى جواز حذف صدر الصلة ، إذا كانت الصلة طويله.

٢- «إن» شرطيه «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «وصل» نائب فاعل ليستطل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، وتقديره : إن يستطل وصل فغير أى يقتفى أيا «وإن» الواو عاطفه ، إن شرطيه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يستطل» فعل مضارع مبنى للمجهول معزوم بلم ، وجملته فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» «فالحذف» الفاء واقعه فى جواب الشرط ، والحذف : مبتدأ «نزر» خبره ، والجمله فى محل جزم جواب الشرط «وأبوا» فعل وفاعل «أن» مصدرية «يختزل» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وسكن للوقف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «وصل» والمراد أنهم امتنعوا عن تجويز الحذف ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مفعول به لأبوا.

إن صلح الباقي لوصل مكمل

والحذف عندهم كثير منجلى (١)

في عائد متّصل إن انتصب

بفعل ، أو وصف : كمن نرجو يهب (٢)

يعنى أن بعض العرب أعرب «أيا» مطلقا ، أى : وإن أضيفت وحذف

ص: ١٦٤

١- «إن» شرطيه «صلح» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن صلح الباقي بعد الحذف للوصل فقد أبوا الحذف «الباقي» فاعل صلح «لوصل» جار ومجرور متعلق بصلح «مكمل» نعت لوصل «والحذف» مبتدأ «عندهم» عند : ظرف متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى ، وعند مضاف والضمير العائد إلى العرب أو النحاه مضاف إليه «كثير» خبر المبتدأ «منجلى» خبر ثان ، أو نعت للخبر.

٢- «فى عائد» جار ومجرور متعلق بكثير أو بمنجلى فى البيت السابق «متصل» نعت لعائد «إن» شرطيه «انتصب» فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يرجع إلى عائد «بفعل» جار ومجرور متعلق بانتصب «أو وصف» معطوف على فعل «كمن» الكاف جاره ، ومجرورها محذوف ، ومن : اسم موصول مبتدأ «نرجو» فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدره على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ومفعوله محذوف ، وهو العائد ، والتقدير كمن نرجوه ، والجمله لا محل لها صلته «يهب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامه رفعه الضمه الظاهره ، وسكن للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ.

صدر صلتها ؛ فيقول : «يعجبنى أيهم قائم ، ورأيت أيهم قائم ، ومررت بأيهم قائم» وقد قرىء (ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) بالنصب ، وروى * فسلم على أيهم أفضل * [٣٣] بالجر.

تفصيل الموضع الذي يحذف فيه العائد على الموصول إذا كان مرفوعا

وأشار بقوله : «وفى ذا الحذف - إلى آخره» إلى المواضع التي يحذف فيها العائد على الموصول ، وهو : إما أن يكون مرفوعا ، أو غيره ؛ فإن كان مرفوعا لم يحذف ، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) وَأَيْهَمُّ أَشَدُّ] ؛ فلا تقول : «جاءنى اللذان قام» ولا «اللدان ضرب» ؛ لرفع الأول بالفاعلية والثانى بالنيابة ، بل يقال : «قاما ، وضربا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أى» وإن لم تطل الصلة ، كما تقدم من قولك : «يعجبنى أيهم قائم» ونحوه ، ولا يحذف صدر الصلة مع غير «أى» إلا إذا طالت الصلة ، نحو «جاء الذى هو ضارب زيدا» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذى ضارب زيدا» ومنه قولهم «ما أنا بالذى قائل لك سوء» التقدير «بالذى هو قائل لك سوء» فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل ، وأجازة الكوفيون قياسا ، نحو «جاء الذى قائم» التقدير «جاء الذى هو قائم» ومنه قوله تعالى : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) فى قراءه الرفع ، والتقدير «هو أحسن» (١).

ص: ١٦٥

١- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا ، أى سواء أكان الموصول أيا أم غيره ، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل ، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقا ، فإن كان الموصول غير أى لم يجيزوا الحذف إلا- بشرط طول الصلة ؛ فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أى ، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسمع ؛ فمن ذلك قراءه يحيى بن يعمر : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) قالوا : التقدير على الذى هو أحسن ، ومن ذلك قراءه مالك ابن دينار وابن السماك : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا) قالوا : التقدير : مثلا الذى هو بعوضه فما فوقها ، ومن ذلك قول الشاعر : لا تنو إلا الذى خير ؛ فما شقيت إلا نفوس الألى للشّر ناوونا قالوا : التقدير لا تنو إلا الذى هو خير ، ومن ذلك قول الآخر : من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم قالوا : تقدير هذا البيت : من يعن بالحمد لم ينطق بالذى هو سفه ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى : لم أر مثل الفتیان فى غبن الأيام يدرون ما عواقبها قالوا : ما موصوله ، والتقدير : يدرون الذى هو عواقبها. وبعض هذه الشواهد يحتمل وجوها من الإعراب غير الذى ذكروه ، فمن ذلك أن «ما» فى الآية الثانية يجوز أن تكون زائده ، وبعوضه خبر مبتدأ محذوف ، ومن ذلك أن «ما» فى بيت عدى بن زيد يحتمل أن تكون استفهاميه مبتدأ ، وما بعدها خبر ، والجمله فى محل نصب مفعول به ليدرون ، وقد علق عنها لأنها مصدره بالاستفهام ، والكلام يطول إذا نحن تعرضنا لكل واحد من هذه الشواهد ، فلنجتزئ لك بالإشارة.

وقد جوزوا في «لا سيما زيد» إذا رفع زيد : أن تكون «ما» موصولة ، وزيد : خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «لاسى الذى هو زيد» فحذف العائد الذى هو المبتدأ - وهو قولك هو - وجوبا ؛ فهذا موضع حذف فيه صدر الصلة مع غير «أى» وجوبا ولم تطل الصلة ، وهو مقيس وليس بشاذ (1).

ص: ١٦٦

١- الاسم الواقع بعد «لا سيما» إما معرفه ، كأن يقال لك : أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم ، وإما نكرة ، كما فى قول امرئ القيس : ألاب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بداره جلجل فإن كان الاسم الواقع بعد «لا سيما» نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه : الجر ، وهو أعلاها ، والرفع وهو أقل من الجر ، والنصب ، وهو أقل الأوجه الثلاثة. فأما الجر فتخريجه على وجهين ؛ أحدهما : أن تكون «لا» نافية للجنس و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة ، و «ما» زائده ، وسى مضاف ، و «يوم» مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : ولا مثل يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و «سى» اسمها منصوب بالفتحة الظاهر. وهو مضاف و «ما» نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، و «يوم» بدل من ما. وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا و «سى» اسمها ، و «ما» نكرة موصوفة مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو يوم ، وخبر لا محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء عظيم هو يوم بداره جلجل موجود ، والوجه الثانى ، أن تكون «لا» نافية للجنس أيضا ، و «سى» اسمها ، و «ما» موصول اسمى بمعنى الذى مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليه ، و «يوم» خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير هو يوم ، والجمله من المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول ؛ وخبر «لا» محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل الذى هو يوم بداره جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذى أشار إليه الشارح. وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضا ، أحدهما : أن تكون «ما» نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافه «سى» إليها ، و «يوما» مفعول به لفعل محذوف ، وكأنك قلت : ولا مثل شىء أعنى يوما بداره جلجل ، وثانيهما : أن تكون «ما» أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبنى على السكون فى محل جر بإضافه ، و «يوما» تمييز لها وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفه كالمثال الذى ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع ، واختلفوا فى جواز النصب ؛ فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز فى النكرة ، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا- يكون إلا- نكرة منع النصب فى المعرفه ؛ لأنه لا- يجوز عنده أن تكون تمييزا ، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفه كما هو مذهب جماعه الكوفيين جوز نصب المعرفه بعد «سيما». والحاصل أن نصب المعرفه بعد «لا سيما» لا يمتنع إلا بشرطين : التزام كون المنصوب تمييزا ، والتزام كون التمييز نكرة.

وأشار بقوله «وأبوا أن يختزل»* إن صلح الباقي لوصل مكمل» إلى أن شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صله ، كما إذا وقع بعده جملة ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق» ، أو «هو ينطلق» أو ظرف ، أو جار ومجرور ، تامان ، نحو «جاء الذى هو عندك» أو «هو فى الدار» ؛ فإنه لا يجوز فى هذه المواضع حذف صدر الصلة ؛ فلا تقول «جاء الذى أبوه منطلق» تعنى «الذى هو أبوه منطلق» ؛ لأن الكلام يتم دونه ، فلا يدرى أحذف منه شىء أم لا؟ وكذا بقيه الأمثلة المذكوره ، ولا فرق فى ذلك بين «أى» وغيرها ؛ فلا- تقول فى «يعجبني أيهم هو يقوم» : «يعجبني أيهم يقوم» لأنه لا- يعلم الحذف ، ولا- يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ ، بل الضابط أنه متى احتل الكلام الحذف وعدمه لم يجز حذف العائد ، وذلك كما إذا كان فى الصلة ضمير - غير ذلك الضمير المحذوف - صالح لعوده على الموصول ، نحو «جاء الذى ضربته فى داره» ؛ فلا يجوز حذف الهاء من ضربته ؛ فلا تقول : «جاء الذى ضربت فى داره» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما فى كلام المصنف من الإيهام ؛ فإنه لم يبين أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صله لا يحذف ، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء أكان الموصول أيماً أم غيرها ، بل ربما يشعر ظاهر كلامه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع ، وبغير أى من الموصولات ؛ لأن كلامه فى ذلك ، والأمر ليس كذلك ، بل لا يحذف مع «أى» ولا مع غيرها متى صلح ما بعدها لأن يكون صله كما تقدم ، نحو «جاء الذى هو أبوه منطلق ، ويعجبني أيهم هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور ، نحو «جاءنى الذى ضربته فى داره ، ومررت بالذى مررت به فى داره» ، و «يعجبني أيهم ضربته فى داره ، ومررت بأبيهم مررت به فى داره».

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلى - إلى آخره» إلى العائد لمنصوب.

وشرط جواز حذفه أن يكون: متصلاً ، منصوباً ، بفعل تام أو بوصف ، نحو «جاء الذى ضربته ، والذى أنا معطيكه درهم».

فيجوز حذف الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذى ضربت» ومنه قوله تعالى: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا) وقوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا) التقدير «خلقته ، وبعثه» (١).

وكذلك يجوز حذف الهاء من «معطيكه» ؛ فتقول «الذى أنا معطيك درهم» ومنه قوله :

٣٤- ما الله موليك فضل فاحمدنه به ***فما لدى غيره نفع ولا ضرر(٢)

تقديره : الذى الله موليكه فضل ، فحذفت الهاء.

ص: ١٦٩

١- لم يذكر الشارح شيئاً من الشواهد من الشعر العربى على جواز حذف العائد المنصوب بالفعل المتصرف ، بل اكتفى بذكر الآيتين الكریمتين ؛ لأن مجيئه فى القرآن دليل على كثره استعماله فى الفصيح ، ومن ذلك قول عروه بن حزام : وما هو إلا أن أراها فجاءه فأبته حتى ما أكاد أجيب وأصرف عن جهى الذى كنت أرتئى وأنسى الذى أعددت حين أجيب أراد أن يقول : أصرف عن وجهى الذى كنت أرتئيه ، وأنسى الذى أعددته ، فحذف العائد المنصوب بأرتئى وبأعددت ، وكل منهما فعل تام متصرف :

٢- هذا البيت من الشواهد التى ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين. اللغة : «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة ، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان. المعنى : الذى يمنحك الله من النعم فضل منه عليك ، ومنه جاء تك من عنده من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك ؛ فاحمد ربك عليه ، واعلم أنه هو الذى ينفعك ويضرك ، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضرر. الإعراب : «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى : خبر عن لفظ الجلالة ، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم ، والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر بالإضافة ، وهو المفعول الأول ، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول ، والتقدير : موليكه ، والجمله من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «خير» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفه ، احمد : فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون نون التوكيد ، والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق باحمد «فما» الفاء للتعليل ، وما : نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها ، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه ، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه ، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفه. ولا : نافية «ضرر» معطوف على نفع ، ويجوز أن تكون «ما» نافية مهملة ، و «لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «نفع» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه : قوله : «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه منصوب بوصف ، وهذا الوصف اسم فاعل ، وأصل الكلام : ما الله موليكه ، أى : بالشىء الذى الله تعالى معطيكه هو فضل وإحسان منه عليك. واعلم أنه يشترط فى حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون

هذا الوصف صله لأل فإن كان الوصف صله لأل كان الحذف شاذاً ، كما فى قول الشاعر : ما المستفزّ الهوى محمود عاقبه ولو أتيح له صفو بلا كدر كان ينبغى أن يقول : ما المستفزه الهوى محمود عاقبه ، فحذف الضمير المنصوب مع ان ناصبه صله لأل ، ومثله قول الآخر : فى المعقب البغى أهل البغى ما ينهى امرأ حازماً أن يسأماً أراد أن يقول : فى المعقبه البغى ، فلم يتسع له . وإنما يمتنع حذف المنصوب بصله أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها ؛ لأنه هو الذى يدل على اسميه أل ، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

وكلام المصنف يقتضى أنه كثير ، وليس كذلك ؛ بل الكثير حذفه من الفعل المذكور ، وأما [مع] الوصف فالحذف منه قليل .

فإن كان الضمير منفصلا (1) لم يجز الحذف ، نحو «جاء الذى إياه ضربت» فلا يجوز حذف «إياه» وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف - وهو الحرف - - نحو «جاء الذى إنّه منطلق» فلا يجوز حذف .

ص: ١٧١

١- الذى لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال ، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه ، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما فى المثال الذى ذكره الشارح ، أو كان مقصورا عليه كقولك : جاء الذى ما ضربت إلا إياه ، والسر فى عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه ، ألا ترى أنك إذا قلت «جاء الذى إياه ضربت» كان المعنى : جاء الذى ضربته ولم أضرب سواه ، فإذا قلت «جاء الذى ضربت» صار غير دال على أنك لم تضرب سواه ، وكذلك الحال فى قولك «جاء الذى ما ضربت إلا إياه» فإنه بدل على أنك قد ضربت هذا الجائز ولم تضرب غيره ، فإذا قلت : «جاء الذى ما ضربت» دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائز فحسب. فأما المنفصل جوازا فيجوز حذفه ، والدليل على ذلك قول الشاعر : * ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فإن التقدير يجوز أن يكون «ما الله موليكه» ويجوز أن يكون «ما الله موليك إياه» وقد عرفت فيما سبق (فى مباحث الضمير) السر فى جواز الوجهين ، ومما يدل على جواز حذف الجائز الانفصال قول الله تعالى : (فَاكْهِنَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «بالذى آتاهم» وأن يكون التقدير «بالذى آتاهم ربهم» والثانى أولى ؛ فيحمل عليه تقدير الآيه الكريمة ، وكذلك قول الله تعالى : (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ) فإنه يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهم» كما يجوز أن يكون التقدير «ومن الذى رزقناهم إياه».

الهاء (١) ، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا [متصلا] بفعل ناقص ، نحو «جاء الذى كانه زيد».

الكلام على حذف العائد المخفوض و شروطه

كذاك حذف ما بوصف خفضا

كأنت قاض بعد أمر من قضى (٢)

كذا الذى جرّ بما الموصول جر

ك «مرّ بالذى مررت فهو بر» (٣)

ص: ١٧٢

١- إنما قال الشارح «فلا يجوز حذف الهاء» إشاره إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف ، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعا فإنه لا- يمتنع ، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) هذا إذا قدرت أصل الكلام : (أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ) أنهم شركائى ، على حد قول كثير : وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ومن ذا الذى يا عزّ لا يتغير؟ فإن قدرت الأصل «الذين كنتم تزعمونهم شركائى» لم يكن من هذا النوع.

٢- «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «حذف» مبتدأ مؤخر ، وحذف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «بوصف» جار ومجرور متعلق بقوله «خفض» الآتى «خفضا» خفض : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صلة «كأنت» الكاف جاره لقول محذوف ، أى كقولك ، أنت : مبتدأ «قاض» خبر المبتدأ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت للقول الذى قدرناه مجرورا بالكاف ، وبعد مضاف و «أر» مضاف إليه «من قضى» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمر ، أى : بعد فعل أمر مشتق من ماده قضى ، يشر إلى قوله تعالى : (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ) كما قال الشارح.

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الذى» اسم موصول مبتدأ مؤخر «جر» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «الذى» والجمله لا محل لها صلة «بما» جار ومجرور متعلق بالفعل الذى قبله «الموصول» مفعول مقدم لجر الآتى «جر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها صلة «كمر» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك ، مر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بالذى» جار ومجرور متعلق بمر السابق «مررت» فعل وفاعل. والجمله لا محل لها صلة ، والعائد محذوف تقديره «به» وقوله : «فهو بر» الفاء واقعه فى جواب شرط محذوف ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ ، بر : خبر المبتدأ. وجمله المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب ذلك الشرط المحذوف.

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شرع فى الكلام على المجرور ، وهو إما أن يكون مجرورا بالإضافة ، أو بالحرف.

فإن كان مجرورا بالإضافة لم يحذف ، إلا- إذا كان مجرورا بإضافه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ، نحو «جاء الذى أنا ضاربه : الآن ، أو غدا» ؛ فتقول : جاء الذى أنا ضارب ، بحذف الهاء.

وإن كان مجرورا بغير ذلك لم يحذف ، نحو «جاء الذى أنا غلامه ، أو أنا مضروبه ، أو أنا ضاربه أمس» وأشار بقوله : «كأنت قاض» إلى قوله تعالى : (فَأَقْصِرْ مَا أَنْتَ قَاضٍ) التقدير «ما أنت قاضيه» فحذفت الهاء ، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يقيد الوصف بكونه اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجرورا بحرف فلا- يحذف إلا- إن دخل على الموصول حرف مثله : لفظا ومعنى ، واتفق العامل فيهما ماده ، نحو : «مررت بالذى مررت به ، أو أنت مارّ به» فيجوز حذف الهاء ؛ فتقول : «مررت بالذى مررت» قال الله تعالى : (وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) أى : منه ، وتقول : «مررت بالذى أنت مارّ» أى به ، ومنه قوله :

ص: ١٧٣

أى : أنت بائح به..

ص: ١٧٤

١- هذا البيت لعنتره بن شداد العبسى ، الشاعر المشهور والفارس المذكور ، من كلمه مطلعها : طربت وهاجتك الطّباء السّوانح غداه غدت منها سنيح وبارح تغالت بى الأشواق حتّى كأنّما بزندان فى جو فى من الوجد قادح اللغه : «طربت» الطرب : خفه تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك ، وبعثت شوقك «الطّباء» جمع ظبى «السوانح» جمع سانح ، وهو ما أتاك عن يمينك فولاً-ك مياسره من ظبى أو طير أو غيرهما ، ويقال له : سنيح «بارح» هو ضد السانح ، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحا ، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقه» - بكسر فسكون - فى الأصل تطلق على ثمانين عامما ، وقد أراد بها المده الطويله «فبح» أمر من «باح بالأمر ببوح به» : أى أعلنه وأظهره «لان» أى الآن ، فحذف همزه الوصل والهمزه التى بعدم اللام ، ثم فتح اللام لمناسبه الألف ، وقيل : بل هى لغه فى الآن ، ومثله قول جرير بن عطيه : الآن وقد نزعت إلى نمير فهذا حين صرت لهم عذابا وقول الآخر : ألا يا هند هند بنى عمير أرتّ لان وصلك أم جديد؟ وقول أشجع السلمى : ألان استرحنا واستراحت ركابنا وأمسك من يجدى ومن كان يجتدى وروى الأعمم بيت الشاهد : تعزيت عن ذكرى سميّه حقه فبح عنك منها بالذى أنت بائح وأنشده الأخفش كما فى الشرح ، وهو كذلك فى المشهور من شعر عنتره. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع «تخفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من تخفى وفاعله خبر «كان» فى محل نصب «حب» مفعول به لتخفى ، وحب مضاف و «سمراء» مضاف إليه «حقه» ظرف زمان متعلق بتخفى «فبح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذى» جار ومجرور متعلق ببح أيضا «أنت بائح» مبتدأ وخبر ، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فبح الآن بالذى أنت بائح به. الشاهد فيه : قوله «بالذى أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جمله الصلة ؛ لكونه مجرورا بمثل الحرف الذى جر الموصول - وهو الباء - والعامل فى الموصول متحد مع العامل فى العائد ماده : الأول «بح» والثانى «بائح» ومعنى : لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف ، نحو : «مررت بالذي غضبت عليه» فلا يجوز حذف «عليه» وكذلك «مررت بالذي مررت به على زيد» فلا يجوز حذف «به» منه ؛ لاختلاف معنى الحرفين ؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للالصاق ، والداخلة على الضمير للسببيه ، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضا ، نحو : «مررت بالذي فرحت به» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله : «كذا الذي جرّ بما الموصول جرّ» أى كذلك يحذف الضمير الذى جرّ بمثل ما جرّ الموصول به (١) ، نحو : «مررت .

ص: ١٧٥

١- ومثله أن يكون الموصول وصفا لاسم ، وقد جر هذا الموصوف بحرف مثل الذى مع العائد ، ومنه قول كعب بن زهير : إن تعن نفسك بالأمر الذى عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت أبناء يعصر حين اضطرها القدر ففى كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه. أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله «بالأمر الذى عنيت» فإن التقدير فيه : بالأمر الذى عنيت به ، فحذف المجرور ثم الجار ؛ لكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الذى جر ذلك العائد. وأما البيت الثانى فالشاهد فيه قوله «إلى الأمر الذى ركنت» فإن تقدير الكلام : إلى الأمر الذى ركنت إليه ، فحذف المجرور ، ثم حذف الجار ؛ لكون الموصوف - وهو الأمر - مجرورا بحرف مماثل للحرف الذى جر به ذلك العائد.

بألذی مررت فهو بر» أی : «بألذی مررت به» فاستغنی بالمثال عن ذکر بقیه الشروط التی سبق ذکرها.

* * *

ص: ١٧٦

حرف التعريف هو «أل» برمتها أو اللام وحدها؟

أل حرف تعريف ، أو اللّام فقط ،

فتمط عرّفت قل فيه : «النمط» (١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه ؛ فقال الخليل المعرّف هو «أل» ، وقال سيبويه : هو اللّام وحدها ؛ فالهمزة عند الخليل همزة قطع ، وعند سيبويه همزة وصل اجتلبت للنطق بالسّاكن (٢)..

ص: ١٧٧

١- «أل» مبتدأ «حرف» خبر المبتدأ ، وحرف مضاف و «تعريف» مضاف إليه «أو» عاطفه «اللام» مبتدأ ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : أو اللّام حرف تعريف «فقط» الفاء حرف زائد لتزيين اللفظ ، وقط : اسم بمعنى حسب - أى كاف - حال من «اللام» وتقدير الكلام : أو اللّام حال كونه كافيك ، أو الفاء داخله في جواب شرط محذوف و «قط» على هذا إما اسم فعل أمر بمعنى انته! وتقدير الكلام «إذا عرفت ذلك فانته» وإما اسم بمعنى كاف خبر لمبتدأ محذوف ، أى إذا عرفت ذلك فهو كافيك ، وقوله «نمط» مبتدأ «عرفت» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع نعت لنمط «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «فيه» جار ومجرور متعلق بقل «النمط» مفعول به لقل ؛ لأنه مقصود لفظه ، وقيل : إن «عرفت» فعل شرط حذف أداته ، وجمله «قل» جواب الشرط حذف منه الفاء ، والتقدير : نمط إن عرفته فقل فيه النمط ، أى إن أردت تعريفه ، وجمله الشرط وجوابه - على هذا - خبر المبتدأ ، وهو تكلف لا داعي له.

٢- ذهب الخليل إلى أن أداه التعريف هي «أل» برمتها ، وأن الهمزة همزة أصلية ، وأنها همزة قطع ؛ بدليل أنها مفتوحة ؛ إذ لو كانت همزة وصل لكسرت ؛ لأن الأصل في همزة الوصل الكسر ، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض ، وليس هنا عارض يقتضى ضمها أو فتحها ؛ وبقي عليه أن يجيب عما دعا إلى جعلها في الاستعمال همزة وصل ، والجواب عنده أنها إنما صارت همزة وصل في الاستعمال ؛ لقصد التخفيف الذي اقتضاه كثره استعمال هذا اللفظ. وذهب سيبويه رحمه الله إلى أن أداه التعريف هي اللّام وحدها ، وأن الهمزة زائده ، وأنها همزة وصل أتى بها توصلا إلى النطق بالسّاكن ، فإن قيل : فلماذا أتى بالهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالسّاكن ولم تتحرك اللّام؟ أجيب عن ذلك بأنها لو حركت لكانت إما أن تحرك بالكسر فتلتبس بلام الجر ، أو بالفتح فتلتبس بلام الابتداء ، أو بالضم فتكون مما لا نظير له في العربية ؛ فلأجل ذلك عدل عن تحريك اللّام ، وأبقيت على أصل وضعها. وجيء بهمزة الوصل قبلها.

والألف واللام المعرّفه تكون للعهد ، كقولك : «لقيت رجلاً فأكرمت الرجل» وقوله تعالى : (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ) ولاستغراق الجنس ، نحو : (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ) وعلامتها أن يصلح موضعها «كلّ» ولتعريف الحقيقه ، نحو : «الرجل خير من المرأة» أى : هذه الحقيقه خير من هذه الحقيقه.

و «النمط» ضرب من البسط ، والجمع أنماط - مثل سبب وأسباب - والنمط - أيضا - الجماعه من الناس الذين أمرهم واحد ، كذا قاله الجوهري.

وقد تزداد لازما : كالات ،

والآن ، والذين ، ثم اللات (١)

ولاضطرار : كبنات الأوبر

كذا ، «وطبت النفس يا قيس» السرى (٢).

ص: ١٧٨

١- «قد» حرف تقليل «تزداد» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى «أل» «لازما» حال من مصدر الفعل السابق ، وتقديره : تزداد حال كون الزيد لازما ، وقيل : هو مفعول مطلق ؛ وهو وصف لمصدر محذوف : أى زيدا لازما ، وأنكر هذا ابن هشام على المعربين «كالات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كالات «والآن ، والذين ، ثم اللات» معطوفات على اللات.

٢- «لاضطرار» جار ومجرور متعلق بتزاد «كبنات» الكاف جاره لقول محذوف ، وهي ومجرورها يتعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كقولك إلخ ، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ من ماده القول محذوف أيضا «طبت» فعل وفاعل «النفس» تمييز «يا» حرف نداء «قيس» منادى مبنى على الضم فى محل نصب «السرى» نعت له ، وتقدير الكلام : «طبت النفس يا قيس» كذلك.

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائده ، وهي - في زيادتها - على قسمين : لازمه ، وغير لازمه .

ثم مثل الزائده اللازمه ب- «اللات» (1) وهو اسم صنم كان بمكه ، وب «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح (2) ، واختلف في الألف واللام الداخلة عليه ؛

ص: ١٧٩

١- مثل اللات كل علم قارنت «أل» وضعه لمعناه العلمي ، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولاً ؛ فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه : السمؤال ، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء ، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها «أل» وقد قارنت وضعه للعلميه أيضا : العزى ، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزه ، ثم سمي به صنم أو شجره كانت غطفان تعبدها ، ومنه اللات ؛ وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته ؛ ثم سمي به صنم ؛ وأصله بتشديد التاء ؛ فلما سمي به خفت تاؤه ؛ لأن الأعلام كثيرا ما يغير فيها ، ومنه «اليسع» فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به .

٢- أكثر النحاه على أن «الآن» مبني على الفتح ؛ ثم اختلفوا في سبب بنائه؟ فذهب قوم إلى أن عله بنائه تضمنه معنى «أل» الحضوريه ؛ وهذا الرأي هو الذي نقله الشارح عن المصنف وجماعه ؛ وهؤلاء يقولون : إن «أل» الموجوده فيه زائده ؛ وبنائه لتضمنه معنى «أل» أخرى غير موجوده ؛ ونظير ذلك بناء «الأمس» في قول نصيب بن رباح : وإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب فإنهم جعلوا بناءه في هذا وما أشبهه لتضمنه معنى «أل» غير الموجوده فيه ، وهذا عجيب منهم ؛ لأنهم ألغوا الموجود ، واعتبروا المعدوم ، وقال قوم : بنى «الآن» لضمنه معنى الإشاره ؛ فإنه بمعنى هذا الوقت ، وهذا قول الزجاج ، وقيل : بنى «الآن» لشبهه بالحرف شبهها جموديا ، ألا ترى أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر؟ بخلاف غيره من أسماء الزمان كحين ووقت وزمن وساعه ؛ ومن الناس من يقول : الآن اسم إشاره إلى الزمان ، كما أن هنا اسم إشاره إلى المكان ؛ فبنائه على هذا لتضمنه معنى كان حقه أن يؤدي بالحرف ، ومن النحاه من ذهب إلى أنه معرب ، وأنه ملازم للنصب على الظرفيه وقد يخرج عنها إلى الجر بمن ، فيقال : سأحالفك من الآن ، بالجر ، ويقول صاحب النكت : «وهذا قول لا يمكن القدح فيه ، وهو الراجح عندي ، والقول ببنائه لا توجد له عله صحيحه» اه .

فذهب قوم إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك : «مررت بهذا الرجل» ؛ لأن قولك : «الآن» بمعنى هذا الوقت ، وعلى هذا لا تكون زائده ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى أنها زائده ، وهو مبنى لتضمنه معنى الحرف ، وهو لام الحضور.

ومثّل - أيضا - ب- «الذين» ، و «اللآت» والمراد بهما ما دخل عليه «أل» من الموصولات ، وهو مبنى على أنّ تعريف الموصول بالصيغ ؛ فتكون الألف واللام زائده ، وهو مذهب قوم ، واختاره المصنف ، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول ب- «أل» إن كانت فيه نحو : «الذى» فإن لم تكن فيه فببئتها نحو : «من ، وما» إلا «أيا» فإنها تتعرف بالإضافة ؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائده ، وأما حذفها في قراءه من قرأ : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) فلا يدلّ على أنها زائده ؛ إذ يحتمل أن تكون حذفت شذوذا وإن كانت معرّفه ، كما حذفت من قولهم : «سلام عليكم» من غير تنوين - يريدون «السّلام عليكم».

وأما الزائده غير اللازمه فهي الداخلة - اضطرارا - على العلم ، كقولهم في «بنات أوبر» علم لضرب من الكمأه «بنات الأوبر» ومنه قوله :

ص: ١٨٠

١- هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلًا، وممن استشهد به أبو زيد في النوادر. اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك؛ ومثله - في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورا - قوله تعالى: (وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ) و (يَبْغُونَهَا عِوَجًا) و (وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ) «أكمؤا» جمع كمء - بزنه فلس - ويجمع الكمء على كمأه، أيضا، فيكون المفرد خاليا من التاء وهي في جمعه، على عكس تمره وتمر، وهذا من نوادر اللغة، «وعساقلا» جمع عسقول - بزنه عصفور - وهو نوع من الكمأه، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ) فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتيح جمع مفتاح، وليس جمع مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقيل جمع عسقل - بزنه منبر - و «بنات الأوبر» كمأه صغار مزغبه كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأه كأمثال الحصى صغار، وهي رديئه الطعام. الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلا» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفه، واللام موطنه للقسم، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطرا؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأه ردىء، والعلم لا تدخله «أل»، فرارا من اجتماع معرفين، وهما حينئذ العلميه وأل، فزادها هنا ضروره، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر: *ولقد نهيتك عن بنات الأوبر* فإنه زاد الألف واللام للضروره، وكقول الراجز: باعد أمّ العمرو من أسيرها حراس أبواب لدى قصورها (وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر: يا ليت أمّ العمرو كانت صاحبي مكان من أشتى على الرّكائب قال: وقد يجوز أن أوبر نكره فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرسا من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: هذا ابن عرس مقبل» اه كلام الأصمعي.

والأصل «بنات أوبر» فزيدت الألف واللام ، وزعم المبرّد أن «بنات أوبر» ليس بعلم ؛ فالألف واللام - عنده - غير زائده.

ومنه الداخلة اضطرارا على التمييز ، كقوله :

٣٧- رأيتك لما أن عرفت وجوهنا***صددت ، وطبت النفس يا قيس عن عمرو(١)

ص: ١٨٢

١- البيت لرشيد بن شهاب اليشكري ، وزعم التوزي - نقلا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج به ، وليس كذلك ؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه. اللغة : «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري ، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم ، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أي : ثباتنا في الحرب وشده وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقا حميما لقيس ، وكان قوم الشاعر قد قتلوه. المعنى : يندد بقيس ؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم ، ورضى من الغنيمه بالإياب ؛ فلم يدافع عنه ، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل. الإعراب : «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول ، وليس بحاجه لمفعول ثان ؛ لأن «رأى» هنا بصريه «لما» ظرفيه بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائده «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه : مفعول به لعرف ، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل ، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل ، والجمله معطوفه على جمله صددت «النفس» تمييز نسبه «يا قيس» يا : حرف نداء ، و «قيس» منادى ، وجمله النداء لا محل لها معترضه بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت ، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسلية. الشاهد فيه : قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز - الذي يجب له التنكير - ضروره ، وذلك في اعتبار البصريين ، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز ، بل يجوز عندهم أن يكون معرفه وأن يكون نكره ؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائده ، بل تكون معرفه. ومن العلماء من قال : «النفس» مفعول به لصددت ، وتمييز طبت محذوف ، والتقدير على هذا : صددت النفس وطبت نفسا يا قيس عن عمرو ، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد ، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

والأصل «وطبت نفسا» فزاد الألف واللام ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، وهو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفه ؛ فالألف واللام عندهم غير زائده.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله : «كبنات الأوبر» ، وقوله : «وطبت النفس يا قيس السرى».

وبعض الاعلام عليه دخلا

للمح ما قد كان عنه نقلا (1)

ص: ١٨٣

١- «وبعض» مبتدأ ، وبعض مضاف و «الأعلام» مضاف إليه «عليه» جار ومجرور متعلق بدخل الآتى «دخلا» دخل فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على أل ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «للمح» جار ومجرور متعلق بدخل ، ولمح مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «كان» فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام «عنه» جار ومجرور متعلق بقوله نقل الآتى «نقلا» نقل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على بعض الأعلام ، والألف للاطلاق ، والجمله فى محل نصب خبر كان ، والجمله من كان ومعموليها لا محل لها صلة الموصول.

ذكر المصنف - فيما تقدم - أن الألف واللام تكون معرّفه ، وتكون زائده ، وقد تقدم الكلام عليهما ، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصّيفه ، والمراد بها الداخلة على ما سمّى به من الأعلام المنقوله ، مما يصلح دخول «أل» عليه ، كقولك في «حسن» : «الحسن» وأكثر ما تدخل على المنقول من صفه ، كقولك في «حارث» : «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مصدر ، كقولك في «فضل» : «الفضل» وعلى المنقول من اسم جنس غير مصدر ، كقولك في «نعمان» : «النعمان» وهو في الأصل من أسماء الدم (٢) ؛ فيجوز دخول «أل» في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل ، وحذفها نظرا إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نقلا» إلى أن فائده دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفه ، أو ما في معناها.

ص: ١٨٤

١- «كالفضل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كالفضل «والحارث والنعمان» معطوفان على الفضل «فذكر» مبتدأ ، وذكر مضاف و «ذا» اسم إشارة مضاف إليه «وحذفه» الواو حرف عطف ، حذف : معطوف على المبتدأ ، وحذف مضاف والضمير مضاف إليه «سيان» خبر المبتدأ وما عطف عليه ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثني ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد :

٢- هنا شيان : الأول أن الذى تلمحه حين تدخل «أل» على نعمان هو وصف الحمرة التى يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما ؛ لأن الحمرة لازمه للدم. والثانى : أن الناظم فى كتاب التسهيل جعل «نعمان» من أمثله العلم الذى قارنت أل» وضعه كالكلمات والعزى والسموأل ، وهذه لازمه ، بدليل قوله هناك «وقد تزداد لازما» وهنا مثل به لما زيدت عليه «أل» بعد وضعه للمح الأصل ، وهذه لبست بلازمه على ما قال «فذكر ذا وحذفه سيان» والخطب فى هذا سهل ؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت «النعمان» أحيانا مقرونا بأل ؛ فيكون من النوع الأول ، وسمت أحيانا أخرى «نعمان» بدون أل ؛ فيكون من النوع الثانى.

وحاصله : أنك إذا أردت بالمنقول من صفه ونحوه أنه إنما سمي به تافؤلا- بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك ، كقولك : «الحارث» نظرا إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل ، وهو أنه يعيش ويحترث ، وكذا كل ما دل على معنى ونحوهما يوصف به في الجملة ، كفضل ونحوه ، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام ، بل تقول : فضل ، وحارث ، ونعمان ؛ فدخول الألف واللام أفاد معنى لا يستفاد بدونهما ؛ فليستا بزائدتين ، خلافا لمن زعم ذلك ، وكذلك أيضا ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف ، بل الحذف والإثبات ينزل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما ، وهو أنه إذا لمح الأصل جيء بالألف واللام ، وإن لم يلمح لم يؤت بهما.

قد يصير الاسم المقترب بأل او المضاف علماً بالغلبه

وقد يصير علما بالغلبه

مضاف أو مصحوب أل كالعقبه (١)

وحذف أل ذى - إن تناد أو تضيف -

أوجب ، وفي غيرهما قد تنحذف (٢).

ص: ١٨٥

١- «وقد» الواو للاستئناف ، قد : حرف تقليل «يصير» فعل مضارع ناقص «علما» خبر يصير مقدم على اسمه «بالغلبه» جار ومجرور متعلق بـ «مصير» مضاف «مصير» مؤخر عن خبره «أو مصحوب» أو : حرف عطف ، مصحوب معطوف على مضاف ، ومصحوب مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «كالعقبه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كالعقبه.

٢- «وحذف» الواو للاستئناف ، حذف : مفعول به مقدم على عامله وهو «أوجب» الآتى ، وحذف مضاف ، و «أل» قصد لفظه : مضاف إليه «ذى» اسم إشاره نعت لال «إن» شرطيه «تناد» فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو» عاطفه «تضيف» معطوف على «تناد» مجزوم بالسكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أوجب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف لدلاله هذا عليه ، أو جمله أوجب وفاعله فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف الفاء منها - مع أنها جمله طلبيه - ضروره «وفى» الواو حرف عطف ، فى : حرف جر «غيرهما» غير : مجرور بـ «فى» ، وغير مضاف والضمير - الذى يعود على النداء والإضافه - مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتنحذف الآتى «قد» حرف تقليل «تنحذف» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «أل» وتقدير البيت : إن تناد أو تضيف فأوجب حذف أل هذه ، وقد تنحذف أل فى غير النداء والإضافه.

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة ، نحو : «المدينة» ، و «الكتاب» ؛ فإنَّ حقهما الصِّدق على كل مدينة وكل كتاب ، لكن غلبت «المدينة» على مدينة الرسول صَلَّى اللهُ عليه و [آله] و سَلَّم ، و «الكتاب» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى ، حتى إنهما إذا أطلقا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة ، نحو «يا صعق» في الصَّعق (١) ، و «هذه مدينة رسول الله صَلَّى اللهُ عليه و [آله] و سَلَّم».

وقد تحذف في غيرهما شذوذا ، سمع من كلامهم : «هذا عَيُوق طالعا» (٢) ، والأصل العَيُوق ، وهو اسم نجم.

وقد يكون العلم بالغلبة أيضا مضافا : كابن عمر ، وابن عَبَّاس ، وابن مسعود ؛

ص: ١٨٦

-
- ١- الصعق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمى بصاعقه ، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل ، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامه ، فعصفت الريح التراب في جفانه ، فسبها ، فرمى بصاعقه ، فقال الناس عنه : الصعق.
 - ٢- العيوق - في أصل الوضع - كلمة على زنه فيقول من قولهم : عاق فلان فلانا يعوقه ، إذا حال بينه وبين غرضه ، ومعناه عائق ، وهو بهذا صالح للاطلاق على كل معوق لغيره ، وخصوصا به نجما كبيرا قريبا من نجم الثريا ونجم الدبران ، زعموا أنهم سموه بذلك لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يخول بينه وبين إدراكها.

فإنه غلب على العبادله (1) دون غيرهم من أولادهم ، وإن كان حقه الصِّدق عليهم ، لكن غلب على هؤلاء ، حتى إنه إذا أطلق «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله ، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضى الله عنهم أجمعين ؛ وهذه الإضافة لا تفارقه ، لا فى نداء ، ولا فى غيره ، نحو : «يا ابن عمر». هـ)

ص: ١٨٧

١- العبادله : جمع عبدل ، بزنه جعفر ، وعبدل يحتمل أمرين : أولهما أن يكون أصله «عبد» فزيدت لام فى آخره ، كما زيدت فى «زيد» حتى صار زيدا ، والثانى أن يكونوا قد نحتوه من «عبد الله» فاللام هى لام لفظ الجلاله ، والنحت باب واسع ؛ فقد قالوا : عبشم ، من عبد شمس ، وعبدر ، من عبد الدار ، ومرقس ، من امرىء القيس ، وقالوا : حمدله ، من الحمد لله ، وسبحله ، من سبحان الله ، وجعفده ، من قولهم : جعلت فداءك ، وطلبقه ، من قولهم : أطال الله بقاءك - وأشباه لهذا كثيره. وقال الشاعر ، وينسب لعمر بن أبى ربيعه ؛ فجاء بالفعل واسم فاعله على طريق النحت : لقد بسملت ليلى غداه لقيتها فى حَيِّذا ذاك الحبيب المبسمل ولكثره ما ورد من هذا النحو نرى أنه يجوز لك أن تقيس عليه ؛ فتقول «مشأل مشأله» إذا قال : ما شاء الله ، وتقول «سبحر سبخره» إذا قال : سبحان ربي ، وتقول «نعمص نعمصه» إذا قال : نعم صباحك ، وتقول «نعمس نعمسه» إذا قال : نعم مساؤك ، وهكذا ؛ وقدامى العلماء يرون باب النحت مقصورا على ما سمع منه عن العرب وهو من تحجير الواسع ؛ فتدبر هذا ، ولا تكن أسير التقليد ، وانظر القسم الأول من كتابنا دروس التصريف (ص ٢٢ طبعه ثانيه)

المبتدأ قسماً: مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر

مبتدأ زيد ، وعاذر خبر ،

إن قلت «زيد عاذر من اعتذر» (١)

وأول مبتدأ ، والثاني

فاعل اغنى في «أسار ذان» (٢)

وقس ، وكاستفهام النفي ، وقد

يجوز نحو «فأتر أولو الرشد» (٣)

ص: ١٨٨

١- «مبتدأ» خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر «وعاذر» الواو عاطفه ، وعاذر مبتدأ «خبر» خبر المبتدأ «إن» شرطيه «قلت» قال : فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعل «زيد» مبتدأ «عاذر» خبره ، وفاعله - من جهه كونه اسم قاعل - ضمير مستتر فيه ، والجمله من المبتدأ والخبر مقول القول «من» اسم موصول مفعول به لعاذر «اعتذر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجمله لا- محل لها صلته الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام وتقدير الكلام : إن قلت زيد عاذر من اعتذر فزيد مبتدأ وعاذر خبره.

٢- «وأول» مبتدأ «مبتدأ» خبره «والثاني» مبتدأ «فاعل» خبر «أغنى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فاعل ، والجمله في محل رفع صفة لفاعل «في» حرف جر ، ومجروره قول محذوف «أسار» الهمزه للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، و «ذان» فاعل سد مسد الخبر ، والجمله من المبتدأ وفاعله مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وأول اللفظين مبتدأ وثانيهما فاعل أغنى عن الخبر في قولك : أسار ذان.

٣- «وقس» الواو عاطفه ، قس : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله ومتعلقه محذوفان ، والتقدير : وقس على ذلك ما أشبهه «وكاستفهام» الواو حرف عطف ، والكاف حرف جر ، واستفهام : مجرور بها ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النفي» مبتدأ مؤخر «وقد» الواو حرف ، قد حرف تقليل «يجوز» فعل مضارع «نحو» فاعل يجوز «فأتر» مبتدأ «أولو» فاعل بفأتر سد مسد الخبر ، وأولو مضاف و «الرشد» مضاف إليه ، والجمله من المبتدأ وفاعله المغنى عن الخبر مقول قول محذوف ، والتقدير : وقد يجوز نحو قولك فأتر أولو الرشد ، والمراد بنحو هذا المثال : كل وصف وقع بعده مرفوع يستغنى به ولم تتقدمه أداه استفهام ولا أداه نفي.

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر ؛ فمثال الأول «زيد عاذر من اعتذر» والمراد به : ما لم يكن المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما يذكر في القسم الثاني ؛ فزيد : مبتدأ ، وعاذر : خبره ، ومن اعتذر : مفعول لعاذر ، ومثال الثاني «أسار ذان» فالهمزة : للاستفهام ، وسار : مبتدأ ، وذان : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويقاس على هذا ما كان مثله ، وهو : كل وصف اعتمد على استفهام ، أو نفى - نحو : أقائم الزّيدان ، وما قائم الزّيدان - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش - ورفع (1) فاعلا ظاهرا ، كما مثل ، أو ضميرا منفصلا ، نحو : «أقائم أنتما» وتم الكلام به ؛ فإن لم يتم به [الكلام] لم يكن مبتدأ ، نحو : «أقائم أبواه زيد» فزيد : مبتدأ مؤخر ، وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حينئذ ؛ إذ لا يقال «أقائم أبواه» فيتّم الكلام ، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا ؛ فلا يقال في «ما زيد قائم ولا قاعد» : إن «قاعدا» مبتدأ ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل ، على أن في المسألة خلافا (2) ، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف ، كما مثل ،) .

ص : ١٨٩

١- «ورفع» هذا الفعل معطوف بالواو على «اعتمد» في قوله «وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى» وكذلك قوله «وتم الكلام به» ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلا بغنى عن الخبر ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون معتمدا على استفهام أو نفى - عند البصريين - والثاني أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفي الضمير المنفصل خلاف سنذكره ، والثالث أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

٢- سنبسّط القول في هذه المسألة قريبا (انظر ص ١٩٢ من هذا الجزء).

أو بالاسم كقولك : كيف جالس العمران (١)؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف ، كما مثل ، أو بالفعل كقولك : «ليس قائم الزيدان» فليس : فعل ماضٍ [ناقص] ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ خبر ليس ، وتقول : غير قائم الزيدان»
غير : مبتدأ ، وقائم : مخفوض بالإضافة ، والزيدان : فاعل بقائم سدّ مسدّ خبر غير ؛ لأن المعنى ما قائم الزيدان ، فعومل «غير قائم» معاملة «ما قائم» ومنه قوله :

٣٨- غير لاه عداك ؛ فاطرح اللهو ، ***ولا تغترر بعارض سلم (٢)

ص : ١٩٠

١- «كيف» اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب حال من «العمران» الآتى و «جالس» مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهره ، و «العمران» فاعل يجالس أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابه عن الضمه لأنه مثنى .
٢- لم أقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين . اللغه : «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو ، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة ، ولكن المراد هنا لازم ذلك ، وهو الغفله «اطرح» - بتشديد الطاء - أى - اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها - أى صلح وموادعه ، وإضافه عارض إليه من إضافه الصفه للموصوف . المعنى : إن أعداءك ليسوا غافلين عنك ، بل يتربصون بك الدوائر ؛ فلا تركز إلى الغفله ، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنه وترك القتال ؛ فإنهم يأخذون فى الأهبه والاستعداد . الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه «عداك» عدى : فاعل لاه سد مسد خبر غير ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «فاطرح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «اللهو» مفعول به لا طرح «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهيه وعلامه جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بعارض» جار ومجرور متعلتى بتغترر ، وعارض مضاف ، و «سلم» مضاف إليه . الشاهد فيه : قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير ؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي ؛ فكأنه «ما» فى قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظا بإضافه المبتدأ إليه وهو فى قوه المرفوع بالابتداء وللکلام بقیه نأتى فى شرح الشاهد التالى لهذا الشاهد .

فغير : مبتدأ ، ولاه : مخفوض بالإضافه ، وعداك : فاعل بلاه سدّ مسدّ خبر غير ، ومثله قوله :

٣٩- غير مأسوف على زمن ***ينقضى بالهمّ والحزن (١)ب

ص: ١٩١

١- البيت لأبي نواس - الحسن بن هانى بن عبد الأول ، الحكيمى - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة ، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر ، وهو : إنّما يرجو الحياه فتى عاش فى أمن من المحن اللغه : «مأسوف» اسم مفعول من الأسف ، وهو أشد الحزن ، وفعله من باب فرح ، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغه اسم المفعول مثل الميسور ، والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف ، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف ، ثم أريد به اسم الفاعل ، وستعرف فى بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه. المعنى : إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم ، وأحزان تأتي من ورائها أحزان ، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاه ولا اكتراث. الإعراب : «غير» مبتدأ ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف ، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «زمن» والجمله من ينقضى وفاعله فى محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى ينقضى «والحزن» الواو حرف عطف ، الحزن : معطوف على الهم. التمثيل به : فى قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدى فى قولك «ما مضروب الزيدان» فى أن كل واحد منهما سد مسد الخبر ؛ لأن المتضايين بمنزله الاسم الواحد ، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما سد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا ، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه فى الشاهد السابق. هذا أحد توجيهات ثلاثه فى ذلك ونحوه ، وإليه ذهب ابن الشجرى فى أماليه. والتوجيه الثانى لابن جنى وابن الحاجب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر مقدم ، وأصل الكلام : «زمن ينقضى بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشىء؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيده ؛ لأن العبارة الواردة فى البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير. والتوجيه الثالث لابن الخشاب ، وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير - إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور ، والمجلود ، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل ، فكأنه قال «أنا غير آسف - إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقه والجهد. ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبى يمدح بدر بن عمار : ليس بالمنكر أن برزت سبعا غير مدفوع عن السبق العراب

فغير : مبتدأ ، ومأسوف : مخفوض بالإضافه ، وعلى زمن : جار ومجرور فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل ، وقد سدّ مسدّ خبر غير .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى ولده عن إعراب هذا البيت ؛ فارتبك فى إعرابه .

ومذهب البصريين - إلا الأخفش - أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام (1) ، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط

ص : ١٩٢

١- مذهب جماعه من النحاه أنه يجب أن يكون الفاعل الذى يرفعه الوصف المعتمد اسما ظاهرا ، ولا يجوز أن يكون ضميرا منفصلا ، فإن سمع ما ظاهره ذلك فهو محمول على أن الوصف خبر مقدم والضمير مبتدأ مؤخر ، وعند هؤلاء أنك إذا قلت «أمسافر أنت» صح هذا الكلام عربيه ، ولكن يجب أن يكون «مسافر» خيرا مقدا ، و «أنت» مبتدأ مؤخرا ، والجمهور على أنه يجوز أن يكون الفاعل المغنى عن الخبر ضميرا بارزا كما يكون اسما ظاهرا ، ولا محل لإنكار ذلك عليهم بعد وروده فى الشعر العربى الصحيح ، وفى القرآن الكريم عبارات لا يجوز فيها عربيه أن تحمل على ما ذكروا من التقديم والتأخير ؛ فمن ذلك قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) إذ لو جعلت «راغب» خيرا مقدا و «أنت» مبتدأ مؤخرا لزم عليه الفصل بين «راغب» وما يتعلق به وهو قوله «عن آلتهى» بأجنبى وهو أنت ؛ لأن المبتدأ بالنسبه للخبر أجنبى منه ، إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شىء من ذلك إذا جعلت «أنت» فاعلا ؛ لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ونظير الآية الكريمة فى هذا وعدم صحه التخريج على التقديم والتأخير قول الشاعر «فخير نحن» فى الشاهد رقم ٤٠ الآتى . ومن ذلك أيضا قول الشاعر :
أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب؟ ومثله قول الآخر : خليلي ما واف بعهدى أنتما إذا لم تكونا لى على من
أقاطع وقول الآخر : فما باسط لخيرا ولا دافع أذى عن الناس إلا أنتم آل دارم ولا يجوز فى بيت من هذه الأبيات الثلاثة أن تجعل
الوصف خيرا مقدا والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ، كما لا يجوز ذلك فى الشاهد الآتى على ما ستعرفه ، لأنه يلزم على ذلك أن
يفوت التطابق بين المبتدأ وخبره ، وهو شرط لا بد منه ، فإن الوصف مفرد والضمير البارز للمثنى أو للمجموع ، أما جعل الضمير
فاعلا فلا محذور فيه ، لأن الفاعل يجب أفراد عامله .

ذلك ؛ فأجازوا «قائم الزيدان» فقائم : مبتدأ ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ص: ١٩٣

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : «وقد يجوز نحو : فائر أولو الرّشد» أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفى أو استفهام.

وزعم المصنف أن سيويوه يجيز ذلك على ضعف ، ومما ورد منه قوله :

٤٠- فخير نحن عند الناس منكم *** إذا الدّاعى المثوّب قال : يالا(١).

ص: ١٩٤

١- هذا البيت لزهير بن مسعود الضبى. اللغة : «الناس» هكذا هو بالنون فى كافة النسخ ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «المثوب» من التثويب ، وأصله : أن يجىء الرجل مستصرخا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر ، ثم سمي الدعاء نثويا لذلك «قال يالا ، أى : قال يا لفلان ، فحذف فلانا وأبقى اللام ، وانظر ص ١٥٩ السابقة. الإعراب : «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخير «عند» ظرف متعلق بخير ، وعند مضاف و «والناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضا «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «الداعى» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير : إذا قال الداعى ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها «المثوب» نعت للداعى «قال» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الداعى ، والجمله من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره «يالا» مقول القول ، وهو على ما عرفت من أن أصله يا لفلان. الشاهد فيه : فى البيت شاهدان لهذه المسألة ، وكلاهما فى قوله «فخير نحن» ، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخير ، ولم يتقدم على الوصف - وهو «خير» - نفى ولا استفهام وزعم جماعه من النحاه - منهم أبو على وابن خروف - أنه لا شاهد فى هذا البيت ، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره «نحن خير - إلخ» وقوله «نحن» المذكور فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى خير ، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفى الكلام ما يغنى عنه؟ وأما الشاهد الثانى فإن «نحن» الذى وقع فاعلا- أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل ؛ فهو دليل للجمهور على صحه ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغنى عن الخبر ضميرا منفصلا ، ولا يجوز فى هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخرا ويكون «خير» خبرا مقديما ؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به - وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» - بأجنبى ، على ما قررناه فى قوله تعالى : (أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي) (فى ص ١٩٣) ؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفى أو استفهام ، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغنى عن خبره ضميرا بارزا.

فخير : مبتدأ ، ونحن : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ولم يسبق «خير» نفى ولا استفهام ، وجعل من هذا قوله :

٤١- خير بنو لهب ؛ فلا تك ملغيا**مقاله لهبى إذا الطير مرت (١)

فخير : مبتدأ ، وبنو لهب : فاعل سدّ مسدّ الخبر.

ص: ١٩٥

١- هذا البيت ينسب إلى رجل طائى ، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع. اللغه : «خير» من الخبره ، وهى العلم بالشىء «بنو لهب» جماعه من بنى نصر ابن الأزد ، يقال : إنهم أزر قوم ، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيره عزه. تيممت لهبا أبتغى العلم عندهم وقد صار علم العائفين إلى لهب المعنى : إن بنى لهب عالمون بالزجر والعيافه ؛ فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه. الإعراب : «خير» مبتدأ ، والذى سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخير سد مسد الخبر ، وبنو مضاف ، و «لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفه ، لا : ناهيه «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا ، وعلامه جزمه سكون النون المحذوفه للتخفيف ؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ملغيا» خبرتك ، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه «مقاله» مفعول به لمغ ، ومقاله مضاف و «لهبى» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا مرت الطير ، والجمله من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وهى جمله الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا مرت الطير فلا تك ملغيا .. إلخ «مرت» مر : فعل ماض ، والتاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود على «الطير» والجمله من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسره. الشاهد فيه : قوله «خير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خير عن الخبر ، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام ، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت ، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفى أو نحوه على الوصف استنادا إلى هذا البيت ونحوه. ويرى البصريون - ما عدا الأخفش - أن قوله «خير» خبر مقدم ، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر ، وهذا هو الراجح الذى نصره العلماء كافة ، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محذور - وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين : إفرادا وتشبيه وجمعا ، وهنا لا- تطابق بينهما لأن «خير» مفرد ، و «بنو لهب» جمع ؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد - فالجواب على هذا أيسر مما تظن ؛ فإن «خير» فى هذا البيت يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ؛ بسبب كونه على زنه المصدر مثل الذميل والصهيل ، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد ، تقول : محمد عدل ، والمحدثان عدل ، والمحمدون عدل ، ومن عاده العرب أن يعطوا الشىء الذى يشبه شيئا حكم ذلك الشىء ؛ تحقيقا لمقتضى المشابهه ، وقد وردت صيغه فعيل مخبرا بها عن الجماعه ، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خيرا ظاهرا عن الجمع فى نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ) وقول الشاعر : * هُنَّ صَدِيقٌ لِلَّذِي لَمْ يَشِبْ*

أحوال المبتدأ ذي المرفوع مع مرفوعه و ما يجوز من وجوه الإعراب فى كل حال

والثان مبتدا ، وذا الوصف خبر

إن فى سوى الأفراد طبقا استقر (١).

ص: ١٩٦

١- «والثان» مبتدأ «مبتدأ» خبر «وذا» الواو عاطفه ، ذا اسم إشاره مبتدأ «الوصف» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره «خبر» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره «إن» شرطيه «فى سوى» جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، وسوى مضاف ، و «الأفراد» مضاف إليه «طبقا» حال من الضمير المستتر فى «استقر» الآتى وقيل : هو تمييز محول عن الفاعل «استقر» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام «إن فى سوى الأفراد طبقا استقر فالثان مبتدأ - إلخ».

الوصف مع الفاعل : إما أن يتطابقا إفرادا أو تشبه أو جمعا ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمان : ممنوع ، وجائز .

فإن تطابقا إفرادا - نحو «أقائم زيد» - جاز فيه وجهان (1) ؛ أحدهما : أن .

ص: ١٩٧

١- ههنا ثلاثة أمور نحب أن ننبهك إليها ، الأول : أنه لا ينحصر جواز الوجهين في أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، بل مثله ما إذا كان الوصف مما يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع وكان المرفوع بعده واحدا منها ، نحو أقتيل زيد ، ونحو أجريح الزيدان ، ونحو أصدق المحمدون؟ وقد اختلفت كلمة العلماء فيما إذا كان الوصف جمع تكسير والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا ؛ فذكر قوم أنه يجوز فيه الوجهان أيضا ، وذلك نحو : أقيام أخواك؟ ونحو أقيام إخوتك؟ وعلى هذا تكون الصور التي يجوز فيها الأمران ست صور : أن يتطابق الوصف والمرفوع إفرادا ، وأن يكون الوصف مما يستوى فيه المفرد وغيره والمرفوع مفردا ، أو مثنى ، أو مجموعا ، وأن يكون الوصف جمع تكسير والمرفوع مثنى ، أو جمعا ، وذهب قوم منهم الشاطبي إلى أنه يجب في صورتين الأخيرتين كون الوصف خبرا مقديما . والأمر الثاني : أنه مع جواز الوجهين فيما ذكرنا من هذه الصور فإن جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده قاعلا أغنى عن الخبر أرجح من جعل الوصف خبرا مقديما ، وذلك لأن جعله خبرا مقديما فيه الحمل على شيء مختلف فيه ؛ إذ الكوفيون لا يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ أصلا ، ومع هذا فالتقديم والتأخير خلاف الأصل عند البصريين . والأمر الثالث : أن محل جواز الوجهين فيما إذا لم يمنع من أحدهما مانع ، فإذا منع من أحدهما مانع تعين الآخر ؛ ففي قوله تعالى (أَرَاغِبُ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي) وفي قولك «أحاضر اليوم أختك» يمتنع جعل الوصف خبرا مقديما ، أما في الآيه فقد ذكر الشارح وجه ذلك فيها ، وإن يكن قد ذكره بعبارة يدل ظاهرها على أنه مرجح لا موجب ، وأما المثال فلأنه يلزم على جعل الوصف خبرا مقديما الإخبار بالمذكر عن المؤنث ، وهو لا يجوز أصلا ، والفصل بين الفاعل والعمل فيه يجوز ترك علامة التانيث من العامل إذا كان الفاعل مؤنثا ، وفي قولك «أفي داره أبوك» يمتنع جعل «أبوك» فاعلا ؛ لأنه يلزم عليه عود الضمير من «في داره» على المتأخر لفظا ورتبه ، وهو ممتنع .

يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر ، والثاني : أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ، ويكون الوصف خبرا مقدما ، ومنه قوله تعالى (١) : «أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ» فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ ، و «أنت» فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخرا ، و «أراغب» خبرا مقدما.

والأول - في هذه الآيه - أولى ؛ لأن قوله : «عن آلهتي» معمول ل- «راغب» ؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل ل- «راغب» ؛ فليس بأجنبي منه ، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي ؛ لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير ؛ لأنه مبتدأ ؛ فليس ل- «راغب» عمل فيه ؛ لأنه خبر ، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تطابقت تشبه نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعا نحو «أقائمون الزيدون» فما بعد الوصف مبتدأ ، والوصف خبر مقدم ، وهذا معنى قول المصنف : «والثان مبتدا وذا الوصف خبر - إلى آخر البيت» أي : والثاني - وهو ما بعد الوصف - مبتدأ ، والوصف خبر عنه مقدّم عليه ، إن تطابقتا في غير الأفراد».

ص : ١٩٨

١- قد عرفت (ص ١٩٣ و ١٩٥) أن هذه الآيه الكريمه لا- يجوز فيها إلا وجه واحد ؛ لأن فيها ما يمنع من تجويز الوجه الثاني ، وعلى هذا فمراد الشارح أنه مما يجوز فيه الوجهان في حد ذاته مع قطع النظر عن المانع العارض الذي يمنع أحدهما ؛ فإذا نظرنا إلى ذلك المانع لم يجز إلا- وجه واحد ، ومن هنا تعلم أن قول الشارح فيما بعد «والأول في هذه الآيه أولى» ليس دقيقا ، والصواب أن يقول «والأول في هذه الآيه واجب لا يجوز غيره».

- وهو التثنيه والجمع - هذا على المشهور من لغة العرب ، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث» أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابقا - وهو قسمان : ممتنع ، وجائز ، كما تقدم - فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فهذا التركيب غير صحيح ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر (١).

*** .

ص: ١٩٩

١- أحب أن أجلى لك حقيقه هذه المسأله ، وأبين لك عللها وأسبابها بيانا لا يبقى معه لبس عليك فى صوره من صورها ، وذلك البيان يحتاج إلى شرح أمرين ، الأول : لم جاز فى الوصف الذى يقع بعده مرفوع أن يكون الوصف مبتدأ ، والمرفوع بعده فاعلا ، وأن يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ؛ والثانى : على أى شىء يستند تعين أحد هذين الوجهين وامتناع الآخر منهما؟. أما عن الأمر الأول فنقول لك : إن اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل نوع شبه من حيث المعنى ؛ لدالتها على الحدث الذى يدل عليه الفعل ، وهى فى طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم ، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها وبين أن تعامل معاملة الأفعال فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل ، ثم ترجح ثانى هذين الوجهين بسبب دخول حرف النفى أو حرف الاستفهام عليها ، وذلك لأن الأصل فى النفى وفى الاستفهام أن يكونا متوجهين إلى اوصاف الذوات. لا إلى الذوات أنفسها ، لأن الذوات يقل أن تكون مجهوله ، والموضوع للدلاله على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعل ، لا جرم كان الأصل فى النفى والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو فى معناه ، ومن هنا تفهم السرف فى اشتراط البصريين - فى جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده فاعلا- أغنى عن الخبر - تقدم النفى والاستفهام عليه. وأما عن الأمر الثانى فإننا نقرر لك أن النحاء بنوا تجويز الوجهين وتعين أحدهما وامتناعه جميعا على أصول مقرره ثابتة ، فبعضها يرجع إلى حكم الفاعل ورافعه ، وبعضها يرجع إلى حكم المبتدأ وخبره ، وبعضها إلى حكم عام للعامل والمعمول. فالفاعل يجب أن يكون عامله مجردا من علامه التثنيه والجمع على أفصح اللغتين ؛ فمتى كان الوصف مثنى أو مجموعا لم يجوز أن يكون المرفوع بعده فاعلا فى الفصحى. والمبتدأ مع خبره تجب مطابقتها فى الإفراد والتثنيه والجمع ؛ فمتى كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مثنى أو مجموعا لم يجوز أن تجعل الوصف خبرا والمرفوع بعده مبتدأ. وإذا كان الوصف مفردا والمرفوع بعده مفردا كذلك فقد اجتمع شرط الفاعل مع رافعه وشرط المبتدأ مع خبره ؛ فيجوز الوجهان. ثم إن كان الوصف مفردا مذكرا والمرفوع مفردا مؤنثا فإذا لم يكن بينهما فاصل امتنع الكلام ؛ لأن مطابقه المبتدأ وخبره والفاعل ورافعه فى التأنيث واجبه حينئذ ، وإن كان بينهما فاصل صح جعل المرفوع فاعلا ولم يصح جعله مبتدأ ، فإن وجوب المطابقه بين المبتدأ والخبر لا- تزول بالفصل بينهما ، وصح جعل المرفوع فاعلا ؛ لأن الفصل يبيح فوات المطابقه فى التأنيث بين الفاعل المؤنث الحقيقى التأنيث ورافعه. وإن كان الوصف والمرفوع مفردين مذكريين وقد وقع بعدهما معمول للوصف جاز أن يكون المرفوع فاعلا- ولم يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ يترتب على جعله مبتدأ أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبى. وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا والمرفوع مفرد لم يصح الكلام بته ، لا على اللغة الفصحى ، ولا على غير اللغة الفصحى من لغات العرب ، لأن شرط

المبتدأ والخبر - وهو التطابق - غير موجود ، وشرط الفاعل وعامله - وهو تجرد العامل من علامه التشبه والجمع - غير موجود ،
وغير الفصحى لا تلحقها مع الفاعل المفرد.

الرافع للمبتدأ وللخبر واختلاف العلماء في ذلك

ورفعوا مبتدأ بالابتداء

كذاك رفع خبر بالمبتدأ (١)

مذهب سيويوه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ.

ص: ٢٠٠

١- «ورفعوا» الواو للاستئناف ، رفعوا : فعل وفاعل «مبتدأ» مفعول به رفعوا «بالابتداء» جار ومجرور متعلق برفعوا «كذاك» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب «رفع» مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف و «خبر» مضاف إليه «المبتدأ» جار ومجرور متعلق برفع.

فالعامل في المبتدأ معنويّ - وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائده ، وما أشبهها - واحترز بغير الزائده من مثل «بحسبك درهم» فيحسبك : مبتدأ ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائده ، ولم يتجرد عن الزائده ؛ فإن الباء الداخلة عليه زائده ؛ واحترز «بشبهها» من مثل «ربّ رجل قائم» فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ؛ ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه ، نحو «ربّ رجل قائم وامرأه».

والعامل في الخبر لفظي ، وهو المبتدأ ، وهذا هو مذهب سيويه رحمه الله!

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء ؛ فالعامل فيهما معنويّ.

وقيل : المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل : ترافعا ، ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدل هذه المذاهب مذهب سيويه [وهو الأول] ، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

تعريف الخبر

والخبر : الجزء المتمم للفائدة ،

كالله برّ ، والأيدى شاهده (1)

عرّف المصنف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة ، ويرد عليه الفاعل ، نحو «قام زيد» فإنه يصدق على زيد أنه الجزء المتمم للفائدة ، وقيل في تعريفه : إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة ، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف ؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة ، بل ينتظم منه مع الفعل جملة ، وخلصه هذا أنه

ص: ٢٠١

١- «والخبر» الواو للاستئناف ، الخبر : مبتدأ «الجزء» خبر المبتدأ «المتم» نعت له ، والمتم مضاف و «الفائدة» مضاف إليه «كالله» الكاف جاره لقول محذوف ، ولفظ الجلاله مبتدأ «بر» خبر المبتدأ «والأيدى شاهده» الواو عاطفه ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة معطوفه بالواو على الجملة السابقه.

عرّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره ، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره.

الخبر يكون مفردا و يكون جملة و الجملة على ضربين

ومفردا يأتي ، ويأتي جملة

حاويه معنى الذي سيقت له (١)

وإن تكن إياه معنى اكتفى

بها : كنطقي الله حسبي وكفى (٢)

ينقسم الخبر إلى : مفرد ، وجملة ، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

ص: ٢٠٢

١- «ومفردا» حال من الضمير في «يأتي» الأول «يأتي» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر «ويأتي» الواو عاطفه ، ويأتي فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الخبر أيضا ، والجملة معطوفه على جملة «يأتي» وفاعله السابقه «جملة» حال من الضمير المستتر في «يأتي» الثاني منصوب بالفتحه الظاهره ، وسكن لأجل الوقف «حاويه» نعت لجملة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعل «معنى» مفعول به لحاويه. ومعنى مضاف و «الذي» مضاف إليه «سيق» سيق : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى جملة ، والجملة من سيق ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول «له» جار ومجرور متعلق بسيق.

٢- «وإن» شرطيه «تكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على قوله جملة «إياه» خبر تكن «معنى» منصوب بنزع الخافض أو تمييز «اكتفى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف في محل جزم جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «بها» جار ومجرور متعلق باكتفى «كنطقي» الكاف جار لقول محذوف ، نطق : مبتدأ أول ، ونطق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «الله» مبتدأ ثان «وحسبي» خبر المبتدأ الثاني ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول «وكفى» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأصله وكفى به ، فحذف حرف الجر ، فاتصل الضمير واستتر.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ (١)، وهذا معنى قوله: «حاويه معنى الذي سيقت له»
والرابط:

١- إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زيد قام أبوه» وقد يكون الضمير مقدّرا، نحو «السّيمن منون بدرهم» التقدير: منون منه بدرهم

٢- أو إشاره إلى المبتدأ، بت

ص: ٢٠٣

١- يشترط في الجملة التي تقع خبرا ثلاثه شروط؛ الأول: أن تكون مشتمله على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه، والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائيه؛ فلا يجوز أن تقول: محمد يا عدل الناس، على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة «يا عدل الناس» خبرا عن محمد، الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدره بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى. وقد أجمع النحاه على ضروره استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثه، وزاد ثعلب شرطاً رابعاً، وهو ألا تكون جملة الخبر قسميه، وزاد ابن الأنباري خامساً وهو ألا تكون إنشائية، والصحيح عند الجمهور صحه وقوع القسميه خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد والله إن قصده ليعطينك، كما أن الصحيح عند الجمهور جواز وقع الإنشائية خبراً عن المبتدأ، كأن تقول: زيد اضربه، وذهب ابن السراج إلى أنه إن وقع خبر المبتدأ جملة طلييه فهو على تقدير قول؛ فالتقدير عنده في المثال الذي ذكرناه: زيد مقول فيه اضربه، تشبيها للخبر بالنعت، وهو غير لازم عند الجمهور وفرقوا بين الخبر والنعت بأن النعت يقصد منه تمييز المنعوت وإيضاحه، فيجب أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم، والإنشاء لا يعلم إلا بالتكلم، وأما الخبر فإنه يقصد منه الحكم؛ فلا يلزم أن يكون معلوماً من قبل، بل الأحسن أن يكون مجهولاً قبل التكلم ليفيد المتكلم المخاطب ما لا يعرفه، وقد ورد الإخبار بالجملة الإنشائية في قول العذري (انظر شرح الشاهد رقم ٣٠). وجدّ الفرزدق أتعس به ودقّ خياشيمه الجندل وكل النحاه أجاز رفع الاسم المشغول عنه قبل فعل الطلب، وأجاز جعل المخصوص بالمدح مبتدأ خبره جملة نعم وفاعلها، وهي إنشائية، وسيمثل المؤلف في هذا الموضوع بمثال منه، فاحفظ ذلك كله، وكن منه على ثبت

كقوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) (١) في قراءه من رفع اللباس

٣- أو تكرار المبتدأ بلفظه ، وأكثر ما يكون في مواضع التّفخيم كقوله تعالى : (الْحَيَاقَةُ مِمَّا الْحَيَاقَةُ) و (القَارِعَةُ مِمَّا الْقَارِعَةُ) وقد يستعمل في غيرها ، كقولك : «زيد ما زيد»

٤- أو عموم يدخل تحته المبتدأ ، نحو «زيد نعم الرّجل».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط ، وهذا معنى قوله : «وإن تكن - إلى آخر البيت» أي : وإن تكن الجملة إياه - أي المبتدأ - في المعنى اكتفى بها عن الرابط ، كقولك : «نطقى الله حسبي» ؛ فنطقى : مبتدأ [أول] ، والاسم الكريم : مبتدأ ثان ، وحسبي : خبر عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول ، واستغنى عن الرّابط ؛ لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نطقى» وكذلك «قولى لا إله إلا الله».

* * *

ص: ٢٠٤

١- هذه الآية الكريمة أولها : (يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكُمْ خَيْرٌ) وقد قرىء فيها في السبعة بنصب «لباس التقوى» وبرفعه ، فأما قراءه النصب فعلى العطف على «لباسا بوارى» ولا- كلام لنا فيها الآن ، وأما قراءه الرفع فيجوز فيها عده وجوه من الإعراب ؛ الأول : أن يكون «لباس التقوى» مبتدأ أول ، و «ذلك» مبتدأ ثانيا ، و «خير» خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهذا هو الوجه الذى خرج الشارح وغيره من النحاء الآية عليه ، والوجه الثانى : أن يكون «ذلك» بدلا من «لباس التقوى» ، والثالث : أن يكون «ذلك» نعتا للباس التقوى على ما هو مذهب جماعة و «خير» خبر المبتدأ الذى هو «لباس التقوى» وعلى هذين لا شاهد فى الآية لما نحن بصدده فى هذا الباب.

والمفرد الجامد فارغ ، وإن

يشقّ فهو ذو ضمير مستكنّ (1)

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة ، وأما المفرد : فإما أن يكون جامدا ، أو مشتقا.

فإن كان جامدا فذكر المصنف أنه يكون فارغا من الضمير ، نحو «زيد أخوك» وذهب الكسائي والزّمانيّ وجماعه إلى أنه يتحمل الضمير ، والتقدير عندهم : «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا : إما أن يكون الجامد متضمنا معنى المشتق ، أو لا ؛ فإن تضمّن معناه نحو «زيد أسد» - أي شجاع - تحمّل الضمير ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مثّل.

وإن كان مشتقا فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير ، نحو «زيد قائم» أي : هو ، هذا إذا لم يرفع ظاهرا.

ص: ٢٠٥

١- «والمفرد» مبتدأ «الجامد» نعت له «فارغ» خبر المبتدأ «وإن» شرطية «يشقّ» فعل مضارع فعل الشرط مبني للمجهول ، مجزوم بيان الشرطية ، وعلامه جزمه السكون ، وحرك بالفتح تخلصا من التقاء الساكنين وطلبا للخفة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على قوله المفرد «فهو» الفاء واقعه في جواب الشرط ، والضمير المنفصل مبتدأ «ذو» اسم بمعنى صاحب خبر المبتدأ وذو مضاف و «ضمير» مضاف إليه «مستكن» نعت لضمير ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، ويجوز أن يكون قوله «المفرد» مبتدأ أول ، وقوله «الجامد» مبتدأ ثانيا ، وقوله «فارغ» خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ الأول محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : والمفرد الجامد منه فارغ ، والشاطبي يوجب هذا الوجه من الإعراب ؛ لأن الضمير المستتر في قوله «يشقّ» في الوجه الأول عاد على «المفرد» الموصوف بقوله «الجامد» بدون صفته ، إذا لو عاد على الموصوف وصفته لكان المعنى : إن يكن المفرد الجامد مشتقا ، وهو كلام غير مستقيم ، وزعم أن عود الضمير على الموصوف وحده - دون صفته - خطأ ، وليس كما زعم ، لا جرم جوزنا الوجهين في إعراب هذه العبارة.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجارى مجرى الفعل : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبّهه ، واسم التفضيل ؛ فأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميرا ، وذلك كأسماء الآله ، نحو «مفتاح» فإنه مشتق من «الفتح» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت : «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير ، وكذلك ما كان على صيغه مفعول وقصد به الزمان أو المكان كـ «مرمى» فإنه مشتق من «الرمى» ولا يتحمل ضميرا ؛ فإذا قلت «هذا مرمى زيد» تريد مكان رميه أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ولا ضمير فيه .

وإنما يتحمل المشتق الجارى مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا ؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، وذلك نحو «زيد قائم غلاماه» فغلاماه : مرفوع بقائم ؛ فلا يتحمل ضميرا .

وحاصل ما ذكر : أن الجامد يتحمل الضمير مطلقا عند الكوفيين ، ولا يتحمل ضميرا عند البصريين ، إلا إن أول بمشتق ، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل ، نحو : «زيد منطلق» أى : هو ، فإن لم يكن جاريا مجرى الفعل لم يتحمل شيئا ، نحو : «هذا مفتاح» ، و «هذا مرمى زيد» .

إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره وجوبا

وأبرزنه مطلقا حيث تلا

ما ليس معناه له محصلا (١)ن»

ص: ٢٠٦

١- «وأبرزنه» الواو للاستئناف ، أبرز : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقدير أنت ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا- محل له من الإعراب ، والضمير المتصل البارز مفعول به لأبرز «مطلقا» حال من الضمير البارز ، ومعناه سواء أمنت اللبس أم لم تأمنه «حيث» ظرف مكان متعلق بأبرز «تلا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر المشتق ، والجمله من تلا- وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها «ما» اسم موصول مفعول به لتلا- ، مبنى على السكون فى محل نصب «ليس» فعل ماض ناقص «معناه» معنى : اسم ليس ، ومعنى مضاف والضمير مضاف إليه «له» جار ومجرور متعلق بقوله «محصلا» الآتى «محصلا» خبر ليس ، والجمله من ليس ومعموليه لا- محل لها من الإعراب صلة الموصول الذى هو «ما» ، وتقدير البيت : وأبرز ضمير الخبر المشتق مطلقا إن تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ، وقد عبر الناظم فى الكافيه عن هذا المعنى بعبارة سالمه من هذا الاضطراب والقلق ، وذلك قوله : وإن تلا غير الذى تعلقا به فأبرز الضمير مطلقا فى المذهب الكوفى شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ، ورأيهم حسن وقد أشار الشارح إلى اختيار الناظم فى غير الألفيه من كتبه لمذهب الكوفيين فى هذه المسأله ، وأنت تراه يقول فى آخر هذين البيتين عن مذهب الكوفيين «ورأيهم حسن»

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه ، نحو : «زيد قائم» أى هو ، فلو أتيت بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزته فقلت : «زيد قائم هو» فقد جَوَزَ سيبويه فيه وجهين ؛ أحدهما : أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر فى «قائم» والثانى أن يكون فاعلابـ «قائم». هذا إذا جرى على من هو له.

فإن جرى على غير من هو له - وهو المراد بهذا البيت - وجب إبراز الضمير ، سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن ؛ فمثال ما أمن فيه اللبس : «زيد هند ضاربها هو» ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لو لا الضمير «زيد عمرو ضاربه هو» فيجب إبراز الضمير فى الموضعين عند البصريين ، وهذا معنى قوله : «وأبرزنه مطلقاً» أى سواء أمن اللبس ، أو لم يؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران كالمثال الأول - وهو :

ص: ٢٠٧

«زيد هند ضاربهها هو» - فإن شئت أتيت ب- «هو» وإن شئت لم تأت به ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني ؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه» لاحتتمل أن يكون فاعل الضرب زيدا ، وأن يكون عمرا ، فلما أتيت بالضمير فقلت : «زيد عمرو ضاربه هو» تعين أن يكون «زيد» هو الفاعل .

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين ، ولهذا قال : «وأبرزنه مطلقا» يعنى سواء خيف اللبس ، أو لم يخف ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين ، وقد ورد السماع بمذهبهم ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

٤٢- قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت ***بكنه ذلك عدنان وقحطان (١)

التقدير : بانوها هم ؛ فحذف الضمير لأمن اللبس .

. * * *

ص : ٢٠٨

١- هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع . اللغة : «ذرا» بضم الذا - جمع ذروه . وهى من كل شىء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العينى فعلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا ، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعا سالما مثل قاض وقاضون وغاز وغازون ، وحذفت النون للاضافه كما حذفت النون فى قولك «قاضو المدينه ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهب إليه العينى «كنه» كنه كل شىء : غايته ، ونهايته ، وحقيقته . الإعراب : «قومي» قوم : مبتدأ أول ، وقوم مضاف وباء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان ، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو : خبر المبتدأ الثانى ، وبانو مضاف وضمير الغائبه العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «علمت» علم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت ، وكنه مضاف واسم الإشاره فى «ذلك» مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه الشاهد فيه : قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقا ولم يبرز الضمير ، مع أن المشتق ليس وصفا لنفس مبتدئه فى المعنى ، ولو أبرز الضمير لقال : «قومي ذر المجد بانوهاهم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكانا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد ، فلا لبس فى الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذى يقصد إليه المتكلم ، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو فى المعنى وصف للمبتدأ الثانى الذى هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنيه وليست بانيه ؛ وإنما البانى هو القوم . وهذا الذى يدل عليه هذا البيت - من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس ، وقصر وجوب إبرازه على حاله الالتباس - هو مذهب الكوفيين فى الخبر والحال والنعت والصله ، قالوا فى جميع هذه الأبواب : إذا كان واحد من هذه الأشياء جاريا على غير من هو له ينظر ، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه ، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير ، والبيت حجه لهم فى ذلك . والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال ، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذى عليه أكثر كلام العرب ، فهو عندهم شاذ . ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانيا كما أعربه الكوفيون ، بل هو مفعول به لوصف محذوف ، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف ، وتقدير الكلام : قومي بانون ذرا المجد بانوها ، فالخبر محذوف ، وهو جار على من له ، وفى هذا من التكلف ما ليس يخفى .

يجيء الخبر ظرفاً أو جاراً و مجروراً

وأخبروا بظرف أو بحرف جر

ناوين معنى «كائن» أو «استقر» (١).

ص: ٢٠٩

١- «وأخبروا» الواو للاستئناف ، وأخبروا : فعل وفاعل «بظرف» جار ومجرور متعلق بأخبروا «أو» عاطفه «بحرف» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «ناوين» حال من الواو في قوله «أخبروا» منصوب بالياء نيابه عن الفتحة ، وفاعله ضمير مستتر فيه «معنى» مفعول به لناوين ، ومعنى مضاف ، و «كائن» مضاف إليه «أو» عاطفه «استقر» قصد لفظه ، وهو معطوف على كائن.

تقدم أن الخبر يكون مفردا ، ويكون جملة ، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفا أو [جارًا و] مجرورا (١) ، نحو : «زيد عندك» ، و «زيد في الدار» فكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف (٢) ، وأجاز قوم - منهم

ص: ٢١٠

١- يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور : أن يكون كل واحد منهما تاما ، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف ، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين : أولاها : أن يكون المتعلق عاما ، نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار. وثانيهما : أن يكون المتعلق خاصا وقد قامت القرينه الداله عليه ، كأن يقول لك قائل : زيد مسافر اليوم وعمرو غدا ، فتقول له : بل عمرو اليوم وزيد غدا ، وجعل ابن هشام في المغنى من هذا الأخير قوله تعالى : (الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ) أى الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

٢- ههنا أمران ؛ الأول : أن المتعلق يكون واجب الحذف إذا كان عاما ، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينه تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينه ترشد إليه وجب ذكره ، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع ، وسنعود إليه في شرح الشاهد رقم ٤٣ الآتى قريبا. الأمر الثانى : اعلم أنه قد اختلف النحاه في الخبر : أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط ، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن الخبر هو المجموع ؛ لتوقف الفائدة على كل واحد منهما ، والصحيح الذى ترجحه أن الخبر هو نفس المتعلق وحده ، وأن الظرف أو الجار والمجرور قيد له ، ويؤيد هذا أنهم أجمعوا على أن المتعلق إذا كان خاصا فهو الخبر وحده ، سواء أكان مذكورا أم كان قد حذف لقرينه تدل عليه ، وهذا الخلاف إنما هو فى المتعلق العام ، فليكن مثل الخاص ، طردا للباب على وتيره واحده.

المصنف - أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا نحو : «كائن» أو «استقر» فإن قدرت «كائنا» كان من قبيل الخبر بالمفرد ، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجمله .

واختلف النحويون في هذا ؛ فذهب الأَخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد ، وأن كلا- منهما متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف اسم فاعل ، التقدير «زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار» وقد نسب هذا لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجمله ، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل ، والتقدير «زيد استقر - أو يستقر - عندك ، أو في الدار» ونسب هذا إلى جمهور البصريين ، وإلى سيبويه أيضا .

وقيل : يجوز أن يجعل- من قبيل المفرد ؛ فيكون المقدر مستقرا ونحوه ، وأن يجعل- من قبيل الجمله ؛ فيكون التقدير «استقر» ونحوه ، وهذا ظاهر قول المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر» .

وذهب أبو بكر بن السَّراج إلى أن كلا من الظرف والمجرور قسم برأسه ، وليس من قبيل المفرد ولا- من قبيل الجمله ، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات .

والحقّ خلاف هذا المذهب ، وأنه متعلق بمحذوف ، وذلك المحذوف واجب الحذف ، وقد صرّح به شذوذا ، كقوله :

٤٣- لك العزّ إن مولاك عزّ ؛ وإن يهن ***فأنت لدى بحبوحه الهون كائن (١)

للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي ، ولا- مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا ؛ لأن الفعل الثلاثي لازم ؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع ، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه ، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني ، ولكنه ليس بمتعين ، ولا هو مما يدعو إليه المعنى ، بل الذي اخترناه أقرب ؛ لمقابلته بقوله : «عز» الثلاثي اللازم ، وقوله : «بحبوحه» هو بضم فسكون ، وبحبوحه كل شيء : وسطه «الهون» الذل والهوان .

الإعراب : «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شرطيه «مولاك» مولى : فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط ، يفسره المذكور بعده ، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك ، والجمله لا محل لها مفسره ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، أي : إن عز مولاك فلك العز «وإن» الواو عاطفه ، وإن : شرطيه «يهن» فعل مضارع فعل الشرط محزوم وعلامه مجزومه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعه في جواب الشرط ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتي ، ولدى مضاف و «بحبوحه» مضاف إليه ، وبحبوحه مضاف و «الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «كائن» حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبرا - شذوذا ، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا - أن يكون كل منهما متعلقا بكون عام ، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف ، كما قرره الشارح العلامه ، فإن كان متعلقهما كونا خاصا وجب ذكره ، إلا أن نقوم قرينه تدل عليه إذا حذف ، فإن قامت هذه القرينه جاز

ذكره وحذفه ، وذهب ابن جنى إلى أنه مجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلا ، وعلى هذا يكون ذكره فى هذا البيت ونحوه ليس شاذًا ، كذلك قالوا.

والذى يتجه للعبد الضعيف - عفا الله تعالى عنه! - وذكره كثير من أكابر.

ص: ٢١١

١- هذا البيت من الشواهد التى لم يذكرها منسوبة إلى قائل معين. اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة ، منها السيد ، والعبد ، والحليف ، والمعين ، والناصر ، وابن العم ، والمحب ، والجار ، والصهر «يهن» يروى بالبناء العلماء أن «كائنا ، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كونا عاما واجب الحذف ، وقد يراد بهما حصول مخصوص كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كونا خاصا ، وحيثئذ يجوز ذكره ، و «ثابت» و «ثبت» بهذه المنزلة ؛ فقد يراد بهما الوجود المطلق الذى هو ضد الانتقال فيكونان عامين ، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلا ، وحيثئذ يكونان خاصين ، وبهذا يرد على ابن جنى ما ذهب إليه ، وبهذا - أيضا - يتجه ذكر «كائن» فى هذا البيت وذكر «مستقر» فى نحو قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ) لأن المعنى أنه لما رآه ثابتا كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور - إذا وقعا خبرا - كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة ، نحو : «مررت برجل عندك ، أو فى الدار» أو حالا ، نحو : «مررت بزيد عندك ، أو فى الدار» أو صلة ، نحو : «جاء الذى عندك ، أو فى الدار» لكن يجب فى الصيغ أن يكون المحذوف فعلا ، التقدير : «جاء الذى استقرّ عندك ، أو فى الدار» وأما الصفة والحال فحكمتما حكم الخبر كما تقدم.

* * *

ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جته إلا إن أفاد

ولا يكون اسم زمان خبرا

عن جته ، وإن يفد فأخبرا (١)

ص: ٢١٣

١- «ولا» الواو للاستئناف ، ولا- : نافية «يكون» فعل مضارع ناقص «اسم» هو اسم يكون ، واسم مضاف و «زمان» مضاف إليه «خبرا» خبر يكون «عن جته» جار ومجرور متعلق بقوله خبرا ، أو بمحذوف صفة لخبر «وإن» الواو للاستئناف. إن : شرطية «يفد» فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كون الخبر اسم زمان «فأخبرا» الفاء واقعة فى جواب الشرط ، أخبر فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبه ألفا للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجمله من فعل الأمر وفاعله فى محل جزم جواب الشرط.

ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة ، نحو : «زيد عندك» وعن المعنى نحو : «القتال عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا أو مجرورا بفي ، نحو : «القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة» ولا- يقع خبرا عن الجثة ، قال المصنف : إلا إذا أفاد نحو «الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع» فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة ، نحو : «زيد اليوم» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف ، وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقا ؛ فإن جاء شيء من ذلك يؤول ، نحو قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهري ربيع ، التقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهري ربيع ؛ هذا مذهب جمهور البصريين ، وذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد (1) ، كقولك : «نحن في يوم طيب ، وفي شهر كذا» .

ص: ٢١٤

١- هنا أمران يحسن بنا أن نبينهما لك تبيينا واضحا ، الأول : أن الاسم الذي يقع مبتدأ ، إما أن يكون اسم معنى كالقتل والأكل والنوم ، وإما أن يكون اسم جثه ، والمراد بها الجسم على أى وضع كان ، كزيد والشمس والهلال والورد ، والظرف الذي يصح أن يقع خبرا ؛ إما أن يكون اسم زمان كيوم وزمان وشهر ودهر ، وإما أن يكون اسم مكان نحو عند ولدى وأمام وخلف ، والغالب أن الإخبار باسم المكان يفيد سواء أكان المخبر عنه اسم جثه أم كان المخبر عنه اسم معنى ، والغالب أن الإخبار باسم الزمان يفيد إذا كان المخبر عنه اسم معنى ، فلما كان الغالب فى هذه الأحوال الثلاثة حصول الفائدة أجاز الجمهور الإخبار بظرف المكان مطلقا وبظرف الزمان عن اسم المعنى بدون شرط إعطاء للجميع حكم الأ-غلب الأ-كثر ، ومن أجل أن الإخبار بالظرف المكانى مطلقا وبالزمان عن اسم المعنى مفيد غالبا لا دائما ، ومعنى هذا أن حصول الفائدة ليس بواجب فى الإخبار حينئذ ، من أجل ذلك استظهر جماعه من المحققين أنه لا يجوز الإخبار إلا إذا حصلت الفائدة به فعلا ؛ فلو لم تحصل الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن المعنى نحو «القتال زمانا» أو لم تحصل من الإخبار باسم المكان نحو «زيد مكانا» ونحو «القتال مكانا» لم يجز الإخبار ، وإذن فالمدار عند هذا الفريق على حصول الفائدة فى الجميع ؛ والغالب أن الإخبار باسم الزمان عن الجثة لا يفيد. وهذا هو السر فى تخصيص الجمهور هذه الحالة بالنص عليها. الأمر الثانى : أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة ؛ أولها : أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة ، ويكون مع ذلك مجرورا بفي ، نحو قولك : «نحن فى يوم قائظ ، ونحن فى زمن كله خير وبركه» ولا يجوز فى هذا إلا الجر بفي ، فلا يجوز أن تنصب الظرف ولو أن نصبه على تقدير فى ، وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى ، نحو قولهم : الليلة الهلال فإن تقديره الليلة طلوع الهلال ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندى بعد مقتل أبيه : اليوم خمر ، وغدا أمر ؛ فإن التقدير عند النحاه فى هذا المثل : اليوم شرب خمر ، وثالثها : أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى فى حصوله وقتا بعد وقت ، نحو قولهم : الرطب شهري ربيع ، والورد أيار ، ونحو قولنا : القطن سبتمبر ، ويجوز فى هذا النوع أن تجره بفي ، فتقول : الرطب فى شهري ربيع ، والورد فى أيار - وهو شهر من الشهور الروميه يكون زمن الربيع.

وإلى هذا أشار بقوله : «وإن يفد فأخبراً» فإن لم يفد امتنع ، نحو : «زيد يوم الجمعة».

لا تقع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ

ولا يجوز الابتدا بالنكرة

ما لم تفد : كعند زيد نمره (١)

وهل فتى فيكم؟ فما خلّ لنا ،

ورجل من الكرام عندنا (٢).

ص: ٢١٥

١- «لا» نافية «يجوز» فعل مضارع «الابتدا» فاعل يجوز «بالنكرة» جار ومجرور متعلق بالابتدا «ما» مصدرية ظرفية «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تفد» فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على النكرة «كعند» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف و «زيد» مضاف إليه «نمره» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول المحذوف ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كقولك عند زيد نمره.

٢- «هل» حرف استفهام «فتى» مبتدأ «فيكم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «فما» نافية «خل» مبتدأ «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ورجل» مبتدأ «من الكرام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لرجل «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه.

ورغبه في الخير خير ، وعمل

برّيزين ، وليقس ما لم يقل (١)

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفه (٢) وقد يكون نكرة ، لكن بشرط أن تفيد ، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها
سته :

أحدها : أن يتقدم الخبر عليها ، وهو ظرف أو جار ومجرور (٣) ، نحو : «في .

ص: ٢١٦

١- «رغبه» مبتدأ «في الخير» جار ومجرور متعلق به «خير» خبر المبتدأ «وعمل» مبتدأ ، وعمل مضاف و «بر» مضاف إليه «يزين»
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عمل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «وليقس» الواو عاطفه
أو للاستئناف ، واللام لام الأمر ، يقس : فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وهو مبنى للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل يقس
«لم» حرف نفى وجزم وقلب «يقل» فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
على «ما» والجمله من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صله.

٢- المبتدأ محكوم عليه ، والخبر حكم ، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر ، والحكم على المجهول لا- يفيد ، لأن ذكر
المجهول أول الأمر يورث السامع حيره ؛ فتبعته على عدم الإصغاء إلى حكمه ، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفه
حتى يكون معينا ، أو نكرة مخصوصه . ولم يجب في الفاعل أن يكون معرفه ولا- نكرة مخصصه ؛ لأن حكمه - وهو المعبر عنه
بالفعل - متقدم عليه البته ؛ فيتقرر الحكم أولا- في ذهن السامع ، ثم يطلب له محكوما عليه أيا كان ، ومن هنا تعرف الفرق بين
المبتدأ والفاعل ، مع أن كل واحد منهما محكوم عليه ، وكل واحد منهما معه حكمه ، ومن هنا تعرف أيضا السر في جواز أن
يكون المبتدأ نكرة إذا تقدم الخبر عليه.

٣- مثل الظرف والجار والمجرور الجمله ، نحو قولك : قصدك غلامه رجل ، فرجل مبتدأ مؤخر ، وجمله «قصدك غلامه» من
الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، لسوغ للابتداء بالنكرة ، هو تقديم خبرها وهو جمله ، واعلم أنه لا بد - مع تقديم الخبر
وكونه أحد الثلاثة : الجمله ، والظرف ، والجار والمجرور - من أن يكون مختصا ، وذلك بأن يكون المجرور أو ما أضيف
الظرف إليه والمسند إليه في الجمله مما يجوز الإخبار عنه ، فلو قلت : في دار رجل رجل ، أو قلت عند رجل رجل ، أو قلت ولد
له ولد رجل - لم يصح.

الدار رجل»، و «عند زيد نمره» (١)؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قائم رجل».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام (٢)، نحو: «هل فتى فيكم».

الثالث: أن يتقدم عليها نفى (٣)، نحو: «ما خلّ لنا».

ص: ٢١٧

١- النمره - بفتح النون وكسر الميم - كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

٢- اشترط جماعه من النحويين - منهم ابن الحاجب - لجواز الابتداء بالنكرة بعد الاستفهام شرطين، الأول: أن يكون حرف الاستفهام الهمزه، والثاني: أن يكون بعده «أم» نحو أن تقول: أرجل عندك أم امرأه؟ وهذا الاشتراط غير صحيح؛ فلهذا بادر الناظم والشارح بإظهار خلافه بالمثال الذي ذكره، فإن قلت: فلماذا كان تقدم الاستفهام على النكرة مسوغاً للابتداء بها؟ فالجواب: أن نذكرك بأن الاستفهام إما إنكارى وإما حقيقى، أما الاستفهام الإنكارى فهو بمعنى حرف النفى، وتقدم حرف النفى على النكرة يجعلها عامه، وعموم النكرة عند التحقيق هو المسوغ للابتداء بها، إذ الممنوع إنما هو الحكم على فرد مبهم غير معين، فأما الحكم على جميع الأفراد فلا مانع منه، وأما الاستفهام الحقيقى فوجه تسويغه أن المقصود به السؤال عن فرد غير معين يطلب بالسؤال تعيينه، وهذا الفرد غير المعين شائع فى جميع الأفراد، فكأن السؤال فى الحقيقة عن الأفراد كلهم، فأشبهه العموم، فالمسوغ إما العموم الحقيقى وإما العموم الشبيه به.

٣- قد عرفت مما ذكرناه فى وجه تسويغ الاستفهام الابتداء بالنكرة أن الأصل فيه هو النفى؛ لأن النفى هو الذى يجعل النكرة عامه متناوله جميع الأفراد، وحمل الاستفهام الإنكارى عليه لأنه بمعناه، وحمل الاستفهام الحقيقى عليه لأنه شبيه بما هو بمعنى النفى، فالوجه فى النفى هو صيروره النكرة عامه.

الرابع : أن توصف (١) ، نحو : «رجل من الكرام عندنا».

الخامس : أن تكون عامله (٢) ، نحو : «رغبه في الخير خير».

السادس : أن تكون مضافه ، نحو : «عمل برّ يزين».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب ، وقد أنهاها غير المصنف إلى تيف وثلاثين موضعا [وأكثر من ذلك (٣)] ، فذكر [هذه] الستة المذكوره .

ص: ٢١٨

١- يشترط في الوصف الذى يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مخصصا للنكرة فإن لم يكن الوصف مخصصا للنكرة - نحو أن تقول : رجل من الناس عندنا - لم يصح الابتداء بالنكرة ، والوصف على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : الوصف اللفظى ، كمثال الناظم والشارح ، والنوع الثانى : الوصف التقديرى ، وهو الذى يكون محذوفا من الكلام لكنه على تقدير ذكره فى الكلام ، كقوله تعالى (وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ) فإن تقدير الكلام : وطائفه من غيركم ، بدليل ما قبله ، وهو قوله تعالى (يَعْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ) والنوع الثالث : الوصف المعنوى ، وضابطه ألا يكون مذكورا فى الكلام ولا محذوفا على نيه الذكر ، ولكن صيغه النكرة تدل عليه. ولذلك موضعان ؛ الموضع الأول : أن تكون النكرة على صيغه التصغير ، نحو قولك : رجيل عندنا ، فإن المعنى رحل صغير عندنا ، والموضع الثانى : أن تكون النكرة داله على التعجب ، نحو «ما» التعجيبه فى قولك : ما أحسن زيدا ، فإن الذى سوغ الابتداء بما التعجيبه وهى نكرة كون المعنى : شىء عظيم حسن زيدا ؛ فهذا الأمر الواحد - وهو كون النكرة موصوفه - يشتمل على أربعة أنواع.

٢- قد تكون النكرة عامله الرفع ، نحو قولك : ضرب الزيدان حسن - بتنوين ضرب ؛ لأنه مصدر - وهو مبتدأ ، والزيدان : فاعل المصدر ، وحسن : خبر المبتدأ ، وقد تكون عامله النصب كما فى مثال الناظم والشارح ؛ فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر ، وقد تكون عامله الجر ، كما فى قوله عليه الصلاة والسلام «خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليله» ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يبنى عن ذكر السادس ؛ لأن السادس نوع منه.

٣- قد علمت أن بعض الأمور الستة يتنوع كل واحد منها إلى أنواع ، فالذين عدوا أمورا كثيره لم يكتفوا بذكر جنس يندرج تحته الأنواع المتعدده ، وإنما فصلوها تفصيلا لئلا يحوجوا المبتدئ إلى إجهاد ذهنه ، وسترى فى بعض ما يذكره الشارح زياده على الناظم أنه مندرج تحت ما ذكره كالسابع والتاسع والثانى عشر والرابع عشر وسنين ذلك.

والسابع : أن تكون شرطاً ، نحو : «من يقيم أقم معه».

الثامن : أن تكون جواباً ، نحو أن يقال : من عندك؟ فتقول : «رجل» ، التقدير «رجل عندي».

التاسع : أن تكون عامّة ، نحو : «كل يموت».

العاشر : أن يقصد بها التنويع ، كقوله :

٤٤- فأقبلت زحفا على الركبتين ***فثوب لبست ، وثوب أجز (١)

[فقوله «ثوب» مبتدأ ، و «لبست» خبره ، وكذلك «ثوب أجز»]. .

ص : ٢١٩

١- هذا البيت من قصيده لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني ، والمفضل الضبي ، وغيرهما ، وأول هذه القصيده قوله : لا ، وأبيك ابنه العامري لا يدعى القوم أنى أفّر وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيده لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعه بن جشم ، وأولها عنده : أحار ابن عمرو كأنني خمر ويعدو على المرء ما يآتمر ويروى صدر البيت الشاهد هكذا : * فلما دنوت تسديتها* اللغه : «تسديتها» تخطيت إليها ، أو علوتها ، والباقي ظاهر المعنى ، ويروى «فثوب نسيت».

الإعراب : «فأقبلت» الفاء عاطفه ، أقبلت : فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل «زحفا» يجوز أن يكون مصدرا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالا- من التاء في «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : أزحف زحفا «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفا» «فثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل ، والجمله في محل رفع خبر ، والرابط ضمير محذوف ، والتقدير نسيت ، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفه ، ثوب : مبتدأ «أجر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله في محل رفع خبر ، والرابط ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أجره ، والجمله من المبتدأ وخبره معطوفه بالواو على الجمله السابقه. الشاهد فيه : قوله «ثوب» في الموضعين ، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة - لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح. وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم ، أحدهما : أن جملي «نسيت ، وأجر» ليستاخرين ، بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ، والتقدير : فمن أثوابي ثوب منسى وثوب مجرور ، والتوجيه الثاني : أن الجمليتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان ، والتقدير : فثوب لي نسيت وثوب لي أجره ، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفه ، وفي البيت روايه أخرى ، وهي * فثوبا نسيت وثوبا أجر* بالنصب فيهما ، على أن كلا منهما مفعول للفعل الذي بعده ، ولا شاهد في البيت على هذه الروايه ، ويرجح هذه الروايه على روايه الرفع أنها لا- تحوج إلى تقدير محذوف ، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جمله الخبر مما لا يجيزه جماعه من النحاه منهم سيويه إلا لضروره الشعر.

الحادى عشر : أن تكون دعاء ، نحو : (سَلَامٌ عَلَيَّ يَا سَيِّدَ)

الثانى عشر : أن يكون فيها معنى التعجب (1) ، نحو : «ما أحسن زيدا!». لك

ص: ٢٢٠

١- قد عرفت أن هذا الموضع والذى بعده داخلاً فى الموضع الرابع ؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظى وإما تقديرى ، والتقديرى : أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف ، ومثل هذا يقال فى الموضع الرابع عشر ، وكذلك فى الموضع الخامس عشر على ثانى الاحتمالين ، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع ، تيسيراً للأمر على الناشئين ، وقد سار ابن هشام فى أوضحه على ذلك

الثالث عشر: أن تكون خلفا من موصوف ، نحو: «مؤمن خير من كافر».

الرابع عشر: أن تكون مصغره ، نحو: «رجيل عندنا»؛ لأن التصغير فيه فائده معنى الوصف ، تقديره «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر: أن تكون فى معنى المحصور ، نحو: «شَرَّ أهرَّ ذا ناب ، وشىء جاء بك» التقدير «ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرَّ ، وما جاء بك إلَّا شىء» على أحد القولين ، والقول الثانى [أن التقدير] «شَرَّ عظيم أهرَّ ذا ناب ، وشىء عظيم جاء بك» ؛ فىكون داخلا فى قسم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفا ؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهرا أو مقدرًا ، وهو ها هنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال ، كقوله :

٤٥- سرينا ونجم قد أضاء ؛ فمذ بدا***محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق (١).

ص: ٢٢١

١- هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها. اللغة: «سرينا» من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا «أضاء» أثار «بدا» ظهر «محيّاك» وجهك. المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة. الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال ، نجم: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان فى محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماض «محيّاك» محيا: فاعل بدا ، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، والجمله فى محل جر بإضافه مذ إليها ، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف ، والزمن مضاف إلى الجمله «أخفى» فعل ماض «ضوءه» ضوء: فاعل أخفى ، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى ، وكل مضاف و «شارق» مضاف إليه ، والجمله من الفعل - الذى هو أخفى - والفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ. الشاهد فيه: قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال ، والذى نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار فى التسويغ على وقوع النكرة فى صدر الجمله الحالية ، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد ، أم لم تكن مسبوقة به ، كقول شاعر الحماسه (انظر شرح التبريزى ٤ / ١٣٠ بتحقيقنا): تركت ضانى تودّ الذئب راعيها وأنّها لا ترانى آخر الأبد الذئب يطرقها فى الدّهر واحده وكلّ يوم ترانى مديه ييدى الشاهد فيهما قوله «مديه» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة ، وسوغ الابتداء به وقوعه فى صدر جملة الحال ؛ لأن جملة «مديه ييدى» فى محل نصب حال من ياء المتكلم فى قوله «ترانى». ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر: عندى اصطبار ، وشكوى عند فاتنتى فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا؟ فإن الواو فى قوله «وشكوى عند فاتنتى» يجوز أن تكون واو الحال ، وشكوى مبتدأ وهو نكرة ، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماما.

السابع عشر: أن تكون معطوفه على معرفه ، نحو : «زيد ورجل قائمان».

الثامن عشر: أن تكون معطوفه على وصف ، نحو : «تميمى ورجل فى الدار».

التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف ، نحو : «رجل وامرأه طويله فى الدار».

العشرون: أن تكون مبهمه ، كقول امرىء القيس :

٤٦- مرسعه بين أرساغه * * * به عسم بيتغى أرنبا(١).

ص: ٢٢٢

١- اتفق الرواه على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس ، كما قاله الشارح العلامه ، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ ف قيل : لامرىء القيس بن حجر الكندى الشاعر المشهور ، وقال أبو القاسم الكندى : ليس ذلك بصحيح ، بل هو لامرىء القيس ابن مالك الحميرى ، لكن الثابت فى نسخه ديوان امرىء القيس بن حجر الكندى - بروايه أبى عبيده والأصمعى وأبى حاتم والزيادى ، وفيما رواه الأعلم الشنتمرى من القصائد المختاره - نسبه هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندى ، وقال السيد المرتضى فى شرح القاموس ، نقلا عن العباب ، ما نصه : «هو لامرىء القيس بن مالك الحميرى ، كما قاله الأمدى ، ولبس لابن حجر كما وقع فى دواوين شعره ، وهو موجود فى أشعار حمير» اه ، ومهما يكن من شىء فقد روى الرواه قبل بيت الشاهد قوله : أيا هند لا تنكحى بوهه عليه عقيته أحسبا للغه : «بوهه» هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش ، وقيل : هو الأحمق «عقيته» العقيقه الشعر الذى يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال : الرجل الذى ابيضت جلده. وقال القتيبى : أراد بقوله «عليه عقيته» أنه لا ينتظف ، وقال أبو على : معناه أنه لم يعق عنه فى صغره فما زال حنى كبر وشابت معه عقيته «مرسعه» هى التميمه يعلقها مخافه العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع ، وقيل : هى مثل المعاذه ، وكان الرجل من جهله العرب يشد فى يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافه أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعنى أنه يجعلها فى هذا المكان ، ويروى «بين أرباقه» والأرباق : جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الجبل فيه عده عرى ، ومعناه أنه يجعل تميمته فى حبال «عسم» اعوجاج فى الرسغ ويبس «أرنبا» حيوان معروف ، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها ؛ فمن اتخذ كعبها تميمه لم يقربه جن ، ولم يؤذه سحر ، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف المعنى : يخاطب هندا أخته - فيما ذكر الرواه - ويقول لها : لا- تتزوجى رجلا من جهله العرب : يضع التمام ، ويقعد عن الخروج للحروب ، وفى رسغه اعوجاج ويبس ، لا- يبحث إلا عن الأرنب ليتخذ كعوبها تمام جينا وفرقا. الإعراب : «مرسعه» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفيه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه ، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب نعت لبوهه فى البيت السابق ، والرابط بين جمله الصفه والموصوف هو الضمير المجرور محلا- بالإضافه فى قوله أرساغه «به» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل نصب صفه ثانيه لبوهه «بيتغى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بوهه ، وجمله الفعل وفاعله فى محل نصب صفه لبوهه أيضا «أرنبا» مفعول به لبيتغى ، فقد وصف البوهه فى هذين البيتين بخمس صفات : الأولى قوله «عليه عقيته» والثانيه قوله «أحسبا» والثالثه جمله «مرسعه بين أرساغه» ، والرابعه جمله

«به عسم» ، والخامسه جمله «بيتغى أرنبا». الشاهد فيه : قوله «مرسه» فإنها نكره وقعت مبتدأ ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها ، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكره ، ولم يكن له غرض فى البيان والتعيين أو نقليل الشيوخ ، وأنت خير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسه دون مرسه ، وهذا معنى قصد الإبهام الذى ذكره الشارح. واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على روايه مرسه بتشديد السين مفتوحه ، ورفعه وتفسيرها بما ذكرنا ، وقد رويت بتشديد السين مكسوره ، ومعناها الرجل الذى فسد موق عينه ، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب ؛ فرفعه على أنها خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مرسه ، أى البوهه السابق مرسه ، ونصبها على أنها صفة لبوهه فى البيت السابق من باب الوصف بالمفرد ، ولا شاهد فى البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧- لولا اصطبار لأودى كلّ ذى مقه***لما استقلت مطاياهنّ للظعن (١).

ص: ٢٢٤

١- لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين. اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقه» حب ، وفعله ومقه يمقه مقه - كوعده يعده عده - والتا ، فى مقه عوض عن فاء الكلمه - وهى الواو - كعده وزنه ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر ، وهو بفتح العين هنا. المعنى. يقول : إنه صبر على سفر أحبابه ، وتجلد حين اعتزموا الرحيل ، ولولا ذلك الصبر الذى أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من بحبه ويعطف عليه. الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا تقديره : موجود. وقوله «لأودى» اللام واقعه فى جواب لولا ، وأودى : فعل ماض «كل» فاعل أودى ، وكل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «مقه» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا : فاعل استقل ، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافه لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت. الشاهد فيه : قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ ووقوعه بعد «لولا». وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغا للابتداء بها لأن «لولا» تستدعى جوابا يكون معلقا على جملة الشرط التى يقع المبتدأ فيها نكرة ؛ فيكون ذلك سببا فى تقليل شيوع هذه النكرة.

الثانى والعشرون : أن تقع بعد فاء الجزاء ، كقولهم : «إن ذهب عير فعير في الرباط» (١).

الثالث والعشرون : أن تدخل على النكرة لام الابتداء ، نحو «لرجل قائم». دل

ص: ٢٢٥

١- هذا من أمثال العرب ، والعير - بفتح فسكون - هو الحمار ، والرباط - بزنه كتاب - ما تشد به الدابة ، ويقال : قطع الظبي رباطه ، ويريدون قطع حبالته يضرب للرضا بالحاضر وعدم الأسف على الغائب ، والاستشهاد به في قوله «فعير» حيث وقع مبتدأ - مع كونه نكرة - لكونه واقعا بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط ، وانظر هذا المثل في مجمع الأمثال للميداني (١ / ٢١ طبع بولاق ، رقم ٨٢ في ١ / ٢٥ بتحقيقنا) وانظره في جمهره الأمثال لأبى هلال العسكري (١ / ٨١ بهامش مجمع الأمثال طبع الخيري) ورواه هناك «إن هلك عير فعير في الرباط» وقال بعد روايته : يضرب مثلا للشيء يقدر على العوض منه فيستخف بفقده ، ونحو هذا المثل في المعنى قول كثير عزه : هل وصل عزّه إلّا وصل غانيه في وصل غانيه من وصلها بدل

٤٨- كم عمّه لك يا جرير وخاله**فدعاء قد حلبت على عشارى (١).

ص: ٢٢٤

١- البيت للفرزدق بهجو جريرا ، وقبله قوله : كم من أب لى يا جرير كأنه قمر المجزّه أو سراج نهار ورث المكارم كابرا عن كابر ضخم الدسيعة كل يوم فخار اللغة : «المجره» باب السماء ، وقيل : هى الطريق التى تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجفنه ، أو المائده الكبيره ، وضخامتها : كناية عن الكرم ، لأن ذلك يدل على كثره الأكله الذين يلتفون حولها «فدعاء» هى المرأه التى اعوجت إصبعها من كثره حلبها ، ويقال : الفدعاء هى التى أصاب رجلها الفدع من كثره مشيها وراء الإبل ، والفدع : زيغ فى القدم بينها وبين الساق ، وقال ابن فارس : الفدع اعوجاج فى المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشارى» العشار : جمع عشاء - بضم العين المهمله وفتح الشين - وهى الناقه التى أتى عليها من وضعها عشره أشهر ، وفى التنزيل الكريم : (وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ). الإعراب : «كم» يجوز أن تكون استفهاميه ، وأن تكون خبريه «عمه» يجوز فيها وفى «خاله» المعطوفه عليها الحركات الثلاث : أما الجر فعلى أن «كم» خبريه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة «حلبت» وعمه : تمييز لها ، وتمييز كم الخبريه مجرور كما هو معلوم ، وخاله : معطوف عليها ، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهاميه فى محل رفع مبتدأ ، وخبره جملة «حلبت» أيضا ، وعمه : تمييز لها ؛ وتمييز كم الاستفهاميه منصوب كما هو معلوم ، وخاله معطوف عليها ، وأما الرفع فعلى أن كم خبريه أو استفهاميه فى محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله «حلبت» الآتى ، وعلى هذين يكون قوله «عمه» مبتدأ ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له ، وجملة «قد حلبت» فى محل رفع خبره ، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف ، وهى - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبريه فيقدر تمييزها مجرورا ، ويجوز أن تكون استفهاميه فيقدر تمييزها منصوبا ، و «فدعاء» صفه لخاله ، وقد حذف صفه لعمه مماثله لها كما حذف صفه لخاله مماثله لصفه عمه ، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمه لك فدعاء ، وكم خاله لك فدعاء» فحذف من الأول كلمه فدعاء وأثبتها فى الثانى ، وحذف من الثانى كلمه لك وأثبتها فى الأول ، فحذف من كل مثل الذى أثبتته فى الآخر ، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغه «الاحتباك». الشاهد فيه : قوله «عمه» على روايه الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكره - لوقوعها بعد «كم» الخبريه ، كذا قال الشارح العلامه ، وأنت خير بعد ما ذكرناه لك فى الإعراب أن «عمه» على أى الوجوه موصوفه بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذى يرشد إليه وصف خاله به ، وعلى هذا لا يكون المسوغ فى هذا البيت وقوع النكره بعد «كم» الخبريه ، وإنما هو وصف النكره ، وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكره بعد كم الخبريه ، ولا مسوغ فيه سوى ذلك ، فلم أوفق للعثور عليه.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى تيف وثلاثين موضعا ، وما لم أذكره منها أسقطته ؛ لرجوعه إلى ما ذكرته ؛ أو لأنه ليس بصحيح .

* * *

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ وقد يتقدم عليه

والأصل فى الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذ لا ضررا (١)

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، وذلك لأن الخبر وصف فى المعنى للمبتدأ ، فاستحقّ التأخير كالوصف ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس أو نحوه ، على ما سيبين ؛ فتقول «قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وأبوه منطلق زيد ، وفى الدار زيد ، وعندك عمرو» وقد وقع فى كلام بعضهم أن مذهب

ص : ٢٢٧

١- «والأصل» مبتدأ «فى الأخبار» جار ومجرور متعلق به «أن» مصدرية «تؤخرا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الأخبار ، والألف للاطلاق ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر المبتدأ «وجوزوا» فعل وفاعل «التقديم» مفعول به لجوزوا «إذ» ظرف زمان متعلق بجوزوا «لا» نافية للجنس «ضررا» اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، أى : لا ضرر موجود . والجمله من لا واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذ إليها .

الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر (١)؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين ، والكوفيين - على جواز «فى داره زيد» فنقل المنع عن الكوفيين مطلقا ليس بصحيح ، هكذا قال بعضهم ، وفيه بحث (٢) ، نعم منع الكوفيون التقديم فى مثل «زيد قائم ، وزيد قام أبوه ، :

ص: ٢٢٨

١- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق ور كاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارته ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا- على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورته من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعه ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة برون أنه لا- يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسأله خاصه ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جملة. فالجواب أن الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه الغلّه نفسها موجوده فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

٢- فى كلام الشارح فى هذا الموضوع قلق ور كاكه لا تكاد تتبين منهما غرضه واضحا فهو أو لا ينقل عن بعضهم أنه ذكر أن الكوفيين لم يجوزوا تقديم الخبر على المبتدأ. ثم يعترض على هذا النقل بقوله «وفيه نظر» وينقل عن بعض آخر أن الكوفيين يجوزون عبارته ظاهر أمرها أنها من باب تقديم الخبر ، فيكون كلام الناقل الأول على إطلاقه باطلا ، وكان ينبغى - على ذلك - تخصيصه بما عدا هذه الصورة. ثم يعترض على النقل الثانى بقوله : «وفيه بحث» ، وظاهر المعنى من ذلك أن هذه العبارة التى ظنها ناقل المثال الثانى من باب تقديم الخبر ليست منه على وجه الجزم والقطع ؛ لأنه يجوز فيها أن يكون «زيد» من قوله «فى داره زيد» فاعلا بالجار والمجرور ، ولو لم يعتمد على نفي أو استفهام ؛ لأن الاعتماد ليس شرطا عند الكوفيين ؛ فيكون تجويز الكوفيين هذه العبارة ليس دليلا- على أنهم يجوزون تقديم الخبر فى صورته من الصور ؛ فقد رجع الشارح على أول كلامه بالنقض ، هذا من حيث تعبيره. فأما من حيث الموضوع فى ذاته ، فقد ذكر أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» (ص ٤٦ طبعه ثالثة بتحقيقنا) أن علماء الكوفة برون أنه لا- يجوز أن يتقدم الخبر على المبتدأ ، مفردا كان أو جملة ، وعقد فى ذلك مسأله خاصه ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون قولك «فى الدار زيد» من باب تقديم الخبر على المبتدأ عندهم. فإن قلت : فهذا الخبر جار ومجرور ، والذى نقلته عنهم عدم تجويز التقديم إذا كان الخبر مفردا أو جملة. فالجواب أن

الجار والمجرور - عند الجمهور ، خلافا لابن السراج الذى جعله قسما برأسه - لا بخلو حاله من أن يكون فى تقدير المفرد ، أو فى تقدير الجملة ، وأيضا فقد عللوا عدم تجويز التقديم بأن الخبر اشتمل على ضمير يعود على المبتدأ ؛ فلو قدمناه لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه الغلة نفسها موجودة فى الجار والمجرور سواء أقدرت متعلقه اسما مشتقا أم قدرته فعلا :

وزيد أبوه منطلق» والحق الجواز ؛ إذ لا مانع من ذلك ، وإليه أشار بقوله «وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا» فتقول : «قائم زيد» ومنه قولهم : «مشنوء من يشنؤك» فمن : مبتدأ ومشنوء : خبر مقدم ، و «قام أبوه زيد» ومنه قوله :

٤٩- قد ثكلت أمه من كنت واحده***وبات منتشبا في برثن الأسد(١)

ف- «من كنت واحده» مبتدأ مؤخر ، و «قد ثكلت أمه» : خبر مقدم ، و «أبوه منطلق زيد» ؛ ومنه قوله :

ص: ٢٢٩

١- البيت لشاعر سيدنا رسول الله صَلَّى الله عليه و [آله] و سلمّ حسان بن ثابت الأنصاري اللغه : «ثكلت أمه» هو من الثكل ، وهو فقد المرأه ولدها «منتشبا» عالقًا داخلا- «برثن الأسد» مخلبه ، وجمعه برائن ، مثل برقع وبراقع ، والبرائن للسياح بمنزله الأصابع للانسان ، وقال ابن الأعرابي : البرثن : الكف بكمالها مع الأصابع. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث «أمه» أم : فاعل ثكلت ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل رفع «واحد» واحد خبر كان ، وواحد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجمله من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفه ، بات : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «منتشبا» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشبا ، وبرثن مضاف و «الأسد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «قد ثكلت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر ، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحده» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزله المتقدم في اللفظ ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

٥٠- إلى ملك ما أمّه من محارب ***أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره (١)

ف- «أبوه»: مبتدأ [مؤخر] ، و «ما أمّه من محارب»: خبر مقدم . .

ص: ٢٣٠

١- هذا البيت من كلمه للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان. اللغه: «محارب» ورد في عدّه قبائل: أحدها من قريش ، وهو محارب بن فهر ابن مالك بن النضر ، والثاني من قيس عيلان ، وهو محارب بن خصفه بن قيس عيلان ، والثالث من عبد القيس ، وهو محارب بن عمر بن وديعه بن لكير بن أفصى بن عبد القيس «كليب» بزنه التصغير - اسم ورد في عدّه قبائل أيضا: أحدها في خزاعه ، وهو كليب بن حبشيه بن سلول ، والثاني في تغلب بن وائل ، وهو كليب بن ربيعه بن الحارث بن زهير ، والثالث في تميم ، وهو كليب بن يربوع بن حنظله بن مالك ، والرابع في النخع ، وهو كليب بن ربيعه بن خزيمه بن معد بن مالك بن النخع ، والخامس في هوازن ، وهو كليب بن ربيعه بن صعصعه. الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قوله: رأوني ، فنادوني ، أسوق مطيتي بأصوات هلال صعاب جرائره «ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما ، وأم مضاف والضمير مضاف إليه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجمله «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو: مبتدأ مؤخر ، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجمله المبتدأ وخبره في محل جر صفة لملك «ولا» الواو عاطفه ، لا- نافية «كانت» كان: فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التانيث «كليب» اسم كان «تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى كليب ، والضمير البارز مفعول به ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر «كان» وجمله كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفه على جمله الصفة. الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاه وشاهد لعلماء البلاغه ، فأما النحاه فيستشهدون به على تقديم الخبر - وهو جمله «ما أمّه من محارب» على المبتدأ - وهو قوله «أبوه» - والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب ، وأما علماء البلاغه فيذكرونه شاهدا على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير ، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضا يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان: وما مثله في الناس إلّا مملكا أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه التقدير: وما مثله في الناس حي يقاربه إلّا مملكا أبو أمّه أبوه.

ونقل الشريف أبو السعادات هبه الله بن الشجرى الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة ، وليس بصحيح ، وقد قدمنا نقل الخلاف فى ذلك عن الكوفيين.

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

فامنع حين يستوى الجزآن :

عرفا ، ونكرا ، عادمى بيان (1)

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ،

أو قصد استعماله منحصرأ (2).

ص: ٢٣١

- ١- «فامنع» منع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والضمير البارز - العائد على تقديم الخبر - مفعول به لا منع «حين» ظرف زمان متعلق بامنع «يستوى» فعل مضارع «الجزآن» فاعل يستوى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافه «حين» إليها «عرفا» تمييز «ونكرا» معطوف عليه «عادمى» حال من «الجزآن» وعادمى مضاف و «بيان» مضاف إليه ، والتقدير : فامنع تقديم الخبر فى وقت استواء جزءى الجملة - وهما المبتدأ والخبر - من جهة التعريف والتنكير ، بأن يكونا معرفتين أو نكرتين كل منهما صالحه للابتداء بها ، حال كونهما عادمى بيان ، أى لا قرينه معهما تعين المبتدأ منهما من الخبر.
- ٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بامنع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «الفعل» اسم لكان محذوفه تفسرها المذكوره بعدها. والخبر محذوف أيضا ، والجملة من كان المحذوفه واسمها وخبرها فى محل جر بإضافه إذا إليها «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «الخبرا» الخبر : خبر «كان» والألف للاطلاق ، والجملة لا- محل لها مفسره «أو» عاطفه «قصد» فعل ماض مبنى للمجهول «استعماله» استعمال : نائب فاعل قصد ، واستعمال مضاف والضمير مضاف إليه «منحصرا» حال من المضاف إليه لأن المضاف عامل فيه.

أو كان مسندا : لذي لام ابتدا ،

أو لازم الصدر ، كمن لى منجدا (١)

ينقسم الخبر - بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه - ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه التقديم والتأخير ، وقد سبق ذكره ، وقسم يجب فيه تأخير الخبر ، وقسم يجب فيه تقديم الخبر .

فأشار بهذه الآيات إلى الخبر الواجب التأخير ، فذكر منه خمسة مواضع :

الأول : أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفه أو نكره صالحه لجعلها مبتدأ ، ولا مبيّن للمبتدأ من الخبر ، نحو «زيد أخوك ، وأفضل من زيد أفضل من عمرو» ولا يجوز تقديم الخبر فى هذا ونحوه ؛ لأنك لو قدّمته فقلت «أخوك زيد ، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكل المقدم مبتدأ (٢) ، وأنت .

ص : ٢٣٢

١- «أو» عاطفه «كان» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «مسندا» خبر كان «لذي» جار ومجرور متعلق بمسند ، وذى مضاف ، و «لام» مضاف إليه ، ولام مضاف ، و «ابتدا» مضاف إليه «أو» عاطفه «لازم» معطوف على ذى ، ولازم مضاف ، و «الصدر» مضاف إليه «كمن» الكاف جاره لقول محذوف كما تقدم مرارا «من» اسم استفهام مبتدأ «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «منجدا» حال من الضمير المستتر فى الخبر الذى هو الجار والمجرور ، وذلك الضمير عائد على المبتدأ الذى هو اسم الاستفهام .

٢- إذا كانت الجملة مكونه من مبتدأ وخبر ، وكانا جميعا معرفتين ؛ فللنحاه فى إعرابها أربعة أقوال ، أولها : أن المقدم مبتدأ والمؤخر خبر ، سواء أكانا متساويين فى درجة التعريف أم كانا متفاوتين ، وهذا هو الظاهر من عبارته الناظم والشارح ؛ وثانيها أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأ ، لصحة الابتداء بكل واحد منهما ؛ والثالث : أنه إن كان أحدهما مشتقا والآخر جامدا فالمشتق هو الخبر ، سواء أتقدم أم تأخر ، وإلا بأن كانا جامدين ، أو كان كلاهما مشتقا - فالمقدم مبتدأ ؛ والرابع : أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء أتقدم أم تأخر ، فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ .

تريد أن يكون خبراً ، من غير دليل يدلّ عليه ؛ فإن وجد دليل يدلّ على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك «أبو يوسف أبو حنيفة» فيجوز تقدم الخبر - وهو أبو حنيفة - لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومنه قوله :

٥١- بنونا بنو أبنائنا ، وبناتنا**بنوهنّ أبناء الرجال الأبعاد(١)

ص: ٢٣٣

١- نسب جماعه هذا البيت للفرزدق ، وقال قوم : لا يعلم قائله ، مع شهرته في كتب النحاه وأهل المعاني والفرضيين. الإعراب : «بنونا» بنو : خبر مقدم ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر ، وبنو مضاف وأبناء من «أبنائنا» مضاف إليه ، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفه ، بنات : مبتدأ أول ، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو : مبتدأ ثان ، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني ، وجمله المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وأبناء مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الأبعاد» صفة للرجال. الشاهد فيه : قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف ؛ فإن كلا- منهما مضاف إلى ضمير المتكلم - وإنما ساغ ذلك لوجود قرينه معنويه تعين المبتدأ منهما ؛ فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة ؛ فما يكون فيه أساس التشبيه - وهو الذى تذكر الجملة لأجله - فهو الخبر. وبعد ، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت : «قد يقال إن هذا البيت لا- تقديم فيه ولا- تأخير ، وإنه جاء على التشبيه المقلوب ، كقول ذى الرمة : * ورمم كأوراك العذارى قطعته* فكان ينبغى أن يستشهد بما أنشده فى شرح التسهيل من قول حسان بن ثابت : قبيله أأم الأحياء أكرمها وأغدر الناس بالجيران وافيها إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه أأم الأحياء ، وعن وافيها بأنه أغدر الناس ، لا العكس» اه كلام ابن هشام. والجواب عنه من وجهين ؛ أحدهما : أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة ، والحمل على ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه ، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه ؛ فلا- تكون ثمه طمأنينه على إفاده غرض المتكلم بالعباره ، وثانيهما : أن ما ذكره فى بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيله بأنه أأم الأحياء وعن أو فى هذه القبيله بأنه أغدر الأحياء ، هذا نفسه يجرى فى بيت الشاهد فيقال : إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم ، وليس الغرض أن يخبر عن بنيتهم بأنهم يشبهون بنى أبنائهم ، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معينا للمبتدأ صح الاستشهاد ببيت الشاهد. ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدى : كلام التبيين الهداه كلامنا وأفعال أهل الجاهليه نفعل فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداه ، لا العكس.

فقله «بنونا» خبر مقدم ، و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر ، لأن المراد الحكم على بنى أبنائهم بأنهم كبنيتهم ، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم .

والثاني : أن يكون الخبر فعلا رافعا لضمير المبتدأ مستترا ، نحو «زيد قام» فقام وفاعله المقدر (1) : خبر عن زيد ، ولا يجوز التقديم ؛ فلا يقال «قام زيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخر ، والفعل خبرا مقدا ، بل يكون «زيد» فاعلا لقام ؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل ؛ فلو كان الفعل رافعا لظاهر - نحو «زيد قام أبوه» - جاز التقديم ؛ فتقول

ص: ٢٣٤

١- أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

«قام أبوه زيد»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك (1)، وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا، نحو «الزيدان قاما» فيجوز أن تقدم الخبر فتقول «قاما الزيدان» ويكون «الزيدان» مبتدأ مؤخرا، و«قاما» خيرا مقدما، ومنع ذلك قوم.

وإذا عرفت هذا فقول المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضى [وجوب] تأخير الخبر الفعلى مطلقا، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصورا بآئما، نحو «إنما زيد قائم» أو بإلا، نحو «ما زيد إلا قائم» وهو المراد بقوله «أو قصد استعماله منحصرًا»؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» فى المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذا، كقول الشاعر:

٥٢- فيا رب هل إلّا بك النّصر يرتجى ***عليهم؟ وهل إلّا عليك المعول؟ (٢)

ص: ٢٣٥

١- يريد خلاف البصريين والكوفيين، حيث جوز البصريون التقديم. ومنعه الكوفيون (واقراً الهامشه رقم ١ فى ص ٢٢٨).

٢- البيت للكميت بن زيد الأسدى، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانيه، والبيت من قصيده له من قصائد تسمى الهاشميات قالها فى مدح بنى هاشم، وأولها قوله: ألا هل عم فى رأيه متأمل؟ وهل مدبر بعد الإساءه مقبل؟ اللغه: «عم» العمى ذهاب البصر من العينين جميعا، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأه عمياء وعميه «مدبر» هو فى الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذى يعرض عنك ولا- بياليك «المعول» تقول: عولت على فلان؛ إذا جعلته سन्दك الذى تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمى بمعنى التعويل. الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحه مقدره على ما قبل ياء المتكلم المحذوفه اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكارى دال على النفى «إلا» أذاه استثناء ملغاه «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبنى للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقا بقوله يرتجى، وجمله يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق فى المعنى بالنصر ولكن الصنائه تأباه؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى، لهذا يجعل متعلقا بمرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفى «إلا» أذاه استثناء ملغاه «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر. الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و«عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا فى الموضوعين شذوذا، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا- يتم إلا- على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد فى الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد فى الجملة الثانية وحدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهها آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهها آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا - كما ذكره الشارح - هو رأى جماعه النحاه؛ فأما علماء البلاغه فيقولون: إن كانت أذاه القصر هى «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصورا عليه، وإن كانت أذاه القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما فى هذه العبارة صح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

الأصل «وهل المعول إلا عليك» فقدّم الخبر.

الرابع : أن يكون خبرا لمبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء ، نحو «لزيد قائم» وهو المشار إليه بقوله : «أو كان مسندا لذى لام ابتداء» فلا يجوز تقديم الخبر

ص: ٢٣٦

على اللام ؛ فلا تقول : «قائم لزيد» لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وقد جاء التقديم شذوذاً ، كقول الشاعر :

٥٣- خالى لأنت ، ومن جرير خاله ***ينل العلاء ويكرم الأخوال(١)

ف- «لأنت» مبتدأ [مؤخر] و «خالى» خبر مقدم. به

ص: ٢٣٧

١- البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها. اللغة : «جرير» يروى فى مكانه «تميم» ، ويروى أيضا عوييف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدودا - الشرف والرفعه ، وقيل : هو مصدر على فى المكان يعلى ، مثل رضى يرضى ، وأما فى المرتبه فيقال : علا يعلو ، مثل سما يسمو سموا. الإعراب : «خالى لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، واللام للابتداء ، و «أنت» خبر المبتدأ ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر ، مع أنها خاصه بالدخول على المبتدأ ، وثانيهما أن يكون «خالى» خبرا مقدما ، و «لأنت» مبتدأ مؤخرا ، وهذا الوجه هو الذى قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله ، وليس شاذا من الجبهه التى ذكرناها أولا ، وإن كان فيه الشذوذ الذى ذكره الشارح ، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف ، من : اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال : خبر المبتدأ الذى هو جرير ، وخال مضاف والضمير مضاف إليه ، والجمله من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل ، وجمله الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفه ، يكرم : فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من «الأخوال» قال العينى : هو مفعول به ، وهو بعيد كل البعد ، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبني للمجهول ، والأولى أن يكون قوله : «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوال» تمييزا : إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفه على التمييز ، وإما على أن تكون أل زائده على ما قاله البصريون فى قول الشاعر : * وطبت النفس يا قيس عن عمرو* الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثه شواهد للنحاه : الأول : فى قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم ، وقد كان من حقه أن يجىء به الشاعر مرفوعا فيقول «ينال العلاء» ولكنه جاء به مجزوما ؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها فى «لم يخف» ونحوه ، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول : كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وليس لك أن تزعم أن من فى قوله «من جرير خاله» شرطيه ؛ فلذلك جزم المضارع فى جوابها ؛ لأن ذلك يستدعى أن تجعل جمله «جرير خاله» شرطا ، وهو غير جائز عند أحد من النحاه ؛ لأن جمله الشرط لا تكون اسميه أصلا (وانظر - مع ذلك - شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتى). والشاهد الثانى : فى قوله «ويكرم الأخوال» فإنه تمييز ، وقد جاء به معرفه ، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجىء التمييز معرفه ، والبصريون يقولون : ال فى هذا زائده لا معرفه ، والشاهد الثالث : - وهو الذى من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا - فى قوله «خالى لأنت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء ، شذوذاً ، وفى البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها فى الإعراب ، والثانى : أنه أراد «لخالى أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضروره ، والثالث : أن يكون أصل الكلام «خالى لهو أنت» فخالى : مبتدأ أول ، والضمير مبتدأ ثان ، وأنت : خبر الثانى ، فحذفت الضمير ، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال فى صدر ما ذكر من جملتها. ومثل هذا البيت فى هذين التوجيهين قول الراجز : أم الحليس لعجوز شهره ترضى من اللحم بعظم الرقبه

الخامس : أن يكون المبتدأ له صدر الكلام : كأسماء الاستفهام ، نحو «من لى منجدا؟» فمن : مبتدأ ، ولى : خبر ، ومنجدا : حال ، ولا يجوز تقديم الخبر على «من» ؛ فلا تقول «لى من [منجدا]».

* * *

ص: ٢٣٨

المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر

ونحو عندي درهم ، ولي وطر ،

ملتزم فيه تقدّم الخبر (١)

كذا إذا عاد عليه مضمّر

مما به عنه مبيّن يخبر (٢)

كذا إذا يستوجب التصديرا

: كآين من علمته نصيرا (٣)

ص: ٢٣٩

١- «ونحو» مبتدأ «عندي» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «درهم» مبتدأ مؤخر «ولي» الواو عاطفه ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «وطر» مبتدأ مؤخر «ملتزم» اسم مفعول : خبر المبتدأ الذى هو قوله «نحو» فى أول البيت «فيه» جار ومجرور متعلق بملتزم «تقدم» نائب فاعل لقوله «ملتزم» وتقدم مضاف و «الخبر» مضاف إليه .
٢- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لموصوف محذوف يدل عليه ما قبله ، أى : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذا الالتزام «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «عاد» فعل ماض «عليه» جار ومجرور متعلق بعاد «مضمّر» فاعل عاد «مما» جار ومجرور متعلق بعاد أيضا ، وما اسم موصول «به ، عنه» متعلقان بيخبر الآتى «مبيّن» حال من المجرور فى «به» «يخبر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، والجمله لا محل لها صلة «ما» وجمله «عاد عليه مضمّر» فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وهى شرط إذا ، وجوابها محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقدير البيت : يلتزم تقدم الخبر التزاما كذلك الالتزام السابق إذا عاد على الخبر ضمير من المبتدأ الذى يخبر بذلك الخبر عنه حال كونه مبيّن - أى مفسرا - لذلك الضمير . قال ابن غازى : وهذا البيت مع تعقده وتشتيت ضمائره كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول : كذا إذا عاد عليه مضمّر من مبتدا ، وما له التصدر

٣- «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف مثل سابقه فى أول البيت السابق «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «يستوجب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «التصديرا» مفعول به ليستوجب ، والجمله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها «كأين» الكاف جاره لقول محذوف ، أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ مؤخر «علمته» فعل وفاعل ومفعول أول «نصيرا» مفعول ثان لعلم ، والجمله لا محل لها صلة .

: كما لنا إِلا اتّباع أحمددا (1)

أشار في هذه الآيات إلى القسم الثالث ، وهو وجوب تقديم الخبر ؛ فذكر أنه يجب في أربعة مواضع :

الأول : أن يكون المبتدأ نكره ليس لها مسوِّغ إلا تقدّم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور ، نحو «عندك رجل ، وفي الدار امرأه» ؛ فيجب تقديم الخبر هنا ؛ فلا تقول : «رجل عندك» ، ولا «امرأه في الدار» وأجمع النحاه والعرب على منع ذلك ، وإلى هذا أشار بقوله : «ونحو عندي درهم ، ولي وطر - البيت» ؛ فإن كان للنكره مسوِّغ جاز الأمران ، نحو «رجل ظريف عندي» ، و «عندي رجل ظريف».

الثاني : أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر ، نحو «في الدار صاحبها» فصاحبها : مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار ، وهو جزء من الخبر ؛ فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو «صاحبها في الدار» ؛ لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وهذا مراد المصنف بقوله : «كذا إذا عاد عليه مضمّر - البيت» أي : كذلك يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمّر مما يخبر بالخبر عنه ، وهو المبتدأ ، فكأنه قال : يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وهذه عبارته ابن عصفور في بعض كتبه ، وليست بصحيحه ؛ لأن الضمير في قولك «في الدار

ص : ٢٤٠

١- «وخبر» مفعول مقدم لقدم الآتي ، وخبر مضاف و «المحصور» مضاف إليه «قدم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أبدا» منصوب على الظرفية متعلق بقدم «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، و «ما» نافية «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء ملغاه «اتباع» مبتدأ مؤخر ، واتباع مضاف و «أحمددا» مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابه عن الكسره ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق.

صاحبها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر؛ فينبغي أن تقدر مضافا محذوفا في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على ملبسه» ثم حذف المضاف - الذي هو ملابس - وأقيم المضاف إليه - وهو الهاء - مقامه؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثل قولك «في الدار صاحبها» قولهم: «على الثمره مثلها زبدا» وقوله:

٥٤- أهابك إجلالا، ما بك قدره***على، ولكن ملء عين حبيها(١).

ص: ٢٤١

١- هذا البيت قد نسبه قوم - منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأماشي (ص ٤٠١) - لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون - ومنهم ابن نباته المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بنى عامر من أبيات أولها قوله: وناديت يا رباه أول سؤلتى لنفسى ليلي، ثم أنت حسيها دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة يوما أن تمحى ذنوبها اللغه: «أهَابك» من الهيبة، وهي المخافه «إجلالا» إعظاما لقدرك. المعنى: إني لأهَابك وأخافك، لا لاقتدارك على، ولكن إعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابه، وهو معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول بن الدمينه: وإني لأستحييك حتى كأنما على يظهر الغيب منك رقيب الإعراب: «أهَابك» أهَاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبنى على الكسر في محل نصب «إجلالا» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال، وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدره» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدره، أو بمحذوف نعت لقدره «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه. الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيها» فإنه قدم الخبر - وهو قوله «ملء عين» - على المبتدأ - وهو قوله «حبيها» - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبه، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

فحبيها : مبتدأ [مؤخر] وملء عين : خبر مقدم ، ولا يجوز تأخيره ؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ - وهو «ها» - عائد على «عين» وهو متصل بالخبر ؛ فلو قلت «حبيها ملء عين» عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

وقد جرى الخلاف في جواز «ضرب غلامه زيدا (١)» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظا ورتبه ، ولم يجر خلاف - فيما أعلم - في منع «صاحبها في الدار» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر ، فليتأمل ، والفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسأله «ضرب غلامه زيدا» بخلاف مسأله «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف (٢).

ص: ٢٤٢

١- مثل ذلك المثال : كل كلام اتصل فيه ضمير بالفاعل المتقدم ، وهذا الضمير عائد على المفعول المتأخر ، نحو مثال ابن مالك في باب الفاعل من الألفيه «زان نوره الشجر» ونحو قول الشاعر : جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجرى سنّار ونحو قول الشاعر الآخر : كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا التّدى في ذرى المجد وسيأتى بيان ذلك وإبضاحه في باب الفاعل.

٢- وأيضا فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا في سعه الكلام ، حتى ليظن أن رتبه قد صارت التقدم ، بخلاف الخبر ، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحيانا - لا يتصور أحد أن رتبه التقدم ؛ لكونه حكما ، والحكم في مرتبه التأخر عن المحكوم عليه البتة ، وأيضا فإن الفاعل والفعل المتعدى جميعا يشعران بالمفعول ؛ فكان المفعول كالتقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

الثالث : أن يكون الخبر له صدر الكلام ، وهو المراد بقوله : «كذا إذا يستوجب التصديرا» نحو «أين زيد»؟ فزيد : مبتدأ [مؤخر] ، وأين : خبر مقدم ، ولا يؤخر ؛ فلا تقول : «زيد أين» ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام ، وكذلك «أين من علمته نصيرا»؟ فأين : خبر مقدم ، ومن : مبتدأ مؤخر ، و «علمته نصيرا» صلة من .

الرابع : أن يكون المبتدأ محصورا ، نحو «إنما في الدار زيد ، وما في الدار إلا زيد» ومثله «ما لنا إلّا أتباع أحمد».

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر إن دل على المحذوف دليل

وحذف ما يعلم جائز ، كما

تقول «زيد» بعد «من عندكما» (١)

ص : ٢٤٣

١- «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر «يعلم» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول الذي هو ما «جائز» خبر المبتدأ «كما» الكاف جاره ، وما مصدرية «تقول» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وما مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أي : كقولك ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أي وذلك كائن كقولك ، و «زيد» مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير : زيد عندنا «بعد» منصوب على الظرفية متعلق بتقول «من» اسم استفهام مبتدأ «عندكما» عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر عن اسم الاستفهام ، وعند مضاف والضمير الذي للمخاطب مضاف إليه ، والميم حرف عماد ، والألف حرف دال على التثنية ، والجملة في محل جر بإضافه بعد إليها.

وفى جواب «كيف زيد» قل «دنف»

فزيد استغنى عنه إذ عرف (١)

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل : جوازا ، أو وجوبا ، فذكر في هذين البيتين الحذف جوازا ؛ فمثال حذف الخبر أن يقال : «من عندكما»؟ فتقول : «زيد» التقدير «زيد عندنا» ومثله - فى رأى - «خرجت فإذا السبع» التقدير (٢) «فإذا السبع حاضر» قال الشاعر :

٥٥- نحن بما عندنا ، وأنت بما***عندك راض ، والرأى مختلف (٣)

التقدير «نحن بما عندنا راضون».

ص : ٢٤٤

١- «وفى جواب» جار ومجرور متعلق بقل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «زيد» مبتدأ مؤخر ، وجمله المبتدأ والخبر مقصود لفظها فهى فى محل جر بإضافه «جواب» إليها «قل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «دنف» خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : زيد دنف «فزيد» الفاء للتعليل ، زيد : مبتدأ «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنه» نائب فاعل لاستغنى ، والجمله من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ «إذ» ظرف متعلق باستغنى ، أو حرف دال على التعليل «عرف» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد المستغنى عنه فى الجواب ، والجمله فى محل جر بإضافه إذ إليها.

٢- «إذا» فى هذا المثال ونحوه تسمى «إذا الفجائية» وللعلماء فيها خلاف : أهى حرف أم ظرف؟ والذين قالوا هى ظرف اختلفوا : أهى ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هى ظرف جعلها خبرا مقدما ، وجعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا ، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت ففى وقت خروجى الأسد ، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففى مكان خروجى الأسد ، ولا حذف على هذا الوجه بشقيه ، ومن قال : هى حرف جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : خرجت فإذا الأسد موجود ، أو حاضر ، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذى عناه الشارح بقوله : «فى رأى».

٣- هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن برى إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصارى ، ونسبه غيرهما - ومنهم العباسى فى معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء فى الجاهلية ، وهو الصواب ، وهو من قصيده له ، أولها قوله : ردّ الخليط الجمال فانصرفوا ماذا عليهم لو أنهم وقفوا؟ وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمه - هو صاحب القصيده التى أولها قوله : أتعرف رسما كاطراد المذاهب لعمره وحشا غير موقف راكب؟ اللغه : «الرأى» أراد به هنا الاعتقاد ، وأصل جمعه آراء ، مثل سيف وأسياف وثوب وأثواب ، وقد نقلوا العين قبل الفاء ، فقالوا : آراء ، كما قالوا فى جمع بئر آبار وفى جمع رئم آرام ، ووزن آراء وآبار وآرام أعفالف. الإعراب : «نحن» ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الضم فى محل رفع ، وخبره محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير : نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندنا» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجروره محلا- بالباء ، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتى «عندك» عند : ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجروره محلا بالباء ، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف

إليه «راض» خبر المبتدأ الذى هو «أنت» و «الرأى مختلف» مبتدأ وخبره. الشاهد فيه : قوله «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر - احترازا عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله «نحن يما عندنا» والذى جعل حذفه سائغا سهلا لدلاله خبر المبتدأ الثانى عليه. واعلم أولا أن الحذف من الأول لدلاله الثانى عليه شاذ ، والأصل الغالب هو الحذف من الثانى لدلاله الأول عليه. واعلم ثانيا أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جاريا على الأصل المذكور ؛ فزعم أن «راض» فى الشطر الثانى من البيت ليس خبرا عن «أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذى فى أول البيت ، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه. وهذا كلام غير سديد ، لأن نحن - وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذ مفرد - تجب فيها المطابقه بالنظر إلى لفظها ؛ فيخبر عنها بالجمع ، كما فى قوله تعالى : (وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ) وما أشبهه.

ومثال حذف المبتدأ أن يقال : «كيف زيد»؟ فتقول «صحيح» أى : «هو صحيح».

وإن شئت صرّحت بكل واحد منهما فقلت : «زيد عندنا ، وهو صحيح».

ومثله قوله تعالى : (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا) أى : «من عمل صالحا فعمله لنفسه ، ومن أساء فإساءته عليها».

قيل : وقد يحذف الجزآن - أعنى المبتدأ والخبر - للدلالة عليهما ، كقوله تعالى : (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ، وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) أى : «فعدتهن ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» - لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذف لوقوعهما موقع مفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد ، والتقدير : «واللائى لم يحضن كذلك» وقوله : (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ) معطوف على (وَاللَّائِي يَئِسْنَ) والأولى أن يمثّل بنحو قولك : «نعم» فى جواب «أزيد قائم»؟ إذ التقدير «نعم زيد قائم».

* * *

المواضع التى يجب فيها حذف الخبر

وبعد لو لا غالبا حذف الخبر

حتم ، وفى نصّ يمين إذا استقر (1).

ص: ٢٤٦

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله حتم الآتى ، وبعد مضاف ، و «لو لا» مضاف إليه ، مقصود لفظه «غالبا» منصوب على نزع الخافض «حذف» مبتدأ ، وحذف مضاف و «الخبر» مضاف إليه «حتم» خبر المبتدأ «وفى نص» الواو عاطفه ، فى نص : جار ومجرور متعلق باستقر الآتى ، ونص مضاف و «يمين» مضاف إليه «ذا» اسم إشاره ، مبتدأ «استقر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشاره ، والجمله من استقر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وتقدير البيت : وحذف الخبر حتم بعد لو لا فى غالب أحوالها ، وهذا الحكم قد استقر فى نص يمين : أى إذا كان المبتدأ يستعمل فى اليمين نسا ، بحيث لا يستعمل فى غيره إلا مع قرينه.

وبعد واو عيّنت مفهوم مع

كمثل «كلّ صانع وما صنع» (١)

وقبل حال لا يكون خبرا

عن الذي خبره قد أضمر (٢)

كضربى العبد مسيئا ، وأتم

تبييني الحقّ منوطا بالحكم (٣).

ص: ٢٤٧

١- «وبعد» الواو عاطفه ، بعد ظرف متعلق باستقر في البيت السابق ، وبعد مضاف و «واو» مضاف إليه «عينت» عين : فعل ماض ، والتاء تاء التانيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى واو ، والجمله من عين وفاعله في محل جر صفة لواو «مفهوم» مفعول به لعين ، ومفهوم مضاف ، و «مع» مضاف إليه ، مقصود لفظه «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك مثل «كل» مبتدأ ، وكل مضاف و «صانع» مضاف إليه «و» عاطفه «ما» يجوز أن تكون موصولا اسميا معطوفا على كل ، ويجوز أن تكون حرفا مصدريا هي ومدخولها في تأويل مصدر معطوف على كل ، وجمله «صنع» وفاعله المستتر فيه على الوجه الأول لا محل لها صلة الموصول ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا.

٢- «وقبل» الواو عاطفه ، وقبل : ظرف متعلق باستقر في البيت الأول ، وقبل مضاف و «حال» مضاف إليه «لا» نافية «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حال «خبرا» خبر كان ، والجمله من يكون واسمه وخبره في محل جر صفة لحال «عن الذي» جار ومجرور متعلق بخبر «خبره» خبر : مبتدأ ، وخبر مضاف والضمير البارز المتصل مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «أضمر» أضمر : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خبر ، والألف للاطلاق ، والجمله من أضمر ونائب الفاعل في محل رفع خبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا محل لها صلة الذي.

٣- «كضربى» الكاف جاره لقول محذوف ، ضرب : مبتدأ ، وضرب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي فاعل المصدر «العبد» مفعول المصدر «مسيئا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على العبد ، وخبر المبتدأ جمله محذوفه ، والتقدير : إذا كان (أى وجد ، هو : أى العبد) مسيئا «وأتم» الواو عاطفه ، أتم : مبتدأ ، وأتم مضاف وتبيين من «تبييني» مضاف إليه ، وتبيين مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي فاعل له «الحق» مفعول به لتبيين «منوطا» حال من فاعل كان المحذوفه العائد على الحق ، على غرار ما قدرناه في العبارة الأولى «بالحكم» جار ومجرور متعلق بقوله منوطا. والتقدير : أتم تبييني الحق إذا كان (أى وجد ، هو : أى الحق) حال كونه منوطا بالحكم.

حاصل ما فى هذه الأبيات أن الخبر يجب حذفه فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون خبرا لمبتدأ بعد «لولا» ، نحو «لولا زيد لأتيتك» التقدير «لولا زيد موجود لأتيتك» واحتراز بقوله «غالبا» عما ورد ذكره فيه شذوذا ، كقوله :

٥٦- لولا أبوك ولولا قبله عمر***ألقت إليك معدّ بالمقاليد(١)

ف- «عمر» مبتدأ ، و «قبله» خبر.

ص: ٢٤٨

١- البيت لأبى عطاء السندى - واسمه مرزوق (وقيل : أفلح) بن يسار - مولى بنى أسد ، وهو من مخضرمى الدولتين الأمويه والعباسيه ، من كلمه يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة ، وانظر قصه ذلك فى الأغانى (١٦ / ٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله : أمّا أبوك فعين الجود نعرفه وأنت أشبه خلق الله بالجود ويروى صدر البيت «لولا- يزيد ولولا- الخ» ويزيد أبو الممدوح ، وبعد لشاهد قوله : ما ينبت العود إلّا فى أرومته ولا يكون الجنى إلّا من العود اللغه : «معد» هو أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ، وكان سيبويه يقول : إن الميم من أصل الكلمه ؛ لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار ، أو بمعنى قوى وكمل ، قال الراجز : ربّيته حتّى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا لقله تمفعّل فى الكلام ، ولكن العلماء خالفوه فى ذلك ؛ وذهبوا إلى أن الميم فى معد زائد بدليل إدغام الدال فى الدال ، والتزموا أن يكون تمعدد على زنه تمفعّل مع قلته ، وانظر الجزء الثانى من كتابنا دروس التصريف «المقاليد» : هو جمع لا- مفرد له من لفظه ، وقبل : مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح ، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتناع أمر الممدوح. المعنى : يقول : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم ؛ لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك. الإعراب : «لولا» حرف يدل على امتناع الثانى لوجود الأول ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «أبوك» أبو : مبتدأ ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف وجوبا «لولا» الواو عاطفه كالأول ، لولا : حرف امتناع لوجود «قبله» قبل : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث «إليك» جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت ، والجمله من الفعل الماضى وفاعله لا محل لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت. الشاهد فيه : قوله «لولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» - مع كون ذلك المبتدأ واقعا بعد لولا التى يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجمله الجواب ، ولا يجمع فى الكلام بين العوض والمعوض عنه. وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد فى البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله فى كل ذلك قول الزبير بن العوام رضى الله عنه : لولا- بنوها حولها لخبطتها كخبطه عصفور ولم أتلعثم فإن «لولا» حرف امتناع لوجود ، و «بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لكونه جمع مذكر سالما ، والضمير البارز مضاف إليه ، و «حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه ، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح بيت أبى عطاء من أجله ، ويجوز أن يكون «حول» متعلقا بالخبر المحذوف على رأى الجمهور ، وعلى ذلك لا يكون شاهدا لما ذكره الشارح.

وهذا الذى ذكره المصنف فى هذا الكتاب - من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلا - هو طريقه لبعض النحويين ، والطريقه الثانيه : أن الحذف واجب [دائما (1)] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف فى الظاهر مؤول ، والطريقه الثالثه أن الخير : إما أن يكون كونا مطلقا ، أو كونا مقيّدا ؛ فإن كان كونا مطلقا وجب حذفه ، نحو : «لولا زيد لكان كذا» أى : لولا زيد موجود ، وإن كان كونا مقيّدا ؛ فإما أن يدلّ عليه دليل ، أو لا ، فإن لم يدلّ عليه دليل وجب ذكره ، نحو : «لولا زيد محسن إلى ما أتيت» وإن دلّ عليه [دليل] جاز إثباته وحذفه ، نحو أن يقال : هل زيد محسن إليك؟ فتقول : «لولا زيد لهلكت» أى : «لولا زيد محسن إلى» ، فإن شئت حذفته الخبر ، وإن شئت أثبتته ، ومنه قول أبى العلاء المعرّى ،

ص: ٢٥٠

١- ههنا شيآن نحب أن نبهك إليهما ، الأول أن الطريقه الثانيه من الطرق الثلاث التى ذكرها الشارح هى طريقه جمهور النحاه ، والفرق بينها وبين الطريقه الأولى أن أهل الطريقه الأولى يقولون : إن ذكر الخبر عندهم بعد «لولا» قليل ، وليس شاذا ، وذلك بخلاف طريقه الجمهور ، فإن ذكر الخير عندهم بعد «لولا» إن كان صادرا عن لا يستشهد بكلامه كما فى بيت المعرى الآتى فهو لحن ، وإن كان صادرا عن يستشهد بكلامه فإن أمكن تأويله كالشاهد ٥٦ وما أنشدناه معه فهو مؤول ، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ ، ولا شك أن القليل غير الشاذ. والأمر الثانى : أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقه الأولى ، وذلك مخالف لما حمّله من عداه من الشروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحاله الثالثه ، بدليل أنه اختارها فى غير هذا الكتاب ، وهو الذى أشرنا إليه عند إعراب البيت ، وتلخيصه أن تحمل قوله «غالبا» على حالات «لولا» وذلك لأن لولا إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيها ، وإما أن يليها كون خاص وهو قليل ، ثم تحمل قوله «حتم» على الحكم النحوى ، وكأنه قد قال : إن كان خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر ، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقه الثالثه ، فتدبر.

١- البيت لأبى العلاء المعرى أحمد بن عبد الله بن سليمان ، نادره الزمان ، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس ، وهو من شعراء العصر الثانى من الدوله العباسيه ؛ فلا- يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف ، والشارح إنما جاء به للتمثيل ، لا للاحتجاج والاستشهاد به. اللغه : «يذيب» من الإذابه ، وهى إساله الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «غضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وحفنه. الإعراب : «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهره «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب ، وكل مضاف و «غضب» مضاف إليه «فلو لا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسه : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الغمد ، والهاء - التى هى ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وستعرف ما فى هذا الإعراب من المقال وتوجيهه فى بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعه فى جواب «لو لا» وسال : فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السيف ، وجمله سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لو لا. التمثيل به : فى قوله «فلو لا الغمد يمسه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا - وهو جملة «يمسكه» وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصا وقد دل عليه الدليل عند قوم ، كما ذكره الشارح العلامه ، والجمهور على أن الحذف واجب ، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لو لا» لا يكون إلا كونا عاما ، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أولا ، وعندهم أن بيت المعرى هذا لحن لذكر الخبر بعد لو لا وفى البيت توجيه آخر يصح على مذهب الجمهور ، وهو أن «يمسكه» فى تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد ، وأصله «أن يمسه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل ، كقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن». وحاصل القول فى هذه المسأله أن النحاه اختلفوا ؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا كونا خاصا أولا؟ فقال الجمهور : لا يكون كونا خاصا ألته ، بل يجب كونه كونا عاما ويجب مع ذلك حذفه ، فإن جاء الخبر كونا خاصا فى كلام ما فهو لحن أو مؤول ، وقال غيرهم ؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لو لا كونا خاصا ، لكن الأكثر أن يكون كونا عاما ، فإن كان الخبر كونا عاما وجب حذفه كما يقول الجمهور ، وإن كان الخبر كونا خاصا : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه ؛ فلنخبر المبتدأ الواقع بعد لو لا حاله واحده عند الجمهور ، وهى وجوب الحذف ، وثلاثه أحوال عند غيرهم ، وهى : وجوب الحذف ، ووجوب الذكر ، وجواز الأمرين ، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا ؛ لأنه صرح باختياره فى غير هذا الكتاب ، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

وقد اختار المصنف هذه الطريقة في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني : أن يكون المبتدأ نصًّا في اليمين (١) ، نحو : «لعمرك لأفعلن» التقدير «لعمرك قسمي» فعمر ك : مبتدأ ، وقسمي : خبره ، ولا يجوز التصريح به.

قيل : ومثله «يمين الله لأفعلن» التقدير «يمين الله قسمي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً (٢) ؛ لجواز كونه مبتدأ ، والتقدير «قسمي يمين

ص: ٢٥٢

١- المراد بكون المبتدأ نصًّا في اليمين : أن يغلب استعماله فيه ، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينه ، ومقابل هذا ما ليس نصًّا في اليمين - وهو : الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينه ذكر المقسم عليه ، ألا ترى أن «عهد الله» قد كثر استعماله في غير القسم - نحو قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ) وقولهم : عهد الله يجب الوفاء به ، ويفهم منه القسم إذا قلت : عهد لأفعلن كذا ؛ لذكر ك المقسم عليه.

٢- إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبا لكون المبتدأ نصًّا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ ، وذلك من وجهين ؛ أولهما : أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جيء به من أجله ، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جيء به له وثانيهما : أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا ، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصًّا في اليمين ، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

الله» بخلاف «لعمرك» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً ؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه ، وحقها الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نصّاً في اليمين لم يجب حذف الخبر ، نحو «عهد الله لأفعلن» التقدير «عهد الله على» فعهد الله : مبتدأ ، وعلى : خبره ، ولك إثباته وحذفه.

الموضع الثالث : أن يقع بعد المبتدأ واو هي نصّ في المعية ، نحو «كلّ رجل وضيعته» فكلّ : مبتدأ ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل ، والخبر محذوف ، والتقدير «كلّ رجل وضيعته مقترنان» ويقدر الخبر بعد واو المعية.

وقيل : لا يحتاج إلى تقدير الخبر ؛ لأن معنى «كلّ رجل وضيعته» كل رجل مع ضيعته ، وهذا كلام تامّ لا يحتاج إلى تقدير خبر ، واختار هذا المذهب ابن عصفور في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نصّاً في المعية لم يحذف الخبر وجوباً (1) ، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع : أن يكون المبتدأ مصدراً ، وبعده حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، وهي لا تصلح أن تكون خبراً ؛ فيحذف الخبر وجوباً ؛ لسدّ الحال مسدّه ، وذلك نحو «ضربى العبد مسيئاً» فضربى : مبتدأ ، والعبد : معمول

ص: ٢٥٣

١- بل إن دل عليه دليل جاز حذفه ، وإلا وجب ذكره.

له ، ومسيئا : حال سدّ [ت] مسدّ الخبر ، والخبر محذوف وجوبا ، والتقدير «ضربى العبد إذا كان مسيئا» إذا أردت الاستقبال ، وإن أردت المضىّ فالتقدير «ضربى العبد إذ كان مسيئا» فمسيئا : حال من الضمير المستتر فى «كان» المفسّر بالعبد [و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الخبر].

وتبه المصنف بقوله : «وقبل حال» على أن الخبر المحذوف مقدّر قبل الحال التى سدّت مسدّ الخبر كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله : «لا يكون خبرا» عن الحال التى تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور ، نحو ما حكى الأخفش - رحمه الله! - من قولهم «زيد قائما» فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير «ثبت قائما» وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا ؛ فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف «ضربى العبد مسيئا» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذى قبلها ؛ فلا تقول : «ضربى العبد مسيء لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء».

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر ، نحو «أتمّ تبيينى الحقّ منوطا بالحكم» فأتّمّ : مبتدأ ، وتبيينى : مضاف إليه ، والحقّ : مفعول لتبيينى ، ومنوطا : حال سدّ [ت] مسدّ خبر أتمّ ، والتقدير : «أتمّ تبيينى الحقّ إذا كان - أو إذ كان - منوطا بالحكم».

المواضع التى يجب فيها حذف المبتدأ

ولم يذكر المصنف المواضع التى يحذف فيها المبتدأ ، وجوبا ، وقد عدّها فى غير هذا الكتاب أربعه (1) :

ص : ٢٥٤

١- بقى عليه موضعان آخران مما يجب فيه حذف المبتدأ (الأول) مبتدأ الاسم المرفوع بعد «لا سيما» سواء كان هذا الاسم المرفوع بعدها نكرة كما فى قول امرىء القيس بن حجر الكندى الذى أنشدناه فى مباحث العائد فى باب الموصول (ص ١٦٦) ، وهو : أَلَا رَبِّ يَوْمَ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا وَلَا سَيِّمًا يَوْمَ بَدَارِهِ جَلْجَلٌ أَمْ كَانَ مَعْرِفَهُ كَمَا فِي قَوْلِكَ : أَحِبِّ النَّابِهِينَ لَا سَيِّمًا عَلَيَّ ، فَإِنَّ هَذَا الْاسْمَ الْمَرْفُوعَ خَيْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا ، وَالتَّقْدِيرُ : وَلَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ يَوْمَ بَدَارِهِ جَلْجَلٌ ، وَلَا مِثْلَ الَّذِي هُوَ عَلَيَّ ، وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَجْرَى عَلَيَّ تَقْدِيرُ رَفْعِ الْاسْمِ بَعْدَ «لَا سَيِّمًا» فَأَمَّا عَلَيَّ جَرَّهُ أَوْ نَصَبَهُ فَلَا (الثانى) بعد المصدر النائب عن فعله الذى بين فاعله أو مفعوله بحرف جر ؛ فمثال ما بين حرف الجر فاعل المصدر قولك : سحقا لك. وتعسا لك ، ويؤسا لك ، التقدير : سحقت وتعست ويؤست. هذا الدعاء لك ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقا بالمصدر لأن التعدى باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل ، والتمروا حذف المبتدأ ليتصل الفاعل بفعله ، ومثال ما بين حرف الجر المفعول قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، والتقدير : اسق اللهم سقيا وارع اللهم رعيا ، هذا الدعاء لك يا زيد ، مثلا- ، فلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خير لمبتدأ محذوف وجوبا ، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر فى هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنين مختلفين فى جملة واحده ، ولهذا لو كان المصدر نائبا عن فعل غير الأمر ، أو كانت اللام جاره لغير ضمير المخاطب ، نحو «شكرا لك» : أى شكرت لك شكرا ، ونحو «سقيا لزيد» : أى

اسق اللهم زيدا - لم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقا بالمصدر ، ويصير الكلام جملة واحده حينئذ ، والتزموا حذف المبتدأ في هذا الموضع أيضا ليتصل العامل بمعموله.

الأول : النعت المقطوع إلى الرفع : فى مدح ، نحو : «مررت بزيد الكريم» أو ذم ، نحو : «مررت بزيد الخيث» أو ترخم ، نحو : «مررت بزيد المسكين» فالمبتدأ محذوف فى هذه المثل ونحوها وجوبا ، والتقدير «هو الكريم ، وهو الخيث ، وهو المسكين».

الموضع الثانى : أن يكون الخبر مخصوص «نعم» أو «بئس» نحو : «نعم

ص : ٢٥٥

الرّجل زيد ، وبئس الرّجل عمرو» فزيد وعمرو : خبران لمبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير «هو زيد» أى الممدوح زيد «وهو عمرو» أى المذموم عمرو.

الموضع الثالث : ما حكى الفارسيّ من كلامهم «فى ذمّتى لأفعلن» ففى ذمّتى : خبر لمبتدأ محذوف واجب الحذف ، والتقدير «فى ذمّتى يمين» وكذلك ما أشبهه ، وهو ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم.

الموضع الرابع : أن يكون الخبر مصدرا نائبا مناب الفعل ، نحو : «صبر جميل» التقدير «صبرى صبر جميل» فصبرى : مبتدأ ، وصبر جميل : خبره ، ثم حذف المبتدأ - الذى هو «صبرى» - وجوبا (١).

قد يكون الخبر متعددا لمبتدأ واحد كان و أخواتها

وأخبروا باثنين أو بأكثر

عن واحد كهم سراه شعرا (٢).

ص: ٢٥٦

١- وقد ورد من هذا قول الله تعالى : (فَصَبِّرْ جَمِيلٌ) وقول الشاعر : عجب لتلك قضيه ، وإقامتى فيكم على تلك القضيه أعجب وقول الراجز : شكا إلى جملى طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى لكن كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم ، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر ، وكون الحذف واجبا ليس بلازم أيضا ، فقد جوزوا أن يكون «عجب» مبتدأ و «لتلك» خبره.

٢- «وأخبروا» فعل ماض وفاعله «باثنين» جار ومجرور متعلق بأخبر «أو» حرف عطف «بأكثر» جار ومجرور معطوف بأو على الجار والمجرور السابق «عن واحد» جار ومجرور متعلق بأخبر «كهم» الكاف جاره لقول محذوف ، وهى ومجرورها تتعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وهم : مبتدأ «سراه» خبر أول «شعرا» أصله شعراء فقصره للضرورة ، وهو خبر ثان ، والجملة من المبتدأ وخبريه فى محل نصب مقول القول المقدر.

اختلف النحويون في جواز تعدّد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف ، نحو : «زيد قائم ضاحك» فذهب قوم - منهم المصنف - إلى جواز ذلك ، سواء (1) كان الخبران في معنى خبر واحد ، نحو : «هذا حلو حامض» أى مزّ ، أم لم يكونا كذلك ، كالمثال الأول ، وذهب بعضهم إلى أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد ؛ فإن لم يكونا كذلك تعيّن العطف ؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قدر له مبتدأ آخر ؛ كقوله تعالى : (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ) وقول الشاعر :

٥٨- من يك ذا بتّ فهذا بتّي ***مقيظ مصيّف مشتي (2).

ص: ٢٥٧

١- الذى يستفاد من كلام الشارح - وهو تابع فيه للناظم في شرح الكافية - أن تعدد الخبر على ضربين (الأول) تعدد في اللفظ والمعنى جميعاً ، وضابطه : أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، كالأية القرآنية التى تلاها ، وكمثال النظم ، وكالبيتين اللذين أنشدهما. وحكم هذا النوع - عند من أجاز التعدد - أنه يجوز فيه العطف وتركه ، وإذا عطف أحدهما على الآخر جاز أن يكون العطف بالواو وغيرها ، فأما عند من لم يجز التعدد فيجب أن يعطف أو يقدر لما عدا الأول مبتدآت (الثانى) التعدد فى اللفظ دون المعنى ، وضابطه : ألا- يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده ، نحو قولهم : الرمان حلو حامض ، وقولهم : فلان أعسر أيسر ، أى يعمل بكلتا يديه ، ولهذا النوع أحكام : منها أنه يمتنع عطف أحد الأخبار على غيره ، ومنها أنه لا يجوز توسط المبتدأ بينها ، ومنها أنه لا يجوز تقدم الأخبار كلها على المبتدأ ؛ فلا بد فى المثالين من تقدم المبتدأ عليهما ، والإتيان بهما بغير عطف ؛ لأنهما عند التحقيق كشيء واحد ؛ فكل منهما يشبه جزء الكلمة.

٢- ينسب هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام ، وروى ابن منظور هذا البيت فى اللسان أكثر من مره ولم ينسبه فى إحداها ، وقد روى بعد الشاهد فى أحد المواضع قوله : * أخذته من نعجات ستّ * وزاد على ذلك كله فى موضع آخر قوله : * سود نجاج كنعاج الدّشت * اللغه : «بت» قال ابن الأثير : البت الكساء الغليظ المربع ، وقيل : طيلسان من خز ، وجمعه بتوت ، وقوله «مقيظ ، مصيّف ، مشتي» أى : يكفينى للقيظ وهو زمان اشتداد الحر ، ويكفينى للصيف ، وللشتاء «الدّشت» الصحراء ، وأصله فارسى ، وقد وقع فى شعر الأعشى ميمون بن قيس ، وذلك قوله : قد علمت فارس وحمير والأعراب بالدّشت أيتكم نزلا- قال أهل اللغه : «وهو فارسى معرب ، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغه العرب ولغه الفرس». المعنى : هذا البيت فى وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره ، ويريد الشاعر أن يقول : إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لى كساء أكتفى به فى زمان حماره القيط وزمان الصيف وزمان الشتاء ، يعنى أنه يكفيه الدهر كله ، وأنه قد أخذ صوفه الذى نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء. الإعراب : «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً ، وهو مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً ، وهو مبنى على السكون فى محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفه للتخفيف ، فإن قدرت «من» شرطيه فهذا فعل الشرط ، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال فى جزمه حينئذ ، وإن قدرتها موصوله فإنما جزم - كما أدخل الفاء فى «فهذابتى» لشبهه الموصول بالشرط «ذا» خبريك ، منصوب بالألف نيابه عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و «بت» مضاف إليه ، مجرور بالكسره الظاهره ، والجمله من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصوله «فهذا» الفاء واقعه فى جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط ، وإن قدرتها موصوله فالفاء زائده فى خبر المبتدأ لشبهه بالشرط

فى عمومه ، وها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشاره مبتدأ «بتى» بت : خبر المبتدأ ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ ، مصيف ، مشتى» أخبار متعدده لمبتدأ واحد ، وهو اسم الإشارة ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو «من» إن قدرت «من» موصوله ، وفى محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطيه ، وجمله الشرط وجوابه جميعا فى محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطيه. الشاهد فيه : قوله «فهذا بتى ، مقيظ ، مصيف ، مشتى» فإنها أخبار متعدده لمبتدأ واحد من غير عاطف ، ولا- يمكن أن يكون الثانى نعتا للأول ؛ لاختلافهما تعريفيا وتنكيريا ، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه.

٥٩- ينام بإحدى مقلتيه ، ويتقى ***بأخرى المنايا ؛ فهو يقظان نائم (١).

ص: ٢٥٩

١- البيت لحميد بن ثور الهلالي ، من كلمه يصف فيها الذئب. اللغة : «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منيه ، وهي في الأصل فعيله بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمينه - على وزن رمى يرمى - بمعنى قدره ، وذلك لأن المنيه من مقدرات الله تعالى على عباده ، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاه ، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع» ؛ لأنه من قصيده عينيه مشهوره لحميد بن ثور ، وقبله قوله : إذا خاف جورا من عدو رمت به قصائبه والجانب المتواسع وإن بات وحشا ليله لم يضق بها ذراعا ، ولم يصبح لها وهو خاشع الإعراب : «ينام» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب «إحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام ، وإحدى مضاف ، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه ، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقى» الواو عاطفه ، يتقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الذئب ، والجملة معطوفه على جملة «ينام» السابقيه «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقى «المنايا» مفعول به ليتقى «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر. الشاهد فيه : قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «فهو يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد - وهو قوله «هو» - بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول والشواهد على ذلك كثيره في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره ؛ فلا معنى لجحده ونكرانه. ومما استشهد به المجيز قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى) وقوله سبحانه في قراءه ابن مسعود : (وهذا بعلى شيخ) ومنه قول على بن أبى طالب أمير المؤمنين : أنا الذى سمّتن أمى حيدرته كليث غابات غليظ القصره * أكيلكم بالسيف كيل السندره* فإن قوله «أنا» مبتدأ ، والاسم الموصول بعده خبره ، ويجوز أن يكون «كليث» جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ثان ، وقوله «أكيلكم» جملة فعليه فى محل رفع خبر ثالث ، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس ، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

وزعم بعضهم أنه لا يتعدّد الخبر إلا إذا كان من جنس واحد ، كأن يكون الخبران مثلا مفردين ، نحو : «زيد قائم ضاحك» أو جملتين نحو : «زيد قام ضحك» فأما إذا كان أحدهما مفردا والآخر جمله فلا يجوز ذلك ؛ فلا تقول : «زيد قائم ضحك» هكذا زعم هذا القائل ، ويقع فى كلام المعريين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيرا ، ومنه قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) جوزوا كون «تسعى» خبرا ثانيا ، ولا يتعين ذلك ؛ لجواز كونه حالا (١).

ص: ٢٦٠

١- إذا لم تجعل جمله (تسعى) خبرا ثانيا كما يقول المعريون فهى فى محل رفع صفة لحيه ، وليست فى محل نصب حالا من حيه كما زعم الشارح ، وذلك لأن (حيه) نكره لا مسوغ لمجىء الحال منها ، وصاحب الحال لا يكون إلا معرفه أو نكره معها مسوغ ، اللهم إلا أن تتمحل للشارح فترعم أن الجملة حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ.

عمل هذه الأفعال و ألفاظها

ترفع كان المبتدأ اسما ، والخبر

تنصبه ، ككان سيّدا عمر (١)

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا

أمسى وصار ليس ، زال برحا (٢)

فتىء ، وانفكّ ، وهذى الأربعة

لشبهه نفى ، أو لنفى ، متبعه (٣)

ومثل كان دام مسبوقا ب- «ما»

كأعط مادمت مصيبا درهما (٤).

ص: ٢٤١

١- «ترفع» فعل مضارع «كان» قصد لفظه: فاعل ترفع «المبتدأ» مفعول به لترفع «اسما» حال من قوله المبتدأ «والخبر» الواو عاطفه ، الخبر مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير: وتنصب الخبر «تنصبه» تنصب: فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على «كان» ، والضمير البارز المتصل مفعول به ، والجمله من تنصب وفاعله ومفعوله لا محل لها تفسيريه «ككان» الكاف جاره لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى: وذلك كائن كقولك ، كان: فعل ماض ناقص «سيّدا» خبر كان مقدم «عمر» اسمها مؤخر ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وسكن للوقف.

٢- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و «كان» هنا قصد لفظه «ظل» قصد لفظه أيضا: مبتدأ مؤخر «بات ، أضحى ، أصبحا ، أمسى ، وصار ليس ، زال ، برحا» كلهن معطوفات على ظل بإسقاط حرف العطف مما عدا الخامس.

٣- «فتىء ، وانفكّ» معطوفان أيضا على «ظل» بإسقاط حرف العطف فى الأول «وهذى» الواو للاستئناف ، ها: حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وذى: اسم إشاره مبتدأ «الأربعة» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له ، «لشبهه» جار ومجرور متعلق بقوله «متبعه» الآتى ، وشبهه مضاف ، و «نفى» مضاف إليه «أو» حرف عطف «لنفى» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «متبعه» خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشاره.

٤- «ومثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف و «كان» قصد لفظه: مضاف إليه «دام» قصد لفظه أيضا: مبتدأ مؤخر «مسبوقا» حال من دام «بما» الباء حرف جر ، وما قصد لفظه مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمسبوقا «كأعط» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق مرارا ، أعط: فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله الأول محذوف ، والتقدير «أعط المحتاج»

مثلاً- «ما» مصدرية ظرفية «دمت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسم دام «مصييا» خبر دام «درهما» مفعول ثان لأعط ، وتلخيص البيت : ودام مثل كان - فى العمل الذى هو رفع الاسم ونصب الخبر - لكن فى حالة معينه ، وهى حالة ما إذا سبقت دام بما المصدرية الظرفية الواقعة فى نحو قولك «أعط المحتاج درهما مادمت مصييا» أى مده دوامك مصييا ، والمراد مادمت تحب أن تكون مصييا.

لما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء ، وهي قسمان : أفعال ، وحروف ؛ فالأفعال : كان وأخواتها ، وأفعال المقاربه ، وظنّ وأخواتها ؛ والحروف : ما وأخواتها ، ولا التي لنفى الجنس ، وإنّ وأخواتها .

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها ، وكلها أفعال اتفاقا ، إلا «ليس» ؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب الفارسيّ - في أحد قوليّه - وأبو بكر بن شقير - في أحد قوليّه - إلى أنها حرف (1).

ص: ٢٤٢

١- أول من ذهب من النحاه إلى أن ليس حرف ، هو ابن السراج وتابعه على ذلك أبو علي الفارسي في «الحليّات» وأبو بكر بن شقير ، وجماعه . واستدلوا على ذلك بدليلين : الدليل الأول ، أن «ليس» أشبه الحرف من وجهين : الوجه الأول : أنه يدل على معنى يدل عليه الحرف ، وذلك لأنه يدل على النفي الذي يدل عليه «ما» وغيرها من حروف النفي . الوجه الثاني : أنه جامد لا يتصرف ، كما أن الحرف جامد لا يتصرف . والدليل الثاني : أنه خالف سنن الأفعال عامه ، وبيان ذلك أن الأفعال بوجه عام مشتقه من المصدر للدلالة على الحدث دائما والزمان بحسب الصيغ المختلفه ، وهذه الكلمه لا تدل على الحدث أصلا ، وما فيها من الدلاله على الزمان مخالف لما في عامه الأفعال ؛ فإن عامه الأفعال الماضيه تدل على الزمان الذي انقضى ، وهذه الكلمه تدل على نفي الحدث الذي دل عليه خبرها في الزمان الحاضر ، إلى أن تقوم قرينه تصرفه إلى الماضي أو المستقبل ، فإذا قلت : «ليس خلق الله مثله» فليس أداه نفي ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله الفعل الماضي - وهو خلق - وفاعله في محل نصب خبرها . وفي هذا المثال قرينه - وهي كون الخبر ماضيا - على أن المراد نفي الخلق في الماضي ، وقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصِيرُهُمْ إِلَّا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) يشتمل على قرينه تدل على أن المراد نفي صرفه عنهم فيما يستقبل من الزمان ، ومن أجل ذلك كله قالوا : هي حرف . ويرد ذلك عليهم قبولها علامات الفعل ، ألا ترى أن تاء التانيث الساكنه تدخل عليها ؛ فتقول : ليست هند مفلحه ، وأن تاء الفاعل تدخل عليها ؛ فتقول : لست ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن . وأما عدم دلالتها على الحدث كسائر الأفعال فإنه منازع فيه ؛ لأن المحقق الرضي ذهب إلى أن «ليس» داله على حدث - وهو الانتفاء - ولئن سلمنا أنها لا تدل على حدث - كما هو الراجح ، بل الصحيح عند الجمهور - فإننا نقول : إن عدم دلالتها على حدث - ليس هو بأصل الوضع ، ولكنه طارئ عليها وعارض لها بسبب دلالتها على النفي ، والمعتبر إنما هو الدلاله بحسب الوضع وأصل اللغه ، وهي من هذه الجهه داله عليه ؛ فلا يضرها أن يطرأ عليها ذلك الطارئ فيمنعها .

وهي ترفع المبتدأ ، وتنصب خبره ، ويسمى المرفوع بها اسما لها ، والمنصوب بها خبرا لها.

بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط وبعضها لا يعمل إلا بشرط

وهذه الأفعال قسمان : منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط ، وهي : كان ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط ، وهو قسمان : أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظا أو تقديرا ، أو شبه نفي ، وهو أربعة : زال ، وبرح ، وفتى ، وانفك ؛ فمثال النفي لفظا «ما زال زيد قائما» ومثاله تقديرا قوله تعالى : (قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُنَا تَذَكَّرُ يُوسُفَ) أى : لا تفتؤ ، ولا يحذف النافي معها قياسا إلا بعد القسم كآية الكريمة ، وقد شدَّ الحذف بدون القسم ، كقول الشاعر :

ص : ٢٦٣

١- البيت لخداش بن زهير. اللغة: «منتظما» قد فسره الشارح العلامة تفسيرا، ويقال: جاء فلان منتظما فرسه؛ إذا جنبه - أى جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرسا جوادا، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاذاً في الثناء على قومه، أى: ناطقا «مجيدا» بضم الميم: يجرى على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله «منتظما»، وهو وصف للفرس على الأول؛ ووصف لنفسه على الثانى. المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسا، أو ناطقا بما أثر قومه، ذاكرهم ممدوحهم؛ لأنها كثيرة لا تبنى. وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم. الإعراب: «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتظما» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيدا» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبا فرسا مجيدا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثانى، وكأنه قال: لا أبرح ناطقا بمحامد قومي مجيدا فى ذلك؛ لأن ما أثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح. الشاهد فيه: قوله «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداه النفي مراده، فكأنه قال «لا- أبرح» ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا فى اللفظ ولا فى التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتظما مجيدا، أى: صاحب نطاق وجواد - لأن قومي يكفوننى هذا؛ فعلى الوجه الأخير فى كلام ابن عصفور لا- استشهد فيه. ومثل هذا البيت قول خليفه بن براز: تنفكك تسمع ما حيت بهالك حتى تكونه واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقا ثلاثة: الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي. الثانى: أن يكون المنفى به مضارعا كما فى الآية، وكما فى قول امرىء القيس: فقلت: يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى وقول عبد الله بن قيس الرقيات: والله أبرح فى مقدمه أهدي الجيوش على شكتيه حتى أفجعهم بإخوتهم وأسوق نسوتهم بنسوتيه وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومي: تالله أنسى حبها حياتنا أو أقبرا وقول نصيب من مرثيه له فى أبى بكر بن عبد العزيز بن مروان: تالله أنسى مصيبتى أبدا ما أسمعنى حينها الإبل الثالث: أن يكون ذلك فى القسم كما فى الآية الكريمة من سوره يوسف، وبيت امرىء القيس، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما فى بيت خداش، وبيت خليفه بن براز.

أى : لا- أبرح منتطقا مجيدا ، أى : صاحب نطق وجواد ، ما أدام الله قومي ، وعنى بذلك أنه لا يزال مستغنيا ما بقى له قومه ، وهذا أحسن ما حمل عليه البيت .

ومثال شبه النفي - والمراد به النهي - كقولك : «لا تزال قائما» ومنه قوله :

٦١- صاح شمّر ولا تزال ذاكر الموت***ت ؛ فنسيانه ضلال مبين (١)

والدعاء ، كقولك : «لا يزال الله محسنا إليك» ، وقول الشاعر :

ص: ٢٦٥

١- البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها. المعنى : يا صاحبي اجتهد ، واستعد للموت ، ولا تنس ذكره ؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر. الإعراب : «صاح» منادى حذف منه ياء النداء ، وهو مرخم ترخيما غير قياسي ؛ لأنه نكرة ، والقياس ألا برخم مما ليس آخره تاء إلا- العلم «شمّر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ولا» الواو عاطفه ، لا : ناهيه «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل ، وذاكر مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل ، نسيان : مبتدأ ، ونسيان مضاف والهاء العائده إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال. الشاهد فيه : قوله «ولا- تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل ؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي ، والنهي شبيه بالنفي .

١- البيت لذى الرمه غيلان بن عقبه يقوله فى صاحبه ميه. اللغة : «البلى» من بلى الثوب يبلى - على وزن رضى يرضى - أى : خلق ورث «منهلاً» منسكبا منصبا «جرائك» الجراء : رمله مستويه لا تنبت شيئا «القطر» المطر. المعنى : يدعو لدار حبيته بأن تدوم لها السلامه على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها ، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهيه أهلها ، وإقامتهم فى ربوعها ، وعدم المهاجره منها لانتجاع الغيث والكلأ. الإعراب : «ألا» أداه استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء ، والمنادى محذوف ، والتقدير «يادارميه» «اسلمى» فعل أمر مقصود منه الدعاء ، وياء المؤنثه المخاطبه فاعل «يادار» يا : حرف نداء ، ودار : منادى منصوب بالفتحه الظاهره ، ودار مضاف ، و «مى» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمى «ولا» الواو حرف عطف ، لا- : حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجراء مضاف وضمير المخاطبه مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر. الشاهد فيه : للنحاه فى هذا البيت شاهدان ، الأول : فى قوله «يا اسلمى» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظا ، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر ، ولا يحسن فى مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه ؛ لأن «ألا» السابقه عليها حرف تنبيه ، ومن قواعدهم المقرره أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، ومثل هذا البيت فى ما ذكرنا قول الشماخ. يقولون لى : يا احلف ، ولست بحالف أخادعهم عنها لكيما أنالها فقد أراد : يقولون لى يا هذا احلف ، ومثله قول الأخطل : ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بكر ولا زال حيانا عدى آخر الدهر أراد : ألا يا هند اسلمى يا هند بنى بكر ، ومثله قول الآخر : ألا يا اسلمى ذات الدماليج والعقد وذات الثنايا الغرّ والفاحم الجعد أراد : ألا يا ذات الدماليج اسلمى ذات الدماليج - إلخ ، ومثل الأمر الدعاء كما فى قول الفرزدق : يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنى ومقال الزور والخطل يريد : يا هذا أرغم الله أنفا - إلخ ، ومثله قول الآخر : يا لعنه الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فيمن رواه برفع «لعنه الله» والشاهد الثانى فى قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» فى رفعها الاسم ونصب الخبر ، لتقدم «لا» الدعائيه عليها ، والدعاء شبه النفى.

وهذا [هو] الذى أشار إليه المصنف بقوله : «وهذى الأربعة - إلى آخر البيت».

القسم الثانى : ما يشترط فى عمله أن يسبقه «ما» المصدرية الظرفية ، وهو «دام» كقولك : «أعط ما دمت مصيبا درهما» أى : أعط مدّه دوامك مصيبا درهما ؛ ومنه قوله تعالى : (وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا) أى : مدّه دوامى حيا.

ص: ٢٦٧

ومعنى ظلّ: اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهارا ، ومعنى بات : اتّصافه به ليلا ، وأضحى : اتصافه به في الضّحي ، وأصبح : اتّصافه به في الصباح ، وأمسى : اتّصافه به في المساء ، ومعنى صار : التحوّل من صفه إلى [صفه] أخرى ، ومعنى ليس : النفي ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال ، نحو : «ليس زيد قائما» أي : الآن وعند التقييد بزمن على حسبه ، نحو : «ليس زيد قائما غدا» ومعنى ما زال وأخواتها : ملازمه الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو : «ما زال زيد ضاحكا ، وما زال عمرو أزرق العينين» ومعنى دام : بقي واستمرّ.

غير الماضي منها يعمل عمل الماضي و بيان ما يتصرف منها و ما لا يتصرف

وغير ماض مثله قد عملا

إن كان غير الماض منه استعمالا (١)

هذه الأفعال على قسمين (٢): أحدهما ما يتصرّف ، وهو ما عدا ليس ودام..

ص: ٢٦٨

١- «وغير» مبتدأ ، و غير مضاف ، و «ماض» مضاف إليه «مثله» مثل : حال مقدم على صاحبها ، وصاحبها هو فاعل «عمل» الآتي ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه ، ومثل من الألفاظ المتوغلّه في الإبهام فلا تفيدها الإضافة تعريفا ؛ فلهذا وقعت حالا «قد» حرف تحقيق «عملا» عمل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطيه «كان» فعل ماض ناقص ، فعل الشرط «غير» اسم كان ، و غير مضاف ، و «الماضي» مضاف إليه «منه» جار ومجرور متعلق باستعمل «استعمالا» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غير الماضي ، والجمله في محل نصب خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن كان غير الماضي مستعملا فإنه يعمل مشابهها الماضي.

٢- هي على قسمين إجمالا ، ولكنها على ثلاثه أقسام تفصيلا (الأول) ما لا يتصرف أصلا فلم بات منه إلا الماضي ، وهو نعلان : ليس ، ودام ، فإن قلت : فإنه قد سمع : يدوم ، ودم ، ودائم ، ودوام ، قلت : هذه تصرفات دام التامه التي ترفع فاعلا- فقط ، والكلام إنما هو في دام الناقصه التي ترفع الاسم وتنصب الخبر (الثاني) ما يتصرف تصرفا ناقصا ، بأن يكون المستعمل منه الماضي والمضارع واسم الفاعل ، وهو أربعة أفعال : زال ، وفتى ، وبرح ، وانفك (الثالث) ما يتصرف تصرفا تاما بأن تجيء منه أنواع الفعل الثلاثه : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، ويجيء منه المصدر واسم الفاعل ، وهو الباقي ، وقد اختلف النحاه في مجيء اسم المفعول من القسم الثالث ؛ فمنعه قوم منهم أبو علي الفارسي ؛ فقد سأله تلميذه ابن جني عن قول سيبويه «مكون فيه» فقال : ما كل داء يعالجه الطبيب! وأجازه غير أبي علي ، فاحفظ ذلك.

والثاني ما لا يتصرف ، وهو ليس ودام ، فتنبه المصنف بهذا البيت على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي ، وذلك هو المضارع ، نحو : «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى : (وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً) والأمر ، نحو : (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) وقال الله تعالى : (قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً) واسم الفاعل ، نحو : «زيد كائن أخاك» وقال الشاعر :

٦٣- وما كل من يبدى البشاشه كائناً***أخاك ، إذا لم تلفه لك منجدا(١).

ص: ٢٦٩

١- البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبه إلى قائل معين. اللغة : «يبدى» يظهر «البشاشه» طلاقه الوجه «تلفه» تجده «منجدا» مساعدا. المعنى : ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركز إليه ، وتعتمد في حاجتك عليه ، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة الإعراب : «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها ، وكل مضاف ، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «من» والجمله لا محل لها صلة الموصول «البشاشه» مفعول به ليبدى «كائناً» خبر ما النافية ، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصه ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا : خبر كائن منصوب بالألف نيابه عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفى وجزم «تلفه» تلف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتى «منجدا» مفعول ثان لتلفى ، وقال العيني : هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً ، وهو رأى ضعيف لبعض النحاه. الشاهد فيه : قوله «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من كان الناقصه وقد عمل عملها ، فرفع اسما ونصب خبراً : أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه ، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

والمصدر كذلك ، واختلف الناس في «كان» الناقصه : هل لها مصدر أم لا؟ والصحيح أن لها مصدرا ، ومنه قوله :

٦٤- ببذل وحلم ساد في قومه الفتى *** وكونك إياه عليك يسير(١).

ص: ٢٧٠

١- وهذا البيت - أيضا - من الشواهد التي لم ينسبها إلى قائل معين. اللغة : «بذل» عطاء «ساد» من السيادة ، وهي الرفعه وعظم الشأن. المعنى : إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم ، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل. الإعراب : «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد ، «وحلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضا بساد ، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون : مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصه ؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر ، وهو قوله «يسير» الآتي ، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصه يحتاج إلى اسم وخبر ؛ فأما اسمه فالكاف المتصله به ؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافه ، والثاني رفع على أنها الاسم ، وأما خبرها فقوله «إيا» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير ، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ ، على ما تقدم ذكره. الشاهد فيه : قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصه وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر ، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت. فهذا الشاهد يدل على شيئين : أولهما أن «كان» الناقصه قد جاء لها مصدر في كلام العرب ، فهو رد على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال - سواء أكان اسما ، أم كان فعلا غير ماض - يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي ، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وما لا يتصرف منها - وهو دام ، وليس (١) - وما كان النفي أو شبهه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يستعمل منه أمر ولا مصدر.

يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها خلافاً لبعضهم في ليس ولا بن معط في دام

وفي جميعها توسط الخبر

أجز ، وكلّ سبقه دام حظر (٢)

ص: ٢٧١

- ١- رجح العلامة الصبان أن الناقصه لها مصدر ، ودليله على ذلك شيان الأول أنها تستعمل البته صلته لما المصدرية الظرفية ، ووجه الاستدلال بهذا الوجه أن ما المصدرية مع صلتها تستوجب التقدير بمصدر ، فاستعمالهم هذا الفعل بعد ما يشير إلى أنهم يعتقدون أن لها مصدراً ، والثاني أن العلماء جروا على تقدير ما دام في نحو قوله تعالى : (ما دُمْتُ حَيًّا) بقولهم : مده دوامى حيا ، ولو أننا التزمنا أن هذا مصدر لدام التامه ، أو أن العلماء اخترعوا في هذا التقدير مصدراً لم يرد عن العرب ، لكننا بذلك جائرين مسيئين بمن قام على العربية وحفظها الظن كل الإساءه ، فلزم أن يكون هذا المصدر مصدر الناقصه فتتم الدعوى .
- ٢- «وفي جميعها» الجار والمجرور متعلق بتوسط ، وجميع مضاف ، وها مضاف إليه «توسط» مفعول به لأجز مقدم عليه ، وتوسط مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «كل» مبتدأ «سبقه» سبق : مفعول به مقدم على عامله وهو حظر ، وسبق مضاف وضمير الغائب العائد إلى الخبر مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «دام» قصد لفظه مفعول به لسبق «حظر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل ، والجمله في محل رفع خبر المبتدأ وهو كل .

مراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمها على الاسم ، ولا تأخيرها عنه - يجوز توسيطها بين الفعل والاسم (1)؛ فمثال وجوب تقديمها على الاسم قولك : «كان في الدار صاحبها» ، فلا يجوز ههنا تقديم الاسم على الخبر ، لثلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، ومثال وجوب تأخير الخبر عن الاسم

ص: ٢٧٢

١- حاصل القول في هذا الموضوع أن لخبر كان وأخواتها ستة أحوال : الأول : وجوب التأخير ، وذلك في مسألتين ، إحداهما : أن يكون إعراب الاسم والخبر جميعا غير ظاهر ، نحو : كان صديقي عدوى ، وثانيتها : أن يكون الخبر محصورا نحو قوله تعالى : (وَمَا كَانَ صِيَائَتْهُمْ عِنْدَ النَّبِيِّ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْيِيدًا) والمكاء : التصفير ، والتصديه : التصفيق. الثاني : وجوب التوسط بين العامل واسمه ، وذلك في نحو قولك : يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ؛ فلا يجوز في هذا المثال تأخير الخبر عن الاسم ؛ لثلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه ، كما لا يجوز أن يتقدم الخبر على أن المصدريه لثلا يلزم تقديم معمول الصله على الموصول ، فلم يبق إلا- توسط هذا الخبر على ما ذكرنا. الثالث : وجوب التقدم على الفعل واسمه جميعا ، وذلك فيما إذا كان الخبر مما له الصدارة كاسم الاستفهام ، نحو «أين كان زيد»؟ الرابع : امتناع التأخر عن الاسم ، مع جواز التوسط بين الفعل واسمه أو التقدم عليهما ، وذلك فيما إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على بعض الخبر ، ولم يكن ثمة مانع من التقدم على الفعل ، نحو «كان في الدار صاحبها ، وكان غلام هند بعلها» يجوز أن تقول ذلك ، ويجوز أن تقول : «في الدار كان صاحبها ، وغلام هند كان بعلها» - بنصب غلام - ولا يجوز في المثالين التأخير عن الاسم. الخامس : امتناع التقدم على الفعل واسمه جميعا ، مع جواز توسطه بينهما أو تأخره عنهما جميعا ، نحو «هل كان زيد صديقك»؟ ففي هذا المثال يجوز هذا ، ويجوز «هل كان صديقك زيد» ولا يجوز تقديم الخبر على هل ؛ لأن لها صدر الكلام ، ولا توسطه بين هل والفعل ؛ لأن الفصل بينهما غير جائز. السادس : جواز الأمور الثلاثة ، نحو «كان محمد صديقك» يجوز فيه ذلك كما يجوز أن تقول : صديقك كان محمد ، وأن تقول : كان صديقك محمد ، بنصب الصديق.

قولك : « كان أخى رقيقى » فلا يجوز تقديم رقيقى - على أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك ، لعدم ظهور الإعراب ، ومثال ما توسيط فيه الخبر قولك : « كان قائما زيدا » قال الله تعالى : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصِيرُ الْمُؤْمِنِينَ) وكذلك سائر أفعال هذا الباب - من المتصرف ، وغيره - يجوز توسيط أخبارها بالشرط المذكور ، ونقل صاحب الإرشاد خلافاً فى جواز تقديم خبر « ليس » على اسمها ، والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٥- سلى - إن جهلت - الناس عنا وعنهم ***فليس سواء عالم وجهول (١).

ص: ٢٧٣

١- البيت من قصيده للسمو آل بن عادياء الغسانى ، المضروب به المثل فى الوفاء ومطلع قصيدته التى منها بيت الشاهد قوله : إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل اللغة : «يدنس» الدنس - بفتح الدال المهملة والنون - هو الوسخ والقذر ، والأصل فيه أن يكون فى الأمور الحسنيه ، والمراد ههنا الدنس المعنوى «اللؤم» اسم جامع للخصال الدينيه ومقابح الصفات «رداء» هو فى هذا الموضع مستعار للخصله من الخصال : أى إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفه من الصفات الدينيه فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء ، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصله التى يرغبها «ضيمها» الضيم : الظلم. المعنى : يقول لمن يخاطبها : سلى الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا - إن لم تكونى عالمه بحالنا ، مدركه للفرق العظيم الذى بيننا وبينهم - لكى يتضح لك الحال ، فإن العالم بحقيقه الأمر ليس كمن جهلها. الإعراب : «سلى» فعل أمر ، وياء المخاطبه فاعله «إن» شرطيه «جهلت» فعل ماض فعل الشرط ، وتاء المخاطبه فاعل ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلى «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل ، وليس : فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم. الشاهد فيه : قوله «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» عل اسمها وهو «عالم» وذلك جازئ سائغ فى الشعر وغيره ، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

وذكر ابن معط أن خبر «دام» لا يتقدم على اسمها ؛ فلا تقول : «لا أصحابك» ما دام قائما زيدا» والصواب جوازه ، قال الشاعر :

٦٦- لا طيب للعيش ما دامت منغصه***لذاته بادكار الموت والهزم (١)

ص: ٢٧٤

١- البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها. اللغة : «طيب» المراد به اللذذ وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصه» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بادكار» تذكر ، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالا ، ثم قلبت الذال دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمه ، على أن تقلب المهمله معجمه بعكس الأول ثم تدغم ، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمه والمهمله على حاله فتقول «اذكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى : (فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ أَصْلَهُ مَذْتَكَّرٌ فَقَلْبَتِ التَّاءَ الدَّالَ- ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا. المعنى : لا يرتاح الإنسان إلى الحياه ولا يستطيب العيش مادام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها ، ومادام لا ينسى أنه مقبل لا محاله على الشيخوخه والموت ومفارقة أحبائه وملاذبه. الإعراب : «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبنى على الفتح في محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق بطيب ، وخبر لا- حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفيه «دامت» دام : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «منغصه» خبر دام متعلق على اسمها «لذاته» لذات : اسم دام مؤخر ، ولذات مضاف والهاء العائده إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصه ، وادكار مضاف ، و «الموت» مضاف إليه «والهزم» معطوف بالواو على الموت. الشاهد فيه : قوله «ما دامت منغصه لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصه» على اسمها وهو قوله «لذاته». هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاه ، ردا على ابن معط. وفيه خلل من جهه أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصه» ومتعلقه وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته». وفي البيت توجيه آخر ، وهو أن يكون اسم «دام» ضميرا مستترا ، وقوله «منغصه» خبرها ، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصه» ؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول ، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد ؛ فلا يكون ردا على ابن معط ومن يرى رأيه. ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر : ما دام حافظ سرى من وثقت به فهو المذى لست عنه راغبا أبدا فإن قوله «حافظ سرى» خبر دام ، وقوله «من وثقت به» اسمها ، وقد تقدم الخبر على الاسم ، ولا يرد عليه الاعتراض الذى ورد على البيت الشاهد ، ولكنه يحتمل التأويل ، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميرا مستترا يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سرى» ، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلا بحافظ ؛ لأنه اسم فاعل. فإن قلت : فقد عاد الضمير على متأخر. قلت : هو كذلك ، ولكنه مغتفر ههنا ؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين - وهما : دام ، وحافظ سرى - وتأخر معمول واحد - وهو «من وثقت به» - فلما أعمل العامل الثانى أضمر فى الأول المرفوع ، وهو جائز عند البصريين كما استعرفه فى باب الاشتغال ، إن شاء الله.

تقديم الخبر على دام وحدها أو عليها و على «ما» المصدريه الظرفيه

وأشار بقوله : «وكلّ سبقه دام حطر» إلى أن كلّ العرب - أو كلّ النحاه - منع سبق خبر «دام» عليها ، وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصله بها ، نحو : «لا- أصحابك قائما ما دام زيد» فمسلم ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وحدها ، نحو «لا أصحابك ما قائما دام زيد» - وعلى ذلك حملة ولده في شرحه - ففيه نظر ، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر

دام على دام وحدها ؛ فتقول : «لا أصحبيك ما قائما دام زيد» كما تقول : «لا أصحبيك ما زيدا كلمت».

* * *

تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من أدوات النفي

كذاك سبق خبر ما النافية

فجىء بها متلوّه ، لا تاليه (١)

يعنى أنه لا يجوز أن يتقدّم الخبر على ما النافية ، ويدخل تحت هذا قسمان ؛ أحدهما : ما كان النفي شرطا فى عمله ، نحو «ما زال» وأخواتها ؛ فلا تقول : «قائما ما زال زيد» وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، والثانى : ما لم يكن النفي شرطا فى عمله ، نحو «ما كان زيد قائما» فلا تقول : «قائما ما كان زيد» ، وأجازه بعضهم (٢).

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم ؛ فتقول : «قائما لم يزل زيد ، ومنطلقا لم يكن عمرو» ومنعهما بعضهم (٣) .

ص : ٢٧٦

١- «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «سبق» مبتدأ مؤخر ، وسبق مضاف ، و «خبر» مضاف إليه ، وهو من جهه أخرى فاعل لسبق «ما» مفعول به لسبق «النافية» صفة لما «فجىء» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «بها» جار ومجرور متعلق بجىء «متلوّه» حال من الضمير المجرور محلا بالباء «لا» عاطفه «تاليه» معطوف على متلوّه .

٢- أصل هذا الخلاف مبنى على خلاف آخر ، وهو : هل تستوجب «ما» النافية أن تكون فى صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير ، وعلى هذا أجازوا أن يتقدم خبر الناسخ المنفى بها عليها مطلقا ، ووافقهم ابنا كيسان والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التى يشترط فيها النفي ؛ لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن ، بخلاف النوع الثانى .

٣- ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل أن الذى منع ذلك هو الفراء ، وهذا النع مردود بقول الشاعر : مه عاذلى فهائما لن أبرحا
بمثل أو أحسن من شمس الضحى وقال ابن مالك فى شرح الكافية الشافية : إن ذلك جائز عند الجميع .

ومفهوم كلامه أيضا جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بما ، نحو «ما قائما زال زيد» و «ما قائما كان زيد» ومنعه بعضهم.

يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

ومنع سبق خبر ليس اصطفى ،

وذو تمام ما برفع يكتفى (١)

وما سواه ناقص ، والنقص في

فتىء ليس زال دائما قفى (٢)

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها ؛ فذهب الكوفيون

ص: ٢٧٧

١- «ومنع» مبتدأ ، ومنع مضاف ، و «سبق» مضاف إليه ، وسبق مضاف و «خبر» مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «ليس» قصد لفظه : مفعول به لسبق «اصطفى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منع ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «وذو» الواو للاستئناف ، ذو : مبتدأ ، وذو مضاف و «تمام» مضاف إليه «ما» اسم موصول خبر المبتدأ «برفع» جار ومجرور متعلق بيكتفى الآتى «يكتفى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصول ، وجملة يكتفى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

٢- «وما» اسم موصول مبتدأ «سواه» سوى : ظرف متعلق بمحذوف صلة ما ، وسوى مضاف والهاء مضاف إليه «ناقص» خبر المبتدأ «والنقص» مبتدأ «فى فتىء» جار ومجرور متعلق بقوله «قفى» الآتى «ليس ، زال» معطوفان على «فتىء» بإسقاط حرف العطف «دائما» حال من الضمير المستتر فى قوله «قفى» الآتى «قفى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على النقص ، والجملة من قفى ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وهو «النقص». وتقدير البيت : وما سوى ذى التمام ناقص ، والنقص قفى - أى اتبع - حال كونه مستمرا فى فتىء وليس وزال.

والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين - ومنهم المصنف - إلى المنع ، وذهب أبو علي [الفارسي] وابن برهان إلى الجواز ؛ فتقول : «قائماً ليس زيد» واختلف النقل عن سيويه ؛ فنسب قوم إليه الجواز ، وقوم المنع ، ولم يرد من لسان العرب تقدّم خبرها عليها ، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره نقدّم معمول خبرها عليها ، كقوله تعالى : (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) وبهذا استدلل من أجاز تقديم خبرها عليها ، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمول الخبر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم علي «ليس» قال : ولا يتقدّم المعمول إلا حيث يتقدّم العامل (1).

. * * *

ص : ٢٧٨

١- هذه القاعدة ليست مطرده تمام الاطراد ، وإن كان العلماء قد اتخذوها دليلاً في كثير من المواطن ، وجعلوها كالشيء المسلم به الذي لا- يتطرق إليه النقض ؛ ونحن نذكر لك عدده مواضع أجازوا فيها تقديم المعمول ، ولم يجيزوا فيها تقديم العامل : الموضوع الأول : إذا كان خبر المبتدأ فعلاً- ، لم يجز البصريون تقديمه على المبتدأ ؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل ، فلا يقولون «ضرب زيد» على أن يكون في ضرب ضمير مستتر ، وجملته خبر مقدم ، لكن أجازوا تقديم معمول هذا الخبر على مبتدئه في نحو «عمرو ضرب زيدا» . فيقولون «زيدا عمرو ضرب» . الموضوع الثاني : خبر إن - إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً - لم يجيزوا تقديمه على اسمها ؛ فلا يقولون : «إن جالس زيدا» ، وأجازوا تقديم معموله على الاسم ، فيقولون : «إن عندك زيدا جالس» . الموضوع الثالث : الفعل المنفى بلم أو لن - نحو «لم أضرب ، ولن أضرب» - لم يجيزوا تقديمه على النفي ، وأجازوا تقديم معموله عليه ، نحو «زيدا لن أضرب ، وعمرا لم أصحاب» . الموضوع الرابع : الفعل الواقع بعد إما الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لإما ، وأجازوا إيلاء معموله لها ، نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) والغرض من القاعدة التي أصلها هذا المستند : أن الغالب والكثير والأصل هو ألا يتقدم المعمول إلا حيث يجوز أن يتقدم العامل فيه ؛ فلا يضر أن يجوز تقديم المعمول في بعض الأبواب لنكته خاصه به حيث لا يتقدم عامله ، ولكل موضع من المواضع الأربعة نكته لا تتسع هذه العجالة لشرحها .

من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا ومنها ما يكون تاما و يكون ناقصا

وقوله : «وذو تمام - إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يكون تاما و ناقصا ، والثاني ما لا يكون إلا ناقصا ، والمراد بالتام : ما يكتفى بمرفوعه ، و بالناقص : ما لا يكتفى بمرفوعه ، بل يحتاج معه إلى منصوب .

وكلّ هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامّه ، إلا -«فتىء» ، و «زال» التي مضارعها يزال ، لا- التي مضارعها يزول فإنها تامه ، نحو «زالت الشمس» و «ليس» فإنها لا تستعمل إلا ناقصه .

ومثال التام قوله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرِهِ فَنُظِرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرِهِ) أي : إن وجد ذو عسره ، وقوله تعالى : (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) وقوله تعالى : (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)

لا يفصل بين العامل و اسمه بمعمول خبره، إلا إذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا

ولا يلي العامل معمول الخبر

إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر (1).

ص : ٢٧٩

١- «ولاء» نافية «يلى» فعل مضارع «العامل» مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «معمول» فاعل يلي ، و معمول مضاف و «الخبر» مضاف إليه «إلا» أداه استثناء «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ظرفا» حال مقدم على صاحبه ، وهو الضمير المستتر فى أتى «أتى» فعل ماض ، و فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «معمول الخبر» السابق «أو» حرف عطف «حرف» معطوف على قوله «ظرفا» و حرف مضاف و «جر» مضاف إليه ، و جملة «أتى» و فاعله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، و هى فعل الشرط ، و جواب الشرط محذوف يفصح عنه الكلام ، و تقديره : فإنه يليه ، و هذه الجملة كلها فى موضع الاستثناء من مستثنى منه محذوف ، و هو عموم الأوقات ، و كأنه قال : لا يلي معمول الخبر العامل فى وقت ما من الأوقات إلا فى وقت مجيئه ظرفا أو حرف جر .

يعنى أنه لا يجوز أن يلى «كان» وأخواتها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا يشمل حالين :

أحدهما : أن يتقدم معمول الخبر [وحده على الاسم] ويكون الخبر مؤخرا عن الاسم ، نحو «كان طعامك زيد آكلا» وهذه ممتنعه عند البصريين ، وأجازها الكوفيون.

الثانى : أن يتقدم معمول والخبر على الاسم ، ويتقدم معمول على الخبر ، نحو «كان طعامك آكلا زيد» وهى ممتنعه عند سيبويه ، وأجازها بعض البصريين .

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبر والمعمول على الاسم ، وقدم الخبر على المعمول جازت المسألة ؛ لأنه لم يلى «كان» معمول خبرها ؛ فتقول «كان آكلا طعامك زيد» ولا يمنعها البصريون .

فإن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين ، نحو «كان عندك زيد مقيما ، وكان فيك زيد راغبا» .

إذا ورد فى كلام العرب ما ظاهره إيلاء العامل معمول خبره وجب تأويله

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع

موهم ما استبان أنه امتنع (١).

ص : ٢٨٠

١- «مضمر» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «انو» الآتى ، ومضمر مضاف و «الشأن» مضاف إليه «اسما» حال من مضمر «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إن» شرطيه «وقع» فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، وسكن للوقف «موهم» فاعل وقع ، وموهم مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر «استبان» فعل ماض «أنه» أن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الغائب اسمها مبنى على الضم فى محل نصب «امتنع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر فاعل لاستبان ، و تقديره : استبان امتناعه ، وجمله «استبان» وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول . وتقدير البيت : وانو مضمر الشأن حال كونه اسما لكان إن وقع فى بعض الكلام ما يوهم الأمر الذى وضح امتناعه ، وهو إيلاء كان معمول خبرها .

يعنى أنه إذا ورد من لسان العرب ما ظاهره أنه ولى «كان» وأخواتها معمول خبرها فأولّه على أنّ فى «كان» ضميراً مستترا هو ضمير الشأن ، وذلك نحو قوله :

٦٧- قنafd هداجون حول بيوتهم ***بما كان إياهم عطيه عودا(١)

ص: ٢٨١

١- البيت للفرزدق ، من كلمه يهجو فيها جريرا وعبد القيس ، وهى من النقائض بين جرير والفرزدق ، وأولها قوله : رأى عبد قيس خفته شورت بها يدا قابس ألوى بها ثم أحمدا اللغه : «قنafd» جمع قنfd ، وهو - بضمين بينهما سكون ، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء ، وآخره ذال معجمه أو دال مهمله - حيوان يضرب به المثل فى السرى ؛ فيقال : هو أسرى من القنfd ، وقالوا أيضا «أسرى من أنقد» وأنقد : اسم للقنfd ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام ، كقولهم للأسد : أسامه ، وللذئب : ذؤاله ، قاله الميدانى (١ / ٢٣٩ الخيرية) ثم قال : «والقنfd لا ينام الليل ، بل يجول ليله أجمع» اه ، ويقال فى مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفى مثل آخر «اجعلوا ليكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكرى فى جمهره الأمثال (بهامش الميدانى ٢ / ٧) «هداجون» جمع هداج وهو صيغه مبالغه من الهدج أو الهدجان ، والهدجان - بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشيه الشيخ ، أو مشيه فيها ارتعاش ، وباب فعله ضرب ، ويروى «قنafd دراجون» والدراج : صيغه مبالغه أيضا من «درج الصبى والشيخ» - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو «عطيه» هو أبو جرير. المعنى : يريد وصفهم بأنهم خونه فجار ، يشبهون القنafd حيث يسرون بالليل طلبا للسرقة أو للدعارة والفحشاء ؛ وإتما السبب فى ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك. الإعراب : «قنafd» خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هم قنafd ، وأصله هم كالقنafd ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغه «هداجون» صفة لقنafd ، مرفوع بالواو نيابه عن الضمه لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون ، وحول مضاف ، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه ، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر ، وما : يحتمل أن تكون موصولا- اسميا ، والأ-حسن أن تكون موصولا- حرفيا «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا : مفعول مقدم على عامله ، وهو عود ، وستعرف ما فيه ، وقوله «عطيه» اسم كان «عودا» فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عطيه ، وجمله الفعل والفاعل فى محل نصب خبر «كان». وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر ، وهو الذى يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به ، وهو إعراب غير مرضى عند جمهره علماء النحو من البصريين ، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت. الشاهد فيه : قوله «بما كان إياهم عطيه عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطيه» مع تأخير الخبر وهو جملة «عود» عن الاسم أيضا ؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه ، هذا هو ظاهر البيت ، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين ، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضى الذى ذكرناه فى الإعراب ، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطيه» اسم كان ، ولهم فى البيت ثلاثة توجهات : أحدها : وهو الذى ذكره الشارح العلامة تبعا للمصنف ، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطيه» مبتدأ ، وجمله «عودا» فى محل رفع خبر المبتدأ ، وإياهم : مفعول به لعود ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب خبر كان ؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمير يلى العامل. والتوجيه الثانى : أن «كان» فى البيت زائده ، و «عطيه عودا» مبتدأ وخبر ، وجمله المبتدأ والخبر لا- محل لها من الإعراب صله الموصول ، وهو «ما» ، أى بالذى عطيه عودهموه. والثالث : أن اسم «كان»

ضمير مستتر يعود على «ما» الموصول، وجمله عطيه عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجمله كان ومعموليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. والعائد - على هذا التوجيه والذى قبله - محذوف تقديره هنا: بما كان عطيه عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التى تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس فى كلامه عليها. قال المحققون من العلماء: والقول بالضروره متعين فى قول الشاعر، ولم نقف على اسمه: باتت فؤادى ذات الخال سالبه فالعيش إن حمّ لى عيش من العجب فذات الخال: اسم بات، وسالبه: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذات الخال، وفؤادى: مفعول به مقدم على عامله الذى هو قوله سالبه، وزعموا أنه لا يمكن فى هذا البيت أن يجرى على إحدى التوجيهات السابقه، ومثله قول الآخر: لئن كان سلمى الشيب بالصيد مغربا لقد هون السيلوان عنها التحلم فالشيب: اسم كان، ومغربا خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغربا تقدم على اسم كان، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقه. ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجا عجيبا؛ فرعم أن «فؤادى» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادى ذات الخال سالبه إياك، ولئن كان يا سلمى الشيب مغربا إياك بالصد، وجمله النداء فى البيتين لا محل لها معترضه بين العامل ومعموليه.

فهذا ظاهره أنه مثل «كان طعامك زيد أكلا» ويتخرج على أن في «كان» ضميرا مستترا هو ضمير الشأن [وهو اسم كان].

ص: ٢٨٣

ومما ظاهره أنه مثل «كان طعامك آكلا زيد» قوله :

٦٨- فأصبحوا والنوى على معرّسهم *** وليس كل النوى تلقى المساكين (١)

ص: ٢٨٤

١- البيت لحميد الأرقط ، وكان بخيلا ، فنزل به أضياف ، فقدم لهم تمرا ، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٥) وقبله قوله : باتوا وجلّتنا الصّيهباء بينهم كأنّ أظفارهم فيها السيكاكين اللغه : «جلّتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحه - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكثر فيه ، وجمعه جليل - بوزن غرفه وغرف - ويجمع أيضا على جلال ، وهي عربيه معروفه «الصهباء» يريد أن لونها الصهبه ، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه : الجملة قفه التمر تتخذ من سعف النخل وليفه ؛ فلذلك وصفها بالصهبه ، اه ، «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرّسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» - بتشديد الراء مفتوحه - أى نزل به ليلا. المعنى : يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا ؛ يقول : لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومه مرتفعه ، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواه يأكلون تمرتها ؛ بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضا ، إشاره إلى كثره ما قدم لهم منه ، وكثره ما أكلوا ، ووصفهم بالشره. الإعراب : «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حاله «النوى» مبتدأ «على» خبره ، وعالي مضاف ومعرّس من «معرّسهم» مضاف إليه ، ومعرّس مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقى» وكل مضاف ، و «النوى» مضاف إليه «نلقى» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقى ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، وهذا الإعراب جار على الذى اختاره العلماء كما ستعرف. الشاهد فيه : قوله «وليس كل النوى تلقى المساكين» ولكى يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولا- أنه يروى برفع كل وبنصبه ، ويروى «يلقى المساكين» بياء المضارعه كما يروى «تلقى المساكين» بالتاء ؛ فهذه أربع روايات. أما روايه رفع «كل» - سواء أكانت «وليس كل النوى يلقى المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقى المساكين» - فليس فعل ماض ناقص ، وكل : اسم ليس ، وكل مضاف ، والنوى : مضاف إليه ، ويلقى أو تلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ، ولا شاهد فى هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه ، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز ، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها ، وأصل الكلام : وليس كل النوى يلقى المساكين ، أو تلقيه المساكين. فإن قلت : كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر ، إذ المساكين جمع مسكين. فالجواب عن ذلك : أن المساكين جمع تكسير ، وجمع التكسير يجوز فى فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاه بصريهم وكوفهم ، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكرا أم كان مفرده مؤنثا ، ومن ورود فعله مؤنثا - مع أن مفرده مذكر - قول الله تعالى : (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا ، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا) فإن مفرد الأعراب أعرابى. وأما روايه نصب كل والفعل «يلقى» بياء المضارعه ، فليس : فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وكل مفعول مقدم ليلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، ويلقى : فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، ولا- يجوز فى البيت على هذه الروايه غير هذا الوجه من الإعراب ، نعنى أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخرا ، ويلقى فعلا- مضارعا فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين ، وجملة يلقى وفاعله فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها. فإن قلت : فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسندا إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روى البيت «وليس

كل النوى يلقى المساكين» بنصب كل؟ فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التفسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكور ، فأنت لا تقول : الأعراب قال ، ولا تقول : المساكين يلقى ، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعه : فتقول : الأعراب قالوا ، وتقول المساكين يلقون ، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث ، فتقول : الأعراب قالت : أو تقول : المساكين ألقى أو تلقى ، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التفسير المؤخر عنه يجب أن تقول : يلقون المساكين ، أو تقول : تلقون المساكين ، أو يقول تلقى المساكين ، فلما لم يقل شيئا من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده. وأما روايه نصب «كل» والفعل «تلقى» بالتاء الفوقيه فالكوفيون يعربونها هكذا - كل : مفعول مقدم لتلقى ، وكل مضاف والنوى : مضاف إليه ، وتلقى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المساكين ، والجمله من الفعل وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه ، والمساكين : اسم ليس تأخر عن خبره ، ويستدل الكوفيون بهذا البيت - على هذا الإعراب - على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدا على اسمها ، كما فى البيت. والبصريون يقولون : إن هذا الإعراب غير لازم فى هذا البيت ، وعلى هذا لا- يكون البيت دليلا- على ما زعمتم ، والإعراب الذى نراه هو أن يكون ليس فعلا ناقصا ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وكل : مفعول مقدم لتلقى ، والنوى : مضاف إليه ، وتلقى فعل مضارع ، والمساكين : فاعله ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر ليس ، والتقدير : وليس (هو : أى الحال والشأن) كل النوى تلقى المساكين ؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق ، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها وإذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذى ذكرناه عنهم من الإعراب ؛ فأنكر العينى عليه ذلك ، وقال : وهذا وهم منه ؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول : قاموا الزيدون ، على أن الجمله من الفعل وفاعله خبر مقدم ، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر ، والبيت لم يرو إلا «يلقى المساكين» بالياء التحتية. واسم ليس فى هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين ، اه كلامه بحروفه. والعبد الضعيف - غفر الله له ولوالديه! - يرى أن فى كلام العينى هذا تحاملا على ابن الناظم لا يقره الإنصاف ، وأن فيه خلا من عده وجوه. الأول : أن قوله «والبيت لم يرو إلا- يلقى المساكين بالياء التحتية» غير صحيح ؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقيه ، وهذه عباره الشارح العلامه تنادى بأنه قد روى بالتاء ، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على روايه التاء ؛ فكان عليه أن يمسك عن تخطئه فى الروايه ، لأن الروايه ترجع إلى الحفظ لا- إلى العقل ، ولا- شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهد. الثانى : فى قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب ، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر : يلقون المساكين ، بل يجوز له أن يقول ذلك ، وأن يقول : تلقى المساكين ، كما بينا لك ، وقد قال عباره الثانى على روايه الجماعه من أثبات العلماء. الثالث : أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون ، على أن الجمله خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيرا صحيحا ، لأن الاسم فى الكلام الذى نظر به جمع مذكر سالم ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز فى فعله إلا- التذكير ، فلم يتم له التنظير ، والله يغفر لنا وله!! ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمس امور : الأول : أن ثلاث روايات لا يجوز على كل روايه منها فى البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب. الثانى : أنه لا شاهد فى البيت لمذهب الكوفيين على كل روايه من هذه الروايات الثلاث. الثالث : أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا- يجوز إلا- على الروايه الرابعه ، وهى «وليس كل النوى تلقى المساكين». الرابع : أن البيت يحتمل على الروايه الرابعه وجهها من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون. الخامس : أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم ؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

- إذا قرىء بالتاء المشناه من فوق - فيخرج البيتان على إضمار الشأن :
والتقدير فى الأول «بما كان هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم كان ،

ص: ٢٨٧

وعطيه : مبتدأ ، وعود : خبره ، وإياهم : مفعول عود ، والجمله من المبتدأ وخبره خبر كان ؛ فلم يفصل بين «كان» واسمها مفعول الخير ؛ لأن اسمها مضمرة قبل المفعول.

والتقدير فى البيت الثانى «وليس هو» أى : الشأن ؛ فضمير الشأن اسم ليس ، وكلّ [النوى] منصوب بتلقى ، وتلقى المساكين : فعل وفاعل [والمجموع] خير ليس ، هذا بعض ما قيل فى البيتين.

تأنى «كان» زائده، و بيان مواضع زيادتها، و شروطها

وقد تزداد كان فى حشو : كما

كان أصح علم من تقدّما (1)

كان على ثلاثه أقسام ؛ أحدها : الناقصه ، والثانى : التامه ، وقد تقدم ذكرهما والثالث : الزائده ، وهى المقصوده بهذا البيت ، وقد ذكر ابن عصفور أنها تزداد بين الشئيين المتلازمين : كالمبتدأ وخبره ، نحو «زيد كان قائم» والفعل ومرفوعه ؛ نحو «لم يوجد كان مثلك» والصله والموصول ، نحو «جاء الذى كان أكرمه» والصفه والموصوف ، «مررت برجل كان قائم» وهذا يفهم أيضا من إطلاق قول المصنف «وقد تزداد كان فى حشو» وإنما تنقاس زيادتها بين «ما»

ص: ٢٨٨

١- «وقد» حرف تليل «تزداد» فعل مضارع مبنى للمجهول «كان» قصد لفظه : نائب فاعل تزداد «فى حشو» جار ومجرور متعلق بتزداد «كما» الكاف جاره لقول محذوف «ما» تعجيبه ، وهى نكره تامه مبتدأ ، وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب «كان» زائده «أصح» فعل ماض فعل تعجب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على ما التعجيبه «علم» مفعول به لأصح ، والجمله من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع خبر المبتدأ ، وعلم مضاف و «من» اسم موصول مضاف إليه «تقدما» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصوله ، والجمله من تقدم وفاعله لا محل لها من الإعراب صله الموصول.

وفعل التعجب ، نحو «ما كان أصحّ علم من تقدّما (١)» ولا تزداد في غيره إلا سماعا.

وقد سمعت زيادتها بين الفعل ومرفوعه ، كقولهم (٢) : ولدت فاطمه بنت الخرشب الأنماريه الكمله من بنى عبس لم يوجد كان أفضل منهم.

و [قد] سمع أيضا زيادتها بين الصفه والموصوف كقوله :

٦٩- فكيف إذا مررت بدار قوم *** وجيران لنا كانوا كرام (٣).

ص: ٢٨٩

١- مما ورد من زيادتها بين «ما» التعجبيه وفعل التعجب قول الشاعر : لله درّ أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسيفل ونظيره قول الحماسي (انظر شرح التبريزي ٣ / ٢٢ بتحقيقنا) : أبا خالد ما كان أوهى مصيبه أصابت معدّا يوم أصبحت ثاويا وقول امرئ القيس بن حجر الكندي (وهو الشاهد رقم ٢٤٩ الآتي في هذا الكتاب) : أرى أم عمرو دمعتها قد تحدرًا بكاء على عمرو ، وما كان أصبرا إذا قدرت الكلام وما كان أصبرها ، وقول عروه ابن أذينة : ما كان أحسن فيك العيش مؤتفا غصّا ، وأطيب في آصالك الأصلا

٢- قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب ، في فاطمه بنت الخرشب ، من بنى أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان ، وأولادها هم : أنس الفوارس ، وعماره الوهاب ، وقيس الحفاظ وربيع الكامل ، وأبوهم زياد العبسي ، وكان كل واحد منهم نادره أقرانه شجاعه وبساله ورفع شأنه.

٣- البيت للفرزدق ، من قصيده له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل : يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ١٨٩) ببعض تغيير الإعراب : «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب ، وهو مبنى على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف ، وتقدير الكلام : كيف أكون ، مثلا «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعل وفاعل ، والجمله في محل جر بإضافه «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت ، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفه لجيران «كانوا» زائده - وستعرف ما فيه - «كرام» صفه لجيران مجرور وعلامه جره الكسره الظاهره في آخره. الشاهد فيه : قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفه وهى قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران». هذا مقتضى كلام الشارح العلامه ، وهو ما ذهب إليه إمام النحاه سيبويه ، لكن قال ابن هشام في توضيحه : إن شرط زياده «كان» أن تكون وحدها ؛ فلا تزداد مع اسمها ، وأنكر زيادتها في هذا البيت ، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ فإنه منع زياده كان في هذا البيت ، على زعمه أنها إنما تزداد مفردة لا اسم لها ولا خبر ، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها ، والواو المتصله بها اسمها ، وغايه ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفه وموصوفها بجمله كامله من كان واسمها وخبرها ، وقدم خبر كان على اسمها ، وتقدير الكلام - على هذا - وجيران كرام كانوا لنا. والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعايه ؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها ، ألا ترى أنهم يلغون ظننت متأخره ومتوسطه ، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها ، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفه وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شىء غيره. قال سيبويه : «وقال الخليل : إن من أفضلهم كان زيدا ، على

إلغاء كان ، وشبهه بقوله الشاعر : * وجيران لنا كانوا كرام*» اه وقال الأعلام : «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيدا وتبيينا لمعنى المضى ، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اه. هذا ، ومن شواهد زياده «كان» بين الصفه وموصوفها - من غير أن تكون متصله باسمها - قول جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان ماده كتيفه) : وماؤ كما العذب الذى لو شربته شفاء ل نفس كان طال اعتلالها فإن جمله «طال اعتلالها» فى محل جر صفه ل نفس ، وقد زاد بينهما «كان».

وشدّ زيادتها بين حرف الجر ومجروره ، كقوله :

٧٠- سراه بنى أبى بكر تسامى ***على كان المسومه العراب (١).

ص: ٢٩١

١- أنشد الفراء هذا البيت ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ ولم يعرف العلماء له قائلاً ، ويروى المصراع الأول منه : * جياذ بنى أبى بكر تسامى* اللغه : «سراه» جمع سرى ، وهو جمع عزيز ؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعله ، والجياذ : جمع جواد ، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومه» الخيل التى جعلت لها علامه ثم تركت فى المرعى «العراب» هى خلايف البراذين والبخاتى ، ويروى : * على كان المطهّمه الصّلاب* والمطهّمه : البارعه التامه فى كل شىء ، والصلاب : جمع صلب ، وهو القوى الشديد. المعنى : من رواه «سراه بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربيه التى جعلت لها علامه تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه «جياذ بنى أبى بكر - إلخ» فمعناه : إن خيول بنى أبى بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربيه ، يريد أن جياذهم أفضل الجياذ وأعلاها. الإعراب : «جياذ» مبتدأ ، وجياذ مضاف ، و «بنى» مضاف إليه ، وبنى مضاف و «أبى» مضاف إليه ، وأبى مضاف ، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى جياذ ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائده «المسومه» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومه ، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى. الشاهد فيه : قوله «على كان المسومه» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور ، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

وأكثر ما تزداد بلفظ الماضي ، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع فى قول أمّ عقيل بن أبى طالب :

٧١- أنت تكون ماجد نبيل ***إذا تهبّ شمال بليل (١).

ص: ٢٩٢

١- البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبى طالب ، وهى فاطمه بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف ، وهى زوج أبى طالب بن عبد المطلب عم النبى صلى الله عليه وسلم وأبى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، تقوله وهى ترقص ابنها عقيلًا ، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا : إنّ عقيلًا كاسمه عقيل وببببى الملقّف المحمول أنت تكون السّيد النبيل إذا تهبّ شمال بليل * يعطى رجال الحىّ أو نبيل * اللغة : «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوبًا وهببًا ، إذا هاجت «شمالًا» هى ربح تهب من ناحيه القطب «بليل» رطبه نديه. الإعراب : «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائده «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفه لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمالًا» فاعل تهب «بليل» نعت لشمال ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إذا تهب شمال بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ. الشاهد فيه : قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره ، والثابت زيادته إنما هو الماضى دون المضارع ؛ لأن الماضى لما كان مبنيًا أشبه الحرف ، وقد علمنا أن الحروف تقع زائده ، كالباء ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ فى نحو «بحسبك درهم» وزيدت فى خبر ليس فى نحو قوله تعالى (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) ونحو ذلك ؛ فأما المضارع فهو معرب ، فلم يشبه الحرف ، بل أشبه الاسم ؛ فتحصن بذلك عن أن يزداد ، كما أن الأسماء لا تزداد إلا شذوذًا ، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليقه. والقول بزياده «تكون» شذوذًا فى هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفيه ، وهما تابعان فى ذلك لابن السيد وأبى البقاء. ومما استدل به على زياده «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت : كأنه سبيته من بيت رأس يكون مزاجها غسل وماء روياه برفع «مزاجها غسل وماء» على أنها جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع صفه لسبيته وزعما أن «يكون» زائده. والرد على ذلك أن الروايه بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدا ، ورفع «غسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر ، ولئن سلمنا روايه رفعهما فليس يلزم عليها زياده يكون ، بل هى عامله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب خبرها. وكذلك بيت الشاهد ، ليست «تكون» فيه زائده ، بل هى عامله ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وخبرها محذوف ، والجمله لا- محل لها معترضه بين المبتدأ وخبره ، والتقدير : أنت ماجد نبيل تكونه.

تحذف «كان»: إما وحدها، وإما مع اسمها، وإما مع خبرها

ويحذفونها وييقون الخبر

وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر (١)

تحذف «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا بعد إن ، كقوله :

ص: ٢٩٣

١- «يحذفونها» فعل مضارع ، وواو الجماعه فاعله ، وها العائد على كان مفعول به «وييقون» الواو حرف عطف ، ييقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعله «الخبر» مفعول به ليقون «وبعد» ظرف متعلق بقوله اشتهر الآتى ، وبعد مضاف و «إن» قصد لفظه مضاف إليه «ولو» معطوف على إن «كثيرا» حال من الضمير المستتر فى اشتهر «ذا» اسم إشارة مبتدأ «اشتهر» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى «ذا» الواقع مبتدأ ، والجمله من اشتهر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.

١- البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيره ، من أبيات يقولها في الربيع ابن زياد العبسي ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان ، ولم يتعرض الأعلام في شرح شواهده إلى نسبه بشيء ، والمشهور ما ذكرنا أولا من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصه مشهوره تذكر في أخبار ليبد. الإعراب : «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطيه «صدقا» خبر لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «إن كان المقول صدقا» «وإن كذبا» مثل قوله «إن صدقا» وكان المحذوفه في الموضعين فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلاله سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار : خبر المبتدأ ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قिला» فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قول ، والجمله في محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إذا قيل قول فما اعتذارك منه. الشاهد فيه : قوله «إن صدقا ، وإن كذبا» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطيه ، وذلك كثير شائع مستساغ ، ومثله قول ليلي الأخيله (انظره في أمالي القالي ١ / ٢٤٨ ثم انظر اعتراضا عليه في التنبيه ٨٨) : لا تقرّبنّ الدّهر آل مطرّف إن ظالما - أبدا - وإن مظلوما وقول النابغه الذبياني : حدبت عليّ بطون ضنّه كلّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما وقول ابن همام السلولي : وأحضرت عذرى عليه الشّهو***د إن عاذرا لي وإن تاركا وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامه ، وعليه قول الشاعر : لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

التقدير : «إن كان المقول صدقا ، وإن كان المقول كذبا» وبعد لو (١) ، كقولك : «أئنتى بدايه ولو حمارا» أى : «ولو كان الماتى به حمارا».

وقد شد حذفها بعد لدن ، كقوله :

٧٣- * من لد شولا فإلى إتلائها* ***[التقدير : من لد أن كانت شولا]. (٢).

ص : ٢٩٥

١- ومن ذلك ما ورد فى الحديث من قول رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم «التمس ولو خاتما من حديد» التقدير : ولو كان ملتمسك خاتما من حديد ، والبيت الذى أنشدناه فى آخر شرح الشاهد رقم ٧٢.

٢- هذا كلام تقوله العرب ، ويجرى بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيويه (١ / ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشىء . اللغة : «شولا» قيل : هو مصدر «شالت الناقه بذنبا» أى رفعت للضراب ، وقيل : هو اسم جمع لشائله - على غير قياس - والشائله : الناقه التى خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أثلت الناقه» إذا تبعها ولدها ، الإعراب : «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : ربيتها من لد - مثلا «شولا» خبر لكان المحذوفه مع اسمها ، والتقدير «من لد أن كانت الناقه شولا» «فإلى» الفاء حرف عطف ، وإلى : حرف جر «إتلائها» إتلاء : مجرور بإلى ، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول ، وتقدير الكلام : ربيت هذه الناقه من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها. الشاهد فيه : قوله «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد ، وهذا شاذ ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن ، ولو» كما سبق ، هذا بيان كلام الشارح العلامه وأكثر النحويين ، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيويه. وفى الكلام توجيه آخر ، وهو أن يكون قولهم «شولا» مفعولا- مطلقا لفعل محذوف ، والتقدير «من لد شالت الناقه شولا» وبعض النحويين يذكر فيه إعرابا ثالثا وهو أن يكون نصب «شولا» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، كما ينتصب لفظ «غدوه» بعد «لدن» وعلى هذين التوجيهين لا يكون فى الكلام شاهد لما نحن فيه ، وراجع هذه المسأله وشرح هذا الشاهد فى شرحنا على شرح أبى الحسن الأشمونى فى (ج ١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف.

وبعد «أن» تعويض «ما» عنها ارتكب

كمثل «أما أنت بَرّا فاقترَب» (١)

ذكر في هذا البيت أن «كان» تحذف بعد «أن» المصدرية ويعوّض عنها «ما» ويبقى اسمها وخبرها ، نحو «أما أنت بَرّا فاقترَب» والأصل «أن كنت بَرّا فاقترَب» فحذفت «كان» فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء ، فصار «أن أنت بَرّا» ثم أتى بـ «ما» عوضاً عن «كان» ، فصار

ص: ٢٩٦

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «ارتكب» الآتي ، وبعد مضاف ، و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «تعويض» مبتدأ ، وتعويض مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «عنها» جار ومجرور متعلق بتعويض «ارتكب» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى تعويض ، والجمله من ارتكب ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، «كمثل» الكاف زائده ، مثل : خبر لمبتدأ محذوف «أما» هي أن المصدرية المدغمة في ما الزائده المعوض بها عن كان المحذوفه «أنت» اسم كان المحذوفه «برا» خبر كان المحذوفه «فاقترَب» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

«أن ما أنت بَرّا» [ثم أدغمت النون في الميم ، فصار «أما أنت بَرّا»] ، ومثله قول الشاعر :

٧٤- أبا خراشه أما أنت ذا نفر***فإن قومي لم تأكلهم الضَّبِع (١)ذر

ص: ٢٩٧

١- البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبه أبا خراشه ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٤٨) وخفاف - بزنه غراب - شاعر مشهور ، وقارس مذكور ، من فرسان قيس ، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأحتهما الخنساء الشاعر المشهوره ، وندبه - بضم النون أو فتحها - أمه ، واسم أبيه عمير. اللغة : «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتر بهم وجماعه تمتلئ بهم فخرا «الضَّبِع» أصله الحيوان المعروف ، ثم استعملوه في السنه الشديده المجدبه ، قال حمزه الأصفهاني : إن الضَّبِع إذا وقعت في غنم عاثت ، ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب ، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنه المجدبه ، فقالوا : أكلتنا الضَّبِع. المعنى : يا أبا خراشه ، إن كنت كثير القوم ، وكنت تعتر بجماعتك فإن قومي موفورون كثير والعدد لم تأكلهم السنه الشديده المجدبه ، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات الإعراب : «أبا» نادى حذف منه ياء النداء ، وأبا مضاف ، و «خراشه» مضاف إليه «أما» هي عباره عن أن المصدريه المدغمه في «ما» الزائده النائبه عن «كان» المحذوفه «أنت» اسم لكان المحذوفه ، «ذا» خبر كان المحذوفه ، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليليه ، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن ، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل : فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضَّبِع» فاعل تأكل ، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، و عوض عنها ما» الزائده وأدغمها في نون أن المصدريه وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل ، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين : فخرت على لأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليل ومتعلقها ؛ فصار الكلام : أن كنت ذا نفر ، ثم حذف كان لكثرة الاستعمال قصدا إلى التخفيف ، فانفصل الضمير الذي كان متصلا بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائده ؛ فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون أن المصدريه وميم ما الزائده - فأدغمهما ؛ فصار الكلام : أما أنت ذا نفر. هذا ، وقد روى ابن دريد وأبو حنيفه الدينورى في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا- يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن. ومن شواهد المسأله قول الشاعر : إِمَّا أقمت وأما أنت مرتحلا فالله يكلاً ما تأتي وما تذر

فأن : مصدرية ، وما : زائده عوضا عن «كان» ، وأنت : اسم كان المحذوفه ، وذا نفر : خبرها ، ولا يجوز الجمع بين كان وما ؛ لكون «ما» عوضا عنها ، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، وأجاز ذلك المبرد ، فيقول «أما كنت منطلقا انطلقت» (١).

ولم يسمع من لسان العرب حذف «كان» وتعويض «ما» عنها وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف ، ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو «أمرًا أنا منطلقا انطلقت» والأصل «أن كنت منطلقا» ولا مع الظاهر ، نحو «أما زيد ذاهبا انطلقت» والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب ، والأصل «أن كان زيد ذاهبا انطلقت» وقد مثل سيبويه رحمه الله في كتابه ب- «أما زيد ذاهبا».

قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه و شروط جواز ذلك الحروف المشبهه بليس

ومن مضارع لكان منجزم

تحذف نون ، وهو حذف ما التزم (٢).

ص: ٢٩٨

١- ادعاء أنه لا- يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا- يتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحيان ؛ فهذا الحكم أغلبي ، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقا انطلقت».

٢- «ومن مضارع» جار ومجرور متعلق بقوله «تحذف» الآتي «لكان» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمضارع «منجزم» صفة ثانيه لمضارع «تحذف» فعل مضارع مبنى للمجهول «نون» نائب فاعل تحذف «وهو» مبتدأ «حذف» خبر المبتدأ «ما» نافية «التزم» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ، والجمله من التزم ونائب الفاعل في محل رفع صفة لحذف ، وتقدير البيت : وتحذف نون من مضارع منجزم آت من مصدر كان وهو حذف لم تلنزمه العرب ، يريد أنه جائز لا واجب.

إذا جزم الفعل المضارع من «كان» قيل : لم يكن ، والأصل يكون ، فحذف الجازم الضمه التي على النون ، فالتقى ساكنان : الواو ، والنون ؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين ؛ فصار اللفظ «لم يكن» والقياس يقتضى أن لا يحذف منه بعد ذلك شيء آخر ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفا لكثرة الاستعمال (1) ؛ فقالوا : «لم يك» وهو حذف جائز ، لا لازم ، ومذهب سيويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف عند ملاقاه ساكن ؛ فلا تقول : «لم يك الرجل قائما» وأجاز ذلك يونس ، وقد قرىء شاذًا (لم يك الذين

اء

ص : ٢٩٩

١- قد جاء هذا الحذف كثيرا جدا فى كلام العرب نثره ونظمه ؛ فمن أمثالهم «إن لم يك لحم فنفش» والنفش : الصوف ، ويروى «إن لم يكن» وهذه الروايه تدل على أن الحذف جائز لا- واجب ، ومن شواهد ذلك قول علقمه الفحل : ذهبت من الهجران فى كلّ مذهب ولم يك حقًا كلّ هذا التّجّيب وقول عروه بن الورد العبسى : ومن يك مثلى ذا عيال ومقترا يغزّر وي طرح نفسه كلّ مطرح وقول مهلهل بن ربيعه يرثى أخاه كليب بن ربيعه : فإن يك بالذّنائب طال ليلى فقد أبكى من اللّيل القصير وقول عميره بن طارق اليربوعى : وإن أك فى نجد - سقى الله أهله بمئاناه منه! - فقلبى على قرب وقول الحطيئه العبسى : ألم أك جاركم ويكون بينى وبينكم المودّه والإخاء

كفروا) وأما إذا لاقى متحركا فلا يخلو : إما أن يكون ذلك المتحرك ضميرا متصلا ، أولا ، فإن كان ضميرا متصلا لم تحذف النون اتفاقا ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد : «إن يكنه فلن تسلط عليه ، وإلا يكنه فلا خير لك فى قتله» (١) ، فلا يجوز حذف النون ؛ فلا تقول : «إن يكنه ، وإلا يكنه» ، وإن كان غير [ضمير] متصل جاز الحذف والإثبات ، نحو «لم يكن زيدا قائما ، ولم يكن زيدا قائما» وظاهر كلام المصنف أنه لا فرق فى ذلك بين «كان» الناقصة والتامة ، وقد قرئ : (وإن تك حسنه يضاعفها) برفع حسنه وحذف النون ، وهذه هى التامة.

*** **

ص: ٣٠٠

١- روى هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام مسلم بن الحجاج فى باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه. ورواه الإمام البخارى فى باب كيف يعرض الإسلام على الصبى من كتاب الجهاد من صحيحه ، ورواه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده (رقم ٦٣٦) بلفظ «إن يكن هو ، وإن لا يكن هو».

الحرف الأول «ما» و شروط إعماله عمل ليس سته

إعمال «ليس» أعملت «ما» دون «إن»

مع بقا النفى ، وترتيب زكن (١)

وسبق حرف جرّ أو ظرف ك- «ما»

بى أنت معنياً أجاز العلما (٢)

تقدّم فى أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال

ص: ٣٠١

١- «إعمال» مفعول مطلق منصوب بقوله «أعملت» الآتى ، وإعمال مضاف و «ليس» قصد لفظه : مضاف إليه «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث «ما» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» ودون مضاف ، وقوله «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضا ، ومع مضاف ، و «بقا» مقصور من ممدود للضرورة : مضاف إليه ، وبقا مضاف ، و «النفى» مضاف إليه «وترتيب» معطوف على «بقا» السابق «زكن» فعل ماض مبنى للمجهول. ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترتيب ، والجمله من زكن ونائب فاعله فى محل جر صفة لترتيب ، وحاصل البيت : أعملت ما النافية إعمال ليس ، حال كونها غير مقترنه بإن الزائده ، وحال كون نفيها باقيا ، وكون اسمها مقدما على خبرها.

٢- «وسبق» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجاز» الآتى ، وسبق مضاف ، و «حرف» مضاف إليه ، وحرف مضاف ، و «جر» مضاف إليه «أو ظرف» معطوف على حرف جر «كما» الكاف جاره لقول محذوف ، ما : نافية حجازيه «بى» جار ومجرور متعلق بقوله معنيا الآتى «أنت» اسم ما «معنيا» خبر ما منصوب بالفتحة الظاهره «أجاز» فعل ماض «العلما» مقصور من ممدود ضروره : فاعل أجاز. وحاصل البيت : وأجاز النحاه العالمون بما يتكلم العرب به تقدم معمول الخبر على اسم ما ، بشرط أن يكون ذلك المعمول جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، وذلك نحو «ما بى أنت معنيا» أصله ما أنت معنيا بى ، تقدم الجار والمجرور على الاسم مع بقاء الخبر مؤخرا عن الاسم ، ومعنى : هو الوصف من «عنى فلان بفلان» - بالبناء للمجهول - إذا اهتم بأمره.

وحروف ، وسبق الكلام على «كان» وأخواتها ، وهى من الأفعال الناسخه ، وسيأتى الكلام على الباقي ، وذكر المصنف فى هذا الفصل من الحروف [الناسخه] قسما يعمل عمل «كان» وهو : ما ، ولا ، ولات ، وإن .

أما «ما» فلغه بنى تميم أنها لا تعمل شيئا ؛ فتقول : «ما زيد قائم» فزيد : مرفوع بالابتداء ، وقائم : خبره ، ولا عمل لما فى شيء منهما ؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختص ؛ لدخوله على الاسم نحو : «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو : «ما يقوم زيد» وما لا يختص فحقه ألما يعمل ، ولغه أهل الحجاز إعمالها كعمل «ليس» لشبهها بها فى أنها لنفى الحال عند الإطلاق ؛ فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر ، نحو : «ما زيد قائما» قال الله تعالى (ما هذا بشراً) وقال تعالى : (ما هُنَّ أمهاتِهِمْ) وقال الشاعر :

٧٥- أبناؤها متكنفون أباهم ***حنقو الصدور ، وما هم أولادها(١).

ص: ٣٠٢

١- البيت من الشواهد التى لا يعرف قائلها ؛ وقد أنشده أبو على ولم ينسبه ، وقبله قوله : وأنا النذير بحرّه مسودّه تصل الجيوش إليكم أقوادها اللغه : «النذير» المعلم الذى يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحره» أصله الأرض ذات الحجاره السود ، وأراد منه هنا الكتيبه السوداء لكثره ما تحمل من الحديد «أقوادها جمع قود ، وهى الجماعه من الخيل «أبناؤها» أى أبناء هذه الكتيبه التى يندرهم بها ، وأراد رجالها ، وأباهم : القائد «متكنفون» أى : قد احتاطوا به ، والتفوا حوله ، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة. الإعراب : «أبناؤها» أبناء : مبتدأ ، وأبناء مضاف وضمير الغائبه العائد إلى الحره مضاف إليه «متكنفون» خبر المبتدأ «أباهم» أبا : مفعول به لقوله «متكنفون» لأنه جمع اسم فاعل ، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان ، وحنقو مضاف ، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازيه «هم» اسم ما مبنى على الضم فى محل رفع «أولادها» أولاد : خبر «ما» منصوب بالفتحه الظاهره ، وأولاد مضاف وها ضمير الحره مضاف إليه الشاهد فيه : قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافيه عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلا ، ونصب خبرها لفظا ، وذلك لغه أهل الحجاز.

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط سته ، ذكر المصنف منها أربعة :

الأول : ألا يزداد بعدها «إن» فإن زيدت بطل عملها ، نحو : «ما إن زيد قائم» برفع قائم ، ولا يجوز نصبه ، وأجاز ذلك بعضهم (١).

الثاني : ألا ينتقص النفي بإلا ، نحو : «ما زيد إلا قائم» ؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى : (ما أنتمم إلا بشر مثلنا) وقوله : (وما أنا إلا نذير)] خلافا لمن أجازته (٢) .

ص : ٣٠٣

١- أجاز يعقوب بن السكيت ، إعمال «ما» عمل ليس مع زياده «إن» بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر : بنى غدانه ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ، ولكن أنتم الخزف وزعم أن الروايه بالنصب ، وأن «ما» نافية ، و «أنتم» اسمها ، و «ذهبا» خبرها ، وجمهور العلماء يروونه «ما إن أنتم ذهب» بالرفع على إهمال «ما» ، ومع تسليم صحه الروايه بالنصب فإننا لا نسلم أن «إن» زائده ، ولكنها نافية مؤكده لنفي ما .

٢- ذهب يونس بن حبيب شيخ سيويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمل ليس مع انتقاض نفي خبرها بإلا ، وقد استدل على ذلك بقول الشاعر : وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدبا فزعم أن «ما» نافية ، و «الدهر» اسمها ، و «منجنونا» خبرها ، وأن «ما» في الشطر الثاني نافية كذلك ، و «صاحب الحاجات» اسمها ، و «معدبا» خبرها ، وبقول الشاعر : وما حقّ الّذى بعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا فما : نافية ، وحق : اسمها ، ونكالا : خبرها ، وقد جاء به منصوبا مع كونه مسبوقا بإلا- وجمهور البصريين لا- يقبلون دلالة هذه الشواهد ، ويؤولونها ، فمما أولوا به البيت الأول أن «منجنونا» مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يشبه منجنونا ، وجمله الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وكذلك قوله «معدبا» في الشطر الثاني : أى وما صاحب الحاجات إلا يشبه معدبا ، وبعضهم يقول : منجنونا مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف ، ومعدبا ليس اسم مفعول ، بل هو مصدر ميمي بمعنى التعذيب ، فهو أيضا مفعول مطلق لفعل محذوف ، ونكالا في البيت الثاني اسم مصدر ؛ فهو كذلك مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : وما الدهر إلا يدور دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا يعذب معدبا أى تعذبا ، وما حق الذى يفسد إلا- ينكل به نكالا- أى تنكيلا ، وهذه الجمل الفعلية كلها في محل رفع أخبار للمبتدآت الواقعة بعد ما النافية فى المواضع الثلاثة.

الثالث : أَلَّا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم وجب رفعه ، نحو : «ما قائم زيد» ؛ فلا تقول : «ما قائما زيد» وفي ذلك خلاف (١).

ص : ٣٠٤

١- ذهب بعض النحاه إلى أنه يجوز إعمال ما إعمال ليس مع تقدم خبرها على اسمها ، واستدل على ذلك بقول الفرزدق : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر قالوا : ما نافية عاملة عمل ليس ، ومثل : خبرها مقدم منصوب ، والضمير مضاف إليه ، وبشر : اسمها تأخر عن خبرها ، وزعموا أن الرواية بنصب مثل. والجمهور يأبون ذلك ، ولا يقرون هذا الاستشهاد ، ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه : الأول : إنكار أن الرواية بنصب مثل ، بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر. والثاني : أنه على فرض تسليم نصب «مثل» فإن الشاعر قد أخطأ في هذا ، والسرف في ذلك الخطأ أنه تميمي ، وأراد أن يتكلم بلغه أهل الحجاز ، فلم يعرف أنهم لا يعملون «ما» إذا تقدم الخبر على الاسم ، ولعله وجد خبر ليس قد جاء متقدما على اسمها ، فتوهم أن ما - لكونها بمعنى لبس - تعطى حكمها ، ولم يلتفت إلى أن «ما» فرع عن ليس في العمل ، وأن الفرع ليس في قوه الأصل. والثالث : سلمنا أن الرواية كما يذكرون ، وأن الشاعر لم يخطئ. ولكننا لا نسلم أن «مثل» منصوب ، بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، وبشر : مبتدأ مؤخر ، وإنما بنيت «مثل» لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وجاز ذلك البناء ولم يجب ، ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) فمثل في هذه الآية الكريمه صفة لحق مع أن حقا مرفوع ومثل مفتوح ؛ فوجب أن يكون مبني على الفتح في محل رفع.

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت : «ما فى الدار زىد» ، و «ما عندك عمرو» فاختلف الناس فى «ما» حينئذ : هل هى عاملة أم لا-؟ فمن جعلها عاملة قال : إن الظرف والجار والمجرور فى موضع نصب بها ، ومن لم يجعلها عاملة قال : إنهما فى موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذى بعدهما ، وهذا الثانى هو ظاهر كلام المصنف ؛ فإنه شرط فى إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذى زكن ، وهذا هو المراد بقوله : «وترتيب زكن» أى : علم ، ويعنى به أن يكون المبتدأ مقدّماً والخبر مؤخراً ، ومقتضاه أنه متى تقدّم الخبر لا تعمل «ما» شيئاً ، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، أو غير ذلك ، وقد صرّح بهذا فى غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع : ألما يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا- جار ومجرور ؛ فإن تقدم بطل عملها ، نحو : «ما طعامك زىد آكل» فلا يجوز نصب «آكل» ومن أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يجيز بقاء العمل مع تقدم معمول بطريق الأولى ؛ لتأخر الخبر ، وقد يقال : لا يلزم ذلك ؛ لما فى

الإعمال مع تقدّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله ، وهذا غير موجود مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يبطل عملها ، نحو : «ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معتياً» ؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسّع فيها ما لا يتوسّع في غيرها.

وهذا الشرط مفهوم من كلام المصنف ؛ لتخصيصه جواز تقديم معمول الخبر بما إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس : ألّا تتكرر «ما» ؛ فإن تكررت بطل عملها ، نحو : «ما ما زيد قائم» [فالأولى نافية ، والثانية نفت النفي ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم (1).

الشرط السادس : ألّا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : «ما زيد بشيء إلا شيء لا يعأ به» فبشيء : فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى

ص: ٣٠٦

١- إذا رأيت «ما» متكرره فى كلام فالثانية : إما أن تكون نافية لنفى الأولى ، وإما أن تكون نافية مؤكده لنفى الأولى ، وإما أن تكون زائده ، فإذا كانت الثانية نافية لنفى الأولى صار الكلام إثباتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، ووجب إهمالهما جميعاً ، وإذا كانت الثانية زائده وجب إهمال الأولى أيضا عند من يهمل «ما» إذا اقترنت بها «إن» الزائده ، وإن كانت «ما» الأولى نافية والثانية مؤكده لنفى الأولى جاز لك حينئذ الإعمال ، وعلى هذا ورد قول الراجز : لا ينسك الأسى تأسيًا ، فما ما من حمام أحد مستعصما فما الأولى هنا : نافية ، والثانية مؤكده لها ، وأحد : اسمها ، ومستعصما : خبرها ، ومن حمام : جار ومجرور متعلق بمستعصم ، وأصل الكلام : فما أحد مستعصما من حمام. وبعد ؛ فإنه يجب أن يحمل كلام من أجاز إعمال «ما» عند تكررها على أنه اعتبر الثانية مؤكده لنفى الأولى ؛ فيكون الخلاف فى هذا الموضوع غير حقيقى.

هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن «ما» ، وأجازه قوم ، وكلام سيبويه - رحمه الله تعالى! - في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين - أعنى القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب ، والقول بعدم اشتراط ذلك - فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور - وهو «ما زيد بشيء ، إلى آخره» - : استوت اللغتان ، يعنى لغه الحجاز ولغه تميم ، واختلف شراح الكتاب فيما يرجع إليه قوله : «استوت اللغتان» فقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلا» والمراد أنه لا عمل ل- «ما» فيه ، فاستوت اللغتان فى أنه مرفوع ، وهؤلاء هم الذين شرطوا فى إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وقال قوم : هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا» ، والمراد أنه يكون مرفوعا (1) سواء جعلت «ما» حجازيه ، أو تميميه ، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا فى إعمال «ما» ألا يبدل من خبرها موجب ، وتوجيه كل من القولين ، وترجيح المختار منهما - وهو الثانى - لا يليق بهذا المختصر.

* * *

حكم المعطوف على خبر «ما» النافية

ورفع معطوف بلكن أو ببل

من بعد منصوب بما الزم حيث حل (٢).

ص: ٣٠٧

١- ظاهر هذا الكلام لبس بسديد ، بل يجوز فى «شئ» الواقع بعد «إلا» الرفع والنصب ، أما النصب فعلى أحد وجهين : الأول الاستثناء ، سواء أعملت ما أم أهملتها ، الثانى على أنه بدل من شئء المجرور بالباء الزائده بشرط أن تكون ما عامله ، وأما الرفع فعلى أحد وجهين : الأول أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه قيل : إلا هو شئء لا يعبأ به ، ولا فرق على هذا الوجه بين أن تكون ما عامله ، أو مهمله ، والثانى أن يكون بدلا من شئء الأول بشرط أن تكون ما مهمله.

٢- «ورفع» مفعول به مقدم على عامله ، وهو قوله «الزم» الآتى ، ورفع مضاف و «معطوف» مضاف إليه «لكن» جار ومجرور متعلق بمعطوف «أو ببل» معطوف على قوله «بلكن» السابق «من بعد» جار ومجرور متعلق برفع ، وبعد مضاف و «منصوب» مضاف إليه «بما» جار ومجرور متعلق بمنصوب «الزم» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «حيث» ظرف متعلق بالزم ، مبنى على الضم فى محل نصب «حل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجمله من حل وفاعله فى محل جر بإضافه حيث إليها.

إذا وقع بعد خبر «ما» عاطف فلا يخلو : إما أن يكون مقتضيا للإيجاب ، أولا.

فإن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده - وذلك نحو «بل ، ولكن» - فتقول : «ما زيد قائما لكن قاعد» أو «بل قاعد» ؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير «لكن هو قاعد ، وبل هو قاعد» ولا يجوز نصب «قاعد» عطفا على خبر «ما» ؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب - كالواو ونحوها - جاز النصب والرفع ، والمختار النصب ، نحو «ما زيد قائما ولا قاعدا» ويجوز الرفع ؛ فتقول : «ولا قاعد» وهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد «بل ، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

زياده الباء في خبر «ما» و «ليس» و غيرهما

وبعد ما وليس جرّ الباء الخبر

وبعد لا ونفى كان قد يجزّ (١).

ص: ٣٠٨

١- «وبعد» ظرف متعلق بقوله «جر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «وليس» قصد لفظه أيضا : معطوف على ما «جر» فعل ماض «البا» قصر للضرورة : فاعل جر «الخبر» مفعول به لجر «وبعد» ظرف متعلق بقوله «يجر» الآتى ، وبعد مضاف ، و «لا» قصد لفظه : مضاف إليه «ونفى» معطوف على لا ، ونفى مضاف ، و «كان» قصد لفظه : مضاف إليه «قد» حرف تقليل «يجر» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر.

تزداد الباء كثيرا في الخبر بعد «ليس ، وما» نحو قوله تعالى : (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ) و (وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ) و (وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ) ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازية خلافا لقوم ، بل تزداد بعدها وبعد التميمية ، وقد نقل سيبويه والفرّاء - رحمهما الله تعالى! - زيادة الباء بعد «ما» عن بنى تميم ؛ فلا التفات إلى من منع ذلك ، وهو موجود في أشعارهم (١).

وقد اضطرب رأى الفارسي في ذلك ؛ فمره قال : لا تزداد الباء إلا بعد الحجازية ، ومره قال : تزداد في الخبر المنفي .

وقد وردت زيادة الباء قليلا في خبر «لا» كقوله :

ص : ٣٠٩

١- من ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس ، والفرزدق تميمي كما قلنا لك آنفا (٣٠٥) : لعمرك ما معن بتارك حفّه ولا منسىء معن ولا متيسّر ثم إن الباء قد دخلت في خبر «ما» غير العاملة بسبب فقدان شرط من شروط عملها ، وذلك كما في قول المتنخل الهذلي : لعمرك ما إن أبو مالك بواه ، ولا بضعيف قواه فأبو مالك مبتدأ ، ولا عمل لما فيه ؛ لكونه قد جاء مسبوقا بـان الزائده بعد ما؟ وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ - وهو قوله «بواه» - فدل ذلك على أن كون «ما» عاملة أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

٧٦- فكن لي شفيفا يوم لا ذو شفاعه***بمغن فتिला عن سواد بن قارب (١)

وفى خبر [مضارع] «كان» المنفيه ب- «لم» كقوله :

٧٧- وإن مدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكن***بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل (٢).

ص: ٣١٠

١- البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي - يخاطب فيه رسول الله صَلَّى الله عليه وسلم ، وقبله قوله : فأشهد أنّ الله لا شيء غيره وأنتك مأمون على كلّ غائب وأنتك أدنى المرسلين وسيله إلى الله يا ابن الأكرمين الأطايب فمرنا بما يأتيك يا خير مرسل وإن كان فيما جئت شيب الذّوائب اللغه : «فتيلا» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواه. الإعراب : «فكن» فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعا» الآتي «شفيعا» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه ناصبه قوله شفيعا «لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابه عن الضمه ، وذو مضاف ، و «شفاعه» مضاف إليه «بمغن» الباء زائده ، مغن خبر لا- ، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا- وينصب مفعولا ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و «فتيلا» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفة لسواد ، وابن مضاف ، و «قارب» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائده على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

٢- البيت للشنفرى الأزدي ، وأكثر الرواه على أن اسمه هو لقبه ، والبيت من قصيدته المشهوره بين المتأدبين باسم «لاميه العرب» وأولها قوله : أقيموا بني أمي صدور مطيسكم فإنني إلى قوم سواكم لأميل اللغه : «أقيموا صدور مطيسكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظام الأمور والجد في طلب المعالي ، يقول : جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإنني إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم ، وكأنه يقول! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم ، وإن ما أعاين من تراخيك وإقراركم بالضميم لخليق بأن يزهدي في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع - بالتحريك - أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهه بمعنى عجل ، وليس أفعل تفضيل ، لأن المعنى يأباه ، إذ ليس مراده أن الأشد عجله هو الجشع ، ولكن غرضه أن يقول : إن من يحدث منه مجرد العجله إلى الطعام هو الجشع ، فافهم ذلك. الإعراب : «إن» شرطيه «مدت» مد : فعل ماض فعل الشرط ، مبني للمجهول ، مبني على الفتح في محل جزم ، والتاء تاء التانيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص ، وهو جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائده ، أعجل : خبر أكن ، منصوب بفتحته مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد ، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمه داله على التعليل قيل : هي حينئذ حرف ، وقيل : هي ظرف ، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق ، و «أجشع» مبتدأ ، وأجشع مضاف ، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ. الشاهد فيه : قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائده على خبر مضارع كان المنفى بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه الماده أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع ، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتابه التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ» ؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، بأى صيغه كانت هذه الأفعال.

الحرف الثاني «لا» و شروط إعماله عمل ليس ثلاثه

فى التكرات أعملت كليس «لا»

وقد تلى «لات» و «إن» ذا العملا (1).

ص: ٣١١

١- «فى التكرات» جار ومجرور متعلق بقوله «أعملت» الآتى «أعملت» أعمل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «كليس» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «لا» أو صفه لموصوف محذوف ، والتقدير : إعمالا مماثلا إعمال ليس «لا» قصد لفظه : نائب فاعل أعملت «وقد» حرف تقليل «تلى» فعل مضارع «لات» فاعل تلى «وإن» معطوف على لات «ذا» اسم إشاره مفعول به لتلى «العملا» بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشاره ، وتقدير البيت : أعملت فى التكرات «لا» إعمالا مماثلا لإعمال ليس ، وقد تلى لات وإن هذا العمل.

وحذف ذى الرفع فشا ، والعكس قل (١)

تقدّم أن الحروف العاملة عمل «ليس» أربعة ، وقد تقدّم الكلام على «ما» وذكر هنا «لا» و «لات» و «إن».

أمّا «لا» فمذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» ، ومذهب تميم إهمالها (٢)

ص: ٣١٢

- ١- «ما» نافيه «للات» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فى سوى» جار ومجرور متعلق بقوله عمل الآتى ، و «سوى» مضاف ، و «حين» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر «وحذف» مبتدأ ، وحذف مضاف ، و «ذى» بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف و «الرفع» مضاف إليه «فشا» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حذف ذى الرفع ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «قل» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العكس ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو العكس. وتقدير البيت : وما للات عمل فى غير لفظ حين وما كان بمعناه ، وحذف صاحب الرفع من معموليها مع بقاء المنصوب فاش كثير ، والعكس - وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع - قليل.
- ٢- قال أبو حيان : «لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصه إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي ، فإنه قال فيه : بنو تميم يهملونها ، وغيرهم يعملها ، وفى كلام الزمخشري : أهل الحجاز يعملونها دون طيء ، وفى البسيط : القياس عند تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها» وانظر هذا مع كلام الشارح.

ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثه (١):

أحدها : أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو «لا رجل أفضل منك» ، ومنه قوله :

٧٨- تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا***ولا وزر مما قضى الله واقيا(٢).

ص: ٣١٣

١- وبقي من شروط إعمال «لا» عمل ليس شرطان ؛ أولهما : ألا تكون لنفى الجنس نضا ؛ فإن كانت لنفى الجنس نضا عملت عمل إن المؤكده التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، وبنى اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به ، والشرط الثاني : ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها ، فإن تقدم نحو «لا عندك رجل مقيم ولا امرأه» أهملت.

٢- هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلًا معينًا. اللغه : «تعز» أمر من التعزى ، وأصله من العزاء ، وهو التصبر والتسلى على المصائب «وزر» هو الملجأ ، والواقى ، والحافظ «واقيا» اسم فاعل من الوقايه ، وهى الرعايه والحفظ. المعنى : اصبر على ما أصابك ، وتسل عنه ؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء ، وليس للانسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى. الإعراب : «تعز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فلا» الفاء تعليليه ، ولا : نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقيا» الآتى ، ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفه لشيء «باقيا» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من : حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقيا» الآتى «قضى الله» فعل وفاعل ، والجمله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره : مما قضاه الله ، و «واقيا» خبر لا. الشاهد فيه : قوله «لا شيء باقيا ، ولا وزر واقيا» حيث أعمل «لا» فى الموضعين عمل ليس ، واسمها وخبرها نكرتان. هذا ، وقد ذهب أبو الحسن الأَخْفَش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلا ، لافى الاسم ولا فى الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر ، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع فى الاسم ولا تعمل شيئا فى الخبر ، والخبر بعدها لا يكون مذكورا أبدا ، وكلا المذهبين فاسد ، وبيت الشاهد رد عليهما جميعا ؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره ردا لما ذهب إليه الزجاج ، وهو منصوب ، فكان نصبه ردا لما زعمه الأَخْفَش.

٧٩- نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل *** فبؤت حصنا بالكماه حصينا(١)

ص: ٣١٤

١- هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جنى ، ولم ينسبه إلى قائل ؛ وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح. اللغة : «بؤت» فعل ماض مبني للمجهول ، من قولهم : بؤأه الله منزلا ، أى أسكنه إياه «الكماه» جمع كمى ، وهو الشجاع المتكى فى سلاحه ، أى : المستتر فيه المتغضى به ، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثرُوا من السلاح وعدد الحرب ، ويلبسوا الدرع والبيضه والمغفر وغيرهن ، لأحد أمرين ، الأول : الدلالة على شجاعتهم الفائقة ، والثانى . لأنهم قتلوا كثيرا من فرسان أعدائهم ، فلكثير من الناس عندهم ثارات ؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوى الثارات على غره. الإعراب : «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا ، وغير مضاف ، و «خاذل» مضاف إليه «فبؤت» الفاء عاطفه ، بؤئ : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل ، وهو مفعول أول لبؤئ «حصنا» مفعول ثان «بالكماه» جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله «نصرتك» فى أول البيت ، وعندى أنه يجوز أن يتعلق بقوله «حصينا» الذى بعده ، بل هو أولى وأحسن «حصينا» نعت لقوله حصنا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا- مثل عمل ليس ؛ فرفع بها ونصب ، واسمها وخبرها نكرتان ، وهو أيضا كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة ، وأنشد للنابغة :

٨٠- بدت فعل ذى ودّ ، فلمّا تبعتهَا***تولّت ، وبقت حاجتى فى فؤاديا(١)

وحلّت سواد القلب ، لا أنا باغيا

سواها ، ولا عن حبّها متراخيا.

ص: ٣١٥

١- البيتان للنابغة الجعدى ، أحد الشعراء المعمرين ، أدرك الجاهلية ، ووفد على النبي صلى الله عليه و [آله] و سلم ، وأنشده من شعره ، فدعا له ، والبيتان من مختار أبى تمام. اللغة : «فعل ذى ود» أراد أنها تفعل فعل صاحب الموده ، فحذف الفعل وأبقى المصدر ، والود - بتثليث الواو - المحبه ، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتى» بتشديد القاف - تركتها باقيه «سواد القلب» سويداؤه وهى حبه السوداء «باغيا» طالبا «متراخيا» متهاونا فيه. الإعراب : «بدت» بدا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «فعل» قال العينى : منصوب بنزع الخافض ، أى : كفل ، وعندى أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : تفعل فعل مضاف إلخ ؛ وفعل مضاف ، و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف ، و «ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذى هو جوابه «تبعتهَا» فعل وفاعل ومفعول ، والجمله فى محل جر بإضافه لما إليها «تولت» تولى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «وبقت» مثله «حاجتى» حاجه. مفعول به لبقت ، وحاجه مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فى فؤاديا» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى «سواد» مفعول به لحلت ، وسواد مضاف ، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغيا» خبرها ، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى : مفعول به لباغ ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفه ، ولا : نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخيا الآتى ، وحب مضاف وضمير المؤنثه الغائبه مضاف إليه «متراخيا» معطوف على قوله باغيا السابق. الشاهد فيه : قوله «لا أنا باغيا» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفه ، وهو «أنا» ، وهذا شاذ ، وقد تأول النحاه هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامه ، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيره ؛ أحدها : أن قوله «أنا» ليس اسما للا ، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف ، وأصل الكلام - على هذا - «لا أرى باغيا» فلما حذف الفعل ، وهو «أرى» برز الضمير المستتر ، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ ، وقوله «باغيا» حال من نائب فاعل فعل محذوف ، والتقدير «لا- أنا أرى باغيا» ، وجمله الفعل المحذوف مع نائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذى هو قوله «باغيا» - عن العامل فيه الذى هو الفعل المحذوف ، وزعموا أنه ليس فى هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو فى التقدير ؛ فإن من سنن العرييه الاستغناء بالمعمول عن العامل كما فى الحال الساده مسد الخبر المفصحه عنه ، كما اتضح لك ذلك فى باب المبتدأ والخبر ، فافهم ذلك ، والله يرشدك ويتولاك.

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت ؛ فمره قال : إنه مؤول ، ومره قال : إن القياس عليه سائغ (١).

الشرط الثاني : ألا يتقدم خبرها على اسمها ؛ فلا تقول «لا قائما رجل».

الشرط الثالث : ألا ينتقض النفي بإلّا ؛ فلا تقول : «لا رجل إلا أفضل من زيد» بنصب «أفضل» ، بل يجب رفعه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

* * *

ص: ٣١٦

١- الذى ذهب إلى أن القياس على هذا البيت سائغ ، هو أبو حيان ، شارح كتاب التسهيل لابن مالك ؛ فإن ابن مالك قال فى التسهيل ، «ورفعها معرفه نادر» فقال أبو حيان فى شرح هذه العبارة ما نصه : «قال المصنف فى الشرح (يريد ابن مالك) : وشذ أعمالها فى معرفه فى قول النابغه الجعدى * وحلت سواد القلب لا أنا باغيا* البيت اه ، وقد حذا المتنى حذو النابغه فقال : إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ، ولا المال باقيا والقياس على هذا سائغ عندى (والمتكلم هو أبو حيان) وقد أجاز ابن جنى أعمال لا فى المعرفه ، وذكر ذلك فى كتاب التمام» اه كلام أبى حيان بحروفه.

الحرف الثالث «إن» و بيان اختلاف النحاه فى إعماله

وأما «إن» النافيه فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنها لا تعمل شيئا. ومذهب الكوفيين - خلا الفرّاء - أنها تعمل عمل «ليس» ، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد ، وأبو بكر بن السّراج ، وأبو على الفارسيّ ، وأبو الفتح بن جنى ، واختاره المصنف ، وزعم أن فى كلام سيويه - رحمه الله تعالى! - إشاره إلى ذلك ، وقد ورد السماع به ؛ قال الشاعر :

٨١- إن هو مستوليا على أحد***إلا على أضعف المجانين (١).

ص: ٣١٧

١- يكثر استشهاد النحاه بهذا البيت ، ومع هذا لم يذكر قائل معين. اللغه والروايه : يروى عجز هذا البيت فى صور مختلفه : إحداهما : الروايه التى رواها الشارح. والثانيه : * إلا على حزبه الملاعين* والثالثه : * إلا على حزبه المناحيس* «مستوليا» هو اسم فاعل من استولى ، ومعناه كانت له الولايه على الشىء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنون ، وهو من ذهب عقله ، وأصله عند العرب من خبله الجن ، والمناحيس فى الروايه الأخرى : جمع منحوس ، وهو من حالفه سوء الطالع. المعنى : ليس هذا الإنسان بنذى ولايه على أحد من الناس إلا- على أضعف المجانين. الإعراب : «إن» نافية تعمل عمل «ليس» اسمها «مستوليا» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستوليا» السابق «إلا» أداه استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق ، وأضعف مضاف ، و «المجانين» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إن هو مستوليا» حيث أعمل «إن» النافيه عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذى هو الضمير المنفصل ، ونصب خبرها الذى هو قوله «مستوليا». وهذا الشاهد يرد على الفرّاء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافيه لا تعمل شيئا ، لا فى المبتدأ ولا فى الخبر ، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسما مفردا منصوبا بالفتحه الظاهره ، ولا ناصب له فى الكلام إلا «إن» ، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ ؛ لوروده فى الشعر كثيرا ، ولوروده فى النثر فى نحو قول أهل العالیه «إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافيه» ، وقد قرأ بهذه اللغه سعيد بن جبیر - رضی الله عنه! - فى الآيه الكريمه التى تلاها الشارح. ويؤخذ من هذا الشاهد - زياده على ذلك - أن «إن» النافيه مثل «ما» فى أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا» : فإن الاسم فى البيت ضمير ، وقد نص الشارح على هذا ، ومثل له. ويؤخذ منه أيضا أن انتقاض النفى بعد الخبر بإلا لا يقدر فى العمل ؛ لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف ... إلخ».

٨٢- إن المرء ميتا بانقضاء حياته ***ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا(١)

ص: ٣١٨

١- وهذا البيت أيضا من الشواهد التي لا يعلم قائلها. المعنى : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له ، ولا نصيراً يأخذ بيده ، وينتصف له ممن ظلمه ، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي. الإعراب : «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتا» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتا» وانقضاء مضاف ، وحياء من «حياته» مضاف إليه ، وحياء مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جاره ، وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامه نصبه فتحه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغى ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، أى بالبغي عليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذلا» الفاء عاطفه ، ويخذل : فعل مضارع مبنى للمجهول ، معطوف على يبغى ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على المرء ، والألف للاطلاق. الشاهد فيه : قوله «إن المرء ميتا» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها ونصب ، وفي هذا الشاهد مثل ما فى الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

وذكر ابن جنى - فى المحتسب - أن سعيد بن جبير - رضى الله عنه! - قرأ (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ) بنصب العباد.

ولا يشترط فى اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين ، بل تعمل فى النكرة والمعرفه ، فتقول : «إن رجل قائما ، [وإن زيد القائم] ، وإن زيد قائما».

الحرف الرابع «لات» و إعماله هو مذهب الجمهور

وأما «لات» فهى «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحه ؛ ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل «ليس» ؛ فترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا ، بل [إنما] يذكر معها أحدهما ، والكثير فى لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ، ومنه قوله تعالى : (وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ) بنصب الحين ؛ فحذف الاسم وبقى الخبر ، والتقدير «ولات الحين حين مناص» فالحين : اسمها ، وحين مناص خبرها ، وقد قرىء شذوذا (وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ) برفع الحين على أنه اسم «لات» والخبر محذوف ، والتقدير «ولات حين مناص لهم» أى : وولات حين مناص كائنا لهم ، وهذا هو المراد بقوله : «وحذف ذى الرفع - إلى آخر البيت».

وأشار بقوله : «وما للات فى سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن

ص: ٣١٩

«لايت» لا- تعمل إلا- في الحين ، واختلف الناس فيه ؛ فقال قوم : [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ، ولا تعمل فيما رادفه كالساعة ونحوها ، وقال قوم : المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان ؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ، ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر :

٨٣- ندم البغاه ولات ساعه مندم *** والبغى مرتع مبتغيه وخيم (١) دم

ص: ٣٢٠

١- قيل : إن هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، وقال العيني : قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي ، ويقال : مهلهل بن مالك الكناني ، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعه مندم» ثم قال : ولا أحفظ صدره. اللغة : «البغاه» جمع باغ ، مثل قاض وقضاه وداع ودعاه ورام ورماه ، والباغى : الذى يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمى بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم : رتع فلان فى المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا ، ومنه قوله تعالى (نَخْوُضُ وَنَلْعَبُ) «وخيم» أصله أن يقال : وخم المكان ؛ إذا لم ينجع كلؤه ، أو لم يوافقك مناخه. الإعراب : «ندم» فعل ماض «البغاه» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف «ساعه» خبرها ، والجمله فى محل نصب حال ، أى : ندم البغاه والحال أن الوقت ليس وقت الندم ؛ لأن وقته قد فات ، وساعه مضاف و «مندم» مضاف إليه «والبغى» مبتدأ أول مرفوع بالضمه الظاهره «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضمه الظاهره ، ومرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغى مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثانى ، والجمله من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول. الشاهد فيه : قوله «ولات ساعه مندم» حيث أعمل «لات» فى لفظ «ساعه» وهى بمعنى الحين ، وليست من لفظه ، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعه منهم الرضى - إذ ذهب إلى أن «لايت» لا يختص عملها بلفظ الحين ، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعه ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك ، وفى المسأله كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة. ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت فى كتاب الأضداد ، وهو : ولتعرفنّ خلائقا مشموله ولتندمنّ ولات ساعه مندم

وكلام المصنف محتمل للقولين ، وجزم بالثاني في التسهيل ، ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً ، وأنه إن وبد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمّر ، والتقدير «لات أرى حين مناص» وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «لات حين مناص كائن لهم» والله أعلم.

* * *

ص: ٣٢١

ككان كاد وعسى ، لكن ندر

غير مضارع لهذين خبر (١)

أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال، إلا «عسى» فقيل: فعل وقيل: حرف

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخه [للابتداء] ، وهو «كاد» وأخواتها ، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا ، ولا خلاف في أنها أفعال ، إلا عسى ؛ فنقل الزاهد عن ثعلب أنها حرف ، ونسب أيضا إلى ابن السراج (٢) ،

ص: ٣٢٢

١- «ككان» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كاد» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «لكن» حرف استدراك «ندر» فعل ماض «غير» فاعل ندر ، وغير مضاف و «مضارع» مضاف إليه «لهذين» جار ومجرور متعلق بقوله خبر الآتي «خبر» حال من فاعل ندر ، وقد وقف عليه بالسكون على لغه ربيعه التي تقف على المنصوب المنون بالسكون ، كما يقف سائر العرب على المرفوع والمجرور المنونين.

٢- نص ابن هشام في أكثر كتبه على أن القول بأن «عسى» حرف هو قول الكوفيين ، وتبعهم على ذلك ابن السراج ، ونص في المغنى وشرح الشذور على أن ثعلبا يرى هذا ، وثعلب أحد شيوخ الكوفيين ، وملخص مذهبهم أنهم قالوا : عسى حرف ترج ، واستدلوا على ذلك بأنها دلت على معنى لعل ، وبأنها لا- تتصرف كما أن لعل كذلك لا تتصرف ، ولما كانت لعل حرفا بالإجماع وجب أن تكون عسى حرفا مثلها ؛ لقوه التشابه بينهما. ومن العلماء من ذهب إلى أن «عسى» على ضربين (انظر ص ٣٤٥ الآتيه) : الضرب الأول ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل إن وأخواتها ، وهذه حرف ترج ، ومن شواهد قول صخر بن العود الحضرمي : فقلت : عساها نار كأس ، وعلاها تشكى فآتى نحوها فأعودها والضرب الثاني : يرفع المبتدأ وينصب الخبر - وهو الذى نتحدث عنه فى هذا الباب ، وهو من أفعال المقاربه - وهذا فعل ماض ؛ بدليل قبوله علامه الأفعال الماضيه كطاء الفاعل فى نحو قوله تعالى : (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ) وأما جمودها ودلالاتها على معنى يدل عليه حرف فلا يخرجانها عن الفعلية ، وكم من فعل يدل على معنى يدل عليه حرف ، وهو مع ذلك جامد ، ولم يخرج ذلك عن فعلية ، أليست حاشا وعدا وخلا داله على الاستثناء وهى جامده ، وقد جاءت حروف بألفاظها ومعانيها ؛ فلم يكن ذلك موجبا لحرفيتها؟ وهذا الذى ذكرناه - من أن «عسى» على ضربين ، وأنها فى ضرب منهما فعل ، وفى الضرب الآخر حرف - هو مذهب شيخ النحاه سيبويه (وانظر كتابنا على شرح الأشمونى ج ١ ص ٤٦٣ وما بعدها فى الكلام على الشاهد رقم ٢٥٢). ومن هذا كله يتضح لك : أن فى «عسى» ثلاثه أقوال للنحاه ، الأول : أنها فعل فى كل حال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو ضمير النصب أم لم يتصل بها واحد منهما ، وهو قول نحاه البصره ورجحه المتأخرون ، والثانى : أنها حرف فى جميع الأحوال ، سواء اتصل بها ضمير الرفع أو النصب أم لم يتصل بها أحدهما ، وهو قول جمهوره الكوفيين ومنهم ثعلب ، وابن السراج. والثالث : أنها حرف إذا اتصل بها ضمير نصب

كما فى البيت الذى أنشدناه ، وفعل فىما عدا ذلك ، وهو قول سىبویه شىخ النجاه ، ولا تتسع هذه العجاله السرىعه إلى الاحتجاج لكل رأى وتخرىج الشواهد على كل مذهب.

والصحيح أنها فعل ؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها ، نحو «عسيت» وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن».

أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربه ، وليست كلها للمقاربه ، بل هي على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما دلّ على المقاربه ، وهي : كاد ، وكرب ، وأوشك.

والثاني : ما دلّ على الرجاء ، وهي : عسى ، وحرى ، واخولق.

والثالث : ما دلّ على الإنشاء ، وهي : جعل ، وطفق ، وأخذ ، وعلق ، وأنشأ.

فتسميتها أفعال المقاربه من باب تسميه الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فترفع المبتدأ اسما لها ، ويكون خبره خبرا لها في موضع نصب ، وهذا هو المراد بقوله :
«ككان كاد وعسى» لكن الخبر في

هذا الباب لا يكون إلا مضارعا ، نحو «كاد زيد يقوم ، وعسى زيد أن يقوم» وندر مجيئه اسما بعد «عسى ، وكاد» كقوله :

٨٤- أكثرت في العذل ملحا دائما***لا تكثرن إنى عسيت صائما(١).

ص: ٣٢٤

١- قال أبو حيان : «هذا البيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اه ؛ قال ابن هشام : «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه بغية الأمل ومنيه السائل ، فقال : هو بيت مجهول ، لم ينسبه الشراح إلى أحد ، فسقط الاحتجاج به ، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من كتاب سيبويه ، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهوله القائلين» اه ، وقيل : إنه لرؤبه بن العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبه فلم أجده في أصل الديوان ، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلا لهذا الديوان مما وجدته في بعض كتب الأدب منسوبا إليه ، وذلك لا يدل على صحه نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عباره المؤلف لكتاب الأدب الذى نقل عنه. اللغه : «العذل» الملامه «ملحا» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحا» أى أكثر. الإعراب : «أكثرت» فعل وفاعل «فى العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحا» حال من التاء فى أكثرت مؤكدا لعاملها «دائما» صفة للحال «لا تكثرن» لا : ناهيه ، والفعل المضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه فى محل جزم بلا ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «عسيت» عسى : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه «صائما» خبره ، والجمله من عسى واسمها وخبرها فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله «عسيت صائما» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، وجاء بخبرها اسما مفردا ، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ، ومثل هذا البيت قولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا». وفى البيت توجيه آخر ، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفى بفاعل ، وهو هنا تاء المتكلم ، بدليل وقوع جملتها خبرا لإن الناصبه للاسم الرافعه للخبر ، وذلك لأن عسى للترجى ، والترجى إنشاء ، وأيضا فإن الأفعال ناقصه جملتها إنشائية ، والجمل الإنشائية لا تقع خبرا لإن ، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبرا للمبتدأ غير المنسوخ ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبريه ؛ فلا تكون «عسى» ناقصه ، وأما قوله «صائما» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفه مع اسمها ، وتقدير الكلام : إنى رجوت أن أكون صائما.

٨٥- فأبت إلى فهم ، وما كدت آتبا***وكم مثلها فارقتها وهي تصفر(١).

ص: ٣٢٥

١- هذا البيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمه مختاره ، اختارها أبو تمام فى حماسته (انظر شرح التبريزى (١ / ٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله : إذا المرء لم يحتل وقد جدّ جدّه أضاع ، وقاسى أمره وهو مدبر اللغه : «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته ، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحنن على إفلاتى منها ، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا على . وقصه ذلك أن قوما من بنى لحيان - وهم حى من هذيل - وجدوا تأبط شرا يشتر عسلا من فوق جبل ، ورآهم يترصدونه ، فخشى أن يقع فى أيديهم ، فانتحى من الجبل ناحيه بعيده عنهم ، وصب ما معه من العسل فوق الصخر ، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض ، ثم أسلم قدميه للريح ، فنجأ من قبضتهم. المعنى : إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم مثل هذه الخطه فارقتها ، وهي تتأسف وتتعجب منى كيف أفلت منها. الإعراب : «فأبت» الفاء عاطفه ، آب : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حالیه ، ما : نافية «كدت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «آتبا» خبر كاد ، والجمله فى محل نصب حال «وكم» الواو حالیه ، كم : خبریه بمعنى كثير مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع «مثلها» مثل : تمييز لكم مجرور بالكسره الظاهره ، ومثل مضاف وضمير الغائبه مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهى» الواو للحال ، هى : مبتدأ «تصفر» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخبره فى محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «وما كدت آتبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر ، ولكنه أتى بخبرها اسما مفردا ، والقياس فى هذا الباب أن يكون الخبر جمله فعلیه فعلها مضارع ، ولهذا أنكر بعض النحاه هذه الروايه ، وزعم أن الروايه الصحيحه هى «وما كنت آتبا».

وهذا هو مراد المصنف بقوله : «لكن ندر - إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام ؛ فإنه يدخل تحته : الاسم ، والظرف ، والجارّ والمجرور ، والجمله الاسميه ، والجمله الفعلية بغير المضارع ، ولم يندر مجيء هذه كلها خبرا عن «عسى ، وكاد» بل الذى ندر مجيء الخبر اسما ، وأما هذه فلم يسمع مجيئها خبرا عن هذين .

الأكثر فى خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه و يقل تجرده منها

وكونه بدون «أن» بعد عسى

نزر ، وكاد الأمر فيه عكسا (1)

ص: ٣٢٦

١- «وكونه» الواو عاطفه ، وكون : مبتدأ - وهو مصدر كان الناقصه فيحتاج إلى اسم وخبر سوى خبره من جهة الابتداء - وكون مضاف والضمير مضاف إليه وهو اسمه ، وخبره محذوف ، أى : وكونه واردا «بدون» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف ، ودون مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق أيضا بذلك الخبر المحذوف ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه : مضاف إليه «نزر» خبر المبتدأ الذى هو قوله كونه «وكاد» الواو عاطفه ، وكاد قصد لفظه : مبتدأ أول «الأمر» مبتدأ ثان «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله «عكس» الآتى «عكسا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الأمر ، والجمله من عكس ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجمله المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول.

أى : اقتران خبر «عسى» ب- «أن» كثير (١) ؛ وتجريده من «أن» قليل ، وهذا مذهب سيويه ، ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرّد خبرها من «أن» إلا فى الشعر ، ولم يرد فى القرآن إلا مقترنا ب- «أن» قال الله تعالى : (فَعَسَى اللهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْفَتْحِ) وقال عز وجل : (عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُزَحِّمَكُمْ)

ومن وروده بدون «أن» قوله :

٨٦- عسى الكرب الذى أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب (٢) ثم

ص: ٣٢٧

١- أنت إذا قلت «عسى زيد أن يقوم» فريد : اسم عسى ، وأن والفعل فى تأويل مصدر خبره ؛ ويلزم على ذلك الإخبار باسم المعنى - وهو المصدر - عن اسم الذات - وهو زيد ، وهو غير الأصل والغالب فى كلام العرب. وللعلماء فى الجواب عن ذلك أربعة وجوه : أولها : أن الكلام حينئذ على تقدير مضاف ، إما قبل الاسم وكأنك قلت : عسى أمر زيد القيام ، وإما قبل الخبر وكأنك قلت : عسى زيد صاحب القيام ؛ فعلى الأول تكون قد أخبرت باسم معنى عن اسم معنى ، وعلى الثانى تكون قد أخبرت باسم يدل على الذات عن اسم ذات ؛ لأن اسم الفاعل يدل على الذات التى وقع منها الحدث أو قام بها. وثانيها : أن هذا المصدر فى تأويل الصفه ، وكأنك قد قلت : عسى زيد قائما. وثالثها : أن الكلام على ظاهره ، والمقصود المبالغه فى زيد حتى كأنه هو نفس القيام. وهذه الوجوه الثلاثه جاريه فى كل مصدر - صريح أو مؤول - يخبر به عن اسم الذات ، أو يقع نعتا لاسم ذات ، أو يجيء حالا من اسم الذات. ورابعها : أن «أن» ليست مصدرية فى هذا الموضع ، بل هى زائده ؛ فكأنك قلت : عسى زيد يقوم ، وهذا وجه ضعيف ؛ لأنها لو كانت زائده لم تعمل النصب ، ولسقطت من الكلام فى السعه أحيانا ، وهى لا تسقط إلا نادرا لضروره الشعر.

٢- البيت لهدبه بن خشرم العذرى ، من قصيده قالها وهو فى الحبس. وقد روى أكثر هذه القصيده أبو على القالى فى أماليه ، وروى أبو السعادات ابن الشجرى فى حماسته منها أكثر مما رواه أبو على ، وأول هذه القصيده قوله : طربت ، وأنت أحيانا طروب وكيف وقد تملّك المشيب؟ يجدّ النأى ذكرك فى فؤادى إذا ذهلت على النأى القلوب يؤزّقى اكتاب أبى نمير فقلبي من كآبته كتيب فقلت له : هداك الله! مهلا وخير القول ذو اللبّ المصيب عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب اللغه : «طربت» الطرب : خفه تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأى» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفى : يروى بضم التاء وفتحها ، والنحويون إنما يروونه بضم التاء ، والفتح عند أبى حنيفه أولى ؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التى رويتها ، وكان أبو نمير معه فى السجن. الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم مرفوع به «الذى» اسم موصول صفه للكرب «أمسيت» أمسى : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى ، والجمله من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفه لفرج ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر «يكون» والجمله من «يكون» واسمها وخبرها فى محل نصب خبر «عسى». الشاهد فيه : قوله «يكون وراءه - إلخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من «أن» المصدرية ، وذلك قليل ، ومثله الشاهد الذى بعده (ش ٨٧) وقول الآخر : عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر يمنهم جون الرّباب سكوب (المنهمر : أراد به المطر الكثير ، والجون :

الأَسود ، والرَباب : السحاب ، والسحاب الأَسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر : فأما كيس فنجا ،
ولكن عسى يفتّر بي حمق لثم

٨٧- عسى فرج يأتي به الله ؛ إنه ***له كل يوم فى خليقته أمر(١)

و «كاد» على عكس ذلك

وأما «كاد» فذكر المصنف أنها عكس «عسى» ؛ فيكون الكثير فى ضا

ص : ٣٢٩

١- البيت من الشواهد التى لا- يعلم قائلها ، وألفاظه كلها ظاهره المعنى . الإعراب : «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتى» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق ببيأتى «الله» فاعل يأتى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر عسى «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفيه الزمانيه لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله ، وكل مضاف ، و «يوم» مضاف إليه «فى خليقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق ، وخليقه مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر ، والجمله من المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر «إن». الشاهد فيه : قوله : «يأتى به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلا مضارعا مجردا من أن المصدريه ، وهذا قليل ، ومثله - سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ - قول الفرزدق : وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد؟ وفى بيت الفرزدق هذا شاهد آخر ، وحاصله : أنه يجوز فى الفعل المضارع الذى يقع خبرا لعسى خاصه أن يرفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير يعود إلى اسم عسى . فأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز فى الفعل المضارع الواقع خبرا لها إلا- أن يكون رافعا لضمير يعود على الاسم ، وأما قول ذى الرمه : وأسقيه حتى كاد مما أثبتته تكلمنى أحجاره وملاعبه فظاهره أن المضارع الواقع خبرا لكاد وهو «تكلمنى» رفع اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول. أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسما أجنبيا من اسم عسى ؛ فلا هو ضمير الاسم ، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم ، وذلك شاذ أيضا

خبرها أن يتجرد من «أن» ويقلّ اقتترانه بها ، وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها ب- «أن» مخصوص بالشعر ؛ فمن تجريده من «أن» قوله تعالى : (فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ) وقال : (مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (١) ومن اقتترانه ب- «أن» قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ[آلِهِ] وَسَلَّمَ : «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب» وقوله :

٨٨- كادت النفس أن تفيض عليه *** إذ غدا حشو ريطه وبرود (٢).

ص: ٣٣٠

١- ومثل الآيتين الكريمتين قول أحد أصحاب مصعب بن الزبير ، يرثيه وهو الشاهد (رقم ١٤٩) الآتى فى باب الفاعل : لَمَّا رَأَى طالِبوه مصعبا ذعروا وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصر الشاهد فيه : قوله «كاد ينتصر» فإن الفعل المضارع الواقع خبرا لكاد لم يقترن بأن

٢- هذا البيت من الشواهد التى يذكرها كثير من النحاه وعلماء اللغة غير منسوبه إلى قائل معين ، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمه لمحمد بن منذر ، أحد شعراء البصره يرثى فيها رجلا اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفى ، وقبله : إنَّ عبد المجيد يوم توفى هدَّ ركنا ما كان بالمهدود لیت شعرى ، وهل درى حاملوه ما على النَّعش من عفاف وجود؟ اللغة : «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويرى فى مكانه «تفيض» وكل الرواه يجوزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعى فإنه أبى إلا أن تقول «فاضت نفس فلان» بالطاء ، وكلام غير الأصمعى أسد ؛ فهذا البيت الذى نشرحه دليل على صحته ، وكذلك قول الآخر : تفيض نفوسها ظمأ ، وتخشى حماما ؛ فهى تنظر من بعيد وقول الراجز : تجمَّع النَّاس ، وقالوا : عرس ففقت عين ، وفاضت نفس وقول الشاعر فى بيت الشاهد «ريطه» بفتح الراء وسكون الياء المثناه - الملاءه إذا كانت قطعه واحده ، وأراد هنا الأكفان التى يلف فيها الميت. الإعراب : «كادت» كاد : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود للنفس ، والجمله خبر «كاد» فى محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضى من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضا «غدا» فعل ماض بمعنى صار ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثى «حشو» خبر غدا ، وحشو مضاف و «ريطه» مضاف إليه «وبرود» معطوف على ريطه. الشاهد فيه : قوله «أن تفيض» حيث أنى بخبر «كاد» فعلا مضارعا مقترنا بأن ، وذلك قليل ، والأكثر أن يتجرد منها ، ومثل هذا البيت قول الشاعر : أبيتهم قبول السَّلم منا ؛ فكدم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السِّل وقول رؤبه بن العجاج : ربع عفاه الدَّهر طولاً فامحى قد كاد من طول البلى أن يمصحاً ومنه قول جبير بن مطعم - رضى الله تعالى عنه! - «كاد قلبى أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبرا لكاد مقترنا بأن - فى الشعر والنثر - نرى أن قول الأندلسيين : إن اقتترانه بأن مع كاد ضروره لا يجوز ارتكابها إلا فى الشعر ؛ غير سديد ، والصواب ما ذكره الناظم وهو فى هذا تابع لسيبويه.

يجب اقتران خبر حرى و اخولوق بأن

وكعسى حرى ، ولكن جعلاً

خبرها حتما ب- «أن» متصلاً (1)

ص: ٣٣١

١- «كعسى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «حرى» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «ولكن» حرف استدراك «جعلاً» جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق «خبرها» خبر : نائب فاعل جعل - وهو مفعول أول - وخبر مضاف والضمير مضاف إليه «حتما» صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً ، أى : اتصالاً حتما «بأن» جار ومجرور متعلق بقوله متصلاً الآتى «متصلاً» مفعول ثان لجعل.

وألزموا اخلولق «أن» مثل حرى

وبعد أوشك انتفا «أن» نذرا (1)

يعنى أن «حرى» مثل «عسى» فى الدلالة على رجاء الفعل ، لكن يجب اقتران خبرها ب- «أن» ، نحو «حرى زيد أن يقوم» ولم يجرد خبرها من «أن» لا- فى الشعر ولا فى غيره ، وكذلك «اخلولق» تلزم «أن» خبرها نحو «اخلولقت السماء أن تمطر» وهو من أمثله سيبويه ،

يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن

و أما «أوشك» فالكثير اقتران خبرها ب- «أن» ويقلّ حذفها منه ؛ فمن اقترانه بها قوله :

٨٩- ولو سئل الناس التراب لأوشكوا***- إذا قيل هاتوا - أن يملّوا ويمنعوا(2)عا

ص: ٣٣٢

١- «وألزموا» فعل وفاعل «اخلولق» قصد لفظه : مفعول أول لألزم «أن» قصد لفظه أيضا : مفعول ثان لألزم «مثل» حال صاحبه قوله «اخلولق» السابق ، ومثل مضاف و «حرى» قصد لفظه : مضاف إليه «وبعد» ظرف متعلق بقوله «انتفا» الآتى ، وبعد مضاف ، و «أوشك» قصد لفظه : مضاف إليه «انتفا» كسر للضرورة : مبتدأ ، وانتفا مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «نذرا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتفا ، والجمله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو انتفا ، وتقدير البيت : وألزم العرب اخلولق أن حال كونه مشبها فى ذلك حرى ، وانتفاء أن بعد أوشك قد قل.

٢- هذا البيت أنشده ثعلب فى أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابى ، ولم ينسبه إلى أحد ، ورواه الزجاجى فى أماليه أيضا (ص ١٢٦) وقبلة : أبا مالك ، لا- تسأل الناس ، والتمس بكفّيك فضل الله ، والله أوسع المعنى : إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء ، وأهونها خطرا ، وأقلها قيمه - لما أجابوا ، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال. الإعراب : «ولو» شرطيه غير جازمه «سئل» فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل ، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعه فى جواب «لو» وأوشك : فعل ماض ناقص ، و واو الجماعه اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله ، وجملتهما فى محل رفع نائب فاعل ل قيل ، وجمله قيل ونائب فاعله فى محل جر بإضافه «إذا» إليها ، وجواب الشرط محذوف ، وجمله الشرط وجوابه لا محل لها معترضه بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملّوا» فعل مضارع منصوب بأن ، و واو الجماعه فاعل ، والجمله فى محل نصب خبر أوشك مع مرفوعها وخبرها على يملّوا. الشاهد فيه : يستشهد النحاه بهذا البيت ونحوه على أمرين ، الأول : فى قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغه الماضى ، وهو يرد على الأصمعى وأبى على اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتى للشارح ذكر هذا ، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨) ، والأمر الثانى : فى قوله «أن يملّوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن ، وهو الكثير. ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندى : إذا جهل الشقى ولم يقدر ببعض الأمر أوشك أن يصابا وقول الكلجبه اليربوعى : إذا المرء لم يعش الكريهه أوشكت

حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا

٩٠- يوشك من فرّ من مئته *** في بعض غرّاته يوافقها (١).

ص: ٣٣٣

١- البيت لأمية بن أبي الصلت ، أحد شعراء الجاهلية ، وزعم صاعد ان البيت لرجل من الخوارج ، وليس ذلك بشيء ، وهو من شواهد سيوييه (ج ٢ ص ٤٧٩). اللغة : «مئته» المنية الموت «غرّاته» جمع غره - بكسر الغين - وهى الغفله «يوافقها» يصيبها ويقع عليها. المعنى : إن من فر من الموت فى الحرب القريب الوقوع بين برائته فى بعض غفلاته ، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها ، إذ كان الموت - ولا بد - نازل بكل أحد. الإعراب : «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجمله لا محل لها صلة «من مئته» الجار والمجرور متعلق بفر. ومنيه مضاف والهاء مضاف إليه «فى بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتى ، وبعض مضاف وغرّات من «غرّاته» مضاف إليه ، وغرّات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والضمير البارز الذى هو للغائب مفعول به ، وجمله يوافقها فى محل نصب خبر «يوشك». الشاهد فيه : قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جمله فعليه فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»

ومثل كاد في الأصح كربا

وترك «أن» مع ذى الشروع وجبا (١)

كأنشأ السائق يحدو ، وطفق ،

كذا جعلت ، وأخذت ، وعلق (٢)

ص: ٣٣٤

-
- ١- «مثل» خبر مقدم ، ومثل مضاف ، و «كاد» قصد لفظه : مضاف إليه «فى الأصح» جار ومجرور متعلق بقوله مثل لتضمنه معنى المشتق «كربا» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وترك» مبتدأ ، وترك مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه «مع» ظرف متعلق بترك ، ومع مضاف و «ذى» مضاف إليه ، وذى مضاف و «الشروع» مضاف إليه «وجبا» فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ترك الواقع مبتدأ ، والجمله من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ.
- ٢- «كأنشأ» الكاف جاره لقول محذوف ، أنشأ : فعل ماض ناقص «السائق» اسمه «يحدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أنشأ «وظفق» معطوف على أنشأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جعلت» قصد لفظه : مبتدأ مؤخر «وأخذت ، وعلق» معطوفان على جعلت.

لم يذكر سيبويه في «كرب» إلا- تجرّد خبرها من «أن» ، وزعم المصنف أن الأصحّ خلافه ، وهو أنها مثل «كاد» ؛ فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من «أن» ويقلّ اقتترانه بها ؛ فمن تجريده قوله :

٩١- كرب القلب من جواه يذوب *** حين قال الوشاه : هند غضوب (١)

وسمع من اقتترانه بها قوله :

٩٢- سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما *** وقد كربت أعناقها أن تقطعا (٢)

ص: ٣٣٥

١- قيل : إن هذا البيت لرجل من طييء ، وقال الأخفش : إنه للكلمة اليربوعى أحد فرسان بنى تميم وشعرائهم المجيدين . اللغه! «جواه» الجوى! شده الوجد «الوشاه» جمع واش ، وهو التمام الساعى بالإفساد بين المتوادين ، والذي يستخرج الحديث بلطف ، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفه من الغضب يستوى فيها المذكر المؤنث كصبور. المعنى : لقد قرب قلبى أن يذوب من شده ما حل به من الوجد والحزن ، حين أبلغنى الوشاه الذين يسعون بالإفساد بينى وبين من أحبها أنها غاضبه على. الإعراب : «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتى ، أو بقوله «كرب» السابق ، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى القلب ، والجمله من يذوب وفاعله فى محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفيه الزمانيه متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاه» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول ، وجمله قال وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافه «حين» إليها. الشاهد فيه : قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلا مضارعا مجردا من أن.

٢- البيت لأبى يزيد الأسلمى ، من كلمه له يهجو فيها إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل بن هشام بن المغيره ، والى المدينه من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان - وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته ، ولم يعطه ، ولم يكتف بالحرماني ، بل أمر به فضرب بالسياط ، وأول هذه الكلمه قوله : مدحت عروقا للتدى مصّت الثرى حديثا ، فلم تهتم بأن تترعرا نقائذ بؤس ذاقت الفقر والغنى وحلبت الأيام والدّهر أضرعا اللغه : «مصّت الثرى حديثا» أراد أنهم حديثو عهد بنعمه ؛ فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة ، ولما عبر عنهم أولا بالعروق جعل الكنايه من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهمله ، ويروى «تترعرها» براءين معجمتين بينهما عين مهمله كذلك ، ومعناه تتحرك ، يريد أنهم حدثت لهم النعمه بعد البؤس والضيق ؛ فليس لهم فى الكرم عرق ثابت ؛ فهم لا يتحركون للبذل ، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ ، بمعنى اسم المفعول ، يريد أن ذوى قرابه هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع ، والعباره مأخوذه من قول العرب : حلب فلان الدهر أشطره ، يريدون ذاق جلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول ، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهه النساء «سجلا» - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا ، وجمعه سجال ، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهى دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل ، والغرب - بفتح الغين المعجمه وسكون الراء المهمله ، وكذلك الذنوب - بفتح الذال المعجمه - مثل السجل ، يريد أن الذى منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شىء كثير لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم ، ولكنهم قوم بخلاء

ذوو أثره وأنانيه ؛ فلا- يجودون وإن أكثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم. المعنى : إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت ، ويقصد بذوى أرحامها بنى مروان. الإعراب : «سقاها» سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبه مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى ، وذوو مضاف ، و «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق «كربت» كرب : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث «أعناقها» أعناق اسم كرب ، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعاً» فعل مضارع حذف منه إحدى التاءين - وأصله تتقطعاً - منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أعناق ، والجمله في محل نصب خبر كرب ، والجمله من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «أن قطعاً» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل ، حتى إن سيويوه لم يحك فيه غير التجرد من «أن» ، وفي هذا البيت رد عليه ، ومثله قول الراجز ، وهو العجاج بن رؤبه : قد برت أو كربت أن تبورا لَمِ رأيت ييهسا مثورا ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن - سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي : فلا- تحرمي نفسا عليك مضيقه وقد كربت من شدّه الوجد تطلع

والمشهور في «كرب» فتح الراء ، ونقل كسرهما أيضا.

يُمتنع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن

ومعنى قوله «وترك أن مع ذى الشروع وجبا» أن ما دلّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ «أن» لما بينه وبين «أن» من المنافاه ؛ لأن المقصود به الحال ، و «أن» للاستقبال ، وذلك نحو «أنشأ السائق يحدو ، وطفق زيد يدعو ، وجعل يتكلم ، وأخذ ينظم ، وعلق يفعل كذا».

* * *

واستعملوا مضارعا لأوشكا

وكاد لا غير ، وزادوا موشكا (1).

ص: ٣٣٧

١- «واستعملوا» فعل وفاعل «مضارعا» مفعول به لاستعمل «لأوشكا» جار ومجرور متعلق بقوله استعملوا «وكاد» معطوف على أوشك «لا» عاطفه «غير» معطوف على أوشك ، مبني على الضم لقطعه عن الإضافة في محل جر «وزادوا» فعل وفاعل «موشكا» مفعول به لزيد.

أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها «أوشك» و «كاد»

أفعال هذا الباب لا تتصرف ، إلا «كاد ، وأوشك» ؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع ، نحو قوله تعالى : (يَكَادُونَ يَسِطُونَ) وقول الشاعر :

* يوشك من فرّ من مئته (١) *

[٩٠] وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل «يوشك» إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بجيد ، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي ، وقد ورد في الشعر ، كقوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا (٢)

[٨٩] نعم الكثير فيها استعمال المضارع [وقل استعمال الماضي] وقول المصنف : «وزادوا موشكا» معنا أنه قد ورد أيضا استعمال اسم الفاعل من «أوشك» كقوله :

٩٣- فموشكه أرضنا أن تعود***خلاف الأيس وحوشا يبابا(٣)

ص: ٣٣٨

١- هذا هو الشاهد رقم (٩٠) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره (ص ٣٣٣) ومحل الشاهد فيه هنا قوله «يوشك» حيث استعمل فعلا مضارعا لأوشك ، كما بيناه في الموضوع الذي أحلناك عليه.

٢- هذا هو الشاهد رقم (٨٩) وقد سبق شرحه قريبا ، فانظره في (ص ٣٣٣) والاستشهاد به ههنا لقوله «أوشكوا» حيث استعمل الفعل الماضي ، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغه المضارع المبني للمجهول ، على ما حكاه ابن مالك عنهما ، وقد بينا ذلك في الموضوع الذي أحلناك عليه.

٣- هذا البيت لأبي سهم الهذلي ، وبعده قوله : وتوحش في الأرض بعد الكلام ولا تبصر العين فيه كلابا اللغه : «خلاف الأيس» أي بعد المؤانس «وحوشا» قفرا خاليا ، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش ، والوحش : صفة مشبهه ، تقول : أرض وحش ، تريد خاليه ، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في اللسان : «الياب عند العرب : الذي ليس فيه أحد ، قال عمر بن أبي ربيعة : ما على الرّسم بالبتين لو بين رجح الجواب أو لو أجابا؟ فإلى قصر ذي العشيره فالصالف أمسى من الأيس يبابا معناه خاليا لا أحد به» اه. الإعراب : «فموشكه» خبر مقدم - وهو اسم فاعل من أوشك ، ويحتاج إلى اسم وخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه - «أرضنا» أرض : مبتدأ مؤخر ، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أرض «خلاف» منصوب على الظرفيه ، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف ، و «الأيس» مضاف إليه «وحوشا» حال من الضمير المستتر في تعود ، وقوله «يبابا» حال ثانيه ، وقيل : تأكيد لأنه بمعناه ، وقيل : معطوف عليه بحرف عطف مقدر ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه : قوله «فموشكه» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك ، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزه : فَإِنَّكَ
موشك أَلَّا تراها وتعدو دون غاضره العودی

وقد يشعر تخصيصه «أوشك» بالذكر أنه لم يستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعماله في الشعر، كقوله:

٩٤- أموت أسي يوم الرّجام، وإئني ***يقينا لرهن بالذّي أنا كائد(١)

وقد ذكر المصنف هذا في غير هذا الكتاب.

ص: ٣٣٩

١- هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزه، وهو من قصيده له طويله يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل؛ وقبل بيت الشاهد قوله: وكدت وقد سالت من العين عبره سها عاند منها وأسبل عاند قذيت بها والعين سهو دموعها وعوارها في بان الجفن زائد فإن تركت للكحل لم يترك البكي وتشري إذا ما حثحتها المراد اللغه: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكذب يرقاً، وسئل ابن عباس عن المستحاضه فقال: إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها «سهو دموعها» ساكنه لينه «عوارها» قذاها «تشري» تلح «حثحتها» حركتها «المراد» جمع مرود - بزنه منبر - وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسي» حزنا وشده لوعه «الرجام» بالراء المهملة المكسوره والجيم - موضع بعينه، ويصحفه جماعه بالزاي والحاء المهملة. الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أسي» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالا بتقدير «آسيا» أي حزينا «يوم» منصوب على الظرفيه الزمانيه، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و «الرجام» مضاف إليه «وإئني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقينا» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقينا «لرهن» اللام مؤكده، ورهن: خبر إن «بالذّي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجمله لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبرا لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذّي أنا كائد ألقاه، مثلا. الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزه بعد ألف فاعل منقلبه عن واو - حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامه، وقد تبع فيه قوما من النحاه، وقيل: إن الصواب في الروايه «كابد» بالباء الموحده من المكابده، فلا شاهد فيه.

وأفهم كلام المصنف أن غير «كاد ، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يرد منه المضارع ولا اسم الفاعل ، وحكى غيره خلاف ذلك ؛ فحكى صاحب

ص: ٣٤٠

الإنصاف استعمال المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عسى يعسى فهو عاس ، وحكى الجوهريّ مضارع «طفق» ، وحكى الكسائيّ مضارع «جعل».

اختصت عسى و أوشك و اخلوق من بين أفعال هذا الباب بأنه يجوز أن تستعمل تامه كما جاز استعمالها ناقصه

بعد عسى اخلوق أوشك قد يرد

غنى ب- «أن يفعل» عن ثان فقد (1)

اختصت «عسى ، واخلوق ، وأوشك» بأنها تستعمل ناقصه وتامه.

فأما الناقصه فقد سبق ذكرها.

وأما التامه فهي المسنده إلى «أن» والفعل ، نحو «عسى أن يقوم ، واخلوق أن يأتى ، وأوشك أن يفعل» ف- «أن» والفعل فى موضع رفع فاعل «عسى ، واخلوق ، وأوشك» واستغنت به عن المنصوب الذى هو خبرها.

وهذا إذا لم يل الفعل الذى بعد «أن» اسم ظاهر يصح رفعه به ؛ فإن وليه نحو «عسى أن يقوم زيد» فذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذى بعد «أن» ف- «أن» وما بعدها فاعل لعسى ، وهى تامه ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافى والفارسى إلى تجويز

ص: ٣٤١

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله يرد الآتى ، وبعد مضاف ، و «عسى» قصد لفظه مضاف إليه «اخلوق ، أوشك» معطوفان على «عسى» بعاطف مقدر «قد» حرف تحقيق «يرد» فعل مضارع «غنى» فاعل يرد «بأن يفعل» جار ومجرور متعلق بقوله «غنى» ومثله قوله «عن ثان» وقوله «فقد» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ثان ، والجمله من فقد ونائب فاعله فى محل جر صفة لثان.

ما ذكره الشلوبيين وتجويز وجه آخر ، وهو : أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد «أن» مرفوعا بعسى اسما لها ، و «أن» والفعل فى موضع نصب بعسى ؛ وتقدّم على الاسم ، والفعل الذى بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل «عسى» وجاز عوده عليه - وإن تأخر - لأنه مقدّم فى النيه.

وتظهر فائده هذا الخلاف فى التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على مذهب غير الشلوبيين - «عسى أن يقوموا الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، وعسى أن يقمن الهندات» فتأتى بضمير فى الفعل ؛ لأن الظاهر ليس مرفوعا به ، بل هو مرفوع ب- «عسى» وعلى رأى الشلوبيين يجب أن تقول : «عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات» فلا تأتى فى الفعل بضمير ؛ لأنه رفع الظاهر الذى بعده.

إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك الاسم

وجردن عسى ، أو ارفع مضمرا

بها ، إذا اسم قبلها قد ذكرا (1)

ص: ٣٤٢

١- «وجردن» جرد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفه ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عسى» قصد لفظه : مفعول به لجرد «أو» حرف عطف معناه التخيير «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «مضمرا» مفعول به لارفع «بها» جار ومجرور متعلق بارفع «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان ، تضمن معنى الشرط «اسم» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، أى : إذا ذكر اسم «قبلها» قبل : ظرف متعلق بذكر الآتى ، وقبل مضاف وها : مضاف إليه «قد» حرف دال على التحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «ذكرا» فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم ، والجمله من ذكر ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها تفسيريه.

اختصت «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمم فيها ضمير يعود على الاسم السابق ، وهذه لغه تميم ، وجاز تجريدها عن الضمير ، وهذه لغه الحجاز ، وذلك نحو «زيد عسى أن يقوم» فعلى لغه تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى ، وعلى لغه الحجاز لا ضمير في عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بعسى.

ونظير فائده ذلك في التثنيه والجمع والتأنيث ؛ فتقول - على لغه تميم - : «هند عست أن تقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسوا أن يقوما ، والهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن» وتقول - على لغه الحجاز - : «هند عسى أن تقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوما ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه ؛ فتقول : «الزيدان جعلنا ينظمان» ولا يجوز ترك الإضمار ؛ فلا تقول : «الزيدان جعل ينظمان» كما تقول : «الزيدان عسى أن يقوما».

* * *

إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح والكسر

والفتح والكسر أجز في السنين من

نحو «عسيت» ، وانتقا الفتح زكن (1)

ص : ٣٤٣

١- «والفتح» مفعول به مقدم على عامله وهو قوله «أجز» الآتي «والكسر» معطوف على الفتح «أجز» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في السنين» جار ومجرور متعلق بأجز «من نحو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من السنين ، ونحو مضاف وقوله «عسيت» قصد لفظه : مضاف إليه «وانتقا» الواو عاطفه ، انتقا : مبتدأ ، وانتقا مضاف و «الفتح» مضاف إليه «زكن» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى انتقا الفتح ، والجمله من زكن ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا اتصل ب-«عسى» ضمير موضوع للرفع ، وهو لمتكلم ، نحو «عسيت» أو لمخاطب ، نحو «عسيت ، وعسيت ، وعسيتما ، وعسيتم ، وعسيتن» أو لغائبات ، نحو «عسين» جاز كسر سينها وفتحها ، والفتح أشهر ، وقرأ نافع : (فهل عسيتم إن توليتم) - بكسر السين - وقرأ الباقون بفتحها.

* * *

ص: ٣٤٤

لإِنَّ ، أَنْ ، لَيْت ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ،

كأَنَّ - عكس ما لكان من عمل (١)

كإِنَّ زيدا عالم بأنِّي

كفء ، ولَكِنَّ ابنه ذو ضغن (٢)

هذه الأدوات كلها حروف و عددها ستة

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء ، وهي ستة أحرف (٣) . :

ص: ٣٤٥

١- «لإِنَّ» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أَنْ ، لَيْت ، لَكِنَّ ، لَعَلَّ ، كَأَنَّ» كلهن معطوف على المجرور بعاطف مقدر «عكس» مبتدأ مؤخر ، وعكس مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «لِكان» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صله الموصول : أى عكس الذى استقر لكان «من عمل» جار ومجرور متعلق بما تعلق به الأول.

٢- «كإِنَّ» الكاف جاره لقول محذوف كما سبق غير مره ، إِنَّ : حرف توكيد ونصب «زيدا» اسمها «عالم» خبرها «بأنِّي» الباء جاره ، وَأَنْ : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «كفء» خبرها ، وَأَنْ ومعمولاها فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله «عالم» السابق «ولَكِنَّ» حرف استدراك ونصب «ابنه» ابن : اسم لكن ، وابن مضاف والهاء مضاف إليه «ذو» خبر لكن ، وذو مضاف و «ضغن» مضاف إليه.

٣- قد عرفت مما قدمنا لك ذكره فى أول الكلام على أفعال المقاربه (ص ٣٢٢) أن سيبويه رحمه الله يرى أن «عسى» قد تكون حرفا دالا على الترجى مثل لعل وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل إِنَّ ؛ فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، وذلك فى حاله واحده ، وهى أن يتصل بها ضمير نصب ، نحو قول الشاعر : * فقلت عساها نار كأس وعلها* وقد تقدم إنشاده كاملا فى الموضع الذى أحلناك عليه ، ومثله قول الراجز : تقول بنتى : قد أنى أناكا ، يا أبتا علك أو عساكا ومثله قول عمران بن حطان الخارجى : ولى نفس أقول لها إذا ما تنازعتنى : لعلى أو عسانى ولهذا تجد ابن هشام عد هذه الحروف سبعة : الستة التى عدّها الناظم والشارح ، والسابع عسى ، عند سيبويه وجماعه من النحاه ، فاعرف ذلك.

إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَعَدَّهَا سَبِيحِيَّةً خَمْسَةً ؛ فَاسْقَطْ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةَ لِأَنَّ أَصْلَهَا «إِنَّ» الْمَكْسُورَةَ ، كَمَا سَأَتِي .

معاني هذه الأحرف

ومعنى «إِنَّ ، وَأَنَّ» التوكيد ، ومعنى «كَأَنَّ» التشبيه ، و«لَكِنَّ» للاستدراك ، و«لَيْتَ» للتَمَنَّى ، و«لَعَلَّ» للترجى والإشفاق ، والفرق بين الترجى والتمنى أن التمنى يكون فى الممكن ، نحو : «لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا» وفى غير الممكن ، نحو : «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا» (١) ، وَأَنَّ التَّجْرِى لَـ يَكُونُ إِلاَـ فى الممكِن ؛ فِلاَـ تَقولُ : «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ» والفرق بين التَّجْرِى والإشفاق أن التَّجْرِى يَكُونُ فى المَحْبُوب ، نحو : «لَعَلَّ اللهُ يَرْحَمُنَا» والإشفاق فى المَكْرُوه نحو : «لَعَلَّ العَدُوَّ يَقْدَمُ» .

وهذه الحروف تعمل عكس عمل «كان» فت نصب الاسم ، وترفع الخبر (٢) .

ص : ٣٤٦

١- قد وردت هذه الجملة فى بيت لأبى العتاهيه ، وهو قوله : أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبَ
٢- ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما : الأول : أن هذه الحروف لا تدخل على جملة يجب فيها حذف المبتدأ ، كما لا تدخل على مبتدأ لا يخرج عن الابتدائية ، مثل «ما» التعجيبية ، كما لا تدخل على مبتدأ يجب له التصدير - أى الوقوع فى صدر الجملة - كاسم الاستفهام ، ويستثنى من هذا الأخير ضمير الشأن ؛ فإنه مما يجب تصديره ، وقد دخلت عليه إن فى قول الأخطل التغلبى :
إِنَّ مَن يَدْخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً فَإِنَّ : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، ومن : اسم شرط مبتدأ وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسمًا لإن ؛ لكونه مما يجب له التصدير ، وقد حمل على ذلك قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «إِنَّ مَن أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ المَصُورُونَ» فَإِنَّ : حرف توكيد ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمصورون : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن ، وهذا هو الراجح فى إعراب هذا الحديث على هذه الرواية ، ومنهم من جعل من فى قوله «من أشد» زائده على مذهب الكسائى الذى يجيز زياده من الجاره فى الإيجاب ، ويجعل «أشد» اسم إن . و«المصورون» خبرها وهو مبنى على رأى ضعيف ، ولا تدخل هذه الحروف على جملة يكون الخبر فيها طلبيا أو إنشائيا ، فأما قوله تعالى (إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) وقوله سبحانه (إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ) وقول الشاعر : إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدِهِمْ لَـ تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فإنها على تقدير قول محذوف يقع خبرا لإن ، وتقع هذه الجمل الإنشائية معموله له ؛ فيكون الكلام من باب حذف العامل وإبقاء المعمول . والتقدير : إن الذين قتلتم سيدهم مقول فى شأنهم لا تحسبوا - إلخ ، وكذلك الباقى ، هكذا قالوا ، وهو عندى تكلف والتزام ما لا لزوم له . ويستثنى من ذلك عندهم أن المفتوحه ؛ فإنها انفردت بجواز وقوع خبرها جملة إنشائية ، وهو مقيس فيما إذا خففت نحو قوله تعالى (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ) وقوله جل شأنه : (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) . الأمر الثانى : أن جماعه من العلماء - منهم ابن سيده - قد حكوا أن قوما من العرب ينصبون بيان وأخواتها الاسم والخبر جميعا ، واستشهدوا على ذلك بقول (وينسب إلى عمر بن أبى ربيعة ، ولم أجده فى ديوانه) : إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ، إِنَّ حَرَّاسَنَا أَسَدًا وَيَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ ذُوَيْبِ العِمَانِي الفَقِيمِي الرَّاغِزِي يَصِفُ فَرَسًا : كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَهُ أَوْ قَلَمًا مَحَرَّفًا وَيَقُولُ ذِي الرَّمَةِ : كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مَمَّوْهَاتٍ عَلَى أَبْشَارِهَا ذَهَبًا زَلَالًا وَيَقُولُ الرَّاغِزِي : * يَا

ليت أيام الصّبا رواجعا* وزعم ابن سلام أن لغه جماعه من تميم - هم قوم رؤبه بن العجاج - نصب الجزأين بيان وأخواتها ، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينورى إلى تميم عامه. وجمهره النحاء لا يسلمون ذلك كله ، وعندهم أن المنصوب الثانى منصوب بعامل محذوف ، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن ، وكأنه قال : إن حراسنا يشبهون أسدا ، يا ليت أيام الصبا تكون رواجع.

نحو: «إن زيدا قائم»؛ فهي عاملة في الجزئين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول «إن» وهو خبر المبتدأ.

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

وراع ذا الترتيب، إلا في الذي

كليت فيها - أو هنا - غير البدي (1)

أى: يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسماً:

أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: «ليت فيها غير البدي» را

ص: ٣٤٨

١- «وراع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذا» اسم إشارة مفعول به لراع «الترتيب» يدل، أو عطف بيان، أو نعت لاسم الإشارة «إلا» أداة استثناء «في الذي» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من محذوف. والتقدير: راع هذا الترتيب في كل تركيب إلا في التركيب الذي - إلخ «كليت» الكاف جاره لقول محذوف، وهي ومجرورها متعلقان بفعل محذوف تقع جملته صلة الذي وليت: حرف تمن ونصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمها «أو» عاطفه، معناه التخيير «هنا» ظرف مكان معطوف على قوله «فيها» «غير» اسم «ليت» مؤخر، وغير مضاف، و «البدي» مضاف إليه، والمراد بالتركيب الذي كليت فيها - إلخ: كل تركيب وقع فيه خبر إن ظرفاً أو جاراً ومجروراً

أو «ليت هنا غير البدى» أى اوقح ؛ فيجوز تقديم «فيها ، وهنا» على «غير» وتأخيرهما عنها.

والثانى : أنه يجب تقديمه ، نحو : «ليت فى الدار صاحبها» فلا يجوز تأخير «فى الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبه.

لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم، و لو كان ظرفا أو جاراً و مجروراً

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور ، نحو : «إنّ زيدا آكل طعامك» فلا يجوز «إنّ طعامك زيدا آكل» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو : «إنّ زيدا واثق بك» أو «جالس عندك» فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ؛ فلا تقول : «إنّ بك زيدا واثق» أو «إنّ عندك زيدا جالس» وأجازه بعضهم ، وجعل منه قوله :

٩٥- فلا تلحنى فيها ؛ فإنّ بحبّها***أحاك مصاب القلب جمّ بلابله (١)

. * * *

ص : ٣٤٩

١- هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التى لم ينسبها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١ / ٢٨٠). اللغة : «لا تلحنى» - من باب فتح - أى : لا- تلمنى ولا- تعذلنى «جم» كثير ، عظيم «بلابله» أى وساوسه ، وهو جمع بلبال ، وهو الحزن واشتغال البال. المعنى : قال الأعلام فى شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمنى فى حب هذه المرأة فقد أصيب قلبى بها ، واستولى عليه حبها ؛ فالعدل لا يصرفنى عنها» اه الإعراب : «فلا» ناهية «تلحنى» تلح : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامه جزمه حذف حرف العله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحنى «فإن» الفاء تعليلية ، إن : حرف توكيد ونصب «تجبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتى ، وحب مضاف ، وها : ضمير الغائبه مضاف إليه «أحاك» أcha : اسم إن ، وأcha مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن ، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لإين «بلابله» بلابل : فاعل لجم ، مرفوع بالضمه الظاهره ، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أحاك» مضاف إليه ، مبنى على السكون فى محل جر. الشاهد فيه : تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أحاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إن أحاك مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم ، وفصل به بين إن واسمها ، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر ، وإجازه هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاه (انظر الكتاب ١ / ٢٨٠).

وهمز إن افتح لسد مصدر

مسدها ، وفي سوى ذاك اكسر (١)

«إن» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب الكسر ، وجواز الأمرين :

المواضع التي يجب فيها فتح همز أن

فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر ، كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل (٢) ،

ص: ٣٥٠

١- «وهمز» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله «افتح» الآتي ، وهمز مضاف و «إن» قصد لفظه : مضاف إليه «افتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «لسد» جار ومجرور متعلق بفتح ، وسد مضاف و «مصدر» مضاف إليه «مسدها» مسد : مفعول مطلق ، ومسد مضاف والضمير مضاف إليه «وفي سوى» جار ومجرور متعلق بقوله «اكسر» الآتي ، وسوى مضاف واسم الإشارة من «ذاك» مضاف إليه ، والكاف حرف خطاب «اكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت.

٢- شمل قول الشارح «مرفوع فعل» ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثال الذي ذكره ، ومنه قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا) أى : أولم يكفهم إنزالنا ، وما إذا وقعت في موضع النائب عن الفاعل ، نحو قوله تعالى : (قُلْ أُوْحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ) أى : قل أوحى إلى استماع نفر من الجن ، ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهرا كما في هذه الأمثلة ، وبين أن يكون الفعل مقدرا ، وذلك بعد «ما» المصدرية نحو قولهم : «لا- أكلمه ما أن في السماء نجما» وقولهم : «لا أفعل هذا ما أن حراء مكانه» التقدير : لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء ، ولا أفعله ما ثبت كون حراء في مكانه ، وبعد «لو» الشرطية في مذهب الكوفيين ، وذلك كما في نحو قوله تعالى : (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ) أى لو ثبت صبرهم.

نحو : «يعجبني أنك قائم» أى : قيامك ، أو منصوبه ، نحو : «عرفت أنك قائم» أى : قيامك ، أو فى موضع مجرور حرف ، نحو : «عجبت من أنك قائم» أى : من قيامك (1) ، وإنما قال : «لسد مصدر مسدها» ولم يقل : «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها ، نحو : «ظننت زيدا إنه قائم» ؛ فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد ؛ لأنها فى موضع المفعول الثانى ، ولكن لا تقدر بالمصدر ؛ إذ لا يصح «ظننت زيدا قيامه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها ، بل تكسر : وجوبا ، أو جوازا ، على ما سنين ، وتحت هذا قسما ؛ أحدهما : وجوب الكسر ، والثانى : جواز الفتح والكسر ؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

ص : ٣٥١

١- ذكر المؤلف ضابطا عاما للمواضع التى يجب فيها فتح همزه «إن» - وهو أن يسد المصدر مسدها - وقد ذكر الشارح ثلاثه منها ، وبقيت عليه خمس مواضع أخرى : الأول : أن تقع فى موضع مبتدأ مؤخر ، نحو قوله تعالى : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ) أى ومن آياته رؤيتك الأرض. الثانى : أن تقع فى موضع خبر مبتدأ ، بشرط أن يكون ذلك المبتدأ غير قول ، وبشرط ألا يكون خبر أن صادقا على ذلك المبتدأ ، نحو قولك : ظنى أنك مقيم معنا اليوم ، أى ظنى إقامتك معنا اليوم. الثالث : أن تقع فى موضع المضاف إليه نحو قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ) أى مثل نطقكم ؛ فما : صله ، ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالإضافه. الرابع : أن تقع فى موضع المعطوف على شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ ، وَأَنْتِي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) أى : اذكروا نعمتى وتفضيلى إياكم. الخامس : أن تقع فى موضع البدل من شىء مما ذكرناه ، نحو قوله تعالى : (وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِخِيدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَنْهَا لَكُمْ) أى : وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين كونها لكم ، فهو بدل اشتمال من المفعول به.

المواضع التي يجب فيها كسر همز إن

فاكسر في الابتداء ، وفي بدء صله

وحيث «إن» ليمين مكمله (١)

أو حكيت بالقول ، أو حلت محلّ

حال ، كزرتة وإنيّ ذو أمل (٢)

وكسروا من بعد فعل علقا

باللام ، كاعلم إنه لذو تقى (٣)

ص: ٣٥٢

١- «فاكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «في الابتداء» جار ومجرور متعلق باكسر «وفي بدء» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق ، وبدء مضاف و «صله» مضاف إليه «وحيث» الواو عاطفه ، حيث : ظرف معطوف على الجار والمجرور «إن» قصد لفظه : مبتدأ «ليمين» جار ومجرور متعلق بقوله «مكمله» الآتى «مكمله» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافه «حيث» إليها.

٢- «أو» حرف عطف «حكيت» حكى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن ، والجمله معطوفه على جمله المبتدأ والخبر السابقه «بالقول» جار ومجرور متعلق بحكيت «أو» حرف عطف «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى إن «محل» مفعول فيه ، ومحل مضاف ، و «حال» مضاف إليه «كزرتة» الكاف جاره لقول محذوف ، كما سلف مرارا ، زرتة : فعل وفاعل ومفعول «وإني» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «ذو» خبرها ، وذو مضاف ، و «أمل» مضاف إليه ، والجمله من إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم فى «زرتة».

٣- «وكسروا» الواو عاطفه ، وكسروا : فعل وفاعل «من بعد» جار ومجرور متعلق بكسروا ، و «بعد مضاف ، و «فعل» مضاف إليه «علقا» علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل والجمله فى محل جر نعت لفعل «باللام» جار ومجرور متعلق بعلق «كاعلم» الكاف جاره لقول محذوف ، اعلم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «إنه» إن حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمها «لذو» اللام هى لام الابتداء ، وهى المعلقه ، ذو : خبر إن مرفوع بالواو نيايه عن الضمه لأنه من الأسماء الستة ، وذو مضاف ، و «تقى» مضاف إليه.

[فذكر أنه] يجب الكسر في سته مواضع :

الأول : إذا وقعت «إِنَّ» ابتداء ، أى : فى أول الكلام ، نحو : «إِنَّ زيدا قائم» ولا يجوز وقوع المفتوحه ابتداء ؛ فلا تقول : «أَنَّكَ فاضل عندي» بل يجب التأخير ؛ فتقول : «عندي أَنَّكَ فاضل» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثانى : أن تقع «إِنَّ» صدر صله ، نحو : «جاء الذى إنه قائم» ، ومنه قوله تعالى : (وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ).

الثالث : أن تقع جوابا للقسم وفى خبرها اللام ، نحو : «والله إن زيدا لقائم» وسيأتى الكلام على ذلك.

الرابع : أن تقع فى جملة محكيه بالقول ، نحو : «قلت إن زيدا قائم» [قال تعالى : (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)] ؛ فإن لم تحك به - بل أجرى القول مجرى الظن - فتحت ، نحو : «أتقول أن زيدا قائم؟» أى : أتظن.

الخامس : أن تقع فى جملة فى موضع الحال ، كقوله : «زرته وإني ذو أمل» ومنه قوله تعالى : (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ) وقول الشاعر :

٩٦- ما أعطيانى ولا سألتهما**إلا وإني لحاجزى كرمى (١)

ص: ٣٥٣

١- البيت لكثير عزه ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، من قصيده له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان ، وأول هذه القصيده قوله : دع عنك سلمى إذ فات مطلبها واذكر خليليك من بنى الحكم اللغه : «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدرا ميميا بمعنى الطلب ، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب ، والثانى أقرب «إلا» روايه سيبويه - رحمه الله - على أنها أداء استثناء مكسوره الهمزه مشدده اللام ، وروايه أبى العباس المبرد بفتح الهمزه وتخفيف اللام على أنها أداء استفتاح ، وروايه سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهه المعنى «حاجزى» أى مانعى ، وتقول : حجزه يحجزه - من باب ضرب - إذا منعه وكفه. الإعراب : «ما» نافية «أعطيانى» أعطى : فعل ماض ، وألف الاثنين فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، والتقدير : ما أعطيانى شيئا «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول ، والمفعول الثانى محذوف ، وتقديره كالسابق «إلا» أداء استثناء ، والمستثنى منه محذوف ، أى : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله من الأحوال «وإنى» الواو واو الحال ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «لحاجزى» اللام للتأكيد ، حاجز : خبر إن ، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافه اسم الفاعل إلى مفعوله «كرمى» كرم : فاعل بحاجز ، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة إن واسمها وخبرها فى محل نصب حال ، وهذه الحال فى المعنى مستثناه من عموم الأحوال ، وكأنه قال : ما أعطيانى ولا سألتهما فى حاله إلا هذه. الشاهد فيه : قوله «إلا وإنى - إلخ» حيث جاءت همزه «إن» مكسوره لأنها وقعت موقع الحال ، وثمت سبب آخر فى هذه العبارة يوجب كسر همزه «إن» وهو اقتران خبرها باللام ، وقال الأعمش (ج ١ ص ٤٧٢) : الشاهد فيه كسر إن ؛ لدخول اللام فى خبرها ، ولأنها واقعته موقع الجملة النائبه عن الحال ، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسوره لذلك» اه. ومثل هذا البيت قول الله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ) فإن فى هذه الآيه الكريمه

مكسوره الهمزه وجوبا لسببين كل واحد منهما يقتضى ذلك على استقلاله : وقوعها موقع الحال ، واقتران خبرها باللام.

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام ، نحو : «علمت إن زيدا لقائم» وسنبين هذا في باب «ظن» فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت ، نحو : «علمت أن زيدا قائم».

هذا ما ذكره المصنف ، وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر إنَّ فيها :

الأول : إذا وقعت بعد «ألا» الاستفاحيه ، نحو : «ألا إن زيدا قائم». ومنه قوله تعالى : (أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ)

ص : ٣٥٤

الثاني : إذا وقعت بعد «حيث» ، نحو : «اجلس حيث إنَّ زيدا جالس».

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين ، نحو : «زيد إنَّه قائم».

ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع ؛ لدخولها تحت قوله : «فاكسر في الابتداء» لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها.

المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها

بعد إذا فجاءه أو قسم

لا لام بعده بوجهين نمى (١)

مع تلو فا الجزا ، وذا يطرّد

في نحو «خير القول إنّي أحمد» (٢)

ص: ٣٥٥

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله «نمى» في آخر البيت ، وبعده مضاف ، و «إذا» مضاف إليه ، وإذا مضاف و «فجاءه» مضاف إليه ، وهي من إضافة الدال إلى المدلول «أو» حرف عطف «قسم» معطوف على إذا «لا» نافية للجنس «لام» اسمها «بعده» بعد : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا- ، وبعده مضاف والهاء مضاف إليه ، وجملة لا واسمها وخبرها في محل جر نعت لقسم «بوجهين» جار ومجرور متعلق بقوله «نمى» الآتي «نمى» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى همز إن.

٢- «مع» ظرف معطوف على قوله «بعد» السابق بعاطف مقدر ، ومع مضاف و «تلو» مضاف إليه ، وتلو مضاف و «فا» قصر للضرورة : مضاف إليه ، وفا مضاف و «الجزا» قصر للضرورة أيضا : مضاف إليه «ذا» اسم إشارة مبتدأ «يطرد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على اسم الإشارة ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «في نحو» جار ومجرور متعلق بيطرد «خير» مبتدأ ، وخير مضاف و «القول» مضاف إليه «إنّي» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «أحمد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن ، وجملة إن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافه «نحو» إليه.

يعنى أنه يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو «خرجت فإذا إن زيدا قائم» فمن كسرها جعلها جملة ،
والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا ، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير «فإذا قيام زيد» أى
فى الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير «خرجت فإذا قيام زيد موجود» (١) ، ومما جاء بالوجهين قوله :

٩٧- وكنت أرى زيدا - كما قيل - سيّدا*** إذا أنه عبد القعا واللهازم (٢).

ص: ٣٥٦

١- هذان الوجهان اللذان جوزهما المؤلف على تقدير فتح همز أن بعد إذا الفجائية مبنيان على الخلاف فى إذا الفجائية : أهى
حرف أم ظرف؟ (انظر ص ٢٤٤ وما بعدها) فمن قال هى ظرف مكانى أو زمانى جعلها الخبر ، وفتح الهمزة ، ومن قال هى حرف
أجاز جعل إن واسمها وخبرها جملة أو جعلها فى تأويل مفرد ، وهذا المفرد إما أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وإما أن يكون
مبتدأ والخبر محذوفا ، فإن جعلتها جملة كسرت الهمزة ، وإن جعلتها مفردا فتحت الهمزة. والحاصل أن من قال «إذا حرف
مفاجأه» وهو ابن مالك - جاز عنده كسر همزة إن بعدها على تقدير أن ما بعدها جملة تامه ، وجاز عنده أيضا فتح الهمزة على
تقدير أن ما بعدها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمبتدأ محذوف ، وأما من جعل إذا ظرفا زمانيا أو مكانيا فقد
أوجب فتح همزة أن على أنها فى تأويل مصدر مبتدأ خبره الطرف قبله. ومن هنا يتبين لك أن كلام الناظم وجعله «إن» بعد «إذا»
ذات وجهين لا- يتم إلا على مذهبه أن إذا الفجائية حرف ، أو على التلفيق من المذهبين : بأن يكون الفتح على مذهب من قال
بظرفيتها والكسر على مذهب من قال بحرفيتها ، مع أن من قال بحرفيتها يجوز فيها الفتح أيضا.

٢- هذا البيت من شواهد سيبويه التى لم ينسبها ، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ - ٤٧٢): «وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا
البيت كما أخبرك به» اه. اللغة : «اللهازم» جمع لهزمه - بكسر اللام والزاي - وهى طرف الحلقوم ، ويقال : هى عظم ناتىء تحت
الأذن ، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسه والدناءة والذلة ، وذلك لأن القفا موضع الصفع ، واللهزمه موضع اللكر ،
فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته ، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير
العبد ، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته. المعنى : كنت أظن زيدا سيّدا كما قيل لى عنه ، فإذا هو ذليل خسيس لا سياده
له ولا- شرف. الإعراب : «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه «أرى» بزنه المبنى للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «زيدا» مفعوله الأول «كما» الكاف جاره ، وما : مصدرية «قيل» فعل ماض مبنى للمجهول
وما المصدرية مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف : أى كقول الناس ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر
محذوف يقع مفعولا مطلقا ، والتقدير : ظنا موافقا قول الناس «سيّدا» مفعول ثان لأرى ، والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعولها فى
محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن : حرف توكيد ونصب ، والهاء اسمه «عبد» خبر إن ، وعبد مضاف و «القفا» مضاف
إليه «واللهازم» معطوف على القفا. الشاهد فيه : قوله «إذا أنه» حيث جاز فى همزة «إن» الوجهان ؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع
معمولها بالمفرد الذى هو مصدر ، وإن كان هذا المفرد محتاجا إلى مفرد آخر لنتم بهما جملة ، وهذا الوجه يتأتى على الراجح
عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف ، كما أنه يتأتى على القول بأنها ظرف ، وأما الكسر فتقديرها مع مفعولها جملة ، وهى فى
ابتدائها ، قال سيبويه : «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : مررت فإذا أنه عبد ، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم ، كأنك قلت :
مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ، ثم وضعت أن فى هذا الموضع جاز» اه ، وقال الأعلم : «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسرها يعد

إذا ، فالكسر على نيه وقوع المبتدأ ، والإخبار عنه إذا ، والتقدير فإذا العبوديه ، وإن شئت قدرت الخبر محذوفا على تقدير : فإذا العبوديه شأنه» اهـ . والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك : أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزه إن ، وجعل أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، ويجوز لك - حينئذ - ثلاثه أوجه من الإعراب : الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها ، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف ، أى فإذا العبوديه شأنه ، أو فإذا العبوديه موجوده ، وهذا تقدير الشارح كغيره ، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير فإذا شأنه العبوديه ، وهذا تقدير سيويه كما سمعت في عبارته . وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزه إن وأجاز كسرها ، فإن فتحها فهى ومدخولها في تأويل مصدر ، ولك وجهان من الإعراب ، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره محذوف ، والثاني : أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف ، وليس لك - على هذا - أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفا ، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر ؛ إذ ليس فى الكلام تقدير ، فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك .

روى بفتح «أَنْ» روى بفتح «أَنَّ» وكسرها ؛ فمن كسرها جعلها جملة [مستأنفه] ، والتقدير «إذا هو عبد القفا واللهازم» ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ ، وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول «فإذا عبوديته» أى : ففى الحضرة عبوديته ، وعلى الثانى «فإذا عبوديته موجوده».

وكذا يجوز فتح «إن» وكسرها إذا وقعت جواب قسم ، وليس فى خبرها اللام ، نحو «حلفت أَنْ زيدا قائم» بالفتح والكسر ؛ وقد روى بالفتح والكسر قوله :

٩٨- لتتعدنّ مقعد القصي ***مَنْنى ذى القاذوره المقلّي (١)

أو تحلفى برّبك العلىّ

أنى أبو ذىالك الصبى .

ص: ٣٥٨

١- اليتان ينسبان إلى رؤبه بن العجاج ، وقال ابن برى : «هما لأعرابى قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولدا فأنكره». اللغة : «القصي» البعيد النائي «ذى القاذوره» المراد به الذى لا يصاحبه الناس لسوء خلقه ، ويقال : هذا رجل قاذوره ، وهذا رجل ذو قاذوره ؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنىء طباعه «المقلّي» المكروه ، اسم مفعول مأخوذ من قولهم : قلاه يقلبه ، إذا أبغضه واجتواه ، ويقال فى فعله أيضا : قلاه يقلوه ، فهو يائى واوى ، إلا أنه ينبغى أن يكون اسم المفعول الذى معنا فى هذا الشاهد مأخوذا من اليايى ؛ لأنه لو كان من الواوى لقال : مقلو ، كما تقول : مدعو ومغزو ، من دعا يدعو ، وغزا يغزو. الإعراب : «لتتعدن» اللام واقعه فى جواب قسم محذوف ، تتعدن : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفه لتوالى الأمثال ، وياء المؤنثه المخاطبه المحذوفه للتخلص من التقاء الساكنين فاعل ، والنون للتوكيد ، وأصله «تتعدنين» فحذفت نون الرفع فرارا من اجتماع ثلاث نونات ، فلما حذفت التقى ساكنان ، فحذفت ياء المؤنثه المخاطبه للتخلص من التقاءهما وهى كالثابته ، لكون حذفها لعله تصريفيه ، وللدلاله عليها بكسر ما قبلها «مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق ، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «منى» جار ومجرور متعلق بتتعدن ، أو بالقصي ، أو بمحذوف حال «ذى» نعت للقصي ، وذى مضاف و «القاذوره» مضاف إليه «المقلّي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفى» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو ، وعلامه نصبه حذف النون ، وياء المخاطبه فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفى ، ووب مضاف والكاف مضاف إليه «العلى» صفه لرب «أنى» أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه «أبو» خبر أن ، وأبو مضاف وذيا من «ذىالك» اسم إشاره مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب «الصبى» بدل من اسم الإشاره ، أو عطف بيان عليه ، أو نعت له. الشاهد فيه : قوله «أنى» حيث يجوز فى همزه «إن» الكسر والفتح ؛ لكونها واقعه بعد فعل قسم لا لام بعده. أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : أو تحلفى على كوني أبا لهذا الصبى. وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. ووجه جواز هذين الوجهين فى هذا الموضع أن القسم يستدعى جوابا لا بد أن يكون جملة ، وبستدعى محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلى ؛ فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلى محذوفه ، وإن قدرت أن جملة فهى جواب القسم ، فتنبه لهذا الكلام.

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح «إن» وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خيرها اللام ، سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية ، والفعل فيها ملفوظ به ، نحو «حلفت إن زيدا قائم» أو غير ملفوظ به ، نحو «والله إن زيدا قائم» أو اسميه ، نحو «لعمرك إن زيدا قائم» (١).

ص: ٣٦٠

١- اعلم أن ههنا أربع صور: الأولى: أن يذكر فعل القسم ، وتقع اللام في خبر إن ، نحو قولك : حلفت بالله إنك لصادق ، ومنه قوله تعالى : (وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكُمْ) وقوله جل شأنه : (أَهْؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ). والثانية : أن يحذف فعل القسم ، وتقع اللام أيضا في خبر إن ، نحو قولك : والله إنك لمؤدب ، ومنه قوله تعالى : (وَالْعَصِيرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ). ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزه إن في هاتين الصورتين ؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسوره. والصورة الثالثة : أن يذكر فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨). ولا خلاف أيضا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان : كسر همزه إن ، وفتحها ، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح ، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق. والصورة الرابعة : أن يحذف فعل القسم ، ولا تقترن اللام بخبر إن ، نحو قولك ، والله إنك عالم ، ومنه قوله تعالى : (حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ). وفي هذه الصورة خلاف ، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين ، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزه ، ويوجبون كسرها ؛ والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح ، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر ، وقال السيوطي في جمع الجوامع : «وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط ؛ لأنه لم يسمع» اه. وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم ؛ فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام ؛ وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «إِنْ» بعد فاء الجزاء ، نحو «من يأتني فإنه مكرم» فالكسر على جعل «إِنْ» ومعمولها جملة أوجب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتني فهو مكرم ، والفتح على جعل «أَنْ» وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير «من يأتني فأكرامه موجود» ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا ، والتقدير «فجزاؤه الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) فأنه غفورٌ رحيمٌ بالفتح [والكسر ؛ فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن ، والفتح] على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير «فالغفران جزاؤه» أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت «أَنْ» بعد مبتدأ هو فى المعنى قول وخبر «إِنْ» قول ، والقائل واحد ، نحو «خير القول إني أحمد [الله]» فمن فتح جعل «أَنْ» وصلتها مصدرا خبرا عن «خير» ، والتقدير «خير القول حمد الله» ف- «خير» : مبتدأ ، و «حمد الله» : خبره ، ومن كسر جعلها جملة خبرا عن «خير» كما تقول «أول قراءتى (سَيَبِّحُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) فأول : مبتدأ ، و (سَيَبِّحُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى) جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ ، و «إني أحمد الله» خبره ، ولا تحتاج هذه

الجملة إلى رابط ؛ لأنها نفس المبتدأ فى المعنى ؛ فهى مثل «نطقى الله حسبى» ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله : «أول ما أقول أنى أحمد الله» وخرّج الكسر على الوجه الذى تقدّم ذكره ، وهو أنه من باب الإخبار بالجملة ، وعليه جرى جماعه من المتقدمين والمتأخرين : كالمبرد ، والزجاج ، والسيرافى ، وأبى بكر بن طاهر ؛ وعليه أكثر النحويين.

متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر

لام ابتداء ، نحو : إنى لوزر (١)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر «إن» المكسورة (٢) ، نحو «إن زيدا لقائم» .

ص : ٣٤٢

١- «بعد» ظرف متعلق بقوله تصحب الآتى ، وبعد مضاف ، و «ذات» مضاف إليه ، وذات مضاف ، و «الكسر» مضاف إليه «تصحب» فعل مضارع «الخبر» مفعول به لتصحب مقدم على الفاعل «لام» فاعل مؤخر عن المفعول ، ولام مضاف و «ابتداء» مضاف إليه «نحو» خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك نحو «إنى» إن : حرف توكيد ونصب ، والياء التى هى ضمير المتكلم اسمها «لوزر» اللام لام الابتداء ، وهى للتأكيد ، وزر : خبر إن ، ومعناه الملجأ الذى يستعان به .

٢- يشترط فى خبر إن الذى يجوز اقتران اللام به ثلاثه شروط . ذكر المصنف منها شرطين فيما يأتى : الأول : أن يكون مؤخرا عن الاسم ، فإن تقدم على الاسم لم يجر دخول اللام عليه نحو قولك : إن فى الدار زيدا ، ولا فرق فى حاله تأخره على الاسم بين أن يتقدم معموله عليه وأن يتأخر عنه ، وزعم ابن الناظم أن معمول الخبر لو تقدم عليه امتنع دخول اللام على الخبر ، وهو مردود بنحو قوله تعالى : (إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ) فقد دخلت اللام على الخبر فى أفصح الكلام مع تقدم معموليه وهما «بهم» و «يومئذ» الثانى : أن يكون الخبر مثبتا غير منفى ، فإن كان منفيا امتنع دخول اللام عليه . الثالث : أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد ، وذلك بأن يكون واحدا من خمسة أشياء ، أولها : المفرد نحو «إن زيدا لقائم» ، وثانيها : الجملة الاسمية نحو «إن أخاك لوجهه حسن» ، والثالث : الجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو «إن زيدا ليقوم» ، والرابع : الجملة الفعلية التى فعلها ماض جامد نحو «إن زيدا لعسى أن يزورنا» ، والخامس : الجملة الفعلية التى فعلها ماض متصرف مقترن بقد ، نحو «إن زيدا لقد قام» . ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزءها نحو «إن زيدا لوجهه حسن» ، وعلى الثانى منهما نحو «إن زيدا وجهه لحسن» ، ودخولها على أول الجزئين أولى ؛ بل ذكر صاحب البسيط أن دخولها على ثانيهما شاذ .

وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام ؛ لأن لها صدر الكلام ؛ فحقها أن تدخل على «إن» نحو «لأن زيدا قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد ، وإن للتأكيد ؛ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد ، فأخروا اللام إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللام على خبر باقى أخوات «إن» ؛ فلا تقول «لعل زيدا لقائم» وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر «لكن» ، وأنشدوا :

٩٩- يلومونى فى حب لىلى عواذلى ***ولكننى من حبها لعميد(١)ن

ص: ٣٦٣

١- هذا البيت مما ذكر النحاه أنه لا- يعرف له قائل ، ولم أجد أحدا ذكر صدره قبل الشارح العلامه ، بل وقفت على قول ابن النحاس : «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام فى خبر لكن ، واستدلوا بقوله : * ولكننى من حبها لعميد* والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله ، ولم يذكر منه إلا هذا ؛ ولم ينشده أحد ممن وثق فى العرييه ، ولا عزى إلى مشهور بالضبط والإتقان» اه كلامه ، ومثله للأنبارى فى الإنصاف (٢١٤) ؛ وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب : «ولا يعرف له قائل ، ولا تتمه ، ولا نظير» اه. ولا ندرى أروايه الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامه أم وضعه من عند نفسه أم مما أضافه بعض الرواه قديما لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة ، وإذا كان الشارح هو الذى رواه فمن أى المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا. اللغه : «عميد» من قولهم : عمده العشق ، إذا هذه ، وقيل : إذا انكسر قلبه من الموده. الإعراب : «يلومونى» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعه فاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول به ، والجمله فى محل رفع خبر مقدم ، وهذا إذا جرينا على اللغه الفصحى ، وإلا فالواو حرف دال على الجمع ، وعواذلى : هو فاعل يلوم ، وقوله «فى حب» جار ومجرور متعلق بيلوم ، وحب مضاف ، و «لىلى» مضاف إليه «عواذلى» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكننى» لكن : حرف استدراك ونصب ، والنون للوقايه ، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتى ، وحب مضاف ، وها : مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء ، أو هى زائده على ما ستعرف فى بيان الاستشهاد ، وعميد خبر لكن. الشاهد فيه : قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء - فى الظاهر - على خبر لكن ، وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه ، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبه. أحدها : أن هذا البيت لا يصح ، ولم ينقله أحد من الأثبات. الثانى : ما ذكره الشارح العلامه من أن اللام زائده ، وليست لام الابتداء. الثالث : سلمنا صحه البيت ، وأن اللام فيه للابتداء ، ولكنها ليست داخله على خبر «لكن» وإنما هى داخله على خبر «إن» المكسوره الهمزه المشدده النون ، وأصل الكلام «ولكن إننى من حبها لعميد» فحذفت همزه «إن» تخفيفا ، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنان نونا «إن» والرابعه نون الوقايه ؛ فحذفت واحده منهن ، فبقى الكلام على ما ظننت. الرابع : سلمنا أن هذا البيت صحيح ، وأن اللام هى لام الابتداء ، وأنها داخله على خبر لكن ، ولكننا لا- نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه ، بل هو ضروره وقعت فى هذا البيت بخصوصه ، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعده. والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠ ، ١٠١) وما نذكره من قول كثير فى شرح الشاهد الآتى ، وكذلك فى قول الآخر : أمسى أبان ذليلا بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان

وخرّج على أن اللام زائده ، كما شدّ زيادتها في خبر «أمسى» نحو قوله :

١٠٠- مَرّوا عجالى ، فقالوا : كيف سيّدكم ؟ ***فقال من سألوا : أمسى لمجهودا(١).

ص: ٣٦٥

١- حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب ، ولم ينسبوه إلى أحد ، وأنشده أبو حيان في التذكرة مهملًا أيضًا ، وأنشده ثعلب في أماليه ، وأنشده أبو علي الفارسي ، وأنشده أبو الفتح ابن جنى ، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين ، وقد راجعت كتاب سيبويه لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفتيه. اللغة : «عجالى» جمع عجّالان - كسكران وسكّارى - ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم يرويه «سراعا» على أنه جمع سريع «كيف سيّدكم» روى في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم ، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، وتقدير الكلام : فقال الذى سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول ، على أن الجملة صلة ، والعائد للموصول هو واو الجماعه ، وكأنه قال : فقال الذين سئلوا «مجهودا» نال منه المرض والعشق حتى أجهدها وأتعباه. الإعراب : «مروا» فعل وفاعل «عجالى» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيّدكم» سيد : مبتدأ مؤخر ، وسيد مضاف ، والضمير مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى سألوه ، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول ، وعليه يكون العائد هو واو الجماعه التى هى نائب الفاعل ، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهودا» اللام زائده ، مجهودا : خبر أمسى ، وجملة أمسى ومعمولها مقول القول فى محل نصب. الشاهد فيه : قوله «لمجهودا» حيث زيدت اللام فى خبر «أمسى» وهى زياده شاذه ، ومثل هذا قول كثير عزه : وما زلت من ليلى لذن أن عرفت لها لكاهائم المقصى بكلّ سبيل حيث زاد اللام فى خبر «زال» - وهو قوله لكاهائم - زياده شاذه. وفى ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة فى خبر لكن فى قول الشاعر : * ولكننى من حبها لعמיד* هى لام الابتداء ، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التى فى خبر لكن هى - كما زعمتم - لام الابتداء ، بل هى لام زائده مقحمه اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال فى البيتين.

أى : أمسى مجهودا ، وكما زيدت فى خبر المبتدأ شذوذا ، كقوله :

١٠١- أمّ الحليس لعجوز شهربه ***ترضى من اللحم بعظم الرقبه (١).

ص: ٣٦٦

١- نسب جماعه هذا البيت - ومنهم الصاغانى - إلى عنتره بن عروس مولى بنى ثقيف ، ونسبه آخرون إلى رؤبه بن العجاج ، والأول أكثر وأشهر ، ورواه الجوهري. اللغه : «الحليس» هو تصغير حلس ، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعه ، وهذه الكنيه فى الأصل كنيه الأنان - وهى أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأه تشبيها لها بالأتان «شهربه» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنه ، والمراد بها ههنا الكبيره الطاعنه فى السن «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل مثلها فى قوله تعالى (لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً) أى بدلکم ، وإذا قدرت مضافا تجره بالباء ، وجعلت أصل الكلام : ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبه - كانت من داله على التبويض. الإعراب : «أم» مبتدأ ، وأم مضاف ، و «الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربه» صفه لعجوز «ترضى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أم الحليس ، والجمله صفه ثانيه لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله ، وعظم مضاف و «الرقبه» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «لعجوز» حيث زاد اللام فى خبر المبتدأ ؛ والذهاب إلى زياده اللام أحد تخريجات فى هذا البيت ، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنه به - وأصل الكلام على هذا : أم الحليس لهى عجوز - إلخ. فحذف المبتدأ ، فاتصلت اللام بخبره ، وهى فى صدر المذكور من جملتها - وقد مضى بحث ذلك فى باب المبتدأ والخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره فى شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبى عزه عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وقد امتن عليه يوم بدر : فَإِنَّكَ مِنْ حَارِبَتِهِ لِمَحَارِبِ شَقِيٍّ ، وَمَنْ سَأَلْتَهُ لِسَعِيدِ الشَّاهِدِ فِي قَوْلِهِ : «مَنْ حَارِبَتُهُ لِمَحَارِبِ» وَفِي قَوْلِهِ «مَنْ سَأَلْتَهُ لِسَعِيدِ» فَإِنَّ «مَنْ» اسْمَ مَوْصُولٍ مُبْتَدَأٌ فِي الْمَوْضِعِينَ ، وَقَدْ دَخَلَتِ اللَّامُ عَلَى خَبْرِهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحه ، وقد قرىء شاذًا : (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) بفتح «أن» ، وبتخرج أيضا على زياده اللام.

ولا يلي ذى اللام ما قد نفيا

ولا من الأفعال ما كرضيا (1)

ص: ٣٦٧

١- «ولا» نافية «يلي» فعل مضارع «ذى» اسم إشاره مفعول به ليلي مقدم على الفاعل «اللام» بدل أو عطف بيان من اسم الإشاره ، أو نعت له «ما» اسم موصول فاعل يلي «قد» حرف تحقيق «نفيا» نفى : فعل ماض مبني للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصوله ، والجمله لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو عاطفه ، لا : نافية «من الأفعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الآتيه «ما» اسم موصول معطوف على «ما» الأولى «كرضيا» قصد لفظه : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، تقع جملته صلة «ما» الثانيه ، وتقدير البيت : ولا يلي هذه اللام اللفظ الذى تقدمته أداه نفى ، ولا الماضى الذى يشبه رضى حال كونه من الأفعال.

وقد يليها مع قد ، كإِنَّ ذا

لقد سما على العدا مستحوذاً (١)

إذا كان خبر «إِنَّ» منفيًا لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إِنَّ زيدا لما يقوم» وقد ورد في الشعر ، كقوله :

١٠٢- وأعلم إِنَّ تسليمًا وتركا***للا متشابهان ولا سواء (٢)

ص: ٣٤٨

١- «وقد» حرف تقليل «يليهما» يلي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الماضى المعبر عنه بقوله «ما كرضى» وها : ضمير عائد إلى اللام مفعول به ليلي «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل يلي ، ومع مضاف و «قد» قصد لفظه مضاف إليه «كإِنَّ» الكاف جاره لقول محذوف ، إن : حرف تأكيد ونصب «ذا» اسم إشارة : اسم إن «لقد» اللام لام التأكيد ، وقد : حرف تحقيق «سما» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجمله خبر إن فى محل رفع «على العدا» جار ومجرور متعلق بسما «مستحوذا» حال من الضمير المستتر فى «سما».

٢- البيت لأبى حزام - غالب بن الحارث - العكلى. اللغة : «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسوره ؛ لأن اللام فى خبرها ، وإذا جعلت اللام زائده فتحت الهمزة ، والأول أقرب ؛ لأن الذى يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء ، لا الزائده «تسليما» أراد به التسليم على الناس ، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعنى «تركا» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم. الإعراب : «أعلم» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليما» اسمه «وتركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائده على ما ستعرف ، ولا : نافية ، ومتشابهان : خبر إن «ولا» الواو عاطفه ، لا : زائده لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن. الشاهد فيه : قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى بلا ، وهو شاذ. وقد اختلف العلماء فى روايه صدر هذا البيت ؛ فظاهر كلام الرضى - وهو صريح كلام ابن هشام - أن همزه إن مكسوره ؛ لوجود اللام فى خبرها. قال ابن هشام : «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اه ، وهذا مبنى على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء ، كما ذكرنا لك فى لغه البيت. وذهب ابن عصفور - تبعاً للفراء - إلى أن الهمزة مفتوحه ، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائده ، وليست لام الابتداء. فإذا جعلت همزه إن مكسوره - على ما هو كلام ابن هشام ، وهو الذى يجرى عليه كلام الشارح ههنا - كان فى البيت شذوذ واحد ، وهو دخول اللام على خبر إن المنفى. وإذا جريت على كلام ابن عصفور ، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان فى هذا الشاهد شذوذان : أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحه ، وثانيهما : دخولها على خبر أن المنفى. ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائده كما اعتبروها كذلك فى الشواهد السابقه. وقال ابن جنى : «إنما أدخل اللام - وهى للايجاب - على لا وهى للنفى من قبل أنه شبه لا بغير ، فكأنه قال : لغير متشابهين ، كما شبه الآخر ما التى للنفى بما التى بمعنى الذى فى قوله : لما أغفلت شكرك فاجتنبى فكيف ومن عطائك جلّ مالى؟ ولم يكن سبيل اللام الموجه أن تدخل على ما النافيه لو لا ما ذكرت لك من الشبه» انتهى كلامه.

وأشار بقوله : «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضيا متصرفا غير مقرون بقدر لم تدخل عليه اللام ؛ فلا تقول «إن زيدا لرضى» وأجاز ذلك الكسائي ، وهشام ؛ فإن كان الفعل مضارعا دخلت اللام

ص: ٣٦٩

عليه ، ولا فرق بين المتصرف نحو «إن زيدا ليرضى» وغير المتصرف ، نحو «إن زيدا ليذر الشر» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف ؛ فإن اقترنت [به] ، نحو «إن زيدا سوف يقوم» أو «سيقوم» ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح ، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإن كان ماضيا غير متصرف فظاهر كلام المصنف [جواز] دخول اللام عليه ؛ فتقول : «إن زيدا لنعم الرجل ، وإن عمرا لبئس الرجل» وهذا مذهب الأخفش والفراء ، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك.

فإن قرن الماضي المتصرف ب- «قد» جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله : «وقد يليها مع قد» نحو «إن زيدا لقد قام».

تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر و على ضمير الفصل و على اسم «إن» و لكل ذلك شروط

وتصحب الواسط معمول الخبر

والفصل ، واسما حلّ قبله الخبر (١)

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن والخبر ، نحو «إن زيدا لطعامك آكل» وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا (٢) فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها

ص: ٣٧٠

١- «وتصحب» الواو عاطفه ، تصحب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى اللام «الواسط» مفعول به لتصحب «معمول» بدل منه ، أو حال منه ، ومعمول مضاف ، و «الخبر» مضاف إليه «والوصل» معطوف على الواسط «واسما» معطوف على الواسط أيضا «حل» فعل ماض «قبله» قبل : ظرف متعلق بحل ، وقبل مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى قوله «اسما» مضاف إليه «الخبر» فاعل لحل ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت لقوله «اسما».

٢- يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط : الأول : أن يكون هذا المعمول متوسطا بين ما بعد إن ، سواء أكان التالي لأن هو اسمها كما في مثال الشارح ، أم كان التالي لأن هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور ، نحو «إن عندى لفي الدار زيدا» أم كان التالي لها معمولا آخر للخبر المؤخر ، نحو «إن عندى لفي الدار زيدا جالس» ويشمل كل هذه الصور قول الناظم «الواسط معمول الخبر» ، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورته واحده منها. الشرط الثاني : أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه ، وهذا يستفاد من قول الناظم «معمول الخبر» فإن أُل في الخبر للعهد الذكري ، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه ، والذي بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك. الشرط الثالث : ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر ، وهو الشرط الذي بين الشارح أن كلام الناظم يشعر به ، وقد بين أيضا وجه إشعار كلامه به. الشرط الرابع : ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزا ؛ فلا يصح أن تقول «إن زيدا لراكبا حاضر» ولا تقول «إن زيدا لعرقا يتصبب» وقد نص الشارح على الحال ، ونص غيره على التمييز ؛ وزاد أبو حيان ألا يكون المعمول مفعولا مطلقا ولا مفعولا لأجله ؛ فعنده لا يجوز أن تقول «إن زيدا لركوب الأمير راكب» ولا أن

تقول «إن زيدا لتأديبا ضارب ابنه» واستظهر جماعه عدم صحه دخول اللام على المستثنى من الخبر ، ولا على المفعول معه ، وإن كان المتقدمون لم ينصوا على هذين.

على المعمول ، كما إذا كان [الخبر] فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون ب- «قد» لم يصح دخول اللام على المعمول ؛ فلا تقول «إنَّ زيدا لطعامك أكل» وأجاز ذلك بعضهم ، وإنما قال المصنف : «وتصح الواسط» - أى : المتوسط - تنيها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر ؛ فلا تقول «إنَّ زيدا آكل لطعامك».

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول «إنَّ زيدا لطعامك لآكل» ، وذلك من جهة أنه خص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، حكى من كلامهم «إني» لبحمد الله لصالح».

وأشار بقوله : «والفصل (١)» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو «إن زيدا لهو القائم» وقال الله تعالى : (إنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) ف- «هذا» اسم «إن» ، و «هو» ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، و «الفصص» خبر «إن».

وسمى ضمير الفصل لأنه يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأت ب- «هو» لاحتمل أن يكون «القائم» صفة لزيد ، وأن يكون خبرا عنه ، فلما أتيت ب- «هو» تعين أن يكون «القائم» خبرا عن زيد.

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر (٢) ، نحو «زيد هو القائم» أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو «إن زيدا لهو القائم» .

ص: ٣٧٢

١- البصريون يسمونه «ضمير الفصل» ووجه تسميته بذلك ما ذكره الشارح ، ومن العلماء من يسميه «الفصل» كما قال الناظم «والفصل» والكوفيون يسمونه «عمادا» ووجه تسميتهم إياه بذلك أنه يعتمد عليه في تأديه المعنى المراد ، وقد اختلفوا فيه : أهو حرف أم اسم؟ وإذا كان اسما فهل له محل من الإعراب أم لا محل له من الإعراب؟ وإذا كان له محل من الإعراب فهل محله هو محل الاسم الذي قبله أم محل الاسم الذي بعده؟ فالأكثر على أنه حرف وضع على صورته الضمير وسمى «ضمير الفصل» ومن النحاه من قال : هو اسم لا محل له من الإعراب ، ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتقدم عليه ؛ فهو في محل رفع إذا قلت «زيد هو القائم» أو قلت «كان زيد هو القائم» ، وفي محل نصب إذا قلت «إن زيدا هو القائم» ومنهم من قال : هو اسم محله محل الاسم المتأخر عنه ، فهو في محل رفع في المثالين الأول والثالث ، وفي محل نصب في نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ).

٢- يشترط في ضمير الفصل - بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن - أربعة شروط : الأول : أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط. الشرط الثاني : أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو «إن محمدا هو المنطق» أو أولهما معرفه حقيقه وثانيهما يشبه المعرفه في عدم قبوله أداه التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن ، نحو «محمد أفضل من عمرو». الشرط الثالث : أن يكون ضمير الفصل على صيغه ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة. الشرط الرابع : أن يطابق ما قبله في الغيبه أو الحضور ، وفي الإفراد أو التثنيه أو الجمع ، نحو قوله تعالى : (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) فأنت للخطاب ، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله ، ونحو (وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ) فنحن للتكلم كما قبله.

واشار بقوله : «واسما حلّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر ، نحو «إنّ في الدار لزيدا» قال الله تعالى : (وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ).

وكلامه يشعر [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقول : «إنّ زيذا لهو لقائم» ، ولا «إنّ لفي الدار لزيذا».

ومقتضى إطلاقه - في قوله : إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر - أن كلّ معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجار والمجرور ، والظرف ، والحال ، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال ؛ فلا تقول : «إنّ زيذا لضاحكا راكب».

* * *

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها وربما بقي معها العمل

ووصل «ما» بذي الحروف مبطل

إعمالها ، وقد يبيّنى العمل (1).

ص : ٣٧٣

١- «ووصل» مبتدأ ، ووصل مضاف ، و «ما» قصد لفظه : مضاف إليه «بذي» جار ومجرور متعلق بوصل «الحروف» بدل أو عطف بيان من ذي «مبطل» خبر المبتدأ ، وفاعله ضمير مستتر فيه «إعمالها» إعمال : مفعول به لمبطل ، وإعمال مضاف وها مضاف إليه «وقد» حرف تقليل «يبقى» فعل مضارع مبني للمجهول «العمل» نائب فاعل يبقى.

إذا اتصلت «ما» غير الموصولة بياناً وأخواتها كفتها عن العمل ، إلا «ليت» فإنه يجوز فيها الإعمال [والإهمال] فتقول : «إنما زيد قائم» ولا يجوز نصب «زيد» وكذلك أن [وكان] ولكن ولعل ، وتقول : «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيدا» فقلت : «ليتما زيدا قائم» وظاهر كلام المصنف - رحمه الله تعالى! - أن «ما» إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا ، وهذا مذهب جماعه من النحويين (1) [كالزجاجي ، وابن السراج] ، وحكى الأخفش والكسائي «إنما» .

ص: ٣٧٤

١- ذهب سيبويه إلى أن «ما» غير الموصولة إذا اقترنت بهذه الأدوات أبطلت عملها ، إلا ليت ؛ فإن إعمالها مع ما جائز ، وعللوا ذلك بأن هذه الأدوات قد أعملت لاختصاصها بالأسماء ودخول «ما» عليها يزيل هذا الاختصاص ، ويهيئها للدخول على جمل الأفعال نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ) وقوله سبحانه : (كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ) ونحو قول امرئ القيس : ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي وتسمى «ما» هذه ما الكافه ، أو ما المهينه ، ووجه هاتين التسميتين ظاهر بعد الذى ذكرناه لك من شأنها ، وتسمى أيضا ما الزائده ، ولكون «ما» هذه لا تزيل اختصاص «ليت» بالجمل الاسمي ، بل هى باقيه معها على اختصاصها بالأسماء ، لم تبطل عملها ، وقد جاء السماع معصدا لذلك ، كما فى قول النابغه الذبياني : قالت ألا- ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد فإنه يروى بنصب «الحمام» ورفع ؛ فأما النصب فعلى إعمال ليت فى اسم الإشارة والحمام بدل منه أو عطف بيان عليه أو نعت له ، وأما الرفع فعلى إهمال ليت ، وذهب الزجاج فى كتابه «الجمل» إلى أن جميع هذه الأدوات بمنزله واحده ، وأنها إذا اقترنت بها «ما» لم يجب إهمالها ، بل يجوز فيها الإعمال والإهمال ، غير أن الإهمال أكثر فى الجميع ، أما الإعمال فعلى اختصاصها الأصلى ، وأما الإهمال فلما حدث لها من زوال الاختصاص وذكر الزجاج أن ذلك مسموع فى الجميع ، قال : «من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا جالس ، وكذلك أخواتها : ينصب بها ، ويلغى ما» اه ، وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي ؛ وابن السراج ، وهو الذى يفيد كلام الناظم .

زيدا قائم» والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلّا «ليت» ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ ، واحترزنا بغير الموصول من الموصول ؛ فإنها لا تكفّها عن العمل ، بل تعمل معها ، والمراد من الموصول التي بمعنى «الذى» ، نحو «إنّ ما عندك حسن» [أى : إن الذى عندك حسن] ، والتي هي مقدّره بالمصدر ، نحو «إنّ ما فعلت حسن» أى : إنّ فعلك حسن

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها، وقيل استيفائه

وجائز رفعك معطوفا على

منصوب «إنّ» ، بعد أن تستكملا (١)

أى : إذا أتى بعد اسم «إنّ» وخبرها بعطف جاز فى الاسم الذى بعده وجهان ؛ أحدهما : النصب عطفا على اسم «إنّ» نحو «إنّ زيدا قائم وعمرا»

ص : ٣٧٥

١- «وجائز» خبر مقدم «رفعك» رفع : مبتدأ مؤخر ، ورفع مضاف والكاف مضاف إليه من إضافه المصدر إلى فاعله «معطوفا» مفعول به المصدر «على منصوب» جار ومجرور متعلق بمعطوف ، ومنصوب مضاف وقوله «إنّ» قصد لفظه : مضاف إليه «بعد» ظرف متعلق برفع «أن» مصدرية «تستكملا» فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى إن ، و «أن» وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافه «بعد» إليه ، وثمه مفعول لتستكمل محذوف ، والتقدير : بعد استكمالها معموليها.

والثاني: الرفع نحو «إنَّ زيدا قائم وعمرو» واختلف فيه (1)؛ فالمشهور أنه معطوف على محلّ اسم «إنَّ» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به [ظاهر] كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطف قبل أن تستكمل «إنَّ» - أي قبل أن تأخذ خبرها - تعيّن النصب عند جمهور النحويين؛ فتقول: إنَّ زيدا وعمرا قائمان، وإنَّك وزيدا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع.

ص: ٣٧٦

١- مما لا يستطيع أن يجحده واحد من النحاه أنه قد ورد عن العرب - في جملة صالحه من الشعر، وفي بعض النثر - وقوع الاسم المرفوع مسبوqa بالواو بعد اسم إن المنصوب وقبل خبرها، ومنه قول ضابيء بن الحارث البرجمي: فمن يك أمسى بالمدينه رحله فإني وقيار بها لغريب ومنه ما أنشده ثعلب، ولم يعزه إلى قائل معين: خليلي هل طبّ فإني وأنتما - وإن لم تبوحا بالهوى - دنفان! وقد ورد في القرآن الكريم آيتان ظاهرهما كظاهر هذين البيتين؛ الأولى قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ) والثانية قراءه بعضهم: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصِيبُ الْمُؤْمِنِينَ) برفع «ملائكته». وقد اختلف النحاه في تخريج ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع معطوف على اسم إن باعتباره مبتدأ قبل دخول إن، وذهب الجمهور من البصريين إلى أن هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد وخبر إن هو المحذوف وجملة المبتدأ وخبره معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها، وذهب المحقق الرضى إلى أن جملة المبتدأ والخبر حيثنذ لا محل لها معترضه بين اسم إن وخبرها، وهو حسن؛ لما يلزم على جعلها معطوفه على جملة إن واسمها وخبرها من تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه؛ لأن خبر إن متأخر في اللفظ أو في التقدير عن جملة المبتدأ والخبر، وخبر إن جزء من الجملة المعطوف عليها.

وألحقت يانَ لكنَّ وأنَّ

من دون ليت ولعلَّ وكأَنَّ (١)

حكم «أنَّ» المفتوحه و «لكنَّ» فى العطف على اسمهما حكم «إنَّ» المكسوره ؛ فتقول : «علمت أنَّ زيدا قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه ، وتقول : «علمت أنَّ زيدا وعمرا قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : «ما زيد قائما ، لكنَّ عمرا منطلق وخالدا» بنصب خالد ورفعه ، و «ما زيد قائما لكن عمرا وخالدا منطلقان» بالنصب فقط .

وأما «ليت ، ولعلَّ ، وكأَنَّ» فلا يجوز معها إلا النصب . [سواء تقدّم المعطوف ، أو تأخر ؛ فتقول : «ليت زيدا وعمرا قائمان ، وليت زيدا قائم وعمرا» بنصب «عمرو» فى المثالين ، ولا يجوز رفعه ، وكذلك «كأَنَّ ؛ ولعلَّ» ؛ وأجاز الفراء الرفع فيه - متقدما ومتأخرا - مع الأحرف الثلاثة .

* * *

تخفّف «إن» المكسوره فىقل عملها

وخفّفت إنَّ فقلّ العمل

وتلزم اللام إذا ما تهمل (٢)

ص: ٣٧٧

١- «وألحقت» الواو عاطفه ، ألحق : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «يان» جار ومجرور متعلق بألحق «لكن» قصد لفظه : نائب فاعل لألحق «وأن» معطوف على لكن «من دون» جار ومجرور متعلق بألحق أيضا ، ودون مضاف و «ليت» قصد لفظه : مضاف إليه «ولعل ، وكأَنَّ» معطوفان على ليت .

٢- «وخفّفت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث «إن» نائب فاعل خفف «فقل» الفاء عاطفه ، قل : فعل ماض معطوف بالفاء على خفف «العمل» فاعل لقل «وتلزم» فعل مضارع «اللام» فاعل تلزم «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «ما» زائده «تهمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى أن المخففه ، والجمله فى محل جر بإضافه إذا إليها ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إذا ما تهمل إن التى خففت لزمها اللام .

وربما استغنى عنها إن بدا

ما ناطق أرادته معتمدا (١)

إذا خَفَّت «إنّ» فالأكثر في لسان العرب إهمالها ؛ فتقول : «إن زيد لقائم» وإذا أهملت لزمته اللام فارقه بينها وبين «إن» النافية ، ويقلّ إعمالها فتقول : «إن زيدا قائم» وحكى الإعمال سيبويه ، والأخفش ، رحمهما الله تعالى (٢) ؛ فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ لأنها لا تلتبس - والحاله هذه - .

ص : ٣٧٨

١- «وربما» الواو عاطفه ، رب حرف تليل ، وما كفه «استغنى» فعل ماض مبنى للمجهول «عنها» جار ومجرور نائب عن الفاعل لاستغنى ، والضمير المجرور محلا عائد على اللام المحدث عنها بأنها تلزم عند تخفيف إن في حاله إهمالها «إن» شرطيه «بدا» فعل ماض فعل الشرط «ما» اسم موصول فاعل بدا «ناطق» مبتدأ ، وهو فاعل في المعنى ؛ فلذا جاز أن يبتدأ به مع كونه نكره «أراد» أراد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ناطق ، والهاء مفعول به ، والجمله من أراد وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجمله المبتدأ وخيره لا محل لها صله الموصول «معتمدا» حال من الضمير المستتر في «أراد» .

٢- على الإعمال في التخفيف ورد قوله تعالى (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) في قراءه من قرأ بسكون نون «إن» وتخفيف ميم «لما» ، وفي هذه الآيه - على هذه القراءه - إعرابان : أولهما أن «إن» مؤكده مخففه من الثقيله «كلا» اسم إن المخففه «لما» اللام لام الابتداء ، وما اسم موصول بمعنى الذين خبر إن المؤكده المخففه «ليؤفئهم» اللام واقعه في جواب قسم محذوف ، يوفى : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيله ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين العائد على الذين مفعول أول ، و «ربك» رب فاعل يوفى ، ورب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وأعمال : مفعول ثان ليوفى ، وأعمال مضاف وضمير الغائبين العائد على الذين مضاف إليه ، وجمله الفعل المضارع وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف ، وتقدير الكلام : (وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ) والجمله القسميه لا محل لها من الإعراب صله الموصول ، ويرد على هذا الإعراب أن جمله القسم إنشائيه ، وجمله الصله يجب أن تكون خبريه معهوده ، وقد أجاب ابن هشام عن هذا في كتابه المغنى بأن صله الموصول في الحقيقه هي جمله جواب القسم لا جمله القسم ؛ وجمله جواب القسم خبريه لا إنشائيه ، والإعراب الثانى أن «إن» مؤكده مخففه «كلا» اسم إن «لما» اللام لام الابتداء ، وما زائده «ليؤفئهم» اللام مؤكده للام الأولى ، ويوفى فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، والضمير مفعول به أول «ربك» فاعل ، ومضاف إليه ، و «أعمالهم» مفعول ثان ومضاف إليه ، والجمله من الفعل المضارع ومفعوليه في محل رفع خبر إن المؤكده المخففه .

بالنافيه] لأن النافيه لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافيه إذا أهملت ولم يظهر المقصود [بها] فإن ظهر المقصود [بها] فقد يستغنى عن اللام ، كقوله :

١٠٣- ونحن أباه الضيم من آل مالك***وإن مالك كانت كرام المعادن (١)

ص: ٣٧٩

١- البيت للطرمح - الحكم بن حكيم - وكنيته «أبو نفر» ، وهو شاعر طائي ، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت. اللغة : «ونحن أباه الضيم» يروى في مكانه «أبا ابن أباه الضيم» وأباه : جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أى امتنع - تقول : أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى ، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم : الظلم «مالك» هو اسم قبيله الشاعر ، فإن الطرمح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبه بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعه بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيبء «كرام المعادن» طيبه الأصول شريفه المحتد. الإعراب : «ونحن» مبتدأ «أباه» خبر المبتدأ ، وأباه مضاف ، و «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان. أو حال من الخبر ، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» مخففه من الثقيله مهمله «مالك» مبتدأ «كانت» كان : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيله ، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان ، وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه ، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو مالك. الشاهد فيه : قوله «وإن مالك كانت - إلخ» حيث ترك لام الابتداء التى تجتلب في خبر «إن» المكسوره الهمزه المخففه من الثقيله عند إهمالها ، فرقانا بينها وبين «إن» النافيه ، وإنما تركها هنا اعتمادا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع ، وثقه منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد ، بقريته أن الكلام تمدح وافتخار ، وصدر البيت واضح في هذا ، والنفى يدل على الذم ؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب ، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافيه لكان معنى عجز البيت : وليست مالك كرام المعادن ، أى فهى قبله دنيئه الأصول ؛ فيكون هذا ذما ومتناقضا مع ما هو بصدده ، فلما كان المقام مانعا من جواز إرادته النفى ارتكن الشاعر عليه ، فلم يأت باللام ، فالقريته ههنا معنويه. ومثل هذا البيت - فى اعتماد الشاعر على القريته المعنويه - قول الشاعر : إن كنت قاضى نحسبى يوم بينكم لو لم تمنّوا بوعده غير مكذوب ألا- ترى أنه فى مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حملت «إن» فى صدر البيت على النفى فسد المعنى على هذا ، ولم يستقم الكلام.

التقدير: وإن مالِك لكانت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافيه ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : «وربما استغنى عنها إن بدا - إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام : هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين «إن» النافية و «إن» المخففة من الثقيله ، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق.

وتظهر فائده هذا الخلاف في مسأله جرت بين ابن أبي العافيه وابن الأخرصر ؛ وهى قوله صلى الله عليه و [آله] و سلم : «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر «إن» ومن جعلها لاما أخرى - اجتلبت للفرق - فتح أن ، وجرى الخلاف في هذه المسأله قبلهما بين أبى الحسن على بن سليمان البغدادي الأخرش الصغير ، وبين أبى على الفارسى ؛ فقال الفارسى : هى لام غير

لام الابتداء اجتلبت للفرق ، وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير : إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق ، وبه قال ابن الأخرى (١).

* * *

والفعل إن لم يك ناسخا فلا

تلفيه غالبا إن ذى موصلا (٢)

ص: ٣٨١

١- قد علمت فيما مضى أن لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ ، أو على ما أصله المبتدأ ، وأنها تدخل في باب إن على الخبر أو معموله أو ضمير الفصل ، وعلمت أيضا أنها لا تدخل على خبر إن إلا إذا كان مثبتا متأخرا غير ماض متصرف خال من قد ، ولو أنك نظرت في شواهد هذه المسألة لوجدت هذه اللام الفارقة بين «إن» النافية والمخففه من الثقيله تدخل على مفعول ليس أصله مبتدأ ولا خبرا كما في قول عاتكة بنت زيد بن عمرو ، وسيأتى شرحه : شئت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبه المتعمد وهو الشاهد رقم ١٠٤ ويأتى قريبا جدا وتدخل على الماضى المتصرف الذى لم يسبقه «قد» نحو قولك : إن زيد لقام ، وتدخل على المنصوب المؤخر عن ناصبه نحو قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) فلما كان شأن اللام التى تدخل لأجل الفرق بين المخففه المؤكده والنافية غير شأن لام الابتداء كان القول بأن إحداهما غير الأخرى أصح نظرا وأقوم حجه ؛ فمذهب أبى على الفارسي الذى أخذ به ابن أبى العافية مذهب مستقيم فى غايه الاستقامه.

٢- «والفعل» مبتدأ «إن» شرطيه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وهو فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل «ناسخا» خبر يك «فلا» الفاء لربط الجواب بالشرط ، ولا : نافية «تلفيه» تلفى : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول لتلفى ، والجمله من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فأنت لا- تلفيه ، وجمله المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط «غالبا» حال من الهاء فى «تلفيه» السابق «إن» جار ومجرور متعلق بقوله «موصلا» الآتى «ذى» نعت لإن «موصلا» مفعول ثان لتلفى.

إذا خَفَّفت «إِنَّ» فلا- يليها من الأفعال إلا- الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ) وقال الله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) ويقل أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : «غالباً» ومنه قول بعض العرب : «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» وقولهم : «إن قنعت كاتبك لسوطاً» وأجاز الأخفش «إن قام لأننا (١)».

ومنه قول الشاعر :

١٠٤- شلت يمينك إن قتلت لمسلماً**حلت عليك عقوبه المتعمد(٢).

ص: ٣٨٢

١- ههنا أربع مراتب ، أولاها : أن يكون الفعل ماضياً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً) ونحو (إِنْ كَادَتْ لَتُرْدِينَ) والثانية : أن يكون الفعل مضارعاً ناسخاً ، نحو (وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ) ونحو (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ) والثالثة : أن يكون ماضياً غير ناسخ ، نحو قول عاتكة «إن قتلت لمسلماً» والرابعة : أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخ نحو قول بعض العرب «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» وهى مرتبه على هذا الترتيب الذى سقناها به ، ويجوز القياس على كل واحده منها عند الأخفش ، ومنع جمهور البصريين القياس على الثالثه والرابعه.

٢- البيت لعاتكه بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشييه العدويه ، ترثى زوجها الزبير بن العوام رضى الله عنه ، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. اللغه : «شلت» بفتح الشين ، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التى هى اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبنى للمجهول ، وذلك خطأ «حلت عليك» أى نزلت ، ويروى مكانه «وجب عليك» الإعراب : «شلت» شل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين : فاعل شل ، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففه من الثقيله «قتلت» فعل وفاعل «لمسلماً» اللام فارقه ، مسلماً : مفعول به لقتل «حلت» حل : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبه» فاعل لحل ، وعقوبه مضاف و «المتعمد» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولى «إن» المخففه من الثقيله فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

تخفف أن المفتوحة فيحذف اسمها، و يجب أن يكون خبرها جملة

وإن تخفف أن فاسمها استكن

والخبر اجعل جملة من بعد أن (١)

إذا خففت أن [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا (٢) ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو «علمت أن زيد قائم» ف- «أن» مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير [«أنه» ، و «زيد قائم» في جملة في موضع رفع خبر «أن» والتقدير] «علمت أنه زيد قائم» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن ، كقوله :

ص: ٣٨٣

١- «وإن» شرطية «تخفف» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط «أن» قصد لفظه : نائب فاعل لتخفف «فاسمها» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اسم : مبتدأ ، واسم مضاف والضمير مضاف إليه «استكن» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسمها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «والخبر» مفعول مقدم على عامله وهو قوله «اجعل» الآتى «اجعل» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «جملة» مفعول ثان لاجعل «من بعد» جار ومجرور متعلق باجعل ، وبعد مضاف و «أن» قصد لفظه : مضاف إليه.

٢- الذى اشترط فى أن المخففة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا من النحاء هو ابن الحاجب ، فأما الناظم والجمهور فلم يشترطوا فيه ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس ؛ فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر ، ومن أجل ذلك قدر سيويوه - رحمه الله! - فى قوله تعالى : (أَنْ يَأْتِيَهُمْ قَدْ صَدَّقَت الرُّؤْيَا) أنك يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا.

١- البيت مما أنشده الفراء ، ولم يعزه إلى قائل معين : اللغة : «أنك» بكسر كاف الخطاب - لأن المخاطب أنتي ، بدليل ما بعده ، والتاء في «سألتني» مكسوره أيضا لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعلا بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنتي قياسا ؛ لأن فعلا بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل ، ويجوز أن يكون فعلا بمعنى فاعل ، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس ، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعلا- بمعنى مفعول ، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى ؛ لأن من سنهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه. المعنى : لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقده النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق الموده لى ، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا- يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشده. الإعراب : «فلو» لو : شرطيه غير جازمه «أنك» أن : مخففه من الثقيله ، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتي ، ويوم مضاف و «الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل ، والنون للوقايه ، والياء مفعول أول «فراقك» فراق : مفعول ثان لسأل ، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجمله جواب الشرط غير الجازم ؛ فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ ، والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب حال. الشاهد فيه : قوله «أنك» حيث خفت «أن» المفتوحه الهمزه وبرز اسمها وهو الكاف ، وذلك قليل ، والكثير عند ابن الحاجب - الذي جرى الشارح على رأيه - أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار ، وخبرها جمله. واعلم أن الاسم إذا كان محذوفا - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره - فإن الخبر يجب أن يكون جمله. أما إذا كان الاسم مذكورا شذوذا كما في هذا الشاهد ؛ فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جمله ، بل قد يكون جمله كما في البيت ، وقد يكون مفردا ، وقد اجتمع - مع ذكر الاسم - كون الخبر مفردا وكونه جمله ، في قول جنوب بنت العجلان من كلمه ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان : لقد علم الضيف والمرملون إذا اغبرّ أفق وهبت شمالا بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الشمالا- ألا- ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها في المره الأولى مفرد ، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المره الثانيه جمله ، وذلك قوله «وأنك تكون الشمالا»

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا

ولم يكن تصريفه ممتنعا (١)

فالأحسن الفصل بقد ، أو نفى ، أو

تنفيس ، أو لو ، وقليل ذكر لو (٢)

ص: ٣٨٥

١- «وإن» شرطيه «يكن» فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخبر «فعلا» خبر يكن «ولم» الواو واو الحال لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفعل ، أو إلى الخبر «دعا» قصر للضرورة : خبر يكن المنفى بلم ، والجمله من يكن المنفى بلم واسمه وخبره في محل نصب حال «ولم» الواو عاطفه ، لم : حرف نفى وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم «تصريفه» تصريف : اسم يكن ، وتصريف مضاف ، والهاء مضاف إليه «ممتنعا» خبر يكن الأخير.

٢- «فالأحسن» الفاء واقعه في جواب الشرط الواقع في أول البيت السابق ، الأ-حسن : مبتدأ «الفصل» خبر المبتدأ «بقد» جار ومجرور متعلق بقوله «الفصل» «أو نفى ، أو تنفيس ، أو لو» كل واحد منها معطوف على «قد» «وقليل» الواو عاطفه ، وقليل خبر مقدم «ذكر» مبتدأ مؤخر ، وذكر مضاف و «لو» قصد لفظه مضاف إليه.

إذا وقع خبر «أن» المخففه جمله اسميه لم يحتج إلى فاصل ؛ فتقول : «علمت أن زيد قائم» من غير حرف فاصل بين «أن» وخبرها ، إلا إذا قصد النفي ؛ فيفصل بينهما بحرف [النفي] كقوله تعالى : (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ)

وإن وقع خبرها جمله فعليه ، فلا يخلو : إما أن يكون الفعل متصرفًا ، أو غير متصرف ، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل ، نحو قوله تعالى : (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى) وقوله تعالى : (وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ) وإن كان متصرفًا ، فلا يخلو : إما أن يكون دعاء ، أو لا- ، فإن كان دعاء لم يفصل ، كقوله تعالى : (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا) فى قراءه من قرأ (غَضَبَ) بصيغه الماضى ، وإن لم يكن دعاء فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا- قليلا ، وقالت فرقه منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه (1) والأحسن الفصل ، والفاصل؟!!

ص: ٣٨٦

١- مما ورد فيه الخبر جمله فعليه فعلها متصرف غير دعاء ولم يفصل بفاصل من هذه الفواصل - سوى ما سينشده الشارح - قول النابغه الذيبانى : فلما رأى أن ثمر الله ما له وأتئل موجودا وسدّ مفارقة أكبّ على فأس يحدّ غرابها مذكره من المعاول باتره فأن : مخففه من الثقيله ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثمر : فعل ماض ، والله : فاعل ، ومال : مفعول به لثمر ، ومال مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وجمله الفعل الماضى وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وهذا الفعل : ماض متصرف غير دعاء ولم يفصل وممن قال بوجوب الفصل الفراء وابن الأنبارى. وقد اختلف العلماء فى السبب الذى دعا إلى هذا الفصل ؛ فذهب الجمهور إلى أن هذا الفصل يكون للترقيه بين أن المخففه من الثقيله وأن المصدريه. وعلى هذا ينبغى أن يقسم الفصل إلى قسمين : واجب ، وغير واجب ، فيجب إذا كان الموضوع يحتملها ، ولا يجب إذا كان مما تتعين فيه إحداهما كما فيما بعد العلم غير المؤول بالظن ؛ فإن هذا الموضوع يكون لأن المخففه لا غير ؛ إلا عند الفراء وابن الأنبارى ؛ فلبس عندهما موضع تتعين فيه المخففه ، ولذلك أوجبا الفصل بواحد من هذه الأشياء للترقيه دائما. وقال قوم : إن المقصود بهذا الفصل جبر الوهن الذى أصاب أن المؤكده بتخفيفها ويشكل على هذا أن الوهن موجود إذا كان الخبر جمله اسميه ، أو جمله فعليه فعلها جامد أو دعاء ، فلماذا لم يجبر الوهن مع شيء من ذلك؟!!

أحد أربعة أشياء.

الأول: «قد» كقوله تعالى: (وَنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا)

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثال السين قوله تعالى: (عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) ومثال «سوف» قول الشاعر:

١٠٦- واعلم فعلم المرء ينفعه *** أن سوف يأتي كل ما قدرا (١)ها

ص: ٣٨٧

١- هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه أنه من الرجز المسدس الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجمله من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوبا «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجمله من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على «ما» والجمله من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف». ومثل هذا البيت قول الفرزدق: أبيت أمّتي النفس أن سوف نلتقى وهل هو مقدور لنفسى لقاءها

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أَفَلَا يَرُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ) وقوله تعالى : (أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا)

الرابع : «لو» - وقل من ذكر كونها فاصله من النحويين - ومنه قوله [تعالى : (وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) وقوله [تعالى : (أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبِنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ)

ومما جاء بدون فاصل قوله :

١٠٧- علموا أن يؤملون فجادوا***قبل أن يسألوا بأعظم سؤال (١).

ص: ٣٨٨

١- هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. الإعراب : «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففه من الثقيله ، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبنى للمجهول ، وواو الجماعه نائب فاعل ، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففه «فجادوا» الفاء عاطفه ، وجادوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفه على جملة علموا «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، وواو الجماعه نائب فاعل ، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد ، وأعظم مضاف ، و «سؤل» مضاف إليه. الشاهد فيه : قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففه من الثقيله ، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف ، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعليه فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر. والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعه بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففه من الثقيله لا- غير ، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففه موضعا يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للفرقه ؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففه من الثقيله ، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع ، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر : أن تقرأن على أسماء ويحكما متى السّلام ، وأن لا تشعرا أحدا وكما لم تنصبه في قوله تعالى : (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِيمَ الرِّضَاعَةَ) في قراءه من قرأ برفع «يتم» وكما لم تنصبه في حديث البخارى عن عائشه رضى الله تعالى عنها (٦ / ١٢٠ الطبعه السلطانيه) قال رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم لها «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك» ، إلا أنه قد يقال : إنه لا يجوز على مذهبهما أيضا أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهمله ، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون ؛ فدل ذلك على أن لغه هذا القائل النصب بأن المصدرية ، فيكون هذا قرينه على أن «أن» الأولى مخففه من الثقيله ؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

وقوله تعالى : (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ) فى قراءه من رفع (يُتِمُّ) فى قول ، والقول الثانى : أن «أن» ليست مخففه من الثقيله ، بل هى الناصبه للفعل المضارع ، وارتفع (يُتِمُّ) بعده شذوذا (١).

* * *

تخفف «كأن» فيحذف اسمها، وربما ذكر

وخرقت كأن أيضا فنوى

منصوبها ، وثابتا أيضا روى (٢).

ص: ٣٨٩

١- قد ذكر العلماء أن هذه لغة لجماعه من العرب ؛ يهملون «أن» المصدريه كما أن عامه العرب يهملون «ما» المصدريه فلا ينصبون بها ، وأنشدوا على ذلك شواهد كثيره ، وتحقيق هذا الموضوع على الوجه الأكمل مما لا تتسع له هذه العجالة ، ولكننا قد ذكرنا لك فى شرح الشاهد السابق بعض شواهد من القرآن الكريم ومن الحديث الصحيح ومن الشعر.

٢- «وخرقت» الواو عاطفه ، خفف : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء تاء التانيث «كأن» قصد لفظه : نائب فاعل لخفف «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «فنوى» الفاء عاطفه ، نوى : فعل ماض مبنى للمجهول «منصوبها» منصوب : نائب فاعل نوى ، ومنصوب مضاف والضمير مضاف إليه «وثابتا» الواو عاطفه ، وثابتا : حال مقدم على صاحبه وهو الضمير المستتر فى قوله «روى» الآتى ، و «أيضا» مفعول مطلق لفعل محذوف «روى» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى منصوبها.

إذا خفت «كأن» نوى اسمها ، وأخبر عنها بجمله اسميه (١) ، نحو «كأن زيد قائم» أو جملة فعلية مصدره ب- «لم (٢)» كقوله تعالى : (كَأَنَّ لَمْ تَعَنَّ بِالْأَمْسِ) أو مصدره ب- «تد» كقول الشاعر :

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما نزل برحالنا ، وكأن قد [٢] (٣)»

ص : ٣٩٠

١- لم يستشهد الشارح هنا لمجىء خبر «كأن» جملة اسميه ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر (ش ١٠٨) فى روايه أخرى غير التى ذكرها الشارح فى إنشاد البيت ، ولكنه أشار إليها بعد : وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان فكأن : حرف تشبيه ونصب ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وثدياه. مبتدأ ومضاف إليه ، وحقان : خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر كأن.

٢- إذا كانت جملة خبر «كأن» المخففة فعلية ؛ فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقدر كبيت النابغه الذى أنشده الشارح (رقم ٢) ، وكقول الآخر : لا يهولتك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما وإن قصد بها النفي اقترنت بلم كما فى الآية الكريمة ، وكما فى قول الخنساء : كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزبزا وكقول شاعر من غطفان (انظره فى معجم البلدان ١٨ / ٦). كأن لم يدمنها أنيس ، ولم يكن لها بعد أيام الهدمله عامر

٣- هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت فى مبحث التنوين أول الكتاب ، فانظره هناك ، والاستشهاد به هنا فى قوله «وكأن قد» حيث خفت «كأن» وحذف اسمها وأخبر عنها بجمله فعلية مصدره بقدر ، والتقدير : وكأنه (أى الحال والشأن) قد زالت ، ثم حذف جملة الخبر ؛ لأنه قد تقدم فى الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها ، وهو قوله «لما نزل برحالنا»

أى : «وكان قد زالت» فاسم «كان» في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه زيد قائم ، وكأنه لم تغن بالأمس ، وكأنه قد زالت» والجمله التي بعدها خير عنها ، وهذا معنى قوله : «فنوى منصوبها» وأشار بقوله «وثابتا أيضا روى» إلى أنه قد روى إثبات منصوبها ، ولكنه قليل ، ومنه قوله :

١٠٨- وصدر مشرق النحر***كأن ثدييه حقان (١)

ص: ٣٩١

١- هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) ولم ينسبها. اللغة : «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمه «وجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله «ثدييه» عائده إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف ، وأصل الكلام : كأن ثديي صاحبه ، فحذف المضاف - وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضىء لأنه ناصع البياض ، وهذا هو الثابت ، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تشبيه حقه ، وحذفت التاء التي في المفرد من التشبيه كما حذفت في تشبيه «خصيه ، وأليه» فقالوا : حصيان ، وأليان ، هكذا قالوا ، وليس هذا الكلام بشيء ، بل حقان تشبيه حق - بضم الحاء وبدون تاء - وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء ، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي : وصدرا مثل حق العاج رخصا حصانا من أكف اللامسينا والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو ، ووجه التشبيه أنهما مكتئبان ناهدان. الإعراب : «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : ولها صدر ، والأكثر على روايته بالجر ؛ فالواو واو رب ، وصدر : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركه حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر ، ومشرق مضاف و «اللون» مضاف إليه «كأن» مخففه من الثقيله «ثدييه» ثديي : اسمها ، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن ، ومن روى «ثدياه حقان» وهى الروايه التي أنشدنا البيت عليها فى تعليقه سبقت قريبا (ص ٣٩٠) فهى جمله من مبتدأ وخبر فى محل رفع خبر كأن ، واسمها محذوف ، والتقدير : كأنه - أى الحال والشأن - ثدياه حقان ، وجمله كأن واسمها وخبرها فى محل رفع خبر المبتدأ ، وقد ذكر الشارح - رحمه الله! - الروايتين جميعا ، وبين وجه كل واحده منهما بما لا يخرج عما ذكرناه. الشاهد فيه : قوله «كأن ثدييه حقان» حيث روى بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها : على أنه اسم «كأن» المخففه من الثقيله ، وهذا قليل ، بالنظر إلى حذف اسمها ومجىء خبرها جمله ، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه فى إعراب البيت ؛ فيكون البيت على هذه الروايه جاريا على الكثير الغالب. ولا داعى لما أجازته الشارح على روايه «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» اسم كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف ؛ فإن فى ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل ، أحدهما : أن مجىء المثنى فى الأحوال كلها بالألف لغة مهجوره قديمه لبعض العرب. ثانيهما : أن فيه حمل البيت على القليل النادر - وهو ذكر اسم كأن - مع إمكان حملة على الكثير المشهور ، والذي يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حملة على وجه صحيح راجح.

ف- «ثدييه» اسم كأن ، وهو منصوب بالياء لأنه مشئى ، و «حقآن» خبر كأن ، وروى «كأن ثدياه حقآن» فيكون اسم «كأن» محذوفا وهو ضمير الشأن ، والتقدير «كأنه ثدياه حقآن» و «ثدياه حقآن» : مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسم «كأن» وجاء بالألف على لغه من يجعل المشئى بالألف فى الأحوال كلها.

* * *

ص: ٣٩٢

فهرس الموضوعات

الوارده فى الجزء الأول من «شرح ابن عقيل» على ألفيه ابن مالك

وحواشينا عليه المسماه «منحه الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل»

ص الموضوع

ص الموضوع

٣

مقدمه الطبعه الثانيه

٣٦

المعرب والمبنى من الأفعال

٥

مقدمه الطبعه الأولى

٤٠

الحروف كلها مبنيه

١٠

خطبه الناظم ، وإعرابها

٤٠

الأصل فى البناء السكون ، ومن المبنى ما هو غير

ساكن

الكلام وما يتألف منه

٤١

أنواع الإعراب ، وما يختص بنوع منها ، وما يشترك

فيه النوعان

١٤

تعريف الكلام اصطلاحا

٤٣

إعراب الأسماء الستة ، وما فيها من اللغات

١٤

ما يصح أن يتركب الكلام منه

٥٢

شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف

١٥

الكلم وأنواعه

٥٥

إعراب المثنى وما يلق به

١٦

القول ، والنسبه بينه وبين غيره

٥٩

إعراب جمع المذكر السالم وما يلحق به

١٦

قد يقصد بالكلمه الكلام

لغات العرب فى نون جمع المذكر السالم ، ونون المثنى

١٦

علامات الاسم

٧٣

إعراب جمع المؤنث السالم وما يلحق به

٢٢

علامات الفعل

٧٧

إعراب الاسم الذى لا ينصرف

٢٣

يمتاز الحرف بعدم قبوله علامات النوعين

٧٨

إعراب الأفعال الخمسه

٢٤

الفعل ثلاثه أنواع ، وعلامه كل نوع

٨٠

إعراب المعتل من الأسماء

٢٥

إن دلت كلمه على معنى الفعل ولم تقبل علامته فهى

اسم فعل

٨٣

بيان المعتل من الأفعال

المبنى والمعرب

٢٨

الاسم ضربان : معرب ، ومبنى ، وبيان كل منهما

٣٠

أنواع شبه الحرف أربعة

٣٥

المعرب ، وانقسامه إلى صحيح ومعتل

ص: ٣٩٣

إعراب المعتل من الأفعال

ينقسم العلم إلى منقول ومرتل

النكرة والمعرفة

ينقسم العلم إلى علم شخصي ، وعلم جنس

معنى النكرة

علم الجنس ، والفرق بينه وبين علم الشخص

معنى المعرفة ، وأنواعها

اسم الإشارة

الضمير ، ومعناه

ما يشار به إلى المفرد مذكرا ومؤنثا

ينقسم الضمير البارز إلى متصل ومنفصل

١٣١

ما يشار به إلى المثنى

٩٢

المضمرات كلها مبنيه

١٣١

ما يشار به إلى الجمع

٩٤

ما يصلح من الضمائر لأكثر من موضع

١٣٣

مراتب المشار إليه ، وما يستعمل لكل مرتبه

٩٥

ينقسم الضمير إلى مستتر وبارز

١٣٤

الإشاره إلى المكان

٩٧

ينقسم البارز المنفصل إلى مرفوع ومنصوب

الموصول

٩٩

لا يعدل عن المتصل إلى المنفصل إلا إذا تعذر المتصل

١٣٩

الموصول قسمان : اسمى ، وحرفى

١٠٢

المواضع التى يجوز فيها وصل الضمير وفصله

١٣٩

الموصلات الحرفيه ، وما يوصل به كل منها

١٠٨

تلتزم نون الوقايه قبل ياء المتكلم فى الفعل

١٤٦

الموصول الاسمى العام

١١٠

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع الحرف

١٥٢

كل الموصلات الاسميه تحتاج إلى صله وعائد

١١٥

نون الوقايه قبل ياء المتكلم مع لدن وقد

١٥٣

لا تكون صله الموصول إلا جملة أو شبهها

العلم

١٥٤

شروط الجملة التى تقع صله

معنى العلم

ما يشترط فى شبه الجملة الذى يقع صله

ينقسم العلم إلى اسم وكنية ولقب إذا اجتمع الاسم

واللقب فما وجوه الإعراب التى تجوز فيهما؟

يشترط فى صله «أل» أن تكون صفه صريحه

١٦٠

«أى» الموصوله ، ومتى تبنى؟ ومتى تعرب؟

١٩٦

أحوال المبتدأ ذى المرفوع مع مرفوعه ، وما يجوز من

وجوه الإعراب فى كل حال

١٦٣

بعض العرب يعرب «أيا» الموصوله فى كل حال

٢٠٠

الرافع للمبتدأ ، وللخبر ، واختلاف العلماء فى ذلك

١٦٥

تفصيل الموضع الذى يحذف فيه العائد على الموصول إذا

كان مرفوعا

٢٠١

تعريف الخبر

١٦٦

ه قف على ما يجوز من وجوه الإعراب فى الاسم الواقع

بعد «لا سيما»

٢٠٢

الخبر يكون مفردا ، ويكون جملة ، والجملة على ضربين

١٦٩

الكلام على حذف العائد المنصوب

٢٠٥

الخبر المفرد على ضربين : جامد ، ومشتق

١٧٢

الكلام على حذف العائد المخفوض وشروطه

٢٠٦

إذا جرى الخبر المشتق على غير مبتدئه برز معه ضميره

وجوبا

المعرف بأداه التعريف

٢٠٩

يجيء الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا

١٧٧

حرف التعريف هو «أل» برمتها ، أو اللام وحدها؟

٢١٣

ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم دال على جته إلا إن

أفاد

١٧٨

المعاني التي ترد لها «أل» ثلاثه

٢١٥

لا تقع النكره مبتدأ إلا بمسوغ

تزداد «أل» زياده لازمه ، أو اضطرارا

٢٢٧

الأصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، وقد يتقدم

عليه

١٨٣

تدخل «أل» على بعض الأعلام للمح الأصل

٢٢٨

ه قف على خلاف الكوفيين فى جواز تقديم خبر المبتدأ

وسندهم فى ذلك

١٨٥

قد يصير الاسم المقترن بأل أو المضاف علما بالغلبه

٢٣١

المواضع التى يجب فيها تأخير الخبر

الابتداء

٢٣٩

المواضع التى يجب فيها تقديم الخبر

١٨٨

المبتدأ قسمان : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له مرفوع

أغنى عن الخبر

يجوز حذف المبتدأ أو الخبر ، إن دل على المحذوف

دليل

المواضع التي يجب فيها حذف الخبر

المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ

قد يكون الخبر متعدداً لمبتدأ واحد

تأتي «كان» زائده ، وبيان مواضع زيادتها ، وشروطها

كان وأخواتها

تحذف «كان» : إما وحدها ، وإما مع اسمها ، وإما مع

خيرها

عمل هذه الأفعال ، وألفاظها

قد يخفف المضارع المجزوم من كان يحذف نونه ، وشروط

جواز ذلك الحروف المشبهة بليس

ه قف على اختلاف العلماء في «ليس» أحرف هو أم فعل؟

ما ، ولا ، ولات ، وإن المشبهات بليس

بعض هذه الأفعال يعمل بلا شرط ، وبعضها لا يعمل إلا

بشرط

الحرف الأول «ما» ، وشروط إعماله عمل ليس سته

٢٤٨

معانى هذه الألفاظ

٣٠٧

حكم المعطوف على خبر «ما» النافيه

٢٤٨

غير الماضى منها يعمل عمل الماضى وبيان ما يتصرف

منها وما لا يتصرف

٣٠٨

زياده الباء فى خبر «ما» و «ليس» وغيرهما

٢٧١

يجوز توسط خبر هذه الأفعال بينها وبين اسمها ،

خلافًا لبعضهم فى ليس ، ولا بن معط فى دام

٣١١

الحرف الثانى «لا» وشروط إعماله عمل ليس ثلاثه

٢٧٥

تقديم الخبر على دام وحدها ، أو عليها وعلى «ما»

المصدرية الظرفيه

٣١٧

الحرف الثالث «إن» وبيان اختلاف النحاه فى إعماله

تقديم الخبر على الفعل المنفى بما أو غيرها من

أدوات النفي

الحرف الرابع «لات» وإعماله هو مذهب الجمهور

يختار امتناع تقديم الخبر على ليس

أفعال المقاربه

من أفعال هذا الباب ما لا يكون إلا ناقصا ، ومنها

ما يكون تاما ويكون ناقصا

أجمع العلماء على أن أدوات هذا الباب أفعال ، إلا

«عسى» ففعل : فعل ، وقيل : حرف

لا يفصل بين العامل واسمه بمعمول خبره ، إلا إذا

كان المعمول ظرفا أو مجرورا

أفعال هذا الباب على ثلاثه أقسام

إذا ورد في كلام العرب ما ظاهره إِبلاء العامل معمول

خبره وجب تأويله

٣٢٣

عملها ، وبيان ما يشترط في خبرها

ص: ٣٩٦

الأكثر في خبر «عسى» أن يقترن بأن المصدريه ، ويقال

تجرده منها

إن وأخواتها

و «كاد» على عكس ذلك

هذه الأدوات كلها حروف وعددها ستة

يجب اقتران خبر حرى واخولوق بأن

معانى هذه الأحرف

يكثر اقتران خبر «أوشك» بأن

عمل هذه الأحرف ، واختلاف النحاه فى عملها فى

الخبر.

مما يكثر تجرد خبره من أن «كرب»

لا يجوز تقديم خبر هذه الحروف على اسمها ، إلا إذا

كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً

٣٣٧

يمنتع اقتران خبر ما دل على الشروع بأن

٣٤٩

لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم ، ولو كان

ظرفاً أو جاراً ومجروراً

٣٣٨

أكثر أفعال هذا الباب لا يتصرف والمتصرف منها أو شك

وكاد

٣٥٠

همزة «إن» لها ثلاثة أحوال : وجوب الفتح ، ووجوب

الكسر ، وجوازهما

٣٤٠

حكى بعض العلماء مجيء المضارع من عسى ، ومن طفق ،

ومن جعل

٣٥٠

المواضع التي يجب فيها فتح همز أن

٣٤١

اختصت عسى وأوشك واخلولق من بين أفعال هذا الباب

بأنه يجوز أن تستعمل تامه ، كما جاز استعمالها ناقصه.

٣٥٢

المواضع التي يجب فيها كسر همزه إن

٣٤٢

إذا ذكر اسم قبل عسى جار أن تتحمل «عسى» ضمير ذلك

الاسم

٣٥٥

المواضع التي يجوز فيها كسر همز إن وفتحها

٣٤٣

إذا اتصل بعسى ضمير رفع متحرك جاز في سينها الفتح

والكسر

٣٤٢

متى يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن؟

٣٧٠

تدخل لام الابتداء أيضا على معمول الخبر ، وعلى

ضمير الفصل ، وعلى اسم «إن» ولكل ذلك شروط

ص: ٣٩٧

تقترن «ما» بهذه الحروف فيبطل عملها ، وربما بقي

معها العمل

التعليق والإلغاء

العطف على اسم إن بعد استيفاء خبرها ، وقيل

استيفائه

يجوز إلغاء العامل المتوسط والمتأخر دون المتقدم

تخفف «إن» المكسوره فيقل عملها

علم بمعنى عرف ، وظن بمعنى اتهم ، ورأى بمعنى حلم

تخفف أن المفتوحه فيحذف اسمها ، ويجب أن يكون خبرها

جمله

متى يجوز حذف المفعولين أو أحدهما؟ ومنى لا يجوز؟

تخفف «كأن» فيحذف اسمها ، وربما ذكر

ص: ٣٩٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
الغمامة
اصبحان
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

